وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور النخبة التونسية في التغيير السياسي (2017-2011)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

فرع: التنظيمات السياسية والإدارية

إعداد الطالب:
- فتحي معيفي

إشراف الأستاذ:
أ.د. عبد النور ناجي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د مراد بن سعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د عبد النور ناجي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	مشرفا ومقررا
د. هشام عبد الكريم	أستاذ محاضر- أ -	جامعة باتنة 1	ممتحنا
د. يوسف جحيش	أستاذ محاضر- أ -	جامعة باتنة 1	ممتحنا
د. مبروك ساحلي	أستاذ محاضر- أ -	جامعة أم البواقي	ممتحنا
د. نور الصباح عكنوش	أستاذ محاضر- أ -	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/ 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة..

إلى أبي الفاضل..

إلى زوجتي العزيزة..

إلى كل أفراد عائلتي عرفانا وتقديرا..

إلى كافة الأصدقاء والزملاء..

شكر وتقدير

أشكر المولى عز وجل الذي يسّر لي السّبيل وأعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع، وأحمده على هذه النعمة.

يطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور:

عبد النور ناجي

على قبول الإشراف على هذا العمل، والذي كان لآرائه السديدة وتوجيهاته القيّمة بالغ الأثر في إنجازه.

خطـــــــة الدراســـــــــة

مقدمـــــــة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: الجانب المفاهيمي في دراسة النخبة

المطلب الأول: تعريف النخبة وأنواعها

المطلب الثاني: النخبة ضمن النسق الاجتماعي: دوران النخبة

المبحث الثاني: الاقترابات والاتجاهات النظرية لدراسة النخبة

المطلب الأول: اقترابات دراسة النخبة

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للفكر النخبوي

المبحث الثالث: التأصيل المفاهيمي للتغيير السياسي

المطلب الأول: تعريف وأسباب التغيير السياسي

المطلب الثاني: معيقات التغيير السياسي

الفصل الثاني: النخبة التونسية: الجذور الفكرية، التكوين والأدوار

المبحث الأول: النخبة التونسية قبل الاستقلال: الجذور الفكرية والتكوين

المطلب الأول: الجذور الفكرية للنخبة التونسية

المطلب الثاني: تكوين النخبة التونسية

المبحث الثاني: النخبة التونسية والنضال الوطني ضد الاستعمار

المطلب الأول: نشاط النخبة التونسية منذ 1881 وحتى 1945

المطلب الثاني: نضال النخبة التونسية منذ 1945 وحتى الاستقلال

المبحث الثالث: النخبة التونسية بعد الاستقلال: بين الولاء والتهميش

المطلب الأول: النخبة التونسية خلال فترة الرئيس "بورقيبة"

المطلب الثاني: النخبة التونسية والمنظومة الرئاسية "لبن علي"

الفصل الثالث: التغيير السياسي في تونس: الأسباب والمسارات

المبحث الأول: ملامح الدولة التونسية قبل التغيير

المطلب الأول: الحماية الفرنسية والنضال الوطني

المطلب الثاني: الدولة التونسية في عهد "بورقيبة"

المطلب الثالث: الدولة التونسية في عهد "زين العابدين بن علي"

المبحث الثاني: التغيير السياسي في تونس: خلفيات وأسباب

المطلب الأول: الأسباب السياسية

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية

المبحث الثالث: مسارات عملية التغيير السياسي في تونس

المطلب الأول: التطورات السياسي بعد الحراك المجتمعي 2011

المطلب الثاني: أزمات وتحديات الفترة الانتقالية

المطلب الثالث: من التنازع إلى التوافق: دستور 2014 واستكمال المسار

الفصل الرابع: النخبة التونسية والتغيير السياسي: حدود الدور والتأثير

المبحث الأول: النخبة السياسية وإدارة عملية التغيير السياسي

المطلب الأول: انتقال السلطة وبناء المؤسسات الانتقالية

المطلب الثاني: انتخاب المجلس الوطني التأسيسي وأزمة بناء التوافق الوطني

المطلب الثالث: التوافق السياسي واستكمال بناء المؤسسات السياسية

المبحث الثاني: المجتمع المدني كطرف فاعل في التغيير السياسي

المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالدولة في تونس قبل الحراك

المطلب الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في الحراك المجتمعي

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني التونسي في المرحلة الانتقالية

المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية في التغيير السياسي

المطلب الأول: نبذة عن الجيش التونسي قبل الاستقلال

المطلب الثاني: الجيش والسلطة في تونس في ظل دولة الاستقلال

المطلب الثالث: دور الجيش في التغيير السياسي

الخاتمـــــة

مقدمة

مقدمة

شهدت المنطقة العربية أواخر سنة 2010 حراكا مجتمعيا أدى إلى إحداث جملة من التحولات على مختلف الأصعدة، وقد بدأت الانتفاضات الشعبية بتونس للمطالبة بالحرية والعدالة والعيش الكريم، وأثارت هذه الانتفاضات اضطرابات في باقي الأقطار العربية فيما بات يُعرف بأحداث "الربيع العربي"، وهي الأحداث التي لم تشهد المنطقة العربية مثيلا لها وأسقطت أنظمة تسلطية كانت تعد من أعتى الأنظمة العربية.

انتهت الانتفاضة الشعبية في تونس والتي عُرفت بـ"ثورة الياسمين" سنة 2011 بإسقاط نظام "زين العابدين بن علي"، والذي استمر على مدار ثلاث وعشرين سنة، وما ميّز تلك الانتفاضة أنها فاجأت المتابعين للشأن التونسي والفاعلين على الساحة التونسية أيضا، فلم يتوقع أحد أن يؤدي حرق شاب لجسده احتجاجا على تهميش السلطات إلى فرار "بن علي"، وهو الذي حكم تونس بقبضة من حديد لأكثر من عقدين من الزمن.

ويتفق أغلب المتابعين للشأن التونسي أن الحراك الذي بدأ في تونس منذ 17 ديسمبر 2010، وانتهى برحيل رأس النظام التونسي السابق مساء يوم 14 جانفي 2011، كان من دون قيادة فاعلة وموجِّهة، وأن النخبة التونسية بمختلف مكوِّناتها كأحد المكونات الأساسية للمجتمع التونسي قد فاجأها الحدث إن لم نقل تجاوزها خاصة في بدايته، غير أنها حاولت اللحاق به ولو متأخرة وكانت من أبرز الفاعلين في إدارة عملية التغيير السياسي، وذلك من خلال الأدوار التي أدتها والمسؤوليات التي اضطلعت بها باختلاف أنواعها وتكوينها وبرامجها، مما أسهم في تجاوز الأزمات المتعددة التي كادت أن تعصف بالعملية السياسية، ووضع أركان نظام ديمقراطي جعل تونس بمثابة "النموذج" الذي يجب أن يُحتذى به مقارنة بالبلدان العربية الأخرى التي شهدت أحداثا مماثلة.

– **أهمية الموضوع:** يكتسي موضوع دراستنا دور النخبة التونسية في التغيير السياسي (2011–2017) أهمية كبرى – في رأينا–، بحكم الأهمية التي تحوز عليها النخبة من خلال الأدوار المؤثرة التي تؤديها في تكوين وتطور واستقرار المجتمعات، وصياغة آليات الحكم وتغيير القيم والسلوكات.

فموضوع الدراسة له أهمية واضحة بالنظر إلى كون تونس لها السبق بين الدول العربية، من حيث كونها منطلق الحراك الشعبي الذي أدى إلى تغيير سياسي، وانتقل ليشمل عدة دول عربية، وتُعنى هذه الدراسة تحديدا بإلقاء الضوء على النخبة التونسية كمكون أساسي في صناعة الواقع الاجتماعي والسياسي في تونس، ومدى مساهمتها في التغيير السياسي الذي عرفته تونس منذ سنة 2011، ودورها في صنع الأحداث أو على الأقل المشاركة فيها على نحو حاسم ومن مسافات مختلفة.

كما يكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة في تاريخ تونس المعاصر والآني بالنظر إلى تاريخ النخبة التونسية وعلاقاتها بالسلطة، ويرتبط هذا الموضوع عموما بآليات الحكم وعلاقاتها التفاعلية مع المجتمع التونسي الذي تعتبر النخبة المكون الأساسي له، ودورها المركزي في التغيّرات التي طرأت على بناه المختلفة في مختلف المراحل التي مر بها خصوص بعد تاريخ 14 جانفي 2011، حيث كانت للنخبة قدرة كبيرة على توجيه مسارات عملية التغيير السياسي والتأثير في مجرياتها.

- أهداف الدراسة

الهدف الأساسي للدراسة هو الوقوف على الدور الذي اضطلعت به النخبة التونسية في التغيير السياسي منذ أوائل سنة 2011، وذلك من خلال الإحاطة بالعناصر التالية:

- الكشف عن أبرز العوامل التي ساهمت في تشكّل النخبة التونسية وأهم المتغيرات المؤثرة في توجّهاتها.
- التعرّف على السياقات التي أسهمت في تمكين النخبة التونسية من لعب أدوار محورية في الحراك الاجتماعي والسياسي في تونس، وأهمية تلك السياقات في لعب النخبة التونسية دورا أساسيا في التغيير السياسي وصناعة الواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمع التونسي خاصة بعد سنة 2011.
- معرفة مختلف الاستراتيجيات التي اعتمدتها النخبة التونسية من أجل احتلال موقع ريادي في مواجهة مختلف التحديات التي عرضت لها خلال مسيرتها لتحقيق مبادئ المواطنة والديمقراطية.

– **مبررات اختيار الموضوع:** لقد كان لاختيار موضع دور النخبة التونسية في التغيير السياسي مبررات موضوعية وأخرى ذاتية.

أ– المبررات الموضوعية: تضطلع النخبة على اختلاف أنواعها في المجتمعات المعاصرة بأدوار مهمة ومسؤوليات كبيرة، فهي التي تقود المجتمع وترسم برامجه وتحقق تطلعاته وتعمل على تطويره، وهو ما يجعل من ظاهرة النخبة جديرة بالدراسة والمتابعة.

كما يعد موضوع التغيير السياسي ذا أهمية كبيرة خاصة بعد انطلاق ما بات يُعرف بأحداث "الربيع العربي"، وهي الأحداث التي أدت إلى تغييرات كثيرة خاصة على مستوى أنظمة الدول التي شهدت الأحداث. أما عن مبررات اختيار موضو النخبة التونسية والتغيير السياسي فهي راجعة إلى الاعتبارات التالية:

- تعتبر تونس منطلق الانتفاضات التي أدت إلى إحداث تحولات عديدة في المنطقة العربية خصوصا، وأدت إلى إسقاط أنظمة تسلطية عدّت إلى وقت قريب من أعتى الأنظمة العربية.
- طبيعة الدور الذي أدته النخبة التونسية والذي ساهم بشكل كبير في إنجاح عملية التغيير السياسي في تونس، من خلال إرساء أركان نظام ديمقراطي والتي كانت مطلب الحركة الاحتجاجية في الأساس.
- الوقوف على الآليات والاستراتيجيات التي اعتمدتها النخبة التونسية لتجنيب تونس مصير بعض البلدان العربية التي شهدت أحداثا مماثلة، وإيصالها إلى برّ الأمان من خلال تحقيق توافق بين مختلف الأطراف الفاعلة في المشهد التونسي.

ب– مبررات ذاتية: تتمثل المبررات الذاتية في الاهتمام الشخصي للباحث بموضوع التغيير السياسي في تونس، نظرا للإعجاب الشخصي بالدور الفعال والحاسم للنخبة التونسية في التغيير السياسي، وصمودها أمام كل الأزمات والعقبات التي واجهتها بعد سنة 2011، وتجنيب تونس ما آلت إليه الأوضاع في دول "الربيع العربي" الأخرى خاصة ليبيا واليمن وسوريا.

– **إشكالية الدراسة:** انتهت الانتفاضة الشعبية في تونس عام 2011 بإسقاط نظام "زين العابدين بن علي" والذي عمّر لأكثر من عشرين سنة، وكان للنخبة التونسية دور مهم في الحراك المجتمعي خاصة في مراحله الأخيرة، غير أن الدور البارز للنخبة التونسية كان خلال الفترة التي تلت إسقاط النظام، حيث كان لها دور حاسم في إدارة عملية التغيير السياسي كل حسب موقعه واستراتيجيته، مما أسهم في الوصول بتونس إلى إرساء أركان نظام ديمقراطي توافقي، وبناء على ذلك تتمثل إشكالية الدراسة في:

ماهي حدود دور وتأثير النخبة التونسية في عملية التغيير السياسي خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2017 ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية توجّب البحث المعمق في جوانب متعددة من الموضوع، والتي تثير عددا من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الأطر المفاهيمية والنظرية للنخبة ؟
- فيما تتمثل أبرز السياقات التي نشأت وتشكلت خلالها النخبة التونسية ؟
- ما موقع النخبة التونسية من الحراك الاجتماعي والسياسي في تونس ؟
- ما طبيعة الأدوار التي اضطلعت بها النخبة التونسية في عملية التغيير السياسي ؟

– **فرضيات الدراسة:** انطلاقا من مراجعة أدبيات الدراسة، والدراسة الاستطلاعية والمعارف المتعلقة بموضوع الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** ساهمت التطورات التي عرفتها النخبة التونسية في تبلور قدرتها على تغيير السياسات والتأثير على مجريات الأحداث في المجتمع التونسي.
- **الفرضية الثانية:** تعتبر الخبرة التي اكتسبتها النخبة التونسية على مدى مراحل متعددة من مسار تطورها عاملا أساسيا في حيازتها دورا فاعلا في عملية التغيير السياسي.
- **الفرضية الثالثة:** لقد كان للاستراتيجيات والآليات التي اعتمدتها النخبة التونسية باختلاف أنواعها ومواقعها بالغ الأثر في تحقيق التغيير السياسي المنشود وإرساء أركان نظام ديمقراطي.

- **حدود الدراسة:** تندرج هذه الدراسة ضمن إطارين زماني ومكاني.

أ- **المجال الزماني:** تتمحور الدراسة بالتحديد حول الفترة التي كان فيها الأثر البارز للنخبة التونسية في صياغة السياسات والتأثير في النظام السياسي التونسي، أي الفترة الممتدة منذ بداية سنة 2011 وما بعدها، غير أنه سيتم التطرق أيضا إلى التحولات التي عرفتها النخبة التونسية والنظام السياسي التونسي والعلاقة بينهما في مراحل مختلفة من تاريخ تونس المعاصر.

ب- المجال المكاني: كما يتضح من عنوان الدراسة فإن الباحث سيتطرق إلى دراسة حالة تونس من خلال الوقوف عند مكانة النخبة التونسية ودورها في عملية التغيير السياسي.

- **الإطار المنهجي للدراسة:** بحكم طبيعة الموضوع والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، وطبيعة التساؤلات التي تثيرها فإنها استعانت بالمناهج والمقاربات التالية:

- **منهج دراسة الحالة:** والذي يتجه إلى جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بوحدة معينة، سواء كانت مؤسسة أو نظاما أو دولة...، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة تلك الوحدة أو جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بغرض الحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة بالوحدة المدروسة، واعتمدنا عليه في هذه الدراسة كوننا تناولنا تونس كحالة للدراسة.
- **المنهج المقارن:** يقوم هذا المنهج على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من أوجه الشبه والاختلاف، بغرض الوصول إلى فهم العوامل المسببة لظاهرة معينة، ولقد استعنا بهذا المنهج في دراستنا من خلال مقارنة مختلف الفترات التي مرت بها النخبة التونسية والنظام التونسي، وكيف أثرت النخبة وتأثرت بالتحولات التي عرفها النظام التونسي خلال فترات زمنية مختلفة.
- **اقتراب النخبة:** يقوم هذا الاقتراب على أساس أن كل مجتمع ينقسم إلى أقلية تحكم وأكثرية محكومة، إضافة إلى كون كل مجتمع يتكون من مجموعة من الفئات التي تتميز بجملة من الخصائص التي تؤهلها احتلال مكانة معينة في ذلك المجتمع، يكون لها دور مهم في أي تغيير أو إصلاح، إلا أنه ونتيجة الاختلاف الذي ميّز الأدب النخبوي من حيث تعدد التعاريف، والاختلاف في تحديد الصفات الواجب توفرها في أي مجموعة حتى يطلق عليها لفظ نخبة، وكذلك تعدد المنطلقات الفكرية والإيديولوجية لدراسة النخبة، فقد تعددت اقترابات النخبة بمعانيها

المختلفة ومستوياتها المتعددة، حتى ظهرت اقترابات عديدة تساعد الدارسين على تحديد النخبة والتعرّف عليها، ومن أهما اقتراب المناصب والسمعة وصنع القرار...، وتم الاعتماد على هذا الاقتراب في تحديد مكونات النخبة التونسية والصفات التي أهلتها لاحتلال مكانة في المجتمع التونسي.

– **أدبيات الدراسة:** أسفر المسح العلمي للدراسات السابقة عن وجود بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتمثلت تلك الدراسات –على سبيل المثال لا الحصر– في:

– كتاب بعنوان "**النخبة التونسية من واقع الاستبداد إلى الثورة (1987– 2011)**" للباحث "**منصف باني**"، تندرج هذه الدراسة في إطار الأعمال التي تهتم بالتاريخ السياسي والاجتماعي التونسي خلال الفترة المعاصرة، وحاولت الكشف عن موقع النخبة التونسية من الواقع الاجتماعي التونسي، وعن خصوصيات السلطة السياسية وآليات الحكم في تونس خلال فترة حكم الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، وعن حقيقة موقع النخبة من "الثورة التونسية" من خلال طرح عديد الأسئلة والإشكاليات المتعلقة بمفهوم النخبة وأصولها متعددة الأوجه من ناحية، وبدورها السياسي والاجتماعي في تونس خلال مرحلة تاريخية امتدت على حوالي ربع قرن وأثناء اندلاع "الثورة" في شتاء 2010–2011 من ناحية أخرى، وخلصت الدراسة إلى أن غياب الديمقراطية في النظام السياسي التونسي خلال فترة "بن علي" أدى إلى تهميش المجتمع المدني وإلى تعميق الهوة بين السلطة وأغلب شرائح المجتمع، كما كان لجانب من النخبة المثقفة دور في الحراك السياسي والاجتماعي، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض عناصر النخبة التي كانت موالية لنظام "بن علي" قد تشكّل خطرا على مسيرة الديمقراطية في تونس من خلال انخراطها في المنظومة الجديدة واستفادتها من الواقع الجديد.

– كتاب بعنوان "**La transition démocratique en Tunisie - Etat des Lieux: Les Acteurs**" لمجموعة من الباحثين، وتحت إشراف كل من "**حمادي الرديسي**" و"**أسماء نويرة**" و"**عبد القادر زغل**"، وهي دراسة أُعدت لحساب "المرصد التونسي للتحول الديمقراطي"، سعت الدراسة إلى إبراز مختلف الفواعل التقليدية والجديدة التي ساهمت في الانتقال الديمقراطي في تونس إضافة إلى المنظمات والجمعيات، حيث أبرزت أجزاء الدراسة دور كل من الحكومات الانتقالية وحركة "النهضة" والحركة الإسلامية ككل في الانتقال الديمقراطي، وتناولت أجزاء أخرى من الدراسة دور الفواعل

الجديدة على غرار الشباب، ووسائل التواصل الاجتماعي، والحركة النسوية، ومنظمات المجتمع المدني، وخلصت الدراسة في الأخير إلى أن كل فاعل من الفواعل المذكورة كان له دور حسب موقعه في المجتمع، وحسب استراتيجيته وتوجهاته وعلاقته بالسلطة في الانتقال الديمقراطي.

– كتاب بعنوان "**ثورة تونس: الأسباب والمسارات والتحدّيات**"، وهو كتاب جماعي لمجموعة من الباحثين، وهو عبارة عن مجموعة أوراق بحثية قدمت بمؤتمر عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات تحت عنوان "الثورة والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية"، وتم تقسيم الكتاب إلى ثلاثة أقسام، تعلق القسم الأول بأسباب وخلفيات الثورة التونسية، حيث تطرق إلى منظومة التسلط في النظام التونسي السابق، والخلفية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للثورة التونسية، وكذلك إلى الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية، أما القسم الثاني فتناول بالدراسة بعض فواعل الثورة التونسية على غرار الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل، ثم دور الإعلام التونسي في الثورة، وأخيرا دور الجيش التونسي في الثورة، وتطرق القسم الثالث والأخير إلى تحديات الانتقال الديمقراطي والتفاعلات العربية.

– كتاب بعنوان "**الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**" للباحث "**حافظ عبد الرحيم**"، انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها أن نخب الاستقلال في تونس وهي تمارس تجربة البناء الوطني استجابة لغايات متنوعة، هل عوّلت في ممارستها لهذا الفعل على تكوينها العلمي ورصيدها النضالي المكتسب من تجربتها الميدانية المرتبطة بجملة من المبادئ الفكرية والشعارات والأهداف؟ أم فعلها هذا حكمته جملة من الرأسمالات اللاشكلية قد تجد ترسباتها المفسرة في ثنايا مسارات التنشئة الاجتماعية عبر مختلف مؤسساتها مثل العائلة والمدرسة ووسائل الإعلام؟، وخلصت الدراسة إلى أن نخب البناء الوطني تميّزت برغبة تحديثية جلية كانت قد صاحبتها منذ نشأتها، رغبة تجلت في التعويل على المؤسسة العائلية لإجراء العملية التحديثية، فنمط العلاقة بين المؤسسة الدينية ومؤسسات المجتمع المدني وحضور التشريع الوضعي بزعامة برجوازية صغرى فرضت إصلاحات فوقية، جاءت إفرازا لرغبة إصلاحية جامحة حدت زعماء البناء الوطني آنذاك، بما جعل الدولة تتكفل بإجراء التغييرات المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

- **تقسيم الدراسة:** جاءت الدراسة مقسمة إلى أربعة فصول:

- تطرق **الفصل الأول** على الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وذلك من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الجانب المفاهيمي في دراسة النخبة، وتطرق الثاني إلى الاقترابات والاتجاهات النظرية لدراسة النخبة، أما المبحث الثالث فخُصص للتأصيل المعرفي لمفهوم التغيير السياسي.

- أما **الفصل الثاني** فتناول الجذور الفكرية للنخبة التونسية وتكوينها وأدوارها، وانضوى تحته ثلاثة مباحث، تعلق المبحث الأول بالجذور الفكرية للنخبة التونسية وتكوينها قبل الاستقلال، أما الثاني فاتجه إلى إبراز دور النخبة التونسية في النضال ضد الاستعمار الفرنسي، أما الثالث فتناول بالدراسة علاقة النخبة التونسية بالسلطة خلال الاستقلال.

- **الفصل الثالث** حمل عنوان التغيير السياسي في تونس الأسباب والمسارات، وضم ثلاثة مباحث، تطرق الأول إلى ملامح الدولة التونسية قبل التغيير، أما الثاني فتم تخصيصه لدراسة خلفيات وأسباب التغيير السياسي في تونس، أما الأخير فتناول مسارات عملية التغيير السياسي في تونس.

- أما **الفصل الرابع** فدرس علاقة النخبة التونسية بالتغيير السياسي من خلال التطرق إلى دورها ومكانتها ومواقفها من عملية التغيير، واندرج تحته ثلاثة مباحث، تطرق الأول إلى دور النخبة السياسية التونسية في إدارة عملية التغيير السياسي، أما الثاني فتناول بالدراسة حدود دور وتأثير منظمات المجتمع المدني في التغيير السياسي، أما الأخير فتعلق بدور المؤسسة العسكرية في التغيير السياسي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

حظي مفهوما النخبة والتّغيِير السياسي بأهمية كبيرة لدى الباحثين والدارسين وصناع القرار على حد سواء، نظرا للارتباط الوثيق بين النخبة والتّغيِير السياسي من خلال الدور الذي تقوم به النخب في المجتمعات، وانعكاس علاقة النخبة بالتّغيِير السياسي على تطور المجتمعات والدول في شتى المجالات.

سنحاول في هذا الفصل تناول مفهومي النخبة والتّغيِير السياسي بالدراسة، من خلال التركيز على الأطر المفاهيمية والنظرية لكل منهما.

المبحث الأول: الجانب المفاهيمي في دراسة النخبة

تعد ظاهرة النخبة من الظواهر التي ارتبطت بالمجتمعات البشرية عبر التاريخ بكل مستوياتها وأنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لتتميز هذه الأقلية العددية بمجموعة من الخصائص والصفات عن باقي أفراد المجتمع. وظهر مفهوم النخبة في إطار الجدل حول طبيعة التباين الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي، أو بالأحرى حول صور اللّامساواة الاجتماعية التي يفرزها هذا المجتمع، فكان مفهوم النخبة بالنسبة لرواده الأوائل أداة لدحض الأفكار التي تؤسس لنظرة طبقية، تقسّم المجتمع إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة بناء على أسس اقتصادية. وبالتالي فدراسة النخبة ومعرفتها في أي مجتمع من المجتمعات تحوز على أهمية كبيرة، نظرا لإسهامها في تفسير توزّع السلطة والنفوذ داخل الدولة أو داخل المجتمع السياسي.

المطلب الأول: التأصيل اللغوي والاصطلاحي لمفهوم النخبة وأنواعها.

أولا/ التأصيل اللغوي والاصطلاحي للنخبة.

النخبة لغة مفرد لكلمة نخب، هي أفضل ما يُختار من شيء "نخبة القوم"، "نخبة الشيء" أفضل ما يكون، صفوة، خبرة، عدد محدود من أفراد فئة أو جماعة يمتازون على أقرانهم، يحوزون الأفضلية في مجال معين[1].

1 – **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**. بيروت: دار الشروق، 2000، ص 1390.

ويستخدم الباحثون العرب مفهوم النخبة كمرادف لمصطلح الصفوة، فمعجم لسان العرب لـ"ابن منظور" يرجع كلمة النخبة في اللغة العربية إلى انتخب الشيء، أي اختاره، والنخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم خيارهم، ويقال هم نخبة القوم، وإذا قيل جاء في نخب أصحابه أي خيارهم[1].

وتعني كلمة النخبة لغويا أيضا الخلاصة، أي كل ما صفا منه وخلص، مثل صفوة الناس، وصفوة القول، ويقال اصطفاه أي اختاره[2].

كما عرف قاموس علم الاجتماع النخبة بأنها جماعة صغيرة في مجتمع ما، وفي ظرف تاريخي معين، تحمل هذا الإسم نظرا لأنها تتمتع بأهمية تعطيها لنفسها أو يعطيها لها الآخرون[3].

أما في قاموس "أكسفورد Oxford" فإن كلمة (Elite) تشير إلى الفئة الاجتماعية التي يُعتقد أنها الأفضل والأهم من بين غيرها، بفضل امتلاكها السلطة أو الثروة أو مهارات عقلية مثل: النخبة الحاكمة والنخبة المثقفة[4].

ويعرفها قاموس " هاشيت Hachette" الفرنسي على أنها جماعة الأخيار والعناصر المتميزة من مجموعة أكبر[5].

وتدل كلمة نخبة في التعريف الاصطلاحي على الشيء الأفضل الذي يستحق أن يقع عليه الاختيار والأفضلية، وتدل كذلك على الفئات الأكثر ثقافة في المجتمع، والأكثر قدرة على إدارة هذا المجتمع وخدمته[6]. وهذه الفئات تمثل الجماعة الأكثر قوة ونفوذا وتأثيرا في المجتمع، أي النخبة الحاكمة التي تمسك بزمام الأمور، والحكم والتحكم هنا لا ينسحب فقط على جانب السلطة السياسية، بل يتفرع إلى مختلف جوانب المجتمع[7].

---

1 – ابن منظور المصري، **لسان العرب**. المجلد الأول، بيروت: دار صادر، 1955، ص ص 751– 752.

2 – إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط– معجم اللغة العربية**. الجزء 2، طهران: المكتبة العلمية، 1975، ص 915.

3 – محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 61.

4 – The Oxford Thesaurus, **The Reader's Digest Complet Wordfinder**. London: The Reader's Digest Association Limited, 1994, p 476.

5 – **Dictionnaire Hachette**. Paris: Edition Hachette, 2005, p 527.

6 – سامي ذبيان وآخرون، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**. لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، 1980، ص 242.

7 – عبد الرحيم العطري، **صناعة النخب في المغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول إلى القمة**. الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006، ص 21.

وهكذا تشير النخبة بمعناها الواسع إلى أية طائفة تتوافر فيها صفات ذات قيمة كالقدرة الفكرية والهيبة والسلطة الأدبية والنفوذ الواسع، وقد تكون هذه الفئة منتخبة أو مختارة بواسطة الأمة أو الطبيعة، أو الاعتراف العام المبني على معايير الجدارة أو الاستحقاق، مقبولة بشكل عام، وقد لا يكون هناك مجال للاختيار أو الانتخاب في كل مرحلة، حيث أن التاريخ يخبرنا بأن الأرستقراطية كانت تكسب مكانتها على أساس الميلاد أو الميراث أو الأتباع[1].

وخضع مفهوم النخبة منذ ظهوره لاعتبارات إيديولوجية وفكرية متعددة ومتباينة، ويرجع ذلك في أساسه إلى الظروف التي أحاطت به عند نشوؤه، وإلى المنطلقات التي ينطلق منها المفكرون والباحثون، حيث باستطاعة أي متتبع للفكر الاجتماعي والسياسي منذ ظهوره أن يجد معاني كثيرة واستخدامات عديدة لمفهوم النخبة ابتداء من "أفلاطون Plato" و"أرسطو Aristote"، مرورا بـ "كارل ماركس Carl Marx" و"فلفريدو باريتو Vilfredo Pareto" و "جايتانو موسكا Gaetano Mosca" و"روبرت ميشلز Robert Michels" و"روبرت داهل Robert Dahl".

حيث نجد هؤلاء العلماء يستخدمون مفاهيم مختلفة للتعبير عن وجود جماعة أو جماعات تتحكم في القرارات الأساسية، وممارسة السلطات على نطاق واسع، كالطبقة الحاكمة والنخبة السياسية والقلة المسيطرة، وعلى الرغم من وجود اختلاف ملحوظ بين المعاني التي تشير إليها هذه المفاهيم، إلا أن القضية المشتركة هي وجود قلة مسيطرة تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية، وغالبية خاضعة لهذه القرارات، وذلك برغم الأساليب الديمقراطية الهادفة إلى التعبير عن الإرادات الجماعية[2].

وتعتبر النخبة في صورتها الكلاسيكية كما صاغها "موسكا Mosca" و"باريتو Pareto" و"ميشلز Michels" بمثابة الرد المنهجي على النظرية الماركسية، فتحليل المجتمع وفهم تغيّراته انطلاقا من بناه الفوقية يعد النقيض النظري للمنهج الماركسي الذي هو منهج جدلي، ينطلق في تحليل المجتمع وإدراك تغيّراته وقوانين هذه الأخيرة انطلاقا من بناه السفلية أولا، وبالتحديد من حقيقة الصراع الطبقي باعتباره صراعا ذا أساس اقتصادي أولا[3].

---

1 – بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (1978– 1990)**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999، ص 21.

2 – إسماعيل علي سعد، **نظرية القوة**. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1978، ص 109.

3 – حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية– سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**. سلسلة أطروحات الدكتوراه 60، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 71.

فعالم الاجتماع الإيطالي "باريتو Pareto" عندما استعار مفهوم النخبة "Elite" من عالم السلع والتجارة، حيث استخدمت كلمة "صفوة" "Elite" في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة[1]، استعار هذا المفهوم ليُدخله إلى علم الدراسات الاجتماعية، كان يريد بذلك الردّ على مفهوم الطبقة الحاكمة كما صاغه "ماركس Marx"، فالمجتمع لا يتأسس على سيطرة الحياة المادية وعلاقاتها، كما لا تتأسس القوة فيه على سيطرة الطبقة الاقتصادية الحاكمة التي أطلق عليها "ماركس Marx" الطبقة البرجوازية[2].

كما أوضح "ماركس Marx" أنه باستثناء المجتمعات البدائية نجد التاريخ الإنساني بمراحله المختلفة يشهد طبقتين، الأولى حاكمة تملك الوسائل الأساسية للإنتاج وتمتد سيطرتها إلى مجالات مختلفة، والثانية محكومة لا تملك سوى قوة عملها، وأن هناك صراعا دائما بين هاتين الطبقتين، غير أنه أولى اهتماما خاصا بالطبقة الحاكمة في المجتمع الرأسمالي، ذاهبا إلى أن وجود هذه الطبقة مرتبط بوجود التقسيمات الطبقية النابعة من الرأسمالية، وأن اختفاء المجتمع الرأسمالي هو أمر حتمي تفرضه طبيعة القوانين التي تحكمه، حيث يؤدي الأمر في النهاية إلى ظهور مجتمع شيوعي خال تماما من الطبقات.

لقد ترك مفهوم الطبقة الحاكمة عند "ماركس Marx" تأثيرا هائلا على الفكر الاجتماعي الغربي خلال القرن التاسع عشر، بحيث نستطيع القول بأن كل المحاولات النظرية التي عالجت فكرة النخبة، كانت بمثابة نقد لنظرية "ماركس Marx" من جهة، ولمفهوم الطبقة الحاكمة من جهة أخرى، حيث سعى بعض علماء الاجتماع إلى صياغة نظرية سياسية ذات طابع "علمي خالص" ، وفي سعيهم هذا حاولوا إقامة علم سياسي جديد، يقوم على الجانب الموضوعي وخال من الاعتبارات الأخلاقية والتخلص من التأثيرات الإيديولوجية[3].

ولهذا نجد علماء النخبة الكلاسيكيين يعارضون تفسير "ماركس Marx" المادي للتاريخ، ويكاد يُجمع هؤلاء العلماء على أن سياسة المجتمع ليست انعكاسا مباشرا للبناء الطبقي، وأن بناء القوة في

1 – بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**. (ترجمة وتقديم: محمد الجوهري)، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 25.

2 – أحمد زايد و عروس الزبير (محرران)، **النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص 36.

3 – السيد الحسيني، **علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا**. الطبعة 3، القاهرة: دار المعارف، 1984، ص 148.

المجتمع عندهم خاصة "باريتو Pareto" و"موسكا Mosca" يتحدد أساسا وفقا لطابع قدرات قيادته السياسية، وبعبارة أخرى فإن المهارة السياسية هي التي تحدد من الذي سيحكم، وإلى أي اتجاه سيتغير ميزان القوة، وهو ما يدفع بنا إلى تحليل الكتابات الكلاسيكية التي تناولت النخبة بمعانيها المختلفة.

1- مفهوم النخبة عند "باريتو Pareto" (1848- 1923): يعتبر "باريتو Pareto" من الأوائل الذين ناظروا "ماركس Marx" من مفكري النخبة، فرغم اعترافه بالصراع الطبقي كحقيقة تاريخية فإنه يختلف مع "ماركس Marx" حول أساس هذا الصراع الذي يحكمه فقط المتغير الاقتصادي المتمثل في وسائل الانتاج، وتتصارع النخب والجماهير للاستحواذ على الدولة أو القوة العسكرية، فقد استخدم "باريتو Pareto" التباين الاجتماعي للإشارة إلى حقيقة اختلاف الناس فيما يتعلق بخصائصهم الأخلاقية والفكرية، بحيث نجد بعضا منهم يتفوق على الآخرين فيما يتعلق بهذه الخصائص[1].

وهنا لا يهتم "باريتو Pareto" بمنحى توزيع الخصائص أو سمات معينة (بما في ذلك القوة والتأثير) بل يهتم بالتعارض القائم بين أولئك الذين يملكون مقاليد السلطة، أي "الصفوة الحاكمة"، وأولئك الذين لا يملكون شيئا، أي الجماهير[2]. وهو ما نلحظه في مؤلفه الشهير "العقل والمجتمع The Mind and Society"، وربما كانت هذه الفكرة بالذات هي من بين الدعامات الأساسية التي قامت عليها تفرقة "موسكا Mosca" بين الصفوة والجماهير، حيث كان "موسكا Mosca" أول من حاول إقامة علم سياسة يستند في المقام الأول على التفرقة[3].

ويحمل مفهوم النخبة عند "باريتو Pareto" معنيين، الأول عام وهو أنها تلك القلة من الأفراد الذين حققوا نجاحا ملحوظا في الأنشطة التي يمارسونها، واستطاعوا بالفعل أن يرتقوا إلى أعلى مراتب التسلسل المهني، أما المعنى الثاني فهو معنى ضيق، حيث يشير إلى أنها القلة الحاكمة في كل المجتمعات الانسانية، وهذه الأقلية تستحوذ على أكبر قدر من القوة والهيبة من جهة، وتتميز بقدرتها

1 - Rocher Guy, **Introduction à La sociologie général: Le changement Social**. Montréal: Ed HMH, 1968, p 129.

2 - بوتومور، مرجع سابق. ص 27.

3 - هشام محمود الأقداحي، **سيكولوجية النخبة العليا والزعامة**. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 91.

الفائقة على إقناع الجماهير بضرورة الخضوع لسيادتها، لأن ذلك تحقيق لمصالح الجماهير من جهة أخرى[1].

وعلى هذا يتضح أن "باريتو Pareto" قد ميّز بين نوعين من الصفوات، الصفوة الحاكمة وهي تمارس الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر، وصفوة غير حاكمة تتمتع بالصفات المميزة للصفوة الأولى ولكنها لا تمارس الحكم، وتشكل هاتان الصفوتان الطبقة العليا في المجتمع، أما بقية أفراد المجتمع فيشكلون في نظر "باريتو Pareto" اللاصفوة، وهم يمثلون وزنا سياسيا كبيرا[2].

ويُرجع "باريتو Pareto" سبب احتلال النخبة لهذا الموقع إلى تفوقها في مجالات الذكاء والطابع والمهارة والقدرة والقوة...، وعلى الرغم من أنه قد اعترف بإمكانية حصول بعض الأفراد على لقب "نخبة" دون امتلاكهم للصفات التي تؤهلهم لذلك، إلا أنه أكد في نفس الوقت على الرأي القائل أن الذين يمتازون بخصائص النخبة سوف يشكلون بالضرورة "نخبة مقبلة"[3].

كما يذهب إلى أنه بالإمكان قياس درجة التفوق أو الامتياز في كل مجالات النشاط الإنساني، ويؤكد وجهة نظره قائلا: "لم يكن نابليون مجنونا أو شخصا عاديا كملايين البشر، لقد كان يتمتع بخصائص نادرة"[4]. وعلى ذلك فإن النخبة تتألف من أولئك الذين يحصلون على أعلى الدرجات في مجالات نشاطهم.

ويؤكد "باريتو Pareto" على أن النخبة هي القادرة على تحديد المصلحة الاجتماعية، وأن على بقية أفراد المجتمع المحافظة على النظام الاجتماعي حتى تتمكن النخبة من أداء مهامها، ويستند في رأيه هذا إلى أن المجتمعات تتمكن من الاستمرار في الوجود بسبب قوة التعاطف المرتبطة بالواقع الاجتماعي، فغريزة التجمّع تعمل على ربط الناس ببعضهم البعض، أي أنه كلما زادت الألفة الاجتماعية قوة زاد الامتثال الاجتماعي والسياسي، ويؤكد ذلك بقوله: " أن كل المجتمعات متباينة فيما

1 – عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. الجزائر: مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم، 2005، ص 111.

2 – علي محمد بيومي، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004، ص 14.

3 – السيد الحسيني، مرجع سابق. ص 154.

4 – جوليان فروند، **سلسلة أعلام الفكر العالمي (باريتو)**. (ترجمة: منى النجّار)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980، ص 204.

يتعلق بمدى الرغبة في تحقيق الامتثال، حيث تكون قوية عند بعض الأفراد، وقد تكون ضعيفة عند البعض الآخر"[1].

ويضيف "باريتو Pareto" بأن النخبة تلجأ إلى القوة في حال تعرضها للخطر، فالنخبة الحاكمة التي تفشل في مواجهة القوة بالقوة قد تجد نفسها بعيدة عن السلطة حينما تتمكن نخبة غير حاكمة من الإطاحة بها، وعندما تتردد النخبة الحاكمة في استخدام القوة والقهر تلجأ إلى استخدام المناورة والخداع للمحافظة على بقاءها واستمرارها في هرم السلطة، مما يؤدي إلى ظهور أفراد داخل النخبة الحاكمة يتمتعون باستغلال الفرص المتاحة، وهذا ما يؤكده "باريتو Pareto" حيث يقول:" أنه بمجرد الوصول إلى هذا التباين يمثل ظرفا مناسبا للثورة، وسوف يتمكن الذين لم يتخلوا عن استخدام القوة من الانتصار على أولئك الذين تخلوا على هذه العادة"[2].

وفي هذا الإطار يؤكد "باريتو Pareto" على فكرته القائلة بأن النخبة الحاكمة تستطيع تحقيق أهدافها بفعالية حين تجهل الجماهير الآليات التي تحكمها، وهذا يعني أن الجماهير يجب أن تكون بعيدة تماما عن كيفية وصول النخب إلى الحكم، وكذا الصراع الداخلي الذي قد ينشأ بينها[3].

لقد تعرضت معالجة "باريتو Pareto" لمفهوم النخبة لجملة من الانتقادات يتمثل أبرزها في:

- تنبيهه للتغيير السيكولوجي لظهور النخبة وتدهورها، وتأكيده لنمط الشخصية الملائم للدخول في مراتبها.
- لم يستطع الجمع بين كل الأمثلة المتاحة للتوصل إلى نظرية أكثر شمولا وعمقا، بحيث أن كل الأمثلة التي جاء بها من تاريخ السياسة الإيطالية المعاصرة، بالإضافة إلى تاريخ روما القديم.
- لم يتمكن من إعطاء تفسير واضح لظهور وسقوط النخب، حيث أنه أشار إلى أن النخبة الحاكمة مفتوحة نسبيا للنبهاء والأذكياء، فكيف لا تستطيع هذه الفئة أو النخبة الديمومة والاستمرار.

1 – السيد الحسيني، مرجع السابق. ص 157.

2 – جوليان فروند، مرجع سابق. ص 207.

3 – السيد الحسيني، المرجع السابق. ص 158.

2- مفهوم النخبة عند "موسكا Mosca" (1858- 1941): يعتبر معظم علماء الاجتماع أن الفضل في تعميق الدراسات في مفهوم النخبة يعود في قدر كبير منه إلى عالم الاجتماع الإيطالي "موسكا Mosca"، حيث نظر هذا الأخير إلى مفهوم النخبة من زاوية مختلفة إلى حد ما، فهو يؤكد أن كل المجتمعات الإنسانية عبر تاريخها تنقسم إلى طبقات حاكمة قليلة العدد تملك مقاليد السلطة بحكم قدرتها التنظيمية، وطبقات محكومة كثيرة العدد[1].

ويظهر من خلال تركيز "موسكا Mosca" على الطبقة الحاكمة تأثره بالتحليل الطبقي، حيث بحث عن استبدال الأساس الطبقي في المقاربة الماركسية للمجتمع بالطرح السياسي النخبوي، فمن خلال تأكيده على وجود طبقة حاكمة تمثل أقلية وطبقة محكومة تمثل الأكثرية، يشير إلى أن سيادة الشعب تضليل كبير، فالديمقراطية تصادرها أقلية هي الطبقة السياسية المسيطرة، التي تلجأ إلى اعتماد مبادئ ديمقراطية تكسب من خلالها شرعية لتصرفاتها[2]. كما يؤكد "موسكا Mosca" على أهمية اعتماد الأقلية على موافقة أو رضا الأكثرية أو الجماهير من أجل الاستمرار، وهذا الطرح يقترب ما بين نظرية النخبة والديمقراطية[3].

ورغم سيطرة القلة على الأغلبية، والتي يرجعها "موسكا Mosca" إلى حقيقة أن الأولى منظمة وتنطلق من دافع واحد وتؤمن بهذا الدافع[4]، إلا أنه يسلّم بأن الجماهير تستطيع ممارسة الضغوط على الحاكم، وتنشأ هذه الضغوط نتيجة استياء الجماهير من بعض السياسات التي ينفذها الحكام، وقد يؤدّي هذا الموقف إلى الإطاحة بالطبقة الحاكمة[5].

وإضافة إلى التنظيم الذي تتمتع به القلة الحاكمة يشير "موسكا Mosca" إلى أن أعضاء النخبة المسيطرة تربط بينهم علاقات قرابة أو مصلحة، إضافة إلى الامتيازات الاقتصادية، وهو ما يضمن لها وحدة التفكير والالتحام، مما يساعدها على أداء أدوارها بشكل جيد.

---

1 – الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر (1962- 1989) بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية**. الجزء الأول، "الأساس الإيديولوجي للنخبة الحاكمة في الجزائر"، الجزائر: دار هومة، 2007، ص 24.

2 – Antoine Tine, "Elites Partisanes et Démocratisation au Sénégal: pour une Lecture Néo-Machiavélienne". Polis, **Revue Camerounaise de Science Politique**, Vol 11, Numéro Spécial, 2003, p p 11-12.

3 – إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص 116.

4 – بوتومور، مرجع سابق. ص 27.

5 – علي محمد بيومي، مرجع سابق. ص 14.

وإذا كانت النخبة متجانسة بشكل عام، فهي من جهة أخرى متدرجة أو طبقية، خصوصا وأننا نلاحظ فيها في غالب الأحيان "نواة مسيّرة" تتكون من عدد قليل من الأشخاص أو الأُسر، والتي تتمتع بأكبر قدر من السلطة بالنسبة لغيرها، مع العلم أن هذه "النواة المسيّرة" تلعب دور الزعامة داخل النخبة نفسها، وهذا يمثل في حد ذاته نخبة ممتازة أو عُليا (Super Elite) داخل النخبة، ولا شك أن هذا النوع من الزعامة في التسيير يعطي للنخبة قوة أكبر وكفاءة أعلى[1].

وهكذا يصل "موسكا Mosca" في تعريفه للنخبة إلى خلاصة مؤداها أنه يمكن إيجاد تفسير كامل للتاريخ انطلاقا من تحليل النخبة المسيّرة (القيادة)، فالتاريخ كما يبدو لـ "موسكا Mosca" يتّسم بالنشاط والحيوية أثناء تحقيق النخبة التي بيدها السلطة لمصالحها ونشر أفكارها[2].

3- مفهوم النخبة عند "روبرت ميشلز Robert Michels" (1876- 1936): يمكن اعتبار "ميشلز Michels" من علماء الاجتماع الذين ساروا على نهج "موسكا Mosca" التقليدي، مع اختلافه معه في بعض النقاط المهمة، حيث ربط "ميشلز Michels" بين مفهوم النخبة ومفهوم القوة الذي شاع استخدامه عند علماء السياسة السلوكيين المتأثرين بـ "ماكس فيبر Max Weber" من خلال طرحه لمفهوم "نخبة القوة" في كتاب بهذا العنوان، وقصد بها أولئك الذين يحتلون مواقع القوة والنفوذ في الدوائر العليا من النظم الرئيسية في المجتمع مثل كبار قادة الجيش وكبار رجال رأس المال وكبار رجال السياسة[3]. فالنخبة حسب "ميشلز Michels" هي تلك الجماعة التي تحتكر مواقع قيادية في الاستراتيجية العامة، ويرى أن النخبة هي نتاج البناء المؤسساتي في الدولة[4].

وعلى العكس من "موسكا Mosca" الذي يرى أن طبقة النخبة تشكل طبقة اجتماعية، فإن النخبة عند "ميشلز Michels" تتشكل لكي تشكل وحدة للقوة تحكم المجتمع، أما الصلات أو الروابط أو العلاقات التي تجمع النخب فيما بينها فهي مختلفة الأسس وتتمثل في[5]:

1 - Geraint Parry, **Political Elites**. London: George Allen Eunwin L.T.D, 1969, p36.

2 - شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**. مصر: الدار المصرية اللبنانية، 1999، ص 94.

3 - أحمد زايد وعروس الزبير، مرجع سابق. ص ص 37- 38.

4 - إبراهيم أبراش، مرجع سابق. ص 117.

5 - محمد السويدي، مرجع سابق. ص 65.

- يمكن أن تكون مجموعة من المصالح بين عدد من الجماعات الكبرى أو بين مؤسسات كبرى.
- وجود مصالح مالية.
- توجد بين النخب علاقات سيكولوجية تتسم بالخصوصية، من شأن هذه العلاقات الخاصة أنها تدعم المصالح المشتركة بين النخب، كالتشابه في الأفكار والمعتقدات، وحتى في الأصول الاجتماعية، ومصادر التعليم المتشابهة...

وتشكل هذه العلاقات الخاصة دعما للمصالح المشتركة بين النخب، حيث يمكن أن تكون مجموعة المصالح بين عدد من الجماعات الكبرى أو حتى بين مؤسسات كبرى، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى المصالح المشتركة التي تربط بين الهيئات الرسمية والعسكريين وشركات السلاح المستفيدة من الحروب. وهو الأمر الذي يؤكد عليه "ميشلز Michels" من خلال ربطه بين مفهوم النخبة والقوة، فأفراد النخبة حسبه هم أولئك الذين يتحكمون بالقوة داخل المجتمع، سواء كانت تلك القوة عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، ويرتبط مفهوم النخبة في نظر "ميشلز Michels" بعملية صنع القرار، حيث يشير إلى ترابط بين أفراد نخبة القوة بغض النظر عن خلفية القوة التي يستندون إليها[1].

وعموما فإن الأفكار التي عرضها "ميشلز Michels" في مؤلفه عن "صفوة القوة" إنما تتمحور حول عدة قضايا أساسية، فهو ينطلق من حقيقة أولية مؤداها أن المجتمع الحديث تحول إلى مجتمع الجماعات الصغيرة ذات القوة والنفوذ، التي يمكنها التأثير على صنع القرارات السياسية، وتلجأ القوة في المجتمع إلى تهدئة الجماهير لتظل في حالة سكون وهدوء، فيبقى الوضع القائم محافظا على توازنه، ويعتقد "ميشلز Michels" بعد ذلك أن الفساد الذي يواجه صفوة القوة راجع إلى عجز الجماهير[2]. فالجماهير لا تملك وسائل مؤثرة للاتصال وهو ما يجعلها عاجزة ومشتتة، فعدم قدرتها على تنظيم صفوفها تنظيما جيدا يؤثر في اتخاذها القرارات الملائمة، فقوة التنظيم هي التي تمكن الأقلية من أن

1 – الطاهر بن خرف الله، مرجع سابق. ص 24.

2 – هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق. ص ص 93– 94.

تحكم، وهو ما يلاحِظه في المجتمع الأمريكي المشتت، لينتهي إلى أن قيم الحرية والديمقراطية جزء من الأسطورة الليبرالية[1].

ويمكن تلخيص إسهامات "ميشلز Michels" في دراسة النخب في أنه تمكن من تحليل مفهوم النخبة ومفهوم الطبقة الاجتماعية، وربط مفهوم النخبة بالقوة، مما سمح بفتح ميدان بحث جديد هو علم اجتماع القوة (Sociologie de Pouvoir)، ومن ثم أعطى دفعة قوية لموضوع النخبة[2]، وبهذا يعتبر من العلماء الأوائل الذين مهّدوا لعلم اجتماع القوة، إضافة إلى أن دراساته ساهمت في الدفع بعدد لا بأس به من البحوث اللاحقة عن النخب وعن توزيع القوة بين هذه النخب.

4- النخبة في الفكر العربي والإسلامي: تعد مساهمة "ابن خلدون" في دراسته للنخبة من أهم الدراسات في الفكر العربي، حيث مثلت مقدمته إطارا معرفيا شاملا، دون إنكار مساهمات غيره من المفكرين في التراث العربي والإسلامي، حيث ذهب "ابن خلدون" في مؤلفه الشهير "المقدمة" إلى تقسيم المجتمع العربي في عصره إلى طبقتين رئيسيتين، علاوة على القبائل وأهل البادية:

- طبقة خاصة: وتتكون من الأعيان والموظفين والعلماء والشعراء، وهي طبقة ريعية غير منتجة، وتتحصل على رزقها من الأموال الخاصة بالإمارة ومن الأموال السلطانية.

- طبقة عامة: وتتشكل من الفلّاحين والصنّاع والتجّار، ويرى "ابن خلدون" في تفسيره لحركة تراكم الثروات وصعود الفئات الميسورة في المجتمع العربي عبر التاريخ، من خلال العلاقة الجدلية بين السلطة وذوي الجاه والنفوذ من ناحية، وأصحاب الحرف والصنائع من ناحية أخرى في تطور المجتمع العربي.[3]

ويتحدث "ابن خلدون" عن العصبية التي مثلت محور اهتماماته، فيقرر أن هناك دورتين للعصبية، دورة تمثل الانتقال للحكم والسلطة من عصبة خاصة إلى دورة أخرى مماثلة داخل عصبية عامة واحدة. ويعني ذلك أن هناك استمرارا في سيرورة الدولة، وبالتالي هناك استمرار في الحضارة

1 - محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية: من صدام الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص ص 26- 28.

2 - Geraint Parry, Op. Cit, p 133.

3 - بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق. ص 48.

والعمران داخل حكم العصبية العامة، أما إذا انتقل الحكم من عصبية عامة كبرى إلى عصبية مماثلة لا تربطها بها أيه رابطة عصبية، فهنا يكون الخلل الذي يصيب العمران عظيما وكبيرا، وفي هذه الحالة فقط يمكن الحديث عن الدورة الاجتماعية بمعنى الانتقال من أمة إلى أخرى[1].

كما قام "ابن خلدون" بتصنيف الدول عموديا، أي من حيث استمرار حكم العصبية زمنيا إلى صنفين:

– دولة شخصية: ويقصد بها حكم شخص واحد من أهل العصبية صاحب الملك والرئاسة.

– دولة كلّية: وهي مجموع الدول الشخصية التي ينتمي أصحابها إلى عصبية واحدة خاصة أو عامة، وتمثل بالأساس مدة حكم العصبية.

ويؤكد "ابن خلدون" أن قوة الدولة من قوة العصبية، حيث يتوقف نفوذ الدولة واتساع رقعتها على حالة العصبية، خاصة في المناطق التي تحكمها أو التي تريد الاستحواذ عليها، ومن ناحية أخرى فإذا كانت الدولة شديدة الالتمام والقائمون بها كثيرو العدد، وكانت العصبيات التي يريدون إخضاعها ضعيفة، فإن مُلكهم سيكون أكثر اتساعا وسلطتهم أقوى نفوذا، أما إذا كان العكس بضعف عصبية الدولة مقابل قوة العصبيات المناوئة لها، فإن رقعة الدولة حينئذ ستبقى ضيقة، ونفوذها سينحصر غالبا في مركزها أي في المدينة[2].

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن مفهوم النخبة يشكل أحد المفاهيم الرئيسية الموظفة في تحليل الظواهر الاجتماعية والانسانية، ولاسيما القضايا الاجتماعية التي تتصل بالسلطة والطبقة والثروة والتطور الاجتماعي، فمصطلح النخبة بمعناه العام يشير إلى أنها أيه جماعة من الأفراد معروفة اجتماعيا، ولها خصائص وسمات ذات قيمة معينة، كالقدرة العقلية أو الوضع الإداري المرموق، أو القوة العسكرية أو الاقتصادية...، وهي خصائص ترتبط غالبا بالهيمنة والنفوذ، فالنخبة تتمثل في جماعة من الأفراد يمتلكون خصائص مميزة تجعلهم أكثر قدرة على التميّز في أداء أدوار شديدة الأهمية في مجتمعاتهم، ولاسيما توجيه المجتمع واتخاذ القرارات السيادية المهمة، في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية...

1 – محمد عابد الجابري، **العصبية والدولة: معالم خلدونية في التاريخ الاسلامي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 211.

2 – عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين ابن خلدون، **مقدمة العلامة ابن خلدون**. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 136.

ثانيا/ أنواع النخبة: تقوم الفكرة الأساسية للنخبة على وجود أقلية صغيرة في كل المجتمعات البشرية، بغض النظر عن الحكومات القائمة، والتي تضطلع بدور كبير في اتخاذ القرارات السيادية، وتهيمن على مقاليد الأمور، كما تشير كلمة "نخبة" إلى الأقلية التي تتمتع بمكانة مميزة داخل ميدان اختصاصها سواء في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الثقافي، وهذا يشير إلى وجود أكثر من نخبة في المجتمعات، بل هناك نظام مركب من النخب المتخصصة.

وفي هذا الإطار فإن هناك اتجاها في دراسة النخب يسعى جاهدا إلى ترجمة النظريات إلى دراسات واقعية، ويطالب أنصار هذا الاتجاه باستبدال مصطلح "النخبة" بمصطلح "النخب"، على أساس الحقيقة التي مؤداها أن المجتمع الحديث الذي يتسم بالتباين والتخصص وتنوع الأنشطة، يشهد بالضرورة عدة نخب، وأن لكل نخبة منها دورا تؤديه في المجتمع، وليس معنى ذلك بالطبع أن كل هذه النخب تلعب دورا هاما في الشؤون السياسية، وإنما يمكننا أن نتحدث عن النخب السياسية والنخب غير السياسية، ويطلق على هذا الاتجاه اسم تعدد النخب (Pluraliste Elites)[1].

وقد أثار العديد من المفكرين النقطة المتعلقة بتعدد النخب حينما تحدثوا عن نخب وليس نخبة، منهم "كارل مانهايم Karl Mannheim" و" ريمون آرون Raymond Aron" و"ميشلز Michels"، و"باريتو Pareto" و "روبرت داهل Robert Dahl". فمنذ 1930 وبعد ترجمة النصوص الكلاسيكية لـ "باريتو Pareto" و "موسكا Mosca" حول النخبة إلى اللغة الإنجليزية، انطلقت العديد من الأعمال والبحوث الاكاديمية غير المنقطعة حول نظرية الطبقة الحاكمة والنخب، بل أصبحت من حينها "سوسيولوجية النخب" تطرح كتخصص علمي مستقل في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ولقد ظل مصطلح "النخب (ة)" يستعمل في عموم الكتابات بصفتي المفرد والجمع، ولأن اختلاف استعمال هذا المصطلح أنتج اختلافا في الرؤى والمقاصد، فقد ظهرت لدينا مقاربتان هما: المقاربة الأحادية (L'approche moniste) والمقاربة التعددية (L'approche pluraliste)، كما ظل

1 – محمد علي محمد، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1977، ص 84.

2 – William Genieys, "Nouveaux regards sur les élites du politique". **Revue Française de Science Politique**, Presses de Sciences Po, Vol 56, n°1, Février 2006, p 123.

استعمال صيغة المفرد والجمع غالبا – وليس دائما– للتمييز بين الامتياز (L'excellence) والرفعة (La prééminence)[1].

ويتضح مفهوم النخب المتعددة بشكل جلي في دراسة " سوزان كلير Suzan Clear" المنشورة عام 1963، والتي افترضت فيها وجود نخب استراتيجية في ميادين الحياة المختلفة (في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع المدني...)، ولكل واحدة من هذه النخب وظيفة في ميدان وجودها، حيث أصبح في مقدورنا الآن الحديث عن نخب ثقافية، ونخب اجتماعية تعمل في نطاق المجتمع المدني دون أن تصل بالضرورة إلى سدة الحكم[2].

وحسب " ريمون آرون Raymond Aron" فإن النخب تتعدد بتعدد الموارد الاجتماعية وبتعدد وتنوع الرموز[3]. فعندما نتحدث عن المعنى الواسع للنخبة، أي النخب المتعددة، يمكننا أن نتحدث عن نخبة عسكرية، ونخبة إدارية، ونخبة دينية، ونخبة زراعية، ونخبة صناعية. فمفهوم النخبة هنا يمكن أن ينطبق على أولئك الذين يتولون الصفوف الأولى من أي نوع من أنواع النشاط الاجتماعي[4].

وفي واقع الأمر فإن كل المجتمعات تشهد أنواعا كثيرة للنخب، غير أن العامل الحاسم الذي يجعل نخبة معينة تتولى مقاليد الأمور في وقت معين هو مدى امتلاكها لعوامل القوة والتأثير، وقدرتها على استخدامها بالشكل الملائم وفي التوقيت المناسب، ويمكن إبراز أنواع النخبة في ما يلي:

1– النخبة السياسية: ينظر إلى النخبة السياسية (Political Elite) عادة بدلالة الفئة الحاكمة[5]، ويرتبط وجودها في آلية عمل النظام السياسي من خلال فهم علاقة السلطة بالمجتمع، أو بشكل آخر علاقة القوة بين الحكّام والمحكومين[6].

والنخبة السياسية بشكل عام هي المجموعة الحاكمة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية، تمكّنها من تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع، وتأخذ أشكالا متعددة حسب

1 – Jacque Coenen-Hutherm, **Sociologie des élites**. Paris: édition Armand Colin, 2004, p5.

2 – أحمد زايد وعروس الزبير، مرجع سابق. ص 38.

3 – حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق. ص 79.

4 – إبراهيم أبراش، مرجع سابق. ص 146.

5 – خضر خضر، **مفاهيم أساسية في علم السياسة**. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 1999، ص ص 332– 334.

6 – إبراهيم أبراش، المرجع السابق. ص 114.

التفسيرات التي قامت على أساسها، انطلاقا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه المجموعة، وتخضع هذه النخبة لقانون التّغيِير والتبدّل وفقا لمقتضيات التطور الذي تمر به مجتمعاتها، على أساس ذروة انتقالية يتم من خلالها استبدال نخب وإحلال نخب جديدة، وفقا لآلية يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي بمفهومه الشامل، والمحتوِي للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي وغيرها، للمجتمع[1].

وبذلك تكون النقطة الأساسية في تعريف النخبة السياسية هي أنها أقلية من أبناء المجتمع، متمتعة بصفات إيجابية تمكنها من تحقيق حد أدنى من الثبات والتماسك الذي يؤهلها لاستلام صولجان الحكم، والاتجاه نحو تحقيق أهدافها الأساسية[2]. فالنخبة السياسية هي تلك المجموعة التي تصنع وتشكل السياسة التي تؤمن بها الجماهير لمواجهة المشكلات العامة، وتحقيق الأهداف المتمثلة في حلها[3]. وبذلك تكون النخبة السياسية هي النخبة القائدة والمخططة لحركة المجتمع ومؤسسته الرئيسية (الدولة) بكل هياكلها ومسمياتها الفرعية[4].

2- النخبة العسكرية: لقد حظيت النخبة العسكرية تاريخيا باهتمام بالغ، نظرا للدور الهام الذي اضطلعت به في توجيه الأمور السياسية خاصة في الدول النامية، وتعد دراسة "جوردن كراج Jordan Craige" عن الجوانب السياسية للجيش النمساوي دراسة مهمة في هذا الإطار، حيث تطرق إلى دور الجيش النمساوي في الحياة السياسية وأثّر ذلك على السياسة الخارجية، إضافة إلى دور الجيش في إنشاء الدولة، وخلص إلى اكتشاف عوامل مهمة بالنسبة لدراسة النخبة، مثل الأصول الطبقية للنخبة العسكرية، وكذلك عملية التنشئة الاجتماعية[5]. وقد اهتم "توم بوتومور Tom Bottomore" بالدور الذي تحتله النخبة العسكرية في المجتمعات النامية، وكيف أن تأثيرها قد يفوق تأثير المثقفين، حيث يقول بأنه "في المجتمعات حديثة الاستقلال، والتي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل والسلطة

1 – صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**. بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1990، ص ص 438– 450.

2 – دينكن ميشيل، **معجم علم الاجتماع**. (ترجمة: إحسان محمد حسن)، بغداد: دار الرشيد للنشر، 1980، ص ص 117– 118.

3 – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، " **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية– إطار وتحليل مقارن**". نيويورك: الأمم المتحدة، 2005، ص 66.

4 – محمد شطب عيدان المجمعي، " النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية". **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية**، المجلد1، العدد 04، العراق: جامعة تكريت، 2009، ص 135.

5 – هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق. ص 111.

السياسية غير مستقرة، تكون للنخبة الحاكمة فرصة القيام بدور مهم في تحديد مستقبل هذه المجتمعات"[1]، والواضح هنا أن " بوتومور Bottomore" يعني بالنخبة الحاكمة هنا النخبة العسكرية، فهذه الأخير هي التي تتولى عادة مقاليد الحكم في المجتمعات حديثة الاستقلال.

إضافة إلى دراسة " جوردن كراج Jordan Craige" قدم "موريس جونوفيتز Morris Jonovitz" دراسة حاول فيها استهداف الصورة الاجتماعية والسياسية للنخبة العسكرية، من خلال فحص أثر الثقافة السياسية والقيم المهنية المرتبطة بها في بناء الخدمة العسكرية واتجاهات الجنود، واستطاع أن يجيب على الكثير من التساؤلات الخاصة بالنخبة العسكرية، ومدى الوعي السائد بين أفرادها، وتزايد المهارات التنظيمية والإدارية في تكوينها[2].

أما فيما يتعلق بتدخّل النخبة العسكرية في الشؤون السياسية فذلك يعتمد على عدة عوامل، كالتقاليد التي تَلقنّها ضباط الجيش، وكذلك الأصول الاجتماعية التي ينحدرون منها، وأيضا طبيعة العلاقة التي تجمعهم بالقادة السياسيين[3].

3- النخبة المثقفة: تدل كلمة "المثقفين" كمصطلح عصري على المشتغلين بفكرهم – لا بأيديهم- في فرع من فروع المعرفة، والذين يحملون آراء خاصة بهم حول الانسان والمجتمع، ويقفون موقف الاحتجاج والتنديد إزاء ما يتعرض له الأفراد والجماعات من الظلم والتعسف، من طرف السلطات، أيًا كانت هذه السلطات، سياسية أو دينية أو غيرها[4]. والجدير بالذكر أن هناك صعوبات عديدة تواجه دراسة النخبة المثقفة، ومن أهمها حدود هذه النخبة، إذ غالبا ما تختلط النخبة بما يعرف اصطلاحا بـ "الإنتلجنسيا Intelligentsia".

1 – بوتومر، مرجع سابق. ص 123.

2 – هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق. ص 111.

3 – محمد السويدي، مرجع سابق. ص 77.

4 – محمد عابد الجابري، **المثقفون في الحضارة العربية محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد**. الطبعة 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 24.

فـ"الإنتلجنسيا" جماعة اجتماعية مهمتها الخاصة تقديم تفسير للعالم، تقدمه للمجتمع مع التزام الحياد وعدم الانتماء اجتماعيا، إذ هي ليس مطروحا عليها أن تتبنى أو ترفض، بل المطروح عليها أساسا أن تقيّم وتتكهّن وتكشف الاختيارات، وتفهم وجهات النظر وتفسّرها[1].

وتختلف النخبة المثقفة عن النخب الأخرى في أنها تلعب دورا مهما في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وعادة ما ينظر إلى المثقفين على أنهم يشكلون الجماعة الأصغر في المجتمع، وهي الجماعة التي تتألف من أولئك الذين يسهمون مباشرة في ابتكار ونقد الأفكار والتأثير في توجّهات أفراد المجتمع. وتضم هذه الفئة المؤلفين والعلماء والمفكرين والفلاسفة والفنانين والمختصين في النظريات الاجتماعية، وقد يصعب تحديد حدود هذه الجماعة بدقة، وذلك أن المستويات الدنيا منها تختلط بمهن الطبقة الوسطى مثل التدريس والصحافة، لكن الخصائص المميزة لها – التي تتعلق مباشرة بثقافة المجتمع– واضحة وضوحا كافيا[2].

وتشير معظم الدراسات التاريخية إلى دور المثقفين في الحركات الثورية والعمالية، على غرار تزعّم النخبة المثقفة في فرنسا لواء معارضة السلطة الحاكمة والكنيسة، كما أن هناك دراسات عديدة اهتمت بإبراز الدور الثوري لنخبة المثقفين، خصوصا حينما تبيّن أن معظم الثورات التي قامت في القرن العشرين كانت في جوهرها نتاج قيادات مثقفة ناجحة تمكنت من السيطرة على السلطة[3].

ويرى "شيلز Shilz" أن المثقف العصري نتاج المجتمع الصناعي الذي يتسم بالإدارة البيروقراطية الرشيدة في الدولة، أو في الحياة الاقتصادية والنظام التعليمي المكثف الذي تقوم به الجامعات، وأن التطور الاقتصادي وزيادة الانتاجية في الدول النامية من شأنه أن يقوّي دور المثقفين، نتيجة للتوسّع في العلوم التطبيقية والتكنولوجيا في الإدارات الحكومية، والصناعات والشركات والأبحاث العلمية، ويتجه وضع المثقفين في تلك الدول إلى وضعٍ قريب من نظرائهم في الدول المتقدمة[4].

وهناك تفسيران للدور الذي يقوم به المثقفون، فالأول هو أن للنخبة المثقفة القدرة على توزيع ولائهم بين النخب المختلفة، ومن ثم يدافعون عن المصالح العامة في المجتمع، أما الدور الثاني

1 – حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق. ص 75.

2 – بوتومور، مرجع سابق. ص ص 86– 87.

3 – محمد علي محمد، مرجع سابق. ص 90.

4 – ثروت مكي، **النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي: تجربة مصر من 1952 إلى 1967**. القاهرة: عالم الكتب، 2005، ص 43.

فيتمثل في أن النخبة المثقفة تجعل من نفسها طبقة اجتماعية عليا، بحيث ترفع من نفسها فوق الطبقات الأخرى، وبالتالي تتجه شيئا فشيئا نحو تكوين مصلحة خاصة بها[1].

4- النخبة البيروقراطية: تعني البيروقراطية التنظيم الرسمي للسلطة الإدارية، وتقسيم العمل الإداري وظيفيا بين مستويات مختلفة، والأوامر الرسمية التي تصدر لتنظيم العمل الإداري[2]. وتتألف جماعة البيروقراطيين من كبار موظفي الحكومة، والتي تبدو لكثير من الملاحظين على أنها صفوة تزداد قوتها في المجتمعات الحديثة، وقد تأصّل اهتمام علماء الاجتماع بالصفوة البيروقراطية في أعمال "ماكس فيبر Max Weber" خلال حواره الطويل مع "شبح كارل ماركس Karl Marx" وأتباعه، وتعود معارضة "فيبر Weber " للاشتراكية إلى خوفه من أن تؤدي إلى فقدان الحرية الفردية، فضلا عن الانتظام الكلي للحياة الاجتماعية[3].

ويعتبر " بيرنهايم bernheim " سيطرة البيروقراطية من صور السيطرة الإدارية، كما تنبأ بأن التفرقة التي أقامتها النظرية الليبرالية بين الدولة والاقتصاد سوف تفقد قيمتها، طالما أن الدولة سوف تجد نفسها في موقف يجعلها تتدخل باستمرار في الحياة الاقتصادية سواء عن طريق التأميم أو التخطيط المركزي، إذ أن " ميلوفان دجيلاس Milovan Djilas " أحد النقاد اليوغسلاف يؤكد في مؤلفه "الطبقة الجديدة" أن البيروقراطيين يؤلفون طبقة حاكمة لها كل خصائص الطبقات الحاكمة، وتضم أولئك الذين لديهم امتيازات خاصة ومخصصات مالية، بحكم الاحتكار الإداري الذي يمارسونه[4].

وتكمن أهمية البيروقراطية في أنها تحتكر مخرجات النظام السياسي من حيث تنفيذ القوانين والسياسات والقرارات، فهي تعمل دورا محوريا في عملية الاتصال السياسي، نظرا لاحتكارها المطلق للمعلومات حول المسائل العامة، لذلك تتمكن البيروقراطية بسهولة بالغة من الحصول على وضع مسيطر، من خلال تنظيمها للاتصال وكفاية ما لديها من تسلسل هرمي في التنفيذ، إذا لم توجد هيئة أخرى تحقق معها التوازن، فالسياسي المثالي كما يفترض "فيبر Weber " هو رجل المبدأ أو الحركة، أما الموظف المثالي فهو الرجل المعدّ لينفّذ بوعي وكفاءة ما يقرره رؤساؤه السياسيون بغض النظر عن

1 - علي محمد علي، مرجع سابق. ص 90.

2 - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسّرة للمصطلحات السياسية**. القاهرة: د.د.ن، 2005، ص 85.

3 - بوتومور، مرجع سابق. ص 97.

4 - محمود الأقداحي، مرجع سابق. ص 115.

معتقداته الخاصة، وفي حالة عدم وجود القيادة السياسية يتّجه الموظفون إلى توجيه دفة الأمور، وتصبح بذلك نخبة حاكمة واقعيا[1].

5- نخبة رجال الدين: تعتبر النخب الدينية من النخب التقليدية، ويرجع ذلك إلى سلطتها التي تقوم على احترام بعض المسلّمات والحقائق التي شاعت بين الناس، والجدير بالذكر أن هذا النوع من النخب يحتل مكانة مهمة في البلدان النامية[2]. ولقد شكّل رجال الدين صفوة أو جزءا من صفوة في فترات تاريخية مختلفة، ففي الهند شكّل "البراهمة" نخبة حاكمة لفترة طويلة من الزمن، ولا يزال الأمر كذلك في السعودية والمغرب، حيث يتمتع رجال الدين بنفوذ سياسي كبير، وفي إيران يحظى رجال الدين بقدر وافر من النفوذ والتأثير، ويلاحظ أن نخبة رجال الدين تتشابك وتتداخل مه نخب أخرى مثل ملّاك الأراضي[3].

6- النخب ذات الملكية(ملّاك الأراضي والأرستقراطية التجارية): وهي النخب التي تمتلك سلطتها مما تملكه من عقارات ورؤوس للأموال، وتمكّنها هذه الثروات من ممارسة قوة الضغط على النخب الأخرى، غير أن دورها كان محدودا جدا في إحداث تغيّرات اجتماعية واقتصادية، وذلك لأن سياستها مرتبطة بالمحافظة على النظام السياسي القائم[4].

ولكي تنجح في سياستها عملت هذه الصفوة على تشجيع وإقرار الحراك الاجتماعي والتوسّع السريع في التعليم، وتيسير الانتقال إلى أوضاع الصفوة لكي يشغلها الأفراد والجماعات الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا في المجتمع. ومن المشكوك فيه أن تتمكن هذه الصفوات من إنجاز هذه المهام على مدى محدود، وبالسرعة الملائمة لمواجهة الحاجات الملحّة للنمو الاقتصادي، وارتفاع مستويات المعيشة، أو أن تقاوم نفوذ الصفوات الجديدة التي تتصارع معها من أجل الحصول على تأييد جماهيري[5].

1 - ثروت مكي، مرجع سابق. ص 45.

2 - محمد السويدي، مرجع سابق. ص ص 73- 74.

3 - ثروت مكي، المرجع السابق. ص ص 46- 47.

4 - محمد السويدي، المرجع السابق. ص 81.

5 - بوتومور، مرجع سابق. ص 110.

7- النخبة التكنوقراطية: تندرج النخبة التكنوقراطية في إطار بناء شرعي أو بيروقراطي، حيث تقوم على أن تعيينها أو انتخابها يتم بمقتضى القوانين المعمول بها والمتعارف عليها، وتمتلك كفاءة عالية تتأسس عن طريق أداءها وعن طريق لجان التحكيم، وكذلك حسب المستوى التعليمي الذي وصل إليه أفرادها، والأقدمية والخبرة التي تمتلكها، ويطلق على كل هؤلاء اسم " الموظفون السامون" أي كبار الإداريين، فهي إذن نخبة ذات سلطة تأثير، وتحتل مركز القيادة في الوظائف ذات الطابع الخاص بأعمال المكاتب (الحكومة والمؤسسات)[1].

المطلب الثاني: النخبة ضمن النسق الاجتماعي- دوران النخبة:

من أبرز الفرضيات الأساسية والقوية لنظرية النخبة أنه لا يمكن لأي نخبة أو جماعة مسيطرة في مجال ما، مهما بلغت قوتها وسيطرتها، أن تبقى ثابتة على حالها دون تغيير في بنائها، فالتاريخ يجب أن يلحق تغيّرات بهذه النخب تبعا للتغيّرات التي يتعرّض لها المجتمع، "فالتاريخ هو مقبرة الأرستقراطيات" حسب تعبير "باريتو Pareto"[2]. وهو التعبير الذي أطلقه على أهم أفكاره السياسية وهي دوران النخبة.

لقد ارتأى "باريتو Pareto" وغيره من مفكري النخبة أن التجديد ضرورة وجودية بالنسبة لها من أجل الاستمرار، فافتراض وجود نخبة فاعلة في مجال من مجالات الحياة – وعلى الأخص المجال السياسي– لا يتأسس بالضرورة على ثبات هذه النخبة أو حكمها الأبدي. وإذا كان تغيّر النخبة يبدو وكأنه أمر حتمي، إلا أن سعي النخبة نحو المحافظة على هويتها وعلى تكوينها وعلى الاستمرار في السلطة، يبدو وكأنه أمر حتمي أيضا. فالدخول إلى دائرة النفوذ السياسي قد يصاحبه ميل نحو امتهان العمل السياسي، واتخاذه وسيلة للعيش وأسلوبا للحياة، ولذلك فقد اكّد "ماكس فيبر Max Weber" في مقاله الشهير بعنوان "السياسة كمهنة Politics as Vocation" إمكانية تحول العمل السياسي إلى مهنة تكون ممارستها بحكم المهارة والحذق والقدرة على الإدارة والممارسة الديمقراطية[3].

1 – محمد السويدي، مرجع سابق. ص 74.

2 – بوتومور، مرجع سابق. ص 65.

3 – أحمد زايد و عروس الزبير، مرجع سابق. ص 41.

ويُعنى مفهوم النخبة بمعدّل التغيّرات التي تحصل في تولي الأفراد أو المجموعات المتواجدين في مواقع السلطة، ليؤدي هذا التّغيِير إلى تحول في قوة الشرائح المختلفة في المجتمع، سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية[1]، وتكون حالة الدوران أيضا بحلول شخص مكان شخص آخر، أو نخبة بأكملها مكان نخبة أخرى.

فـ "باريتو Pareto " و"موسكا Mosca" أشارا إلى أن مصدر هذه التغيّرات هو ارتقاء أفراد من الطبقات الدنيا في المجتمع إلى مستوى الفئة الحاكمة، أو اتحاد جماعات اجتماعية جديدة، وإحلال هذه النخبة المعارضة محل النخبة المسيطرة كما في الثورات والانقلابات، فدورة النخبة التي تكلم عنها "باريتو Pareto" هي انتقال الأفراد من اللّانخبة إلى النخبة، وفقدان الطبقة الحاكمة لمكانتها، وظهور النخبة الجديدة وامتلاكها لعناصر القوة[2].

فبما أن الانتماء إلى النخبة حسب "باريتو Pareto " قائم على الصفات الفردية، فهو ليس وراثيا من الناحية المبدئية، باعتبار أن الأولاد لا تكون لهم بالضرورة صفة أهلهم، وعليه يتم استبدال مستمر للنخب القديمة بالنخب الجديدة التي تأتي من الفئات الدنيا من السكان[3].

ويرى "باريتو Pareto" أن دورة النخبة تأخذ بعدين، أولهما أن يدور الأفراد بين النخبة الواحدة أي إحلال الأفراد داخل النخبة الواحدة، وثانيهما أن تحتل نخبة مكان نخبة أخرى. غير أن البعد الأول أكثر وضوحا وتبلورا في أعمال "باريتو Pareto"، فحينما يناقش –مثلا– انهيار وتجدد الارستقراطيات نجده يذهب إلى أن الطبقة الحاكمة لا تنحصر فقط في عدد أفرادها– وهذا هو الشيء الهام– بل في توعيتهم أيضا، ويحدث ذلك نتيجة لولوج أسر الطبقات الدنيا إلى مستوى الطبقة الحاكمة[4].

وسعى "باريتو Pareto" إلى تفسير دورة النخبة في ضوء التغيّرات التي تطرأ على الخصائص السيكولوجية لأفراد النخبة من ناحية، وتلك التي تطرأ على الخصائص السيكولوجية للمستويات الاجتماعية الدنيا من ناحية أخرى، حيث يرى بأن تجانس المجتمع بعيد المنال، ذلك أن الناس يختلفون في قواهم الفيزيقية وفي آدابهم ولهجتهم ولياقتهم للحكم، حيث يتوافق التدرج الاجتماعي

1 – بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق. ص 43.

2 – إبراهيم أبراش، مرجع سابق. ص ص 118– 119.

3 – موريس دوفرجيه، **علم الاجتماع السياسي**. (ترجمة: سليم حداد)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991، ص 163.

4 – بوتومور، مرجع سابق. ص 65.

والاقتصادي والسياسي في المجتمع مع التدرّج الطبيعي في قدراتهم، فقسّم قوى الإنسان إلى ما يسمّى بالرواسب والمشتقات[1].

فمفهوم الرواسب هو انعكاس لميول الفطرة الإنسانية، حيث صنّف الرواسب إلى مجموعتين، فالمجموعة الأولى تمثل تلك الرواسب التي تعكس غريزة التكامل، وهي قدرة توجد عند الإنسان تربط الأفكار ببعضها البعض، من خلال إعمال الخيال الخلّاق، وتمثّل منتجات هذه الغريزة الفنون، الايديولوجيا، الأحلاف السياسية والمناورات، أما المجموعة الثانية فهي رواسب غريزية تهتم باستمرار بالتجمعات ودوامها، بحيث تؤدي إلى النزعة المحافظة والمتمثلة في الاستقرار والنظام العام، ومن الناحية السياسية تؤكد هذه الرواسب على الانتظام والتضامن[2].

وبما أن الرواسب هي الدوافع الحقيقية للسلوك الإنساني، سواء كان هذا السلوك سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، فإن "باريتو Pareto" يعتقد بأنّها (الرواسب) غالبا ما تتعلق بالمشتقات، والتي تعتبرها التبريرات العقلانية والمسوغات الفكرية للسّلوكات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتستند المشتقات على الرواسب، فالرواسب هي قاعدة السلوك ومنطلقه الحقيقي، بينما المشتقات هي الوسيلة التي تبرر السلوك الانساني وتدعم شرعيته، بحيث يكون مقبولا ومتوافقا مع حقيقة العالم الخارجي، ويرى "باريتو Pareto" أن المشتقات تتوزع توزيعا غير عادل بين الأفراد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى دورة النخبة[3].

فيفسر "باريتو Pareto" دورة النخبة إذن بالتحولات التي تطرأ على الخصائص النفسية لأعضاء النخبة، حيث يفقد هؤلاء بعض الرواسب التي كانت تمنحهم الحماسة والفاعلية، وفقدان هذه الرواسب يؤدي إلى فساد النخبة، وفي المقابل تراكم رواسب التفوق والفاعلية لدى أفراد من الطبقة الدنيا مما يؤهلها للوصول إلى السلطة، وهكذا فإن ما يطرأ على النخبة ليس فقط تغيّراً في الأفراد بل تغيّراً على

1 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **في القوة والسلطة والنفوذ دراسة في علم الاجتماع السياسي**. مصر: مركز الاسكندرية للكتاب، 2009، ص 35.

2 – ثروت مكي، مرجع سابق. ص 33.

3 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق. ص 53.

مستوى النوع، فالمجتمع يفرز في كل مرحلة نخبة تعبّر عن المصالح المهيمنة أو الغالبة في المجتمع[1].

وفي تحليله لدورة النخبة لا يُولي "باريتو Pareto" اهتماما لدور الجماهير في العملية، فدور الجماهير يقتصر على تزويد النخبة الحاكمة بالعناصر المتفوقة وليس ممارسة الحكم، لأنها غير مؤهلة أو قادرة على ذلك، بل يذهب إلى القول أن النخبة الحاكمة تستطيع تحقيق أهدافها بفاعلية حينما لا تطّلع الجماهير على الآليات التي تحكمها، وهذا يعني أن الجماهير عليها أن تكون بعيدة تماما عن ما يجري داخل النخبة وبين النخب بعضها البعض، وعن كيفية وصول النخب إلى الحكم[2].

والواقع أن معالجة "باريتو Pareto" لمفهوم النخبة قد تعرّض لانتقادات عديدة، من ذلك تبنيه للمتغيّر السيكولوجي لظهور النخبة وتدهورها، وتأكيد لنمط الشخصية الملائمة للدخول في مراتبها، بمعنى أن من هم في السلطة ليس أفضل من الناس في الشأن السياسي، وإذا قلنا أنهم نخبة لأن السلطة في أيديهم بغض النظر عن الكفاءة ورضا الجمهور، وهنا يطرح التساؤل فيما يخص التمييز بين نظرية النخبة والنظرية الأوليغارشية والنظرية الأرستوقراطية اللتان هما من النظريات القديمة في التحليل السياسي[3].

كما أن هناك مشكلة أخرى تتعلق بتفسير "باريتو Pareto" لدورة النخبة، ففي بعض الأحيان نجده ينظر إلى الصفوات كما لو أنها تعبّر عن مصالح اجتماعية معينة، وأن دورة هذه الصفوات تحدث نتيجة لانهيار المصالح القائمة وظهور مصالح جديدة، لذلك نجده يقول:" كان على الأرستقراطيات العسكرية والدينية والتجارية– باستثناءات ضئيلة لا يجدر الإشارة إليها– أن تشكل جزءا من الصفوة الحاكمة، بل وصل بها الأمر– في بعض الأحيان– إلى حد السيطرة على الصفوة الحاكمة بأكملها..."، وفي موضع آخر نجد "باريتو Pareto" – في معرض مناقشته لظهور صفوات جديدة– يذهب إلى أن العمال الصناعيين في إنجلترا قد شكلوا صفوة نقابية[4].

1 – إبراهيم أبراش، مرجع سابق. ص 126.

2 – السيد الحسيني، مرجع سابق. ص 91.

3 – المكان نفسه.

4 – بوتومر، مرجع سابق. ص ص 66– 67.

أما "موسكا Mosca" فإنه يصف دورة النخبة بقوله: "حينما تصبح الرغبة في القيادة وممارسة القوة السياسية هما الشيئان الوحيدان اللّذان يمتلكهما الحكّام الشرعيون، وحينما تتشكل طبقة أخرى خارج نطاق الطبقة الحاكمة، ثم تجد نفسها محرومة من القوة رغم قدرتها على المشاركة في مسؤوليات، حينئذ يصبح هذا القانون عقبة في طريق قوة أساسية"، وبعبارة أخرى إن أهم مظاهر قوة النخبة لدى "موسكا Mosca" هو ظهور قوى اجتماعية جديدة[1].

وفي تفسيره لدور النخبة يميّز "موسكا Mosca" بين المجتمعات الجامدة حيث لا تحصل دورة النخب أو هي تحصل بشكل سيء، وبين المجتمعات المتحركة حيث تتم الدورة بصورة طبيعية، وفي هذا الصدد تبدو له المجتمعات الديمقراطية الحديثة متحرّكة جدا، وهذا لم يكن رأي "باريتو Pareto" بصورة دقيقة، فهي بالنسبة له تقسّم بحركة مهمة بين الفئات الاجتماعية المختلفة[2].

وفي هذا الإطار يحتدم الجدل بين منظورين لدراسة دورة النخبة، فالأول هو منظور الدوائر المغلقة للنخبة، والثاني هو منظور الدوائر المفتوحة. فبالنسبة لفكرة الدوائر المغلقة للنخبة فقد تأسس على توزيع القوة المركّز في أيدي مجموعة قليلة العدد من الأفراد، فالنخب المسيطرة على زمام القوة لا تترك فرصا كثيرة لأعضاء آخرين للانضمام إلى دائرة النخبة إلا في النذر اليسير، وبطريقة منظمة بحيث يكون دخول أعضاء جدد إلى دائرة النخبة السياسية مشروطا باستمرار النخبة كأقلية لها بناء داخلي خاص، وفي هذه الحالة تكون عملية تدوير النخبة عملية بطيئة لا تتم إلا في إطار محدد[3].

غير أن فكرة الدوائر المغلقة للنخبة تطرح أمامنا إشكاليتين نظريتين، حيث تتعلق الإشكالية الأولى بسبب انغلاق دائرة النخبة وبقاء السيطرة السياسية حكرا على أفراد بعينهم، أما الإشكالية الثانية فتكمن في كيفية حدوث دوران للنخبة في هذا الشكل "الانغلاقي" إن صح التعبير، أي كيف تتغيّر النخبة بحيث تحافظ على خصائصها من التغيّر الذي يؤثر على أسلوبها في الحكم والسيطرة.

ففيما يتصل بالإشكالية الأولى، فهناك اعتقاد سائد بأن غلق فرص الحراك الاجتماعي أمام الصاعدين إلى سدة الحكم، يرجع إلى عمل آليتين متقابلتين، تتمثل الأولى في الخبرة السياسية التي

1 – محمد بن صنيتان، **النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات**. الطبعة2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص 32– 33.

2 – موريس دوفرجيه، مرجع سابق. ص ص 163– 164.

3 – أحمد زايد وعروس الزبير، مرجع سابق. ص 42.

تتحقق للنخبة السياسية والتي تمكنها من إحكام قبضتها على وسائل الاتصال، بحيث تتولد لديها عقيدة بأن وجودها ضروري، وأن التخلي عن مناصبهم سيمثل كارثة لهم ولحزبهم، وفي مقابل هذا الشعور تأتي الآلية الثانية من قبل الجماهير، التي تخضع خضوعا تاما لأنها تقع في الغالب فريسة للدعاية والتأثيرات الخطابية للقادة[1].

أما فيما يتعلق بالإشكالية الثانية المتعلقة بالطريقة التي تتغيّر بها النخب السياسية من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه، فيأتي الانقلاب النخبوي كأحد الوسائل الهامة في هذا الصدد، حيث تحلّ نخبة محل نخبة آخذة منها زمام القوة والسلطة، ويرجع السبب وراء انتصار النخبة غير الحاكمة – من وجهة نظر "باريتو Pareto"– إلى أنها تستطيع خلال فترة تركها للحكم أن تقوّي من خصائصها وأساليبها في الوقت الذي تضعف فيه النخبة التي تتربع على سدة الحكم[2].

وفي مقابل الدوائر المغلقة للنخبة تأتي فكرة الدوائر المفتوحة للنخبة، والتي يتبناها أنصار المدرسة التعددية أو الليبرالية، فالدوائر المغلقة تخص النظم الاستبدادية أو الشمولية المعتمدة على الحزب الواحد، أما الدوائر المفتوحة فتتواجد في النظم الديمقراطية التعدية التي تسمح بالتنافس الحزبي.

فالنظم الديمقراطية تكون أنساقها السياسية مفتوحة إلى أبعد الحدود، ومستقرة إلى أعلى درجة، حيث تتحقق نسبة عالية من المشاركة السياسية، وتكون أصوات الناخبين هي المحدد للاختيار بين النخب السياسية المتنافسة، وفي الغالب تكون المجتمعات التي تعتمد على الدوائر المفتوحة متماسكة بتعدد مؤسّساتها وميادين نشاطاتها[3].

غير أن الأنساق السياسية ليست مفتوحة على إطلاقها، بحيث أنه لا يمكن القول مثلا أن أي شخص في دولة ما يمكن أن يكون رئيسا للجمهورية، فالديمقراطية المعاصرة ليست ديمقراطية مباشرة

---

1 – نصر محمد عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والإشكاليات. في: علي الصاوي (محرر)، **النخبة السياسية في العالم العربي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996. في : أحمد زايد وعروس الزبير، مرجع سابق. ص 43.

2 – T. Parsons (ed), **Teories of Society**. New York: free press, 1965.

في أحمد زايد وعروس الزبير، مرجع سابق. ص 48.

3 – عمراني كربوسة، " دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية". مداخلة مقدمة في الملتقى المغاربي حول: **مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الاعتبارات القطرية والتحديات الخارجية**، الجزائر: جامعة بسكرة، 04– 05 / 03 / 2009.

تمارس فيها ليبرالية مطلقة، بل أن ثمة آليات تسمح بوصول أشخاص معيّنين إلى الصفوف الأولى، وتجعل من آخرين أعضاء عاديين في الأنساق السياسية والاجتماعية، ونذكر من هذه الآليات[1]:

1- الاستعداد السياسي أو الولع بالممارسة السياسية، فمهما تكون الأنساق السياسية مفتوحة فإن هناك فروقا فردية بين الإنسان السياسي Homo Politics والإنسان المدني Homo Civicous.

2- الانتخابات: وهي من الآليات التي تطورها الأنساق المفتوحة لاختيار أفضل العناصر للقيادة.

3- القدرات المالية والإعلامية: حيث تحتاج الانتخابات إلى دعاية وإلى عمليات إقناع من جانب المرشحين.

4- القدرات الفنية والتنظيمية: حيث تميل الأنساق المفتوحة إلى التخصص، ومن ثم فإن الخبرة والكفاءة والمهنية تعد معايير هامة للحكم على الأفراد، وعلى ما يمكن أن يحصلوا عليه من مكاسب.

ولقد حظي التمييز بين الأنماط المختلفة لدورة النخبة باهتمام واحدة من أشهر تلامذة "باريتو Pareto" وهي " ماري كولابينسكا Marie Kolabinska"، حيث عكفت منذ عام 1912 على دراسة دوران النخب في المجتمع الفرنسي قبل عام 1989، وخصوصا في مؤلفها المعنون بـ "دورة الصفوة في فرنسا La circulation des élites en France"، حيث ميّزت بين ثلاثة أنماط لدورة النخبة.

فهناك أولا الدورة التي تحدث بين فئات أو جماعات مختلفة من الصفوة الحاكمة ذاتها، وهناك ثانيا الدورة التي تحدث بين الصفوة وبقية أفراد المجتمع، وهي قد تأخذ أحد شكلين، إما أفراداً من مستويات دنيا ينجحون في الانضمام إلى الصفوة القائمة، وإما أفراداً من مستويات دنيا يشكّلون صفوات جديدة تدخل في صراع القوة مع الصفوة القائمة. أما النمط الثالث من دورة النخبة فلقد أفردت له "كولابينسكا Kolabinska" دراسة تناولت فيها حدوث العمليتين الأخيرتين في المجتمع الفرنسي، خلال الفترة التي تنحصر فيما بين القرنين الحادي عشر والثامن عشر[2].

وهناك عالمان آخران تناولا في أعمالهما مشكلة دورة النخبة، فأولهما هو المؤرخ البلجيكي "هنري بيرن Henri Pirenne "، والذي طوّر في مقال له بعنوان " مراحل التاريخ الاجتماعي للرأسمالية

1 - أحمد زايد وعروس الزبير، مرجع سابق. ص 45.

2 - بوتومور، مرجع سابق. ص 66.

Les périodes de l'histoire sociale du Capitalisme " فرضا مؤدّاه أن كل مرحلة مميزة من مراحل تطور الرأسمالية، كانت تتميّز بسيطرة طبقة مختلفة من الرأسماليين، فبحدوث التغيّر في النمو الاقتصادي يحدث انقطاع في الاستمرار، ذلك أن الرأسماليين الذين ظلوا يسيطرون على الاقتصاد حتى تلك النقطة التي سبقت الانقطاع قد أصبحوا عاجزين عن مواءمة أنفسهم مع الظروف التي نتجت عن الحاجات التي لم تكن معروفة قبل انقطاع الاستمرار، وهي ظروف تقتضي ظهور وسائل جديدة لإشباعهم، وعليه ما يلبث هؤلاء الرأسماليون أن يعلنوا عن تقاعدهم، وتظهر بعد ذلك فئة من الناس تتّصف بالجسارة والإقدام على إنجاز المشروعات، لكي تحتل مكان فئة الرأسماليين القدامى[1].

أما العالم الثاني فهم "جوزيف شومبيتر Josef Schumpeter"، والذي أبدى وجهات نظر مماثلة لتلك التي أبداها " بيرن Pirenne "، وذلك في مقال شهير له بعنوان "الطبقات الاجتماعية في وسط متجانس عنصريا Social Classes in a Homogeneous Middle". حيث ميّز " شومبيتر Schumpeter" بدوره بين أنماط مختلفة من الدورة، خاصة في الأجزاء التي خصصها من المقالة لمعالجة ظهور وانهيار الأسر داخل الطبقة، والحركة عبر الخطوط الطبقية، وظهور وانهيار الطبقات ككل[2].

ومن النقاط البالغة القيمة في دراسة "شومبيتر Schumpeter" أنه اهتم بدراسة العوامل الفردية والاجتماعية المؤثرة على دورة النخبة، فعند معالجته لحركة الأسر عبر الطبقات نجده يذهب إلى أن عملية الصعود الاجتماعي تتأثر بنشاط الفرد وذكائه، في الوقت الذي تتأثر فيه بالظروف الاجتماعية مثل انفتاح الطبقة العليا وفرص القيام بمشروعات في ميادين جديدة من النشاط الاقتصادي، وبالمثل نجده يمنح خصائص الأفراد وزنا معيّنا، ولكنّه يؤكّد أن التأثير الأعظم في هذا المجال يأتي عن طريق التغيّرات البنائية المؤثرة على وظائف جماعات النخبة[3].

وعموما فإن دوران النخبة حقيقة تاريخية بالنسبة لمفكرين مثل "باريتو Pareto" و "موسكا Mosca" و "كولابينسكا Kolabinska" و "بيرن Pirenne" و "شومبيتر Schumpeter"، رغم الاختلاف بينهم في الأسباب المتحكمة في هذه الظاهرة، فإذا كان "باريتو Pareto" أرجعها إلى التغيّرات في

1 – بوتومور، مرجع سابق. ص 73.

2 – محمد بن صنيتان، مرجع سابق. ص 34.

3 – بوتومور، المرجع السابق. ص 74.

الخصائص السيكولوجية لأفراد النخبة وأيضا للمستويات الاجتماعية الدنيا، فإن كلا من "موسكا Mosca" و "بيرين Pirenne " و"شومبيتر Schumpeter" ركّزوا في تفسيرها على العوامل الاجتماعية والتغيّرات الاقتصادية أو السياسية، التي تخلق فرصا وقيما جديدة تسمح بارتقاء فئات على حساب أخرى في الهرم الاجتماعي، مع اعترافهم بأهمية المميزات الفردية[1].

المبحث الثاني: الإقترابات والاتجاهات النظرية لدراسة النخبة

يعتبر مفهوم النخبة أحد المفاهيم التي لم تعرف استخداما واسعا في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية بشكل عام إلا في أواخر القرن التاسع عشر، وذلك حينما انتشر وساد استخدامه في النظريات السوسيولوجية للنخبة، وعلى الأخص تلك التي تضمنتها كتابات " باريتو Pareto"، وهو ما يشير إلى أن المفهوم الاصطلاحي للنخبة هو مفهوم حديث، يرتبط بتطور علم الاجتماع السياسي ونظرياته الحديثة.

كما أن هناك عدّة مشاكل في دراسة النخبة تتمثّل أساسا في الفجوة بين التعاريف النظرية والإمبريقية، حيث مازال الغموض يميّز الأدب النخبوي بشكل عام، إذ أن المفاهيم الأساسية مثل النخبة، القوّة، النفوذ والسلطة لم تعرف بعد تعريفا دقيقا، ولم توضع الفروق بينها بشكل يسمح باستخدامها في بناء النخبة وكذلك صعوبة تحديد أعضاءها، وبالتالي صعوبة جمع المعلومات عن خصائصهم الشخصية والاجتماعية[2]. ونتيجة لهذه الاختلافات تعدّدت الاقترابات والاتجاهات النظرية لدراسة النخبة، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: اقترابات دراسة النخبة

تتعدّد اقترابات تحديد النخبة بمعانيها المختلفة ومستوياتها المتعددة، ويمكن حصرها أساسا في أربعة اقترابات يتم من خلالها تحديد من هم أعضاء في النخبة.

1- اقتراب الملاحظة التاريخية: وهو أكثر المسالك مرونة في تحديد النخبة، ويعتمد على مهارة الباحث والمصادر التي يستطيع الوصول إليها، وهذه الوسيلة تفتقد إلى البعد النظامي وإلى التحديد،

1 - محمد بن صنيتان، مرجع سابق. ص ص 32- 35.

2 - كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص 84.

وقد استخدم هذا الاقتراب من قبل "باريتو Pareto" و "موسكا Mosca"، ولذلك فهو الأقدم وباقي الاقترابات طُوّرت حديث[1].

2- اقتراب المناصب: الافتراض الأهم في هذا الاقتراب هو أن هؤلاء الذين يحتلون المناصب الرئيسية في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأي مجتمع، هم في الحقيقة أصحاب القوة في ذلك المجتمع، وأن قوة الشخص مرتبطة بمنصبه في التدرج الرسمي في المجتمع[2].

فالذين يتصدرون المناصب العليا في المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية، هم الذين يشكّلون نخبة ذلك المجتمع وأصحاب القوة والقرار فيه، لذلك على الباحث المتّبع اقتراب النخبة أن يقوم بتحديد تلك المناصب الهامة ليتعرّف على النخبة الحاكمة أو المسيطرة، إلا أن المناصب الرسمية وتصدّرها لا يعني بالضرورة أن المحتلين لها هم أصحاب القوة والقرار في المجتمع، بل على العكس يمكن أن يكون أداة طيّعة في أيدي أصحاب القوة الفعلية التي تدير الأمور في الظل وخلف الستار[3].

وأول من استخدم المنصب الرّسمي من روّاد النخبة المعاصرين هو " رايت ميلز Wright Mills" (1916- 1962)، وقد استخدمه بصفته أحد أساليب تحديد النخبة في المجتمع الأمريكي، ليؤكّد أن القوة في المجتمع الأمريكي الحديث لا تنسب إلى طبقة أو أفراد وإنما تنسب إلى مؤسسات، ويكفي الانتماء النظامي أو الموقع الرسمي في مؤسسة ما لبَيَان فعالية هذا الفرد وسيطرته على شؤون المجتمع[4].

وعليه فإن ما يمكن أن يؤخذ على هذا الاقتراب هو أن عضوية النخبة لا تكون بالضرورة مع شغل المناصب الرسمية العليا، أي أنه لا توجد هناك علاقة بين المنصب والقوة، إضافة إلى أن هذا

1 – محمد نصر عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002، ص 231.

2 – فاروق يوسف، **القوة السياسية اقتراب واقعي في الظاهرة السياسية**. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1985، ص 36.

3 – محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**. الجزائر: مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم، 1997، ص 213.

4 – سمر البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009، ص 25.

الاقتراب لا يُتيح الفرصة لصانعي القرار غير الرسميين أو دراستهم، فهو يميل إلى التأكيد على النفوذ الظاهري وتهميش النفوذ أو التأثير غير المباشر[1].

3- اقتراب السمعة: ويشير هذا الاقتراب إلى الناس الذين يشتهرون على أنهم هم صفوة المجتمع، أو أصحاب القوة والقرار والنفوذ فيه، أولئك هم الصفوة فعلا حسب هذا الاقتراب، ويتم دراسة بناء القوة تبعا لهذا الاقتراب عبر احتساب أحكام العارفين ببواطن الأمور، والمتخصصين والملاحظين للعمليات السياسية في المجتمع[2].

ويرجع الفضل في استخدام هذا الاقتراب إلى الأمريكي " فُلويد هَنتر Floyd Hunter" (1912- 1992)، حيث قام بدراسة في مدينة "أتلانتا Atlanta" الأمريكية تركّزت حول أنماط القوة في المجتمع، منطلقا من افتراض مؤداه أن القوة وظيفة ضرورية في المجتمع لأنها تنطوي على اتخاذ القرار ولأنها القادرة على تنفيذه. وقد استطاع إثبات هذه الفرضية حيث اتضح له أن "أتلانتا Atlanta" تحكمها نخبة تتميّز بقوّة التماسك والوعي، وتقوم بتنفيذ السياسات التي ترسمها نخبة من رجال الأعمال، وقد اتضح أيضا أن رجال الأعمال في المدينة يستخدمون الحكومة المحلية والدولية كأداة ملاءمة لتنفيذ مطالبهم الخاصة، التي تتضمن مصالحهم الاقتصادية[3].

وكذلك استعان " مارتن زينوس Martin Zinos" بهذا الاقتراب في دراسته عن النخبة السياسية في إيران، وقد توصل إلى أن العملية السياسية تشكّل نظاما يوجد فيه فاعلان رئيسيان هما "الشاه" ونخبة السياسة، ويتفاعل "الشاه" والنخبة معا في تحديد السياسة الإيرانية[4].

4- اقتراب صنع القرار: يفترض هذا الاقتراب أن دراسة عدد من القرارات الهامة التي اتخذت داخل المؤسسات السياسية المختلفة، خليقة بتحديد طبيعة دور كل عضو من أعضاء النخبة، سواء كان هذا العضوة يشغل منصبا رسميا أو يمارس نفوذا ما[5].

---

1 - بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق. ص 35.

2 - محمد شلبي، مرجع سابق. ص 213.

3 -Nelson W.Polsby,**Community Power and Political Theory**. New Haven: Yale University press,1963, p 45.

4 - بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، المرجع السابق. ص 37.

5 - علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**. الطبعة2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص 163- 164.

ويركز هذا الاقتراب على دراسة حالات محددة تعتبر أساسية ومفتاحية في تحيد نخبة الحكم في أي مجتمع، وذلك من خلال تحليل متّصل لعملية صنع القرار ومعرفة من يقوم بها[1]. حيث يقوم هذا الاقتراب على فرضية أن المشاركة في صنع القرارات الرئيسية في المجتمع ما هي إلا دليل على امتلاك القوة السياسية في ذلك المجتمع[2].

والمثال الأبرز لاستخدام هذا الاقتراب في دراسة " روبرت دال Robert Dahl" في كتابه " من يحكم؟ Qui Gouverne? " والتي قام بها في مدينة "نيوهافن New Haven" الأمريكية، وتبعا لمستندات تاريخية إحصائية أولا، ثم بناء على تحقيق واقعي واستنادا إلى أسئلة ولقاءات مع أوائل زعماء المدينة ثانيا، وهكذا تاريخيا نظر إلى الأصل الاجتماعي لأولئك الذين يشغلون منصب رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي منذ 1784[3].

وقد حاولت بعض الدراسات ادماج مقترب السمعة وصنع القرار في دراسة النخبة، فقد قدم "روبرت بريسيوس Robert presus " دراسة أكّد فيها أن اقتراب صنع القرار يؤكّد أهمية من يشغلون مركز القوة الشرعية، وخاصة القادة السياسيون، إلا أنه وفي بعض الأحيان ليس كل الذين يملكون مصادر القوة يمارسون القوة، وفي حالات أخرى فإن دراسة القرارات الفعلية لا تبين أهمية أناس من ذوي الشهرة والنفوذ والسمعة، ومن ثمّ يجب النظر فيمن يقف وراء القرارات الشرعية[4].

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للفكر النخبوي

يتّفق أصحاب نظريات النخبة على أن جوهر هذه النظريات الكلاسيكية يتمثل في أن كلّ مجتمع يشهد بالضّرورة فريقين أساسيين، قلّة حاكمة وأغلبية محكومة، وبالرّغم من هذا الاتفاق السائد إلا أن هناك بعض الفروق بين هذه النظريات، حيث تتناول هذه الفروق الصفات والفرص الاجتماعية التي يجب توفّرها في أي جماعة حتى يقال عنها بأنها نخبة.

1 – محمد نصر عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**. مرجع سابق. ص 232.

2 – فاروق يوسف، مرجع سابق. ص 44.

3 – حسم ملحم، **التحليل الاجتماعي للسلطة**. الجزائر: منشورات دحلب، 1993، ص 159.

4 – بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق. ص 39.

ويمكن تحديد أربعة اتجاهات رئيسية في هذا الإطار، يشكّل كل منها منظورا تحليلا لدراسة النخبة، حيث تتمثل في الاتجاه السيكولوجي، والذي يُرجع قوة النخبة إلى الخصائص السيكولوجية وهو الاتجاه الذي يتجلّى في كتابات "باريتو Pareto "، أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه التنظيمي الذي يرى أن النخبة تكتسب القوة من خلال قدراتها التنظيمية، ويمثل هذا الاتجاه كل من " موسكا Mosca" و"ميشلز Michels "، أما الاتجاه الاقتصادي فيمثله " جيمس برنهام James Burnham " حيث حاول أن يزاوج بين الاتجاه الكلاسيكي في دراسة النخبة والماركسية، إذ أرجع قوة النخبة إلى سيطرتها على الموارد الاقتصادية، أما الاتجاه الأخير فيمثله " رايت ميلز Wright Mills" وهو الاتجاه النظامي، حيث يرى "ميلز Mills" أن قوة النخبة تكمن في الأوضاع النظامية الرئيسية التي يمثلها أعضاءها في المجتمع.

1- الاتجاه السيكولوجي: من أبرز المنادين به "باريتو Pareto" ومن تأثروا بنظريته، والتي ترى بأن القوة بالنسبة للنخبة تكمن في ميزاتها السيكولوجية[1]. حيث قدّم "باريتو Pareto" تحليلا أكثر شمولا ونفاذا للنخبة، فهو يوسّع من نطاقها حتى تصل إلى اتساع "الطبقة الحاكمة" عند "ماركس Marx"، ذلك أن نظرية النخبة عنده تعد جزءا رئيسيا من علم اجتماعي جديد، حاول إقامته مستندا إلى أبعادٍ سيكولوجية خالصة، فالنخبة عنده ليست نتاجا لقوى اقتصادية كما يقول "ماركس Marx"، وإنما هي نتاج لما أطلق عليه " الخصائص الإنسانية الثابتة عبر التاريخ"[2].

إلا أن مقاربته هذه تأثرت بعاملين رئيسيين، تمثل أولهما في خلفيته كعالم اجتماعي أكد في دراسته على الطابع العلمي(الإمبريقي) للبحث الاجتماعي، وضرورة استخدام المنهج التجريبي، أما العامل الثاني فتصنيفه كعالم اجتماعي غلبت عليه التحليلات النخبية، حيث أولى لها أهمية فسمّاها بـ"العواطف" من جهة و"الرواسب" و"المشتقات" من جهة أخرى في حفظ توازن النسق الاجتماعي[3].

وحلّل "باريتو Pareto" التاريخ الإنساني على أنه صراع نخب، وفي ضوء تفسيره لسيطرة النخبة وتغيّرها استخدم مفهوم "الرواسب" الذي لا يعدو أن يكون انعكاسا لميول الفطرة الانسانية، وصنّف " الرواسب" إلى مجموعتين، تمثل الأولى تلك الرواسب التي تعكس غريزة "التكامل"، وهي قدرة

1 - الطاهر بن خرف الله، مرجع سابق. ص 38.

2 - بوتومور، مرجع سابق. ص ص 10- 11.

3 - إبراهيم أبراش، مرجع سابق. ص 122.

توجد عند الإنسان تربط الأفكار بعضها ببعض، من خلال إعمال الخيال الخلّاق، وتمثل منتجات هذه الغريزة الفنون والإيديولوجية، الأحلاف السياسية والمناورات. أما المجموعة الثانية فتمثل غريزة تهتم باستمرار التجمعات ودوامها، بحيث تؤدّي إلى النزعة المحافظة والمتمثلة في الاستقرار والنظام العام، ومن الناحية السياسية تؤكّد هذه الرواسب على الانتظام والتضامن[1].

والواقع أن "باريتو Pareto" لم يكتف بمجرّد وصف علمي لبناء النخب، ولكنّه انتقل إلى معالجة التغيّر الذي يطرأ على النخبة، وانتهت به إلى صياغة نظريته عن دورة النخبة، حيث يلجأ في تفسيره لدورة النخبة إلى نفس الأسس السيكولوجية التي استند إليها، فالتّغيِير الذي يطرأ على النخبة هو نتيجة للتّغيِير الذي طرأ على الخصائص السيكولوجية لأفراد النخبة من جهة، وتلك التي تطرأ على الخصائص السيكولوجية للمستويات الدنيا من جهة أخرى[2].

2- الاتجاه التنظيمي: يقوم هذا الاتجاه على فكرة أساسية مفادها أن امتلاك النخبة مقاليد القوة والقيادة راجع في أساسه لما تملكه من قدرات تنظيمية، وبراعة عالية في تقدير مصادر القوة في المجتمع، حيث لخّص " موسكا Mosca" وجهة نظره بخصوص النخبة الكلاسيكية في قوله " من بين الوقائع والاتجاهات الثابتة التي نجدها في كل الكائنات العضوية السياسية، ثمة شيء واضح يبدو لكل عين مشاهدة، ففي كافة المجتمعات تظهر طبقتان من الناس، طبقة تحكم وطبقة أخرى محكومة، الطبقة الأولى أقل عددا دائما وتؤدي كل الوظائف السياسية، تحتكر القوة وتستمتع بكافة الامتيازات النابعة عنها، أما الأخرى وهي الطبقة الأكثر عددا فهي تخضع لسيطرة وتوجيه الطبقة الأولى"[3].

حيث يرى " موسكا Mosca" أن أهم أسباب تميّز الطبقة الحاكمة على الطبقة المحكومة – وهو هنا لا يأخذ بالمدلول الماركسي لمعنى الطبقة- هو قوّة تنظيم الأولى، ووجود دوافع وهدف معيّن تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منظّمة، إلا أنه يؤكد على أهمية اعتماد طبقة الحاكمين على رضا وموافقة الجماهير، وهذا الطرح يقرّب ما بين نظرية النخبة السياسية والديمقراطية[4].

1 – ثروت مكي، مرجع سابق. ص 33.

2 – محمد علي محمد، مرجع سابق. ص 88.

3 – المرجع نفسه، ص 72.

4 – إبراهيم ابراش، مرجع سابق. ص 116.

ويضيف " موسكا Mosca" أن صغر حجم النخبة أو الطبقة الحاكمة ووسائل الاتصال المتوفرة لديها وبساطتها تمنحها هذه القدرة التنظيمية العالية[1]. ففي الجماعة الصغيرة تكون قنوات الاتصال أكثر سهولة ويسرًا منها في الجماعة الكبيرة، هذا فضلا عن سرعة احتكاك أعضائها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرة الأقلية على تشكيل وصياغة سياساتها، وتبدو الجماعة الصغيرة أكثر تضامنا وتماسكاً عند التعبير عن عملها المشترك[2].

وعلى الرّغم من أن " موسكا Mosca" يرى أن كل مجتمع لابد وأن تسيطر عليه طبقة حاكمة، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد فروق بين الأنظمة السياسية، وهنا ميّز "الاتجاه الأرستقراطي"، حيث يكون الأعضاء الجدد للنخبة من أبناء الطبقة الحاكمة القائمة، وهو يتّخذ شكلا هابطاً، والاتجاه الديمقراطي الذي يؤدي إلى تجنيد الطبقة الحاكمة من الطبقة المحكومة وهو يتخذ اتجاها صاعداً[3].

كما يعتبر " موسكا Mosca" الأوتوقراطية والليبرالية نماذج مثالية تصنّف كافة المجتمعات، وعلى أساس الجمع بين النموذجين ذكر أنه توجد أربعة نظم هي[4]:

– نظام أوتوقراطي أرستقراطي: غالبا ما تقترن فيه السلطة الأوتوقراطية بشكل أرستقراطي لتجنيد النخبة الحاكمة، كما هو الحال في النظام الملكي الوراثي، حيث يعيّن الملك المسؤولين من النبلاء وورثتهم.

– نظام أوتوقراطي ديمقراطي: وفيه يتقدم بعض الأوتوقراطيين للحكم تبعا للكفاءة، دون اعتبار للأصل الاجتماعي أو الثروة، إلا أن هذا النظام نادر الوجود للغاية.

– نظام ليبرالي أرستقراطي: وفي هذا النظام تقتصر الهيئة الناخبة على طبقة أرستوقراطية، أو يعاد انتخاب أفراد العائلات السياسية الأرستقراطية بصورة منتظمة.

– نظام ليبرالي ديمقراطي: حيث يسمح لأفراد من سائر الطبقات أن يصلوا إلى مواقع السلطة عن طريق الانتخاب، غير أن التأليف بين الليبرالية والديمقراطية يبدو وهما في نظر " موسكا Mosca"،

1 – محمد شلبي، مرجع سابق. ص 211.

2 – إسماعيل علي سعد، مرجع سابق. ص 188.

3 – علي محمد علي، مرجع سابق. ص 74.

4 – ثروت مكي، مرجع سابق. ص 30.

ويؤكد أن الاتجاه العام للنظم السياسية لابد وأن يكون النمط الأوتوقراطي الأرستقراطي أو الليبرالي الأرستقراطي.

وتلخيصا لما جاء به " موسكا Mosca" فالفكرة الجوهرية لدراسة النخبة، تتمثل في أن مصدر قوة الأقلية هو قدرتها التنظيمية وتقديرها لمصادر القوة في المجتمع، كما تعتمد قوة النخبة على تماسكها الداخلي، كما أن النخبة تستطيع أن تواجه التغيّرات والتقلّبات الخارجية وأن تتكيف معها، ومثل هذه الاستجابة لا تحتاج للجماعات كبيرة العدد متنوعة الاتجاهات، والنتيجة المترتبة على ذلك كله هو أن قوة النخبة لابد أن تفوق الأغلبية[1].

ومن هنا يرى علماء الاجتماع أن الأقليات الحاكمة تسعى باستمرار إلى إسهام ومشاركة أكبر قدر من الجماهير لتحقيق الوحدة الداخلية والمحافظة على الاستقرار، وهذا ما يمكّن المجتمع من مواجهة الأخطار الخارجية، ولهذا فإن النخبة الحاكمة تسعى دائما للضغط على المعارضة وتقزيمها، كون هذه الأخيرة غير واعية وتعمل لصالح العدو[2].

أما "روبرت ميشلز Robert Michels" فلقد حاول في مؤلفه الشهير " الأحزاب السياسية Political Prties" بلورة ما ذهب إليه " موسكا Mosca"، فالسيطرة التي تمارسها النخبة تتوقف – إلى حد كبير – على طابعها التنظيمي، ولكي يدعم " ميشلز Michels" وجهة نظره درس عددا من الأحزاب الاشتراكية ونقابات العمال في أوروبا فيما قبل الحرب العالمية الأولى، ثم صاغ قانونا شهيرا أطلق عليه " القانون الحديدي للأوليغارشية Iron Law of Oligarchy"[3]، وهو قانون عام لا يسري على الأحزاب فقط، وإنما على كل المنظمات بما في ذلك الدولة، وأن الديمقراطية مستحيلة التحقق على أرض الواقع، نظرا لأن أي نظام ديمقراطي توجد به أقلية قوية أو أوليغارشية تحتكر اتخاذ القرارات المهمة في المجتمع[4].

وعاد " ميشلز Michels" ليقرّر أن الديمقراطية تسمح بظهور عدد من الأحزاب على رأس كل منها أقلية، هذا التنافس الحزبي سيسمح للجماهير بأن تمارس قدرا من التأثير غير المباشر على

1 – هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق. ص ص 98– 99.

2 – محمد السويدي، مرجع سابق. ص 71.

3 – بوتومر، مرجع سابق. ص 07.

4 – هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق. ص 99.

الأحزاب، وبذلك فإن الديمقراطية تقيّد الاتجاه الأوليغارشي لكنّها لا تستطيع تجنّبه، ويبدو أن " ميشلز Michels" حاول أن يوفّق ما بين القول بالديمقراطية من جهة وحقيقة وجود أقلية منظّمة في يدها مقاليد الأمور، ومن جهة أخرى نجده يَعيب على "ماركس Marx" أنه لم يدرك أن الديمقراطية تؤدّي إلى الأوليغارشية، فجميع المجتمعات والتنظيمات وإن كانت تنشأ ديمقراطية فإنها مع مرور الوقت ولضرورة الحكم والتنظيم تُمركِز السلطة في يد أقلية تحرّف الديمقراطية عن مسارها[1].

كما لخّص " ميشلز Michels" أسباب تسيّد الأقلية على الأكثرية في ثلاثة أسباب[2]:

– الأسباب الفيزيقية: وهي ما تلاحظ مثلا في علاقة المنتصرين بالمنهزمين، حيث أّن السيطرة تتأتى من الانتصار والتفوّق.

– أسباب تعود إلى المعرفة: حيث أن الحكماء والعارفين يتسيّدون على السفهاء والجاهلين.

– الأسباب المادية: حيث أن الأغنياء أصحاب الثروات يتسيّدون على الفقراء المعوَزّين، وبهذا يتفق مع التحليل الماركسي.

وانطلاقا من هذا ورغم تشاؤمه فهو يشدّد على ضرورة محاولة الناس الكفاح في سبيل الديمقراطية في جميع الظروف، ويرى أن السبيل الوحيد للحد من طغيان القيادة المطلقة هو تأييد الحقوق الديمقراطية، ويتحقق ذلك بالمعارضة والتنافس على القيادة، ويرى أن اختيار الديمقراطية في حياتنا الاجتماعية هو الوسيلة الأقل ضررا للبشرية[3].

3– الاتجاه الاقتصادي: يمثل هذا الاتجاه المفكر الأمريكي " جيمس برنهام James Burnham " الذي نظر إلى النخبة من زاوية اختلفت عن رؤية كل من "باريتو Pareto" و" موسكا Mosca"، فلقد حاول "برنهام Burnham " أن يزاوج بين الاتجاه الكلاسيكي والماركسي في دراسته للنخبة، حيث اعتبر أن قوة النخبة راجعة إلى هيمنتها على الموارد الاقتصادية بالدرجة الأولى[4].

1 – ثروت مكي، مرجع سابق ص 32.

2 – إبراهيم أبراش، مرجع سابق. ص138.

3 – أحمد سويلم العمري، **أصول النظم السياسية المقارنة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، ص 286.

4 – الطاهر بن خرف الله، مرجع سابق. ص 39.

ولعلّ أهم دراسة قام بها "برنهام Burnham " كانت عام 1941 في مؤلف شهير له بعنوان "الثورة الإدارية The Managerial Revolution"، حيث تتلخص الفكرة الأساسية لهذه الدراسة في أن النظام الرأسمالي سيتحوّل تدريجيّا إلى مجتمع تسيطر عليه نخبة إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية، فتحكّمها في وسائل الإنتاج هو الذي يمنحها مكانة السيطرة في أي مجتمع، ويتضح ذلك عندما يقول " إذا أردنا أن نحدد الطبقة الحاكمة، علينا أن نبحث عن الطبقة التي تحصل على أعلى الدخول"[1]. وعليه يرى أنه في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، أصبح هناك فصل بين مِلكية المشروعات الاقتصادية الكبرى وإدارتها، والقضية الأساسية أن المديرين قد اكتسبوا قوة التنظيم والتسيير، وهي أكثر من القوة الاقتصادية التي تعد من الناحية الرسمية في يد الملاك الرأسماليين[2].

ويسلّط "برنهام Burnham " الضوء على الأصول الاجتماعية لفئة المديرين، فهؤلاء في غالبيتهم ينتمون إلى الطبقات العليا في المجتمع، وهذه الخلاصة تتفق مع نتائج دراسات ميدانية جرت في الولايات المتحدة الأمريكية. مثلا كان الإداريون الأمريكيون البيض البروتستانت ممن وُلدوا لعائلات من الطبقات العليا ومن الطبقة الوسطى، كان آباءهم بصورة غالبة من المقاولين، كان 57٪ منهم من أبناء رجال الأعمال، 41 ٪ من أبناء المهنيين، 15 ٪ من أبناء المزارعين[3].

4- الاتجاه النظامي: يشارك " رايت ميلز Wright Mills" "برنهام Burnham" في موقفه بأن بناء المكانة في النخبة لا يُفسّر من خلال عبقرية أو سيكولوجية الأفراد أعضاء النخبة، وإنما يتعين دراسة النخبة من خلال بناءها الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، فمراكز القوة ترتبط بتوزيع الأدوار الاجتماعية، بينما أراد "برنهام Burnham" أن يربط القوة في المجتمع بالسيطرة على وسائل الانتاج[4].

ويرى " ميلز Mills" أن تلك القلة الحاكمة في المجتمع هي قلة من الأفراد الأقوياء الذين يمثلون المراكز الحاكمة في المؤسسات الكبيرة في ذلك المجتمع، تتألف من نخبة مركّبة قوامها رجال الحكم والإدارة وأساطين الصناعة والقادة العسكريون، الذين يستمدون قوتهم من المؤسسات والمنظمات

1 – سلمان بونعمان، "وظائف النخبة المحلية في النسق السياسي المغربي". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 24، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2009، ص 88.

2 – ثروت مكي، مرجع سابق. ص 35.

3 – إبراهيم أبراش، مرجع سابق. ص 140.

4 – محمد السويدي، مرجع سابق. ص 72.

السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يسيطرون عليها ويديرونها، مما يمكنهم من وضع القرارات السياسية الملزِمة[1].

وانصب اهتمام " ميلز Mills" على البحث عن مراكز القوة وتوزيعها في المجتمعات الحديثة تحديدا الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه وضّف التراث النظري لنظرية النخبة لتفنيد الفكرة الشائعة عند الجماهير عن المجتمع الأمريكي والديمقراطية السائدة فيه، حيث توصّل إلى نتيجة مفادها أن ثلاثة نخب أساسية تتقاسم عملية اتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي كبار التنفيذيين الحكوميين، والمسؤولين العسكريين، ومديري الشركات الكبرى[2].

وتتميّز هذه النخب بتجانس أصولها الاجتماعية، وتماسكها فيما بينها باعتبارها تمثل الطبقة الحاكمة، وانطلاقا من هذا ميّز " ميلز Mills" بين أربعة مفاهيم للنخبة[3]:

– المفهوم الأول: يستند إلى الهيكل الاجتماعي وأن مركز النخبة داخل المؤسسات لابد أن يستند إلى القوة السياسية.

– المفهوم الثاني: ضرورة امتلاك النخبة لأكبر قدر من القيم الموجودة فعلا، ويتبع ذلك بالتالي تعدد النخب إثر تعدد أنواع القيم، سواء كانت ثروة أو نفوذا أو مركزا اجتماعيا.

– المفهوم الثالث: يعتبر النخبة مجموعة تمثل عصبة من الأفراد على قمة الهرم الاجتماعي، تسود بينهم علاقات قوية بحكم علاقتهم الاجتماعية والوظيفية، مع تميّزهم بالتماسك.

– المفهوم الرابع: يستند إلى الصفات المعنوية والنفسية لبعض الأنماط من الشخصيات، فالنخبة تعتبر مجموعة من الأفراد المتميّزين بصفات معينة.

وكخلاصة لما سبق، يمكن القول أنه لا يمكن إهمال أي اتجاه من الاتجاهات الأربعة السالفة الذكر عند التطرّق لمفهوم النخبة، باعتبار أن تلك الاتجاهات متداخلة مع بعضها البعض، وتشكّل في مجملها الصفات الواجب توفّرها في النخبة.

1 – محمد شلبي، مرجع سابق. ص 212.

2 – إسماعيل علي سعد، مرجع سابق. ص 174.

3 – ثروت مكي، مرجع سابق. ص ص 36– 37.

المبحث الثالث: التأصيل المعرفي لمفهوم التّغيِير السياسي

تعتبر فكرة التّغيِير السياسي قديمة قدم وجود الإنسانية وقدم المشكلات التي عايشها عبر المراحل التاريخية المختلفة، ويعد مفهوم التّغيِير أحد المفاهيم التي حازت على اهتمام عدد كبير من الفلاسفة والمفكرين، نظرا لكون التّغيِير صفة ملازمة للمجتمعات البشرية، حيث يقول الفيلسوف اليوناني " هيرقليطس Heraclitus": " إن فلسفة التّغيِير فلسفة عميقة من الصعب تحديدها في سطور أو مؤلَّف، وذلك لامتدادها الزمني منذ وجود الخليقة، وأن كل شيء متغيّر وأن التغيّر سابق للثّبات"[1].

وتتعدد مفاهيم التّغيِير وتختلف باختلاف الزاوية التي يُدرس منها أو يُنظر إليه من خلالها، فبعض الدارسين يدرسونه من زاوية أسبابه، وبعضهم الآخر من زاوية النتائج، بينما يعرّفه البعض من زاوية المظاهر والأعراض. كما يبرز مفهوم التّغيِير السياسي كأحد أشكال التّغيِير الاجتماعي، حيث يعتبر مفهوم التّغيِير السياسي أحد المفاهيم الحديثة نسبيا، والتي لاقت رواجا وانتشارا بين الباحثين والدارسين لما له من أهمية وتأثير في حياة المجتمعات المختلفة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التّغيِير السياسي من خلال التناول بالدراسة تعريف التّغيِير السياسي وأنواعه، ثم سنتناول أسباب ومعيقات التّغيِير السياسي.

المطلب الأول: تعريف التّغيِير السياسي وأنواعه.

1- تعريف التّغيِير السياسي: قبل الحديث عن التّغيِير السياسي كمفهوم معاصر والدخول في تفاصيله وحيثياته المختلفة، لابد ابتداء من تقديم تعريف ولو مختصر لمفهوم التّغيِير بشكل عام، ومن ثم الانتقال لتعريف التّغيِير السياسي بمفهومه الواسع العام والمحدّد الخاص، حيث يشكّل مفهوم التّغيِير الحاضنة لمفهوم التّغيِير السياسي.

فالتّغيِير لغة في المعجم الوسيط هو جعل الشيء على غير ما كان عليه، و التّغيِير مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل غيّر الشيء بمعنى حوّله وبدّله بآخر، وأيضا جعله غير ما كان عليه في السابق، وتغيّر تحوّل وتبدّل[2].

---

1 - "**قراءات نظرية: التغيير السياسي- المفهوم والأبعاد**". تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية- إدارة البحوث والدراسات، 2016، ص 01.

2 - **المعجم الوسيط- مجمع اللغة العربية**. الطبعة 04، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 668.

والتّغيِير في اللغة العربية اسمٌ مشتقٌ من الفعل" غيّر" وغيّر الشيء أي بدّله وجعله على غير ما كان عليه، وغيّر عليه الأمر: حوّله، وتغيّر الشيء عن حاله: تحوّل، وغيّره: حوّله وبدّله[1]، وفي التنزيل العزيز قوله سبحانه وتعالى " ذَلِكَ بِأَنَّ الله لَمْ يكُ مُغَيِّراً نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهَمْ وأَنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيم"[2]، قال "ثعلب": حتى يبدِّلوا ما أمرهم الله[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك فرقا بين التّغيِير والتّغيُّر، حيث تشير مختلف مصادر اللغة العربية إلى أن كلمة "تغيّر" الواردة على وزن "تفعّل" تعني تبدّل وتحوّل وتحرّك (هو انتقال ذاتي)، فحين نقول "التغيّر الاجتماعي" فإن هذا المركّب الوصفي يشير إلى تحقق أمر حصولي قد يكون عفويّا أو تلقائيا، أما كلمة "تغيِير" الواردة على وزن " تفعِيل" فتشير إلى صورة غيرية، فحين نقول "التّغيِير الاجتماعي" فإن هذا المركّب الوصفي يتحدّث عن أمر عملي تحصيلي، أي يستحضر في وعيه فعلا، يقوم به فرد أو جماعة لإحداث التبدّل والتحوّل والنقل من حالة إلى حالة أخرى مغايرة، فهو تبديل وتحويل وتحريك، فهو عملية قصدية، وليست عملية عفوية أو تلقائية.

واصطلاحا يُعرّف التّغيِير في العلوم الاجتماعية على أنه التحوّل الملحوظ- في المظهر أو المضمون- إلى الأفضل[4].

وعرّف "حنّا نصر الله" التّغيِير بأنه: "الانتقال من وضع أو حالة معينة إلى وضع أو حالة أخرى"[5]. بينما عرف "خليل محمد حسن الشماع" و "خضير كاظم محمود" التّغيِير بأنه: "حركة الانتقال الجذري أو التدريجي من واقع راهن إلى حالة جديدة تختلف عن سابقتها أو عن الحالة القائمة "[6].

ويشير التّغيِير السياسي إلى الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي، والتّغيِير السياسي السلمي قد يُطلق عليه مصطلح إصلاح، ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة، أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع[1].

---

1 – إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**. تركيا: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، د.س.ن، ص 668.

2 – القرآن الكريم، **سورة الأنفال**، الآية 53.

3 – ابن منظور أبو الفضل جمال الدين ابن مكرم، **لسان العرب**. المجلد الخامس، لبنان: دار صادر، د.س.ن، ص 325.

4 - Berch Berberoglu, **Class Structure and Social Transformation**. United States: Westport, Praeger Publishers, 1994, p 11.

5 – عمر وصفي عقيلي، **الإدارة: أصول وأسس ومفاهيم**. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 1997، ص 356.

6 – فاروق السيد عثمان، **قوى إدارة التغيير**. مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص09.

كما يشير مفهوم التّغيِير إلى حدوث تحولات بنيوية تنظيمية على المجتمع دون أن يكون له اتجاه محدد، بحيث يمكن أن يكون تقدّماً او تخلّفاً، أي أن التّغيِير السياسي يشير إلى مفهوم محايد، يمكن أن يتضمن إلى ما هو أحسن أو ما هو أسوأ[2].

ويعرّف الباحث "عبد الإله بلقزيز" التّغيِير السياسي بأنه " التّغيِير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيّء، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج"[3].

و التّغيِير السياسي كما جاء في موسوعة العلوم السياسية هو "مجمل التحوّلات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع، أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيِير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول"[4].

تثير التعريفات المتعددة للتّغيِير السياسي تساؤلا فيما إذا كان يقود بالضرورة إلى وضع أفضل من الوضع السابق، حيث يرى دعاة وأنصار الفكر الماركسي أن كل الإصلاحات والتغيّرات التي يمكن أن تحدث في الفكر الرأسمالي لا جدوى أو قيمة لها، لأنها عاجزة كلّيا عن حل تناقضات النظام الرأسمالي البشع، وهي لا تهدف إلى استمرار سيطرة الطبقة البرجوازية على الطبقة العاملة واستغلالها، وبالتالي فإن وظيفتها الأساسية هي تأخير قيام ثورة الطبقة الكادحة على النظام الرأسمالي، فالثورة هي الحل الوحيد للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية[5].

ويبرز هنا أيضا تساؤل آخر حول المدى أو الحجم الحقيقي للتغييرات المطلوبة بحيث يمكن أن تندرج تحت مفهوم التّغيِير السياسي، فأحيانا يمكن إحداث تغيّرات رمزية أو صورية أو تجميلية في مؤسسة معينة أو سياسية ما، فهل في حقيقة الأمر يمكن اعتبار ذلك تغيِيرا أم إصلاحات قد تكون مبتورة بلا جدوى أو مضمون.

---

1 – عماد مؤيد جاسم محمد المرسومي، "**أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية– التنمية البشرية نموذجا**". أطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق: جامعة النهرين– كلية العلوم السياسية، 2006، ص 27.

2 – عبد اللطيف القصير، **مفهوم التنمية السياسية**. بغداد: مكتب الطباعة المركزي– جامعة بغداد، 1999، ص 1.

3 – عبد الإله بلقزيز، **أسئلة الفكر العربي المعاصر**. المغرب: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998، ص 13.

4 – إسماعيل صبري مقلد و محمد محمود ربيع، **موسوعة العلوم السياسية**. الكويت: جامعة الكويت، 1994، ص 47.

5 – أ.ك. أوليدوف، **الوعي الطبقي**. (ترجمة: ميشيل كيلو) ، بيروت: دار ابن خلدون، 1978، ص 74.

وبالنظر إلى التعريف الذي يعتبر أي تغيِير حقيقي يعني الانتقال من وضع إلى وضع مغاير كليا، فإن التغيّرات المحدودة أو الشكلية أو الصورية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل ضمن نطاق مفهوم التّغيِير [1]. وبناء على ما سبق فإنه حتى يمكن اعتبار أي تغيِير في وضع ما عملية تغيِير حقيقي يجب توفر الشروط والظروف الآتية[2]:

1- أن يكون هناك وضع شاذّ يحتاج إلى تغيِير، فالوضع الشاذ قد يكون غياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض أو عدم الاستقرار.

2- أن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف، أو التعليم محل الأمية، أو الاستقرار محل الفوضى...

3- أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها تغييرا بالمعنى الحقيقي.

ويتحدد مفهوم التّغيِير السياسي بناء على صفة هذا التّغيِير، فإن كان هذا التّغيِير إيجابيا محمودا، يهدف إلى محاربة الفساد وإزالته، وتحقيق الإصلاح، فينطبق عليه تعريف الإصلاح السياسي نفسه، وهو الذي يقصد به كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة، التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات، والمجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدما، ومن دون إبطاء أو تردد، وبشكل ملحوظ، في طريق بناء نظم ديمقراطية[3]. أما إن كان التّغيِير السياسي لا يهدف إلى بناء نظم ديمقراطية، بحيث يهدف إلى تكريس الفساد، أو محاربة الخير، فإنه يقصد به تغيير وتعديل في نظم الحكم سواء أكان جزئيا أو جذريا، بوسائل مختلفة، بحيث يتحقق دون النظر إلى المقاصد الشرعية المرجوة منه[4].

كما يرتبط مفهوم التّغيِير السياسي بمفهوم التحديث السياسي، حيث يقصد بالتحديث السياسي عملية مركبة مستمرة من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث، أي أنه سلسلة التغييرات الثقافية والبنائية التي تعتري الأنساق السياسية – خاصة في المجتمعات المتقدمة- ويشمل ذلك المجالات التنظيمية

1 – منى خويص، **الأبواب المغلقة... دراسة حول أزمة التغيير في العالم العربي**. بيروت: دار الفارابي، 2011، ص ص 155- 186.

2 – طارق أحمد المنصوب، "محددات الإصلاح السياسي". **صحيفة الجمهورية**، صنعاء، عدد يوم 03 أفريل 2010.

3 – محمد عبد الله ياسين، " السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 26، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 72.

4 – "**قراءات نظرية: التغيير السياسي- المفهوم والأبعاد**". مرجع سابق، ص 06.

وتحليل الأنشطة والعمليات والنظم التي تتعلق بصنع القرارات السياسية، وتستهدف تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع[1]، وبوصفه السياسي أن التّغيِير الذي يشمل كل ما له صلة بالعملية السياسية، فمفهوم التحديث السياسي مفهوم له علاقة بجوانب الحياة السياسية كافة، كما اتخذ مفهوم التحديث السياسي أيضا طابعا عمليا ووظيفيا، اختصر في عملية التّغيِير الضامنة للتحول من نظام سياسي تسلطي قمعي واحتكاري للسلطة، إلى آخر مفتوح وتداولي للسلطة عن طريق آلية الديمقراطية[2].

ثانيا/ أنواع التّغيِير السياسي: يمكن تصنيف أنواع التّغيِير السياسي حسب معيارين أساسيين، أولهما هو حسب نمط التّغيِير السياسي، وثانيهما هو حسب نطاق التّغيِير السياسي.

1- حسب نمط التّغيِير السياسي: ويصنف التّغيِير السياسي حسب هذا المعيار إلى التّغيير السلمي والتّغيير العنيف أو الثوري.

أ- النمط السلمي للتّغيير: ويحدث هذا النمط دون اللجوء إلى العنف كوسيلة للتّغيير السياسي، فقد يحدث وأن يبادر القادة في نظام شمولي في دولة معينة – ولأسباب ما- بإجراء إصلاحات عميقة في مختلف المجالات وخاصة منها السياسية، أو أن تأتي المبادرة مشتركة من قبل قيادة النظام والقوى الاجتماعية المختلفة فيه بهدف التوصّل إلى أسس مشتركة للتخلي عن النظام غير الديمقراطي وإقامة نظام ديمقراطي بديل، وذلك من خلال انخراط النظام الحاكم في حوار مثمر مع القوى السياسية المختلفة، وذلك رغبة في الوصول إلى ميثاق يحافظ على مصالح كل القوى السياسية الفاعلة، ومن ثم الوصول إلى نظام ديمقراطي[3].

ومن أمثلة التغيير حسب النمط السلمي تجربة إسبانيا، حيث أن "خوان كارلوس" كان مهتما بأسباب انهيار الملكية عام 1932، حيث أراد أن يتجنّب الأخطاء التي وقع فيها جدّه، وكان زعماء الحزب الشيوعي مقتنعين بضرورة تجنب أخطاء الثلاثينيات، وكذلك ما شهدته الأرجنتين عام 1983[4].

---

1 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية- دراسة في علم الاجتماع السياسي**. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1988، ص 14.

2 – خالد ياموت، " الحداثة السياسية والتحديث السياسي: مقاربة نظرية ودعوة للتجاوز". **مجلة سياسيات عربية**، العدد 09، د.د.ن، ص 70.

3 – إيمان أحمد، "**قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي**". الجزء 4، تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية- إدارة البحوث والدراسات، 2016، ص 03.

4 – صامويل هانتنغتون، **الموجة الثالثة- التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص ص 253- 254.

ب- النمط العنيف للتغيير (الثوري): وهو النمط الذي يتم فيه استخدام أو التهديد باستخدام أدوات القهر الرسمية كالجيش والبوليس والسجون، أو غير الرسمية كأسلحة يمتلكها أفراد أو تنظيمات أو جماعات معينة، حيث يتم إخلاء كرسي الرئاسة عن طريق الاغتيال أو القتل أو العزل بالقوة أو الاعتقال أو النفي، ويتم الوصول إلى السلطة بالتهديد بالقوة أو بالاستخدام الفعلي لها[1]. ويتم اللجوء إلى هذا النمط عندما يصبح العنف هو الوسيلة الوحيدة المتاحة للتعبير عن المطالب وحماية المصالح، وعند العجز عن تغيير الوضع القائم بوسائل سلمية.

ويرى البعض أن أنماط التّغيِير السياسي العنيفة غالبا ما تكون فجائية، وهذا فرق جوهري بين نمط التّغيِير العنيف ونمط التّغيِير السلمي، وقد يقول قائل بأن نمط التّغيِير السلمي أيضا يمكن أن يكون فجائيا، وهذا صحيح، ولكن الفرق الجوهري يتضح مثلا برحيل حاكم وقدوم آخر، ففي النمط السلمي قد يكون رحيل الحاكم فجائيا، لكن قدوم حاكم جديد لا يمكن أبدا أن يكون فجائيا، أما في النمط العنيف فإن الفجائية تَصِمُ العملية برمتها، أو أنها على الأقل تكون صفة لصيقة بطريقة تولي مقاليد السلطة[2].

ويعتقد أنصار التّغيِير العنيف أنه عندما يصبح التّغيِير أمرا ملحا ويتعذّر تحقيقه عمليا، بسبب عقبات متعددة، فإن إمكانية تجسيده مرهونة باستخدام القوة/الثورة العنيفة الشاملة. فالماركسية ترى أن الصراعات السياسية هي صراعات طبقية بالدرجة الأولى، وأن المصالح التي تمثلها الحكومات هي صراعات طبقية بشكل ثابت ورئيسي أيضا، وبالتالي فإن محرك كل تغيير سياسي هو الصراع الطبقي[3].

2- حسب نطاق التغيير: قد يكون التّغيِير السياسي جزئيا شكليا أو شاملا جذريا عميقا، حيث يتحدد نمط التّغيِير تبعا لمدى رغبة الجماهير في التّغيِير، وكذا تبعا لحجم المشكلات الموجودة.

أ- التّغيِير الجزئي: التّغيِير الجزئي يتناول فقط جزئية من الجزئيات، كالتّغيِير الذي يتناول الإصلاح الاقتصادي أو التعليمي أو الدستوري أو العسكري، أو غيرها من التّغيِيرات التي تمس جانبا من الوضع

1 - عثمان رسلان، "أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية من 1950 إلى 1985: دراسة في الأساليب". **مجلة قضايا دولية**، العدد 177، ماي 1993، ص 23.

2 - صلاح سالم زرنوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص70.

3 - جون كاوتسكي، **التحولات السياسية في البلدان المتخلفة**. (ترجمة: جميل نعيم عون)، بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، 1980، ص 13.

العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى، وهكذا فإن تحديد القادة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لنوع التّغيِير يمثل الأولوية الأولى في عملية التّغيِير السياسي، ويلي ذلك تحديد المسار الذي سيسلكه المجتمع لتحقيق التّغيِير[1].

ب- التّغيِير الشامل: يبدأ التّغيِير الشامل بتغيِير القيادة، ويمتد ليشمل جميع مناحي الحياة الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية وغيرها، وهذا التّغيِير للقيادة لا يمثّل الهدف النهائي للرّاغبين في إحداث التّغيِيرات، ولكنّه يمثل الخطوة الأولى الفعّالة نحو التحوّلات النّوعية الكبرى، التي تقفز بالدولة إلى الأمام، فتغيّر القيادة هو خطة نحو التّغيِير الشامل، ولكنّه ليس الهدف النهائي[2].

المطلب الثاني: أسباب التّغيِير السياسي ومعيقاته.

أولا/ أسباب التّغيِير السياسي: إذا كان مفهوم التّغيِير السياسي يشترط أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى تغيير نحو الأفضل، وخاصة إذا كانت تسود ممارسات فاسدة واستبدادية متسلطة، فلا شك أن هناك أسبابا ودوافع وراء إحداث هذا التّغيِير في أي مجتمع من المجتمعات.

وبما أن التّغيِير هو الفاعلية الرامية إلى إحداث تغيّر محدد في البنية الاجتماعية أو جانب منها أو أكثر، أي أن التّغيِير بهذا المعنى آلية شعورية إرادية يقف وراءها فاعل ما، داخلي أو خارجي، يريد أن يغيّر في المجتمع أمرًا ما[3]، فإنه يصعب النظر إلى التّغيِير السياسي باعتباره قفزة فجائية، أو مجرد استجابة لرغبة عابرة من جهة أو جهات مؤثرة، بل إنه يمثل قفزة نوعية تراكمية تنقل المجتمع بأسره إلى وضع وموقع جديد لم يكن عليهما من قبل. وهذه القفزة لابد أن تكون نتيجة مباشرة لتراكم عوامل عديدة متنوعة تجمعت خلال فترة زمنية طويلة، حملت في ثناياها الكثير من دوافع التّغيِير.

غير أن هذه العوامل لا يمكن لأي منها منفردة أن تؤدي إلى التّغيِير ، نظرا لصغر حجمها وضعف درجات تأثيرها، بل يجب أن تبرز هذه العوامل دفعة واحدة لإعطاء تأثير ومدى كبيرين يسمحان بإحداث حراك مجتمعي واسع يفضي إلى التّغيِير السياسي، حيث يكون الهدف من هذا

1 – عبد الله الفقيه، "الإصلاح السياسي والنظام واستبداد المعارضة". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.al-tagheer.com. تاريخ الاطلاع: 2015/03/21.

2 – إبراهيم أبراش، "الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجّهة". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.palnation.org ، تاريخ الاطلاع: 21/ 03/ 2015.

3 – عزت السيد أحمد، " القيم بين التغيّر والتغيير: المفاهيم والخصائص والآليات". **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 27، العدد الأول والثاني، سوريا، 2011، ص 612.

التّغيِير أكبر من مجرد إسقاط نظام استبدادي أو حاكم مطلق فاسد، ويصب في هدف هدم أركان النظام القديم وبناء نظام جديد مُغاير للسابق شكلا وموضوعا وأدوات[1].

فتراكم كل تلك العوامل التي على رأسها الاستبداد السياسي والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية يؤدي بشكل حتمي إلى إحداث التّغيِير، فممارسات النظام الحاكم القمعية بأدواته وأجهزته الأمنية خاصة، والرامية أساسا إلى محاولة الحفاظ على النظام ومكاسبه بأي شكل وأي وسيلة كانت، واستشراء الفساء في أوساط المسؤولين بحيث يصبح هو أساس الحكومات، وغياب الاصلاحات الضرورية، كل ذلك يؤدي إلى انتشار حالة من اليأس والإحباط وانعدام الأمل في إصلاح النظام لنفسه وتغيير سياساته، ومن هنا يبدأ التفكير في التّغيِير، نظرا لكون البيئة أصبحت مواتية لذلك بفعل التراكمات التي تدفع بالمجتمع إلى التفاعل باتجاه التّغيِير.

وعموما يمكن إيجاز أبرز العوامل المؤدية إلى التّغيِير السياسي في النقاط التالية[2]:

1- الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي، لكن هذه المطالب لن تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من قبل الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.

2- تغيّر في نفوذ وقوى بعض الحركات والأحزاب وجماعات المصالح، بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.

3- تداول السلطات في الحالات الديمقراطية، أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالانقلابات، يعني تلقائيا أن حياة سياسية جديدة بدأت تتشكل، وفق منطق القيادة الجديدة.

4- ضغوط ومطالب خارجية من قبل دول أو منظمات، وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال، سياسية واقتصادية وعسكرية...

5- تحولات خارجية في المحيط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية، قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.

6- غياب الإصلاحات، وذلك عندما يصبح الفساد هو أساس الحكومات والسياسات، فتغيب الإصلاحات على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فيؤدي هذا إلى إثارة سخط المجتمع ضد الحكام والفاسدين.

---

1 – سلامة بني و تركي محمد، **الإصلاح السياسي– دراسة نظرية**. الأردن: جامعة اليرموك، 2010، ص 11.

2 – نظام بركات وآخرون، **مبادئ علم السياسة**. عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة 2، 1987، ص ص 264– 270.

7- انعدام الأمل في تغيير النظام نفسه بنفسه، فعندما ينعدم الأمل في تغيير النظام للأوضاع الفاسدة، يصبح هناك انسداد في الأفق بالنسبة لأفراد المجتمع يؤدي بهم إلى المطالبة بالتّغيِير.

ثانيا/ معيقات التّغيِير السياسي: يعتبر إحداث تغيِير سياسي في الأنظمة الاستبدادية والتسلّطية صعب التحقيق وعملية معقّدة، وذلك أن من لا يرغبون في التّغيِير أو يسعون إلى تأجيله أو الحيلولة دون تحقيقه، بالسعي إلى تحويله إلى مجرّد إصلاحات شكلية ورمزية تمس بعض الجوانب فقط، موجودون بكثرة نتيجة ارتباطهم بالنظام الحاكم وأجهزته، رغبة منهم في الحفاظ على مكاسبهم ومصالحهم المختلفة، ورغم المطالبات الواسعة بالتّغيِير إلا أن هذه الفئة الرافضة لتحقيق واقع سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجماهير، تقف موقف العداء من كل رغبة للتّغيِير، حيث يرون فيه تهديدا لمكانتهم ومكاسبهم[1].

ويمكن تلخيص أبرز المعيقات التي يمكن أن تحدّ من اندفاع حركة التّغيِير السياسي فيما يلي:

أ- المعيقات السياسية: تعتبر العوامل السياسية الأهم في مجال معيقات عملية التّغيِير السياسي، كونها ترتبط بشكل مباشر ببنية الدولة والمجتمع والمؤسّسات الحاكمة، ودائما ما تشكّل العوامل السياسية عوامل كبح وتأخير لعملية التّغيِير السياسي. وتعمل كثير من الأنظمة التسلطية على احتواء الدعوات والحركات التّغيِيرية أو حتى مجرد المبادرات الإصلاحية، ساعية من وراء ذلك لإفراغها من مضمونها، حيث تتبنّى سياسات تحافظ على الوضع القائم.

وتتعدد العوامل السياسية التي يمكن أن تشكّل عقبة في طريق التّغيِير السياسي، ويمكن إيجازها في:

1- جمود النظام الحاكم: بحيث يعارض إجراء أي تغييرات حقيقة، أو إعادة تشكيل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث يبدو النظام الحاكم أقرب إلى حالة الجمود والتكلّس، وهذا الجمود ينعكس سلبا على محاولات التّغيِير، كون التّغيِير سيمس بشكل مباشر الأوضاع عامة وسيهز كافة الطبقات، خاصة تلك المستفيدة من ذلك الجمود[2].

1- سلامة بني و محمد التركي، مرجع سابق. ص 19.

2 - سميح فرسون، " البناء الطبقي والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي في العهد القادم". ورقة قدمت إلى مؤتمر العقد العربي القادم: "**المستقبلات البديلة**".(المحرر: هشام شرابي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 281.

2- النمو المتواصل للأمن على حساب السياسة، والرغبة المتزايدة في نظام أمني نخبوي، بحيث تصبح الدولة دولة قمع تديرها أجهزة أمنية رسمية تحمي الطبقة الحاكمة وبطانتها، وتقمع في المقابل المعارضة، وبالتالي تصبح الدولة دولة أمن للفرد أو الحزب أو العائلة، وهي تخفي جوهرها الاستبدادي ببعض الشكليات الديمقراطية المزيفة[1].

3- الاستبداد السياسي: حيث يطال الاستبداد السياسي عموم الناس وليس المعارضين لنظام الحكم فقط، فمن خصائص الاستبداد السياسي أنه ينمي ثقافة الخوف من خلال القمع وكبت الحريات، وبالتالي تشكل ثقافة الخوف إعاقة لعملية التّغيِير، نظرا لتفكير الجماهير في العواقب الوخيمة التي يمكن أن تنجر عن محاولة التّغيِير.

4- ضعف أو غياب المعارضة السياسية وانقسامها وافتقارها لمشاريع سياسية جادة، أو حلول وبدائل لمواجهة الأزمات المختلفة، وغياب رؤيتها لما بعد عملية التّغيِير السياسي، وهي ما يعرف بالفترة الانتقالية، والتي تنفجر فيها كل الأزمات مرة واحدة، وتعتبر الفترة الأهم والأخطر في أي عملية تغيير سياسي[2].

5- غياب المؤسسة الدستورية أو ضعفها، وفقدانها سلطات التشريع والرقابة واتخاذ القرار، وضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدني من نقابات واتحادات وجمعيات، وتدني نسبة المشاركة لدى الجماهير.

6- وجود أطراف مستفيدة من دوام الحال، حيث توجد دوما فئة أو فئات في المجتمع ترى الوضع القائم مناسبا لها، وأن تغييره تهديد لوضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد تكون هذه الأطراف داخلية متمثلة في فئات مجتمعية معينة، أو قوى خارجية لها مصالح في استمرار الوضع على ما هو عليه.

7- عدم الاستقرار السياسي والتطرف والفوضى والإرهاب والأزمات والحروب.

ب- المعيقات الثقافية: تلعب العوامل الثقافية دورا بارزا في تبني التّغيِير ودفع مسيرته إلى الأمام أو العكس، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على

1 – محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي". في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، 197.

2 – إبراهيم أبراش،" الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة"، مرجع سابق.

عملية التّغيِير السياسي سلبا أو إيجابا، ويمكن إجمال العوامل الثقافية المؤثرة سلبا على عملية التّغيِير السياسي في ما يلي:

1- المجتمعات القبلية: حيث ترفض المجتمعات القبلية أو الطائفية التّغيِير، ولديها عقلية معادية للديمقراطية والتعددية، وتكون عملية التّغيِير فيها شاقة ومعقّدة، فمثل هذه المجتمعات أو الشعوب تعيش في عالم ضيّق، وتقاوم التحديث و التّغيِير، وهي تنحو لأن تكون مجتمعات أبوية، تعتمد على شيخ القبيلة أو الحاكم[1].

2- الغياب أو الضعف الواضح في مفهوم المواطنة، وهو الذي يعني العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها القانون، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدول، متضمنة حقوقا سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة[2]. فالمواطنة هي مصدر الحقوق والواجبات في الدولة، حيث تضعف رابطة المواطنة أمام رابطة القرابة والدم.

3- الاستخدام الخاطئ للدين في المجتمعات الدينية المحافظة، خصوصا من قبل الرجال وعلماء الدين، فعدم مباركة ودعم رجال وعلماء الدين لعملية التّغيِير يفقدها شرعيتها لدى قطاعات واسعة ومهمة في الجماهير، التي لديها نزعة دينية محافظة، وبالتالي يتم رفضها، وهذا الدور الهام لرجال الدين نابع من الاحترام والمكانة الكبيرة التي يتمتعون بها في هاته المجتمعات[3].

4- القهر الاجتماعي الذي يفرض على العقل أن يفكر ويتصرف تبعا لمحددات ومسلمات وموروثات العقل المجتمعي السّائد، وبالتالي يخضع العقل لهذه المسلّمات دون وعي، ومن ثمّ يصبح جزءا من تفكيره ووعيه، ويبدأ بالدفاع عن هذه المسلّمات باعتبارها تمثل قيمه الخاصة، وبما أن التّغيِير يتنافى مع القيم المجتمعية "القبلية" السائدة فهو يتنافى مع قيم الفرد، مما ينعكس على سلوكه المُعادي لأي عملية تغيِير[4].

---

1 – محمد نجيب بوطالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية مقاربة سوسيولوجية للثوريتين التونسية والليبية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2011، ص ص 1- 4.

2 – علي خليفة الكواري، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**. الدوحة: منشورات الجماعة العربية للديمقراطية، 2000، ص 9.

3 – عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2011، ص 13.

4 – منى خويص، مرجع سابق. ص 39.

5- النظام الأبوي: وهو النظام الذي يفرض الفوقية والشمولية والتراتبية في التعامل والتفكير، كما يفرض تمجيد الزعيم الأوحد، ولا يقبل إلا بسيادة الرأي الواحد، ويحارب النقد والتعدّدية الإيديولوجية والاختلاف الفكري، ويؤدي إلى الجمود والتخلّف، ومحاربة أي عوامل قد تساهم في تغيير الواقع[1].

ثالثا/ المعيقات الاقتصادية والاجتماعية: تعاني العديد من الدول أو الشعوب من مشكلات اقتصادية مثل ضعف الامكانيات وقلّة الموارد، وزيادة حجم المديونية الخارجية، وانتشار الأمية والفقر والبطالة، وتفاقم الهوّة بين الأغنياء والفقراء، والزيادة السكّانية المرتفعة، واختفاء الطبقة الوسطى وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، هذه المشاكل تحول دون الاهتمام العام بالتّغيير السياسي الذي يصبح الحديث عنه أشبه بالتّرف الفكري، إذ ينصب اهتمام الغالبية الساحقة من أبناء المجتمع نحو توفير لقمة الخبز، والحاجات الأساسية الأخرى من مسكن وغيرها[2].

1 - هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية المجتمع العربي**. الطبعة 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص ص 50- 51.

2 - أمين مشاقبة، "معوّقات الإصلاح في الوطن العربي". ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل: "**الإصلاح السياسي: رؤية مستقبلية**"، عمّان: مركز الرّأي للدراسات، 2005، ص 04.

الفصل الثاني

النخبة التونسية:
الجذور الفكرية، التكوين والأدوار

الفصل الثاني: النخبة التونسية: الجذور الفكرية، التكوين والأدوار

يعتبر الاهتمام بالنخبة التونسية ونشأتها وتطورها وعلاقتها بالسلطة موضوعا بالغ الأهمية، نظرا للدور الكبير الذي اضطلعت به في بناء الدولة التونسية على مرّ مراحل مختلفة من تاريخها المعاصر، ولذا وجب تسليط الضوء على جوانب من تاريخ النخبة التونسية وموقعها من تاريخ تونس، وذلك بمحاولة التعرّف على الأصول الفكرية والسياسية للنخبة التونسية، وخصائص هذه النخبة من حيث تكوينها وتركيبتها، وانتماءاتها الفكرية والسياسية والإيديولوجية، والإحاطة قدر الإمكان بالظروف التاريخية التي أسهمت في تكوينها والأدوار التي اضطلعت بها في مراحل مختلفة من تاريخ تونس.

المبحث الأول: النخبة التونسية قبل الاستعمار الفرنسي: الجذور الفكرية والتكوين

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى عنصرين أساسيين في دراسة النخبة التونسية في هذه الفترة، وهما الجذور الفكرية للنخبة التونسية وتكوينها.

المطلب الأول: الجذور الفكرية للنخبة التونسية

شهدت تونس منذ قرن ونصف حركة إصلاح ميّزتها عن محيطها الإقليمي، تعود بداياتها إلى القرن التاسع عشر أثناء عهد حكامها البايات*. حيث كان للقوانين التي صدرت في إطار دولة البايات، وخاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أهميتها في جعل تونس مقارنة ببقية بلدان العالم العربي والإسلامي رائدة في مجال المأسسة، التي تزامنت مع أفكار النهضة العربية الحديثة.

ويعتبر البايات (أحمد باي، محمد باي، ومحمد الصادق باي) أول من رعوا نهضة تونس خلال القرن التاسع عشر، فلقد ساهموا بشكل أو بآخر في نهضة تونس في ذلك الوقت، وقد جاءت إصلاحاتهم نتيجة لتأثّرهم بما رأوه في فرنسا من ازدهار وتطور معماري وتقدم، فـ"أحمد باشا" الباي العاشر لتونس خلال زيارته لفرنسا انبهر بتنظيم الجيش الفرنسي وهيكلته، وهو ما جعله ينسج على منوال الفرنسيين، فقام بإصلاحات عسكرية جعل من خلالها الجيش وطنيا، لكنه اصطدم بغياب

* – باي تونس: هو في الأصل والي ممثل الدولة العثمانية في تونس، مقرّه في مدينة تونس، ثم صار في عهد الحسينيين مستقلا بحكمه عن العثمانيين، وأولهم حسين بن علي – وهو أول من تلقّب بلقب باي تونس– مؤسس الدولة الحسينية.

القيادات التونسية، وهو ما دفع به إلى تكوين المدرسة الحربية بـ"باردو"[1]، وهي مدرسة أُسّست عام 1840، وعهِد "أحمد باي (1806– 1855)" بإدارة شؤون "مدرسة باردو الحربية" هذه إلى الأميرال "آلاي كاليقاريس Calligaris" من أعيان إيطاليا، وإضافة إلى الأساتذة والشيوخ التونسيين الذين عُيّنوا للتدريس في هذه المدرسة جلب لها أساتذة وضبّاطا أوروبيين من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا، وكان هدف المدرسة أساسا تكوين ضباط وتقنّيين للجيش النظامي، حسب شروط وأنظمة مضبوطة. ومن المواد التي اشتمل عليها برنامج هذه المدرسة القرآن الكريم، وعلوم العربية واللغة الفرنسية وقواعدها وعلم الحساب، وعلم القوانين العسكرية، بحيث يتخرّج الضابط عالما بما يلزمه ضرورة في غير العلوم العسكرية متضلّعا من اللغة الفرنسية وبما يلزم العسكر من العلوم العقلية والحربية. وفي سنة 1858 أسند الباي إدارة المدرسة إلى القبطان "كمبنون Campenon " وهو ضابط فرنسي بمعيّة ضباط وأساتذة أوروبيين وتونسيين، ومن أشهر الأساتذة التونسيين الذين كانوا يدرّسون في هذه المدرسة الشاعر والعلامة الشيخ "محمود قابادو" والشيخ "محمد البشير التواتي" وغيرهما من علماء الزيتونة[2].

لقد أسهمت آنذاك النخبة التونسية المثقفة والسياسية، التي أثّرت بصورة مباشرة في تاريخ تونس الثقافي والسياسي الحديث، على غرار "أحمد بن أبي الضياف (1802– 1874)" والوزير المصلح "خير الدين باشا(التونسي) (1820– 1890)"، في بلورة القوانين التأسيسية التي أدخلت البلاد التونسية الحداثة.

وما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال أن النخبة التونسية استفادت من عدة عوامل أهمها أن علاقة البلاد التونسية بمحيطها المتوسطي تعود إلى زمن بعيد، حيث كانت على اتصال وثيق بالدول الأوروبية وقناصلها وجالياتها منذ القرن الثامن عشر[3]. ويبدو أن العلاقات التونسية الأوروبية قديمة جدا، لكنها تدعّمت في العهد الحديث وبصورة أدق في القرن التاسع عشر، إذ أن تونس عرفت خلافا للكثير من البلدان العربية والإسلامية الحداثة قبل خضوعها للاستعمار الغربي المباشر، وهذه الظاهرة جديرة بالتسجيل لأن لها تأثيرات لا تحصى ولا تعد في تطور البلاد.

1 – علاء الدين حميدي، "إصلاحات وطنية لدى بعض بايات الدولة الحسينية". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.kartchat-tunisia.overblog.com ، تاريخ الاطلاع: 2016/02/15.

2 – "مدرسة باردو الحربية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.mawsouaa.tn ، تاريخ الاطلاع: 2016/02/25.

3 – رشاد الإمام، **التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الأمان**. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، 2010، ص 25.

فمن خلال تلك العلاقات تأثرت البلاد التونسية بالأنظمة الديمقراطية الأوروبية من الناحية السياسية، واستطاعت نخبة محدودة العدد ولها وظائف عُليا في أجهزة الدولة أمثال "محمود قابادو (1815- 1874)" و"سالم بوحاجب (1824/1827- 1924)" و" محمد بيرم الخامس (1840- 1889)" إضافة إلى كل من "ابن أبي الضياف" و"خير الدين باشا" السالفي الذكر، إنجاز جملة من الإجراءات التحديثية[1].

ومن أهم الإصلاحات التي كانت وليدة القرن التاسع عشر نذكر إصلاحات المشير "أحمد باي" التي مسّت الجانب الاجتماعي وما عُرف بإلغاء الرق سنة 1846، فبعد زيارته لفرنسا بمعية "ابن أبي الضياف" عاد إلى تونس وأصدر أمره بإلغاء الرق، وكان ذلك قبل إلغاء الرق بالولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى التنقيح الثالث عشر للدستور، والذي صار نافذا منذ 18 ديسمبر 1865[2].

كما تجسّمت تلك الإصلاحات من خلال صدور "عهد الأمان"، والذي صدر يوم 09 سبتمبر 1857، حيث شارك في تحريره "ابن أبي الضياف"، وهو بمثابة إعلان لحقوق الإنسان، وكان الأول من نوعه في العالم العربي وحتى في بعض البلدان المتقدمة اليوم، حيث أدخل تونس – نظريا على الأقل– في مرحلة تحوّل سياسي واقتصادي واجتماعي جديدة، أو قل وضَعها على عتبة انطلاقة اجتماعية وسياسية واقتصادية غير تقليدية[3].

لقد شكّل إصدار قانون "عهد الأمان" إحدى لبنات التحديث في تونس، حيث تسارع هذا النسق في نهاية القرن التاسع عشر بإصدار أول دستور في العالم العربي والإسلامي سنة1861[4]، وهو دستور منبثق عن "عهد الأمان"، يقيم في أبوابه الثلاثة عشر وفصوله المائة وأربعة عشر توزيع الحكم بين الباي ووزراءه، ومجلس أكبر له من سعة النفوذ ما لا يقدّر، وهو مجلس أو برلمان[5]، قبل

1 – الهادي التيمومي، **في أصول الحركة القومية العربية 1839– 1920**. تونس: دار محمد علي للنشر، 2002، ص 27.

2 – إكرام الدريدي، " الحركة الإصلاحية في تونس منذ القرن التاسع عشر". نقلا عن الموقع الإلكتروني لجمعية تونس الفتاة: www.tounesaf.org ، تاريخ الاطلاع: 2015/06/12.

3 – بديرة مازري، " **عهد الأمان ودور العلماء والمتأوربين في وضع أول دستور تونسي**". أشغال مؤتمر التاريخ حول النخبة والسلطة في العالم العربي خلال العصر الحديث والمعاصر، تونس، 4– 9 ديسمبر 1989، ص 145.

4 – الهادي التيمومي، **تونس والتحديث: أول دستور في العالم الإسلامي**. تونس: دار محمد علي للنشر، 2010، ص 119.

5 – خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**. تونس: الدار التونسية للنشر، 1972، ص 33.

أن يتم تعليق العمل به على إثر ثورة "علي بن غذّاهم"[1]. وعلى الرغم من أن دستور 1861 ممنوح من طرف الباي في ذلك الوقت، إلا أنه ساهم في بداية مرحلة جديدة من عمليات التقنين والإصلاح المؤسساتي[2]، وتحوّلا نوعيا في علاقة الحاكم بالمحكوم، إذ أنه كان يهدف إلى الحدّ من الحكم المطلق.

ويعتبر الوزير "خير الدين باشا" أحد أبرز من قادوا الحركة الإصلاحية في تونس في تلك الفترة، فهو يعتبر – إلى جانب كونه أحد رجالات الدولة– مصلحا وسياسيا ومفكّرا، حيث كان لإصلاحاته الكثيرة التي جاء بها من خلال تقلده مناصب عدة في الدولة آنذاك بالغ الأثر في نهضة تونس.

ففي سنة 1857 رقّاه "أحمد باي" إلى رتبة وزير للبحر، وبقي في هذا المنصب حوالي خمس سنوات (1857– 1862) قام خلالها بأعمال إصلاحية هامة، منها توسيعه ميناء حلق الوادي، وإنشاؤه لمصنع بخاري لبناء السفن وإصلاحها، كما وضع قوانين لمجلس شورى منتخب، ورتّب هيئة خدمة الوزارة لتقييد الوثائق الصادرة، وضبط جميع النشاطات اليومية في دفتر[3]، كما أقدم على وضع اتفاقيات مع الأوروبيين حول شراء الأراضي والعقارات بالبلاد التونسية، على أسس وقواعد تضبطهم في حدود الاستثمار لا الاستغلال[4].

وقد كان "خير الدين باشا" متحمّسا لمبدأ الإصلاح ومقتنعا به لتجنيب البلاد التونسية الهيمنة الفرنسية، معتبرا أن رأس الداء كامن لا في عوادي المناخ والأوبئة وإنما في نظام الحكم المطلق المسلّط على البلاد[5]، وفي هذا الإطار يُعتبر مجلس الشورى من أهم المشاريع التي عمل عليها "خير

1 – ثورة علي بن غذّاهم: هم الإسم الذي أطلق على الثورة الشعبية التي اندلعت سنة 1864 ضد نظام "محمد الصادق باي"، وقد سميت على اسم قائدها "علي بن غذّاهم"، كان السبب المباشر لاندلاعها هو مضاعفة الدولة لضريبة الإعانة من 36 ريالا إلى 72 ريالا تونسيا، إلا أن لها جذورا أخرى أهمها تنامي الوجود الأجنبي. للمزيد حول ثورة "علي بن غذّاهم" أنظر: جان غانيانغ، **ثور علي بن غذّاهم 1864**. (ترجمة: لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية)، تونس: الدار التونسية للنشر، 1965.

2 – منعم برهومي، **المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية**. تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014، ص 21.

3 – أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**. الطبعة 3، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1971، ص ص 169– 170.

4 – محمد بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**. المجموعة 1، الجزء2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997، ص 50.

5 – خير الدين التونسي، مرجع سابق. ص 40.

الدين باشا"، إلا أنه اصطدم برجال الدين الذين أصروا على المزج بين الدين والدولة وعدم الاقتباس من الغرب[1].

لقد كان "خير الدين باشا" متأثرا بمبادئ الثورة الفرنسية وقيمها الإنسانية التحرّرية، حيث دعا إلى ضرورة الاقتباس من الغرب والتخلّص من الحكم الاستبدادي، الذي يعتبر أحد أهم أسباب التخلّف بالنسبة إلى العالم العربي والإسلامي، عكس الأنظمة الديمقراطية الغربية المرتكزة على القوانين التي مكّنت الشعوب من ضمان سيادتها وحريتها الأساسية، كما اعتبر أن إصلاح نظام الحكم ما هو إلا وسيلة ترمي إلى إقامة العدل والحرية بين المواطنين[2].

كما اصطدم "خير الدين باشا" بالوزير الأكبر "مصطفى خزندار" حيث نشب بينهما خلاف حول مجلس الشورى، والذي أراد هذا الأخير أن يكون غطاء للمشاريع والممارسات التي تتناقض مع مصلحة البلاد العليا، في حين كان "خير الدين باشا" يريد أن يكون المجلس عكس ذلك تماما، فقدّم استقالته في ديسمبر1862 [3]، حيث استغرقت فترة بُعد "خير الدين باشا" عن الحكم حوالي سبع سنوات، غير أن تلك الاستقالة لم تمنعه من حضور اجتماعات المجلس الخاص الذي كان "الباي" يستشيره في بعض الأمور، كما أنه ظل على مقربة من القضايا الدقيقة التي لها علاقة بتونس وسياستها الخارجية[4].

وبعد خروج "خير الدين باشا" من الحكم ساءت حالة البلاد ودخلت في فوضى مالية وسياسية، وكان سببها القروض التي طلبها المشير "الصادق باي" والتي قدّرت بـ 35 مليون فرنك، وزيادة على ذلك أقدم على مضاعفة معلوم المجبى برفعه من 36 ريالا إلى 72 ريالا سنة 1864، ليتدارك الأزمة المالية التي وقعت فيها تونس[1]، مما أدّى إلى اندلاع ثورة "علي بن غذّاهم" كما أسلفنا الذكر، وهي الثورة التي كادت أن تقضي على نظام الحكم آنذاك لولا أن الباي تمكّن من القضاء عليها[2].

---

1 – جلال يحي، **العالم العربي الحديث والمعاصر (المدخل)**. الجزء1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص ص 244– 245.

2 – خير الدين التونسي، مرجع سابق. ص 60.

3 – سمير أبو حمدان، **خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية**. بيروت: دار الكتاب العالي، 1993، ص 36.

4 – عبد الرزاق خلف محمد الطائي، "خير الدين التونسي ومشروعه النهضوي". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.pulpit.alwatanvoice.com، تاريخ الاطلاع: 2015/05/26.

1 – حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**. (تقديم وتعريب: حمّادي السّاحلي)، تونس: دار الجنوب، 2001، ص ص 143– 144.

ولمواجهة الأزمة المالية تم تشكيل لجنة مالية مختلطة اختير "خير الدين باشا" ليكون رئيسا لها، والذي بعد مفاوضات عسيرة تمكّن من حصر المؤسسات والقطاعات الإنتاجية التي يجب أن تكون وحدها مصدرا لتسديد الديون، كما عمل للقضاء على الفساد الذي استشرى في رأس هرم السلطة والمتمثل في "مصطفى خزندار" حتى نجح في مهمته تلك، وبذلك بقي منصب الوزير الأول شاغرا بعد تنحيته[3]. وفي سنة 1873 تم تنصيب "خير الدين باشا" على رأس الوزارة الأولى، حيث قام بعدّة إصلاحات منها[4]:

- إنشاء منصب وزير أكبر لتوثيق الصِّلات بين الإيالة* التونسية والدول الأوروبية وكذا مع الباب العالي*.
- إنشاء مجلس مختلط بتونس للتقاضي بين الأهالي والأجانب في المسائل المالية.
- شرع في توحيد الأحكام الجاري العمل بها في البلاد.
- أنشأ مجلسا صحّيا بالعاصمة لمراقبة الأمراض المعدية.
- أحدث إدارة للأوقاف العامة بنظام محكم سنة 1874، وعهد بها إلى الشيخ " محمد بيرم الخامس" المعروف بأفكاره الإصلاحية.

كما قام "خير الدين باشا" بإصلاحات عديدة في مجال التعليم، حيث أسس "المدرسة الصادقية" سنة 1875، وقام بتنظيم التعليم في "جامع الزيتونة" سنة 1876، وأنشأ "المكتبة الصادقية"، فضلا عن تشجيع الطباعة والصحافة والنشر، وفي الجانب الاقتصادي قسّم الأراضي الزراعية إلى مناطق، وتحرّى في اختيار الأمناء والأعوان، وشدّد على معاقبة الجُباة المختلسين، وفي الجانب

---

2 – فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني– أواسط القرن التاسع عشر)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 590.

3 – سمير أبو حمدان، مرجع سابق. ص 41.

4 – أحمد عبد السلام، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1986، ص 57.

* – الإيالة، هي أكبر الوحدات الإدارية والعسكرية في الدولة العثمانية، ويتولى حكمها حاكم برتبة "بكلربكي"، أي أمير أمراء. وقد تعرضت لتغيرات وتحولات كثيرة، وكانت منطقة "الروملي" هي أولى الإيالات التي تشكلت عند العثمانيين.

* – الباب العالي: هو مقر الحكومة العثمانية، وكان يطلق عليه في العهود العثمانية الأولى "ديوان همايون" أي الديوان السلطاني، وكان يرأسه السلطان العثماني نفسه فلما اتسعت فتوحات الدولة العثمانية كثر عدد الوزراء تبعاً لكثرة الواجبات الملقاة على عاتق الدولة العثمانية.

الاجتماعي اهتم بالوظائف الحكومية، فحدّد مرتّباتها ومرتّبات القصر، ووضع الأسس السليمة لميزانية الدولة[1].

لقد تأثّر "خير الدين باشا" بالحضارة الأوروبية خاصة بعد سفره إلى فرنسا لمتابعة قضية "ابن عيّاد"[*]، وبقي هناك مدّة طويلة ناهزت الثلاث سنوات، ثم تم تكليفه بعد استقالته الأولى عام 1862 من منصبه كوزير للبحرية بسفارات خارجية زار فيها تسع دول أوروبية خصوصا فرنسا، وفي رحلته الواسعة اغتنم الفرصة لدراسة الأسس الحضارية والثقافية الغربية، والمؤسسات الاجتماعية والثقافية لهذه الدول.

كما تأثر بأفكار المصلحين المشرقيين خاصة "محمد بن عبد الوهّاب" الذي أثر عليه في دراسته وتكوينه الفكري، وإدراك مشكلات المسلمين وقضايا العالم الإسلامي[2]، وكذا مطالعته للمؤلفات السياسية المترجمة في مصر عن اللغة الفرنسية بإشراف "رفاعة الطهطاوي"، والموجودة بمكتبة المدرسة الحربية بـ"باردو"، ومؤلفات خاصة بتاريخ المجتمع الإسلامي ومؤلفات خاصة بتاريخ الغرب، وكذا معرفة فلسفة الدولة عند "ابن خلدون" واتصالاته مع المصلحين العثمانيين[3] ، إضافة إلى المصلحين التونسيين أمثال "حسين رستم" و"أحمد بن أبي الضياف" و"سالم بوحاجب" و"بيرم الخامس".

كما تأثر "خير الدين باشا" كما أسلفنا بالثورة الفرنسية وشعاراتها، حيث حاول أن يجد في الأفكار الأوروبية الجديدة مرجعية لها في التاريخ الإسلامي [4]، وذلك من أجل الاستفادة من مبادئها وقيمها في التجربة الإصلاحية، حيث دعا إلى ضرورة الاقتباس من الغرب دون التخلّي عن الدين الإسلامي، كما دعا إلى التخلّص من الحكم الاستبدادي الذي يعتبر أحد أهم أسباب التخلّف بالنسبة إلى العالم العربي والإسلامي.

---

1 – عبد الرزاق خلف محمد الطائي، مرجع سابق.

* – تفيد أوراق قضية "محمود بن عياد" والتي استمرت من سنة 1857 الى غاية 1876 و ترتب عنها عمليات تحويل وجهة الأموال الحكومية التونسية من طرف "محمود بن عياد" ومساعده مدير خزينة البلاد التونسية اليهودي الأصل "نسيم شمامة" بتواطؤ الوزير اليوناني الأصل وصهر الباي "مصطفى خزندار".

2 – عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2007، ص 94.

3 – صلاح زكي أحمد، **أعلام النهضة العربية في العصر الحديث**. القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2001، ص ص 30– 32.

4 – سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث**. الأردن: دار الشروق، 1997، ص 502.

لكن الملفت أن كل هذه الإصلاحات كانت مدفوعة برغبتين متناقضتين، الأولى رغبة روّاد الإصلاح في تونس أمثال "ابن أبي الضياف" و"خير الدين باشا" فضلا عن بايات تحمّسوا لذلك أو أُجبروا على ذلك، أما الرغبة الثانية فقوامها دفع القناصل الأجانب الأوروبيين إلى إجراء إصلاحات سياسية وإدارية في بلاد تتهيّأ بسرعة آنذاك، توفّرت فيها كل عناصر "القابلية للاستعمار" حسب تعبير "مالك بن نبي"[1].

وكان رجال الإصلاح يرمون في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى الحرية والنهوض بالمجتمع التونسي وتطويره، فلقد حاول هؤلاء تقوية أواصر النخبة بالمجتمع ، في جدلية عمل الإصلاح وفق منطق تدريجي وسلمي، وتكثيف الجهود على الميدان نظرا لوعيهم بخطورة الوضع الذي تمرّ به البلاد التونسية خلال تلك الفترة[2].

وعليه يمكن القول أن المعنى الإصلاحي للتحرر بدلالات تجاوزت المعنى اللغوي التقليدي الذي يفيد التخلّص من الأسر أو العبودية، إلى دلالات ارتبطت بما أفرزته حركة النهضة الفكرية في المجتمعات الأوروبية الحديثة، وما كان لذلك من تأثير في حركة "التنوير العربي" في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، جعلها تستمد من الفكر الليبرالي الغربي أغلب ما تضمنه معجمه الفكري من مفاهيم ومصطلحات كالحرية والتحرّر والديمقراطية والدستور[3].

المطلب الثاني: تكوين النخبة التونسية

لقد لعبت النخبة التونسية العصرية دورا هاما – من ناحية تاريخية– في الحركة الإصلاحية التي شهدتها تونس منذ نهاية العصر الحديث، حيث لم يأت "خير الدين باشا" والفريق الذي رافق طريقه الإصلاحي والذي أتو من بعدهم من عدم، بل نتيجة تطوّر طويل، وتعميق تدريجي للوعي الاجتماعي والسياسي والحضاري لدى النخبة التونسية منذ بداية القرن التاسع عشر[4].

1 – عبد الجليل معالي، "تونس تبدأ دورة الثورة العربية من جديد". **صحيفة العرب**، العدد 9457، الصادر بتاريخ 02/ 02/ 2014.

2 – رؤوف بلحسن، مرجع سابق.

3 – جمال الدين دراويل، **النخبة والحرّية: تونس في الثلث الأول من القرن العشرين**. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، 2012، ص 17.

4 – زهير الذوادي، **الإصلاحات الوطنية التونسية: من الإصلاح السياسي إلى الإصلاح الثقافي والاجتماعي**. تونس: دار الأطلسية للنشر، 2010، ص 15.

وقد تدعّم ذلك خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بتوفّر إرادة سياسية، ذلك أن "خير الدين باشا" قد اهتم عند تولّيه الوزارة الكبرى بميدان التعليم، بحكم اطّلاعه المباشر على النهضة بأوروبا أثناء إقامته بفرنسا وعدد من الدول الأوروبية[1]. فمن أهم إنجازات "خير الدين باشا" المدرسة الصادقية كما ذكرنا سابقا، وهي مدرسة أنشأت سنة 1875، وسمّيت بالصادقية نسبة إلى الباي "محمد الصادق" الحاكم آنذاك بتونس، وكانت هذه المدرسة أول مدرسة تونسية على الطراز الحديث، تدرّس فيها العلوم العربية والشرعية بالإضافة إلى الثقافة العصرية، مع تعليم اللغات الفرنسية والإيطالية والتركية، والرياضيات والطبيعيات والاجتماعيات[2]، فمما تضمنه برنامج المدرسة في اللغة العربية حفظ القرآن الكريم والقراءات والحديث، والنحو والصرف والمعاني، وفي برنامج اللغات تعليم التركية والفرنسية والإيطالية، وفي برنامج العلوم التاريخ العام والجغرافيا والهندسة والكيمياء والرياضيات...[3]

حيث تمكنت هذه المدرسة من ضخّ دماء جديدة في المجتمع التونسي، وساهمت في تكوين العديد من القيادات الوطنية التي أرست دعائم التحديث الاجتماعي والاقتصادي في تونس، وذلك حين فتحت أبوابها أمام الطلبة بتونس العاصمة يوم 27 فيفري 1875، حيث ساهمت في تكوين أجيال من التونسيين، والذين كان معظمهم ممن ساهموا في تسيير دواليب الدولة التونسية بعد ذلك[4].

لقد أُنشئت هذه المدرسة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لمّا كانت الدول الأجنبية الاستعمارية وخاصة فرنسا تحاول وضع يدها على تونس ثقافيا، كما كان هناك تسابق من قبل الفرنسيين والإيطاليين على اكتساح ميدان التربية والتعليم، لأن التعليم في تونس في ذلك الوقت كان يعتمد على الكتاتيب والمدارس القرآنية[5].

وللتدليل على أهمية هذه المدرسة في النهوض السياسي والاجتماعي التونسي، تجدر الإشارة إلى أنها المدرسة التونسية الأولى التي تخرّج منها أول طبيب تونسي، كما أنها خرّجت أول مهندس

1 – عادل بن يوسف، **النخبة التونسية العصرية: طلبة الجامعات الفرنسية 1880– 1956**. تونس: دار الميزان للنشر، 2006، ص 65.

2 – عبد الرزاق خلف محمد الطائي، مرجع سابق.

3 – محمد بن الخوجة، **صفحات من تاريخ تونس**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986، ص 312.

4 – المنجي السعيداني، "المدرسة الصادقية في تونس تحتفل بمرور 135 سنة على تأسيسها". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.archive.aawsat.com ، تاريخ الاطلاع: 2015/12/13.

5 – عبد الله محمد، "الصادقية التونسية.. أيقونة العلم والنضال ورجالات الدولة". نقلا عن الموقع الإلكتروني لشبكة الأناضول: www.aa.com.tr، تاريخ الاطلاع: 2015/12/13.

تونسي سنة 1901، وساهمت بأوّل أستاذ تونسي في العلوم الطبيعية سنة 1937، وأفرزت كذلك أوّل دكتوراه دولة في الآداب وفي الاقتصاد، وأوّل باي تونسي (المنصف باي)، وأوّل رئيس للجمهورية التونسية (الحبيب بورقيبة)، وأوّل رئيس تونسي لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الحبيب الشطّي)[1] ، إلى جانب الكثير من الأسماء اللامعة في مجال الأدب والسياسة أمثال "الهادي نويرة" الوزير الأول خلال السبعينات، ورئيس المجلس الوطني التأسيسي بعد إسقاط النظام التونسي السابق سنة 2011 "مصطفى بن جعفر".

وإلى جانب الدور الكبير الذي لعبته المدرسة الصادقية في تكوين النخبة التونسية، كان لجامع الزيتونة دور لا يمكن إغفاله في تخريج وتكوين العديد من الشيوخ والعلماء، خاصة بعد الإصلاحات التي أدخلها المشير "أحمد باي" والوزير "خير الدين باشا". حيث بادر المشير "أحمد باي" في ديسمبر سنة 1842 بتحبيس رواتب ثلاثين شيخا مدرّسا بالزيتونة، من دَخل بيت المال من إرث من لا عاصب له، وكتب ذلك في منشور بالذهب، وختمه بطابعه، وعلّقه عند باب الشفاء من الجامع الأعظم، كما قام بتحبيس مكتبة عظيمة عمّر بها جامع الزيتونة[2].

ولما اضطلع "خير الدين باشا" بخطة الوزارة الكبرى سعى إلى تشكيل لجنة تتولى تحرير قانون الصادقية، وتخطيط برامج التعليم الزيتوني وترتيبها على درجات علمية مضبوطة بامتحانات لم تكن موجودة من قبل، وتوصل "خير الدين باشا" لإصدار قانون إصلاح التعليم الزيتوني متضمنا 67 فصلا، صدر بها الأمر العلّي المؤرّخ في شهر فيفري 1876[3].

واستمرّت مسيرة إصلاح التعليم في جامع الزيتونة بتسمية خبير التعليم الفرنسي "لويس ماشويل Louis Machuel " مديرا للتعليم العمومي بتونس، والذي كان يسمّي فضاءات التعليم بجامع الزيتونة بـ"المؤسسة الجامعية الزيتونية"، حيث عاين هذا الخبير ضيق أفق التعليم بالزيتونة فعمل على تداركه بالإصلاح، لفتح أبواب التعليم العصري أمام الأجيال التونسية الصاعدة، ولم يكن ذلك نابعا من

1 – المنجي السعيداني، مرجع سابق.

2 – محمد بن الخوجة، "صحيفة من تاريخ تونس: كيف نشأت خزائن الكتب لدراسة العلوم بجامع الزيتونة المعمور". الجزء الثاني، **المجلة الزيتونية**، الجزء الثالث، المجلد الأول، تونس، 1936، ص ص 136– 139.

3 – عبد الحفيظ منصور، **فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية (خزانة جامع الزيتونة)**. بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، 1969، ص 2.

تصرفات شخصية بل خدمة لوطنه فرنسا حتى لا تضطر مستقبلا إلى انتداب أجانب من أجل تسيير الإدارات بعد احتلالها لتونس[1].

وتفاديا لصدمة الإصلاح ورفض السلطة الدينية التونسية المتمسكة بأفكارها التقليدية المحافظة لأي إصلاح للتعليم الزيتوني، تم تشكيل "لجنة الدراسات العربية" برئاسة الوزير الأول لحكومة الباي آنذاك "محمد العزيز بوعتور"، وعضوية أعيان تونس ومشايخ جامع الزيتونة، حيث اعترف الوزير الأول خلال أول اجتماع عقدته هذه اللجنة، بأن برامج التعليم ومناهج الزيتونة في حاجة إلى تطوير نظرا للوضع الراهن وذلك حتى تكون أكثر نجاعة، لأن تدريس العلوم الدينية والقانونية وكذلك اللغة والآداب العربية في الجامع الأعظم لا تعطي في الحقيقة الرغبة في متابعتها[2].

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى تأسيس الجمعية "الخلدونية" في 22 ديسمبر 1896 برئاسة "محمد لصرم"، وهي جمعية كانت ترمي إلى تلقين العلوم العصرية للشباب التونسي لتوسيع آفاقه العلمية، وذلك بواسطة دروس ومحاضرات في التاريخ والجغرافيا واللغة الفرنسية والاقتصاد السياسي والفيزياء والكيمياء... وهذه الدروس والمحاضرات موجهة خصوصا إلى طلبة جامع الزيتونة حيث كان التعليم تقليديا[3].

وقد تم في هذا السياق تشجيع المتفوقين من أبناء المسلمين على إتمام دراستهم في الخارج، بشكل سوف يجلب أنظار الشباب المؤهل للتعليم، حتى من ذوي التكوين الزيتوني في الأصل، لذلك توافدوا بأعداد وافرة من أجل تحقيق النقلة النوعية بالتحوّل من نمط تعليمي ينتج نموذج المتعلّم المثقف في أحسن الأحوال، إلى نمط تعليمي ينتج نموذج المثقف "الإنتلجنسي" الأكثر ارتباطا بالقاعدة الشعبية، وهو ما يسمح لهذه النخب الجديدة بلعب دور "الإنتلجنسي" الوطني المطالب بتعليم وطني، تعليم بعيد عن كل أشكال الاحتواء الثقافي من طرف المستعمِر[4].

لقد اصطدمت حركة إصلاح التعليم الزيتوني بممانعة شيوخ الزيتونة وتمسّكهم بالمحافظة على نمط تدريسهم في الجامعة الزيتونية، كما شهدت هذه الفترة صدامات بين مصلحين من المدرسة

1 – مختار العياشي، **الزيتونة والزيتونية في تاريخ تونس المعاصر (1883– 1958)**. تونس: مركز النشر الجامعي، 2003، ص 31.

2 – محمد الفاضل بن عاشور، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس**. تونس: الدار التونسية للنشر، 1972، ص 56.

3 – علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**. تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1686، ص 26.

4 – حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق. ص 161.

الصادقية وشيوخ الزيتونة، فالمصلحون أمثال "عبد العزيز الثعالبي" و"محمد الطاهر بن عاشور" و"البشير صفر" كانوا يؤيدون تطوير التعليم في جامع الزيتونة بما يواكب تحديات المرحلة، وفي المقابل شيوخ الزيتونة رفضوا ذلك حفاظا على تقاليد الجامع الأعظم.

وتجلى ذلك الصدام خاصة في كتابات الصحف المشهورة آنذاك، على غرار جريدة "الحاضرة" التي صدرت أول مرة سنة 1888، حيث اعتُبرت هذه الجريدة امتداد للحركة الإصلاحية، حيث كانت تعمل من خلال منشوراتها على إقناع الرأي العام التونسي بأن الإسلام لا يتنافى مع التقدّم، وأن انحطاط العالم الإسلامي يعود أساسا إلى رفضه للتطور، وأن النهوض بالبلاد التونسية يقتضي التخلّي عن العقلية القديمة والاقتداء بالتجارب الأوروبية المبنية على تطور العلوم[1].

إضافة إلى مجلة "المنار" التي برزت للوجود سنة 1898، والتي كانت المبادئ التي عملت على نشرها قد وجدت تجاوبا عميقا في نفوس دعاة الإصلاح والشباب الزيتوني والصادقي، الذين أُعجبوا بتلك المسائل الدينية التي كانت تطرحها للنقاش طرحا جديدا، حيث كان لهذه المجلة تأثير قوي في توجيه الحركة الفكرية عموما بتونس، والدوريات التونسية التي كانت تردد أفكار هذه المجلة الإصلاحية وتقتبس منها[2].

ولعلّ أكبر "معركة" صحفية اندلعت في تونس حول القضية الزيتونية هي تلك التي دارت رحاها بين الجريدتين اليوميتين: جريدة "النهضة" التي كانت تؤيد الشيخ "محمد الطاهر بن عاشور" وبرنامجه الإصلاحي، وجريدة "الزهرة" التي وقفت في وجهها تؤيد الوزير الأكبر "خليل بوحاجب" والشيخ "أحمد بيرم" وتناصر مبدأهما في المحافظة[3].

لقد تنازعت مكونات النخبة التونسية في ما بينها "الصراع الفكري" إن صحّ التعبير، وانقسمت إلى تيارين أحدهما يمجّد الموروث والتقاليد، والآخر يبحث عن الإصلاح والتجديد، بمعنى زيتونيين ومعاصرين، وذلك حول قضية مصيرية تتعلق بصنع واقع تعليمي تونسي جديد محوره التعليم الزيتوني،

1 – علي المحجوبي، **الحركة النقابية التونسية الشغيلة: بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي**. تونس: المطبعة المغاربية، 2015، ص 25.

2 – علي الزيدي، **تاريخ النظام الزيتوني للشعبة العصرية الزيتونية (1965– 1951)**. تونس: المعهد الأعلى للتوثيق، 1986، ص ص 54– 55.

3 – محمد الفاضل بن عاشور، مرجع سابق. ص ص 169– 170.

غير أن نتيجة ذلك "الصراع الفكري" لم تكن حاسمة أو فاصلة، فلقد كانت نتيجتها فقط حلحلة طفيفة للأوضاع القائمة وذلك لفائدة الإصلاحيين.

حيث برزت أولى مظاهر فك الارتباط بين العبادة والتعليم في جامع الزيتونة في الاكتفاء ببعض المعالجات الجزئية الطفيفة، فمن مظاهر تطور التدريس بجامع الزيتونة في إطار المطالبة بالإصلاح أن برزت الشعبة العصرية الزيتونية في بداية الخمسينات، فأنشئ مثلا سنة 1953 التحصيل العصري الذي تجري اختباراته لزاما باللغة العربية، أما مضمون الامتحان فيشبه مضمون البكالوريا الفرنسية[1].

يمكن القول تعليقا على ما سبق أن التعليم في وعي النخب الوطنية زيتونيها وصادقيها قد اتخذ صورة الرّهان لا الثقافي فقط، بل السياسي والاجتماعي أساسا، فهي نخب ضمّنته محتوى سياسيا نضاليا تستعمله الحركة الوطنية لحماية الذات من الانصهار في الآخر الاستعماري، عبر بعث وعي وطني وتكوين إطارات قادرة على حماية الذات من الاحتواء والتلاشي، وهنا بالذات تكمن الأهمية السوسيولوجية للمؤسسة التعليمية التي مثّلت منطلقا وأداة في الآن نفسه للنخب في تونس في سياق مسيرتها النضالية والبنائية[2].

المبحث الثاني: النخبة التونسية والنضال الوطني ضد الاستعمار

تميّزت نهاية القرن التاسع عشر بتنافس القوى الكبرى حول الاستحواذ على أكبر قدر من المستعمرات، ولتجنب الصدام بين هذه القوى حول مناطق النفوذ خاصة في إفريقيا، تم عقد مؤتمر برلين في الفترة الممتدة بين 12 جوان و 13 جويلية 1878، وكان ملتقى للقوى الأوروبية الكبرى والدولة العثمانية، وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر هو إعلان استقلال البلقان، وبعد المؤتمر تنازلت كل من إنجلترا وألمانيا عن تونس لصالح فرنسا، والتي فرضت الحماية على تونس بداية من سنة 1881، وجاء الاحتلال الفرنسي لتونس في أعقاب أزمة المديونية التي عرفتها تونس آنذاك والتي فتحت المجال لبسط الوصاية المالية الدولية على تونس من طرف فرنسا، تمهيدا للتوقيع على "معاهدة باردو" يوم 12 ماي 1881، بين حكومة فرنسا وباي تونس "محمد الصادق"، والتي أسست لنظام الحماية

1 – حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق. ص 160.

2 – المرجع نفسه، ص 163.

وجرّدت تونس من سيادتها، وأصبحت فرنسا تتحكم في شؤون البلاد، وكان أول رد فعل على ذلك بدأ المقاومة الشعبية، حيث مزجت هذه المقاومة بين الكفاح المسلح أول الأمر والنضال السياسي والنقابي فيما مرحلة تالية.

وامتد النضال الوطني التونسي منذ بداية الاحتلال إلى غاية الاستقلال، معتمدا على نخب وطنية كان لها الدور الكبير في التوعية والإصلاح، تلك النخب التي ظهرت بوضوح بعد الحرب العالمية الأولى في شكل أحزاب ونقابات وطنية، والتي واصلت النضال حتى تحقق استقلال تونس التام عام 1956. سنتطرق في هذا المبحث إلى النضال الوطني للنخبة التونسية من خلال التناول بالدراسة نشاط النخبة التونسية منذ 1881 تاريخ فرض الحماية، وحتى سنة 1945 تاريخ نهاية الحرب العالمية الثانية والذي كان لنتائجها بالغ الأثر على توجّهات الحركة الوطنية التونسية، ثم سنتناول النضال السياسي والنقابي للنخبة التونسية منذ 1945 وحتى الاستقلال.

المطلب الأول: نشاط النخبة التونسية منذ 1881 وحتى 1945

بعد توفّر الظرف الدبلوماسي الملائم، وأمام الظروف الاقتصادية المتردية في تونس، قرّرت الحكومة الفرنسية برئاسة "جول فيري Jules Ferry" في مارس 1881 احتلال تونس، وفق تخطيط متكامل بمراحله العسكرية والدبلوماسية، حيث تمثّلت الخطوة الأولى في احتلال تونس في فرض معاهدة الحماية على باي تونس آنذاك "محمد الصادق"[1]. غير أن الشعب التونسي لم يعترف بهذا التوقيع وأنكره من خلال الثورات الشعبية العديدة التي انطلقت خاصة في جنوب البلاد، والتي لم تُفلح القوات الفرنسية في القضاء عليها إلا سنة 1883[2].

وبعد ذلك ألحقت فرنسا معاهدة الحماية بمعاهدة أخرى في 08 جوان 1883 وهي معاهدة "المرسى الكبير"، وأعطت هذه المعاهدة لفرنسا صلاحيات أكبر وأوسع لتتركز السلطة في يد المقيم العام، الذي أصبح يقوم بوضع المراسيم التشريعية المختلفة ويصدرها بعد توقيع الباي عليها[3]، وبعد

1 – خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**. الجزء 3، تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005، ص 23.

2 – يوسف مناصرية، "الحزب الحر الدستوري التونسي 1919– 1934". **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر: جامعة الجزائر، 1985/ 1986 ، ص 11.

3 – ناهد إبراهيم دسوقي، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**. الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 2008، ص 146.

توقيع هذه المعاهدة اندلعت المقاومة الشعبية من جديد، ولكن بشكل أعنف هذه المرة، حيث قادت حركة المقاومة القبائل التونسية المختلفة، والتي عبّر شيوخها عن مواصلة الكفاح حتى القضاء على المستعمِر[1]، غير أن المقاومة لم تصمد سوى صيف واحد، نظرا لعدم تنظيمها حيث كانت تقوم في كل منطقة على حدى، إضافة إلى نقص السلاح وعدد المقاومين وتواطؤ الباي مع الفرنسيين، كما رفض السلطان العثماني مد يد العون للمقاومين بامتناعه عن إعطاء فرسان لقواته المتواجدة في ليبيا لمساعدة المقاومة التونسية[2].

بعد قضاء فرنسا على المقاومة الشعبية بدأت مرحلة جديدة من الكفاح تمثلت في الكفاح السياسي، بقيادة مجموعة من رواد الإصلاح في تونس الذين تأثروا بالإصلاح في منطقة الشرق العربي، ومن أبرزهم "الطاهر بن عاشور" و"محمد السنوسي"، هذا الأخير الذي كان له صلة وثيقة بالمصلحين في المشرق العربي خاصة "جمال الدين الأفغاني" و"محمد عبده" والتيار الذي يمثلانه، وقد عرفت السنوات الأولى من القرن العشرين ظهور جماعة "الحاضرة" والتي كونها رجال الإصلاح الذين تكتلوا سوية وكان أبرزهم "علي أبو شوشة"، حيث عملت هذه الجماعة على تعليم طلابها تاريخهم القومي[3].

وفي سنة 1896 تأسست "الجمعية الخلدونية" بمبادرة من "البشير صفر" الذي يُعرف على أنه أبو النهضة التونسية الثاني، وهي الجمعية التي كانت تهدف إلى إبراز قيم الحضارة العربية[4]، وفي سنة 1905 تأسست جمعية "خريجي الصادقية " برئاسة "خير الله بن مصطفى"، ومن هنا بدأ يتبلور الوعي لدى الشباب التونسي، وبدأ الاتجاه نحو العمل التأسيسي التنظيمي[5]. كما تأسست سنة 1907 أول حركة سياسية منظمة لمقاومة الاستعمار على يد "علي باشا حانبه"، وانضم إليه "عبد العزيز الثعالبي" سنة 1909، وتأثرت هذه الحركة في نظامها وأهدافها بحركة "تركيا الفتاة" وعرفت باسم

1 – أحمد قصاب، **تاريخ تونس المعاصر 1881– 1956**. (تعريب: حمادي الساحلي). تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1986، ص ص 25– 26.

2 – محمود علي عامر، **تاريخ المغرب العربي المعاصر**. دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2006، ص 127.

3 – علي العريني، **الحاضرة**. تونس: منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 1955، ص ص 75– 85.

4 – الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**. (تقديم وترجمة: حمادي الساحلي)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986، ص 121.

5 – الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830– 1956**. ط 2، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، 1975، ص 39.

"حركة الشباب التونسي"، وساهمت هذه الحركة بشكل فعال في دفع طريق النضال إلى الأمام، وعملت على تنظيم الجماهير، لتخرج من الإطار الذي أراده الفرنسيون وهو أن تكون مجموعة من المثقفين تسهل السيطرة عليهم[1].

وكان أول ما قامت به "حركة الشباب التونسي" هو تأسيس جريدة "التونسي(Le Tunisien) " سنة 1907، وهي جريدة أسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية تهدف في الأساس إلى قبر الخلافات على الصعيد الثقافي بين المثقفين ثقافة فرنسية والمثقفين ثقافة عربية، والدفاع عن مصالح الشعب التونسي، وطالبت بحق الأهالي في المساواة في التعليم وممارسة جميع الوظائف الإدارية، والمساهمة في اتخاذ القرارات الحكومية بواسطة مجلس منتخب[2]. وبعد ذلك أسس "الثعالبي" جريدة "بريد تونس" حيث طوّر برنامجا طالب فيه المستعمِر بتمثيل التونسيين بالمجلس الاستشاري، والمشاركة في تحصيل أراضي الدولة بواسطة بعث مراكز تونسية للتعمير، كما دافعت الجريدة بشدّة عن مسألة تعليم الذكور والإناث أبناء التونسيين، وإلغاء القرارات التي تمنعهم من تقلّد الوظائف الإدارية والسياسية[3].

وكانت عناصر النخبة التونسية المنتمية لتلك الحركات تمثل امتدادا لبعضها البعض، وقد برزت في هذا الإطار عناصر عديدة أصيلة عائلات عريقة بتكوينها العلمي العصري، وكان لها حضور متميّز على الساحتين الثقافية والسياسية على غرار "حسن حسني عبد الوهاب" المثقّف العصري والإداري[4].

وفي سنة 1909 وبعد انضمام "عبد العزيز الثعالبي" إلى "حركة الشباب التونسي" أصبحت جريدة "التونسي" تصدر باللغة العربية، وأضاف إليها نشرية سميت بـ"الاتحاد الإسلامي"، حيث وضع في هذه النشرية أهداف النخبة التونسية الحقيقية وأكّد على وجوب اتحاد الشعب التونسي وتكاتفه[5]. وفي سنة 1910 انبرت الحركة الوطنية للمستعمر بشكل حاد بعد أن حاول اليهود التونسيون اكتساب

1 – توفيق العيادي، **الحركات الإصلاحية والحركات الشعبية 1906– 1912**. تونس، د.ت.ن، ص 65.

2 – أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر 1881– 1956**. (تعريب: حمادي الساحلي)، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1986، ص 493.

3 – يوسف مناصرية، مرجع سابق. ص 28.

4 – عبد الوهّاب المكني، "نخبة الكرسي والقلم في المجتمع التونسي المعاصر (حسن حسني عبد الوهاب نموذجا)". أعمال المؤتمر السادس للبحث العلمي حول: **النخب في المغرب العربي**، تونس: مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات، 2002، ص ص 181– 196.

5 – يوسف مناصرية، المرجع السابق. ص ص 28– 29.

الحق في النظر في قضاياهم في المحاكم الفرنسية من أجل التخلي عن الجنسية التونسية واكتساب الجنسية الفرنسية[1]، وظهرت قضية تجنيس اليهود مرة أخرى بشكل مختلف، حيث أقنعت السلطات الفرنسية اليهود التونسيين بفرض العدلية التونسية والمطالبة بالجنسية الفرنسية، فاعتبر الوطنيون هذا الإجراء مساسا بسيادة البلاد وقامت مظاهرات قادها "علي باشا حانبه"، وعندما تمسّك اليهود بهذا المطلب تطورت الحركة الوطنية في تعاملها معهم بأن قاطعتهم ماديا وأدبيا إلى أن تراجعت السلطات عن تطبيق إجراء التجنيس[2].

وفي سنة 1911 أعلنت إيطاليا الحرب على ليبيا، وهي الحرب التي لاقت رفضا واسعا من شعوب المغرب العربي خاصة الجزائر وتونس، فقامت النخبة التونسية بإصدار جريدة "الاتحاد الإسلامي" تضامنا مع الشعب الليبي وردا على الاحتلال الإيطالي، كما قامت الحركة الوطنية التونسية بدعم المقاومة الليبية من خلال تكوين لجان شعبية وجمع التبرعات والأسلحة، كما تمكن العديد من التونسيين من الانضمام لصفوف المقاومة الليبية واستشهد الكثير منهم، واعتُقل كل من "علي باشا حانبه" و"عبد العزيز الثعالبي"[3]. كما تعددت حركات الإضراب والاحتجاج بتونس في ديسمبر 1911 إثر حادثة "مقبرة الزلاج" وهو الإسم الذي أُطلق على الاحتجاجات العنيفة التي شهدتها تونس العاصمة في نوفمبر 1911 ضد سلطات الحماية بعد قيام بلدية تونس، الخاضعة لسلطتها، بتقديم طلب لتسجيل أرض مقبرة الجلاّز في السجل العقاري[4]، وأصرّت القوات الفرنسية على تنفيذ قرارها بالقوة فاصطدمت بالجماهير وانتشرت الاحتجاجات في أنحاء العاصمة، و أسفرت المواجهات عن مقتل عدد من الأشخاص من الطرفين، كما تخللها مصادمات مع الجالية الإيطالية على خلفية الغزو الإيطالي لليبيا، ولم تستطع السلطات الفرنسية قمعها إلا بعد عناء كبير، وحمّلت "علي باشا حانبه" المسؤولية وأوقفت صدور جريدة "التونسي"[5].

1 – الطاهر عبد الله، مرجع سابق. ص 42.

2 – نجيب صالح، **تاريخ العرب السياسي 1856– 1959**. الإسكندرية: دار إقرأ، 1985، ص 305.

3 – الحبيب ثامر، **هذه تونس**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988، ص 85.

4 – علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904– 1939**. (تعريب: عبد الحميد الشابي)، تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، 1999، ص 143.

5 – خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق. ص 76.

وخلال الحرب العالمية الأولى حظي بعض الوطنيين التونسيين بدعم من السلطات الألمانية والعثمانية، واستقر زعيم "حركة الشباب التونسي" "علي باشا حانبه" بـ"إسطنبول"، وبادر بتكوين لجنة تحرير المغرب العربي، كما أصدر شقيقه "محمد" بسويسرا مجلة ناطقة باللغة الفرنسية سماها "مجلة العرب"، وبالرغم من بعده على تونس إلا أن "علي باشا حانبه" لم يقطع صلته بالمناضلين في تونس من أمثال "عبد العزيز الثعالبي" و"سالم الشاذلي"، هذا الأخير الذي كان رئيس "جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين" بفرنسا، إضافة إلى الشيخ "صالح الشريف" الذي كوّن ببرلين "لجنة استقلال تونس والجزائر"[1].

وفي خضم انتشار أفكار النهضة العربية الحديثة، تغذّى عدد كبير من أركان النهضة الفكرية والسياسية التونسية المعاصرة بلبان الفكر الأوروبي الحديث، واحتكّوا بمنابعه من خلال الدراسة في معهد "كارنو"، أو البعثات الحكومية والخاصة إلى أوروبا عامة وفرنسا على وجه الخصوص، فتشبعوا بالمبادئ الليبرالية ودعوا إلى الاقتداء بالتجارب الأوروبية وعملوا على تكوين رأي عام روحه الثقافية حداثية وغايته وطنية[2].

ونتيجة لانتشار تلك الأفكار العصرية في أوساط النخبة التونسية المثقفة، تبنت الحركة الوطنية في برامجها ذلك المشروع الإصلاحي، حيث ركّزت على قيم الحداثة والحرية والديمقراطية، وقاومت الاستعمار باسم مبادئ الثورة الفرنسية، كما انعكست تلك الأفكار على المسار التاريخي والنضالي الوطني، حيث كان المطلب الأساسي لرموز النخبة التونسية المتنورة وضع دستور لحماية التونسيين من التجاوزات الاستعمارية، ولإرساء المساواة بين التونسيين والفرنسيين. وقد تبلورت تلك المطالب في برنامج أول حزب سياسي تأسس بالبلاد التونسية سنة 1920 وهو "الحزب الحر الدستوري التونسي"، الذي ارتبط اسمه ضمنيا بالمطلب الرئيس للحركة الوطنية وهو الدستور، فكان لتلك التسمية عدة اعتبارات سياسية ووطنية[3].

1 – خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق. ص ص 83– 84.

2 – عبد المجيد كريم وآخرون، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة)**. تونس: جامعة منوبة– المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2008، ص 6.

3 – منصف باني، **النخبة التونسية من واقع الاستبداد إلى الثورة (1987– 2011)**. تونس: المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2015، ص 23.

وقد تأثرت نشأة هذا الحزب بجملة من الأحداث الداخلية والدولية، حيث تمثلت أبرز الأحداث على المستوى الدولي في انتصار الثورة البلشفية ودورها في مساندة حركات التحرّر، والتأثر بمعركة التحرير الوطني بمصر ومبادرات الزعيم "سعد زغلول" المتمثلة في طرح قضية الاستقلال[1]. أما الأحداث الداخلية فتمثلت في الحركات الاحتجاجية التي ظهرت كرد فعل على السياسة الاستعمارية، المتمثلة في ضم الأحباس والمساحات الزراعية لصالح المعتمرين، وسنّ قانون الثلث الاستعماري المتمثل في الترفيع من أجور الموظفين الفرنسيين فقط، وهو ما ساهم في تعميق الفوارق بينهم وبين الفرنسيين[2].

ولم يكن الحزب الحر الدستوري حزبا بالمعنى المتعارف عليه الآن، بل كان عبارة عن تجمّع وطني غايته لا تتجاوز إجراء إصلاحات[3]، إلا أنه استطاع في فترة وجيزة أن يجمع النخبة التونسية حوله فكثر المنتسبون إليه، وتضمّن برنامج الحزب تسع نقاط من أهّمها تكوين حكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعي والفصل بين السلطات[4].

لقد لاقى الحزب تأييدا من كافة طبقات الشعب التونسي، حيث كان يشعر بحاجته لحركة وطنية منظمة ترمي لتحقيق الاستقلال، والتعويل على رجال الدين للتفاهم مع فرنسا وإقناعها بوجوب تحقيق غايات الشعب التونسي، وهي الرغبات التي كانت تتعارض مع بنود الحماية[5].

وقد انشقّ عن الحزب الدستوري ثلاثة أحزاب سياسية، هي "الحزب الإصلاحي" الذي تزعّمه "حسن قلاتي" سنة 1921، وكان يطالب بالالتزام بنصوص الحماية ومنح التونسيين إصلاحات في إطارها وربط تونس بفرنسا ربطا كليّا، و"الحزب المستقل" الذي تزعّمه "فرحات بن عيّاد" سنة 1922، وكان سائرا في إطار الحماية ولا يعارض انحرافاتها، وانشق عن "الحزب الحر الدستوري" سنة 1934

1 – يوسف مناصرية، **دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين 1919– 1934**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 23.

2 – أحمد القصاب، مرجع سابق. ص 507.

3 – محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس– من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**. (ترجمة: محمد الشاوش و محمد عجينة)، تونس: دار سراس للنشر، 1993، ص 115.

4 – عبد المجيد كريم وآخرون، مرجع سابق. ص 62.

5 – الحبيب ثامر، مرجع سابق. ص 97.

جماعة "العمل التونسي" وعلى رأسها "الحبيب بورقيبة"، وأسست حزبا لها في مارس من السنة نفسها، وأطلقت عليه اسم "الحزب الحر الدستوري الجديد" واعتبرته امتدادا "للحزب الحر الدستوري"[1].

لقد كان تأسيس "الحزب الحر الدستوري الجديد" بداية مرحلة جديدة في مسار الحركة الوطنية التونسية، فقد أفرزت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لثلاثينيات القرن العشرين تحوّلات عميقة في صلب المجتمع الأهلي، تجسّدت على المستوى السياسي في بروز عناصر قيادية شابة في صفوف "الحزب الحر الدستوري"، سرعان ما تفاعلت مع نتائج السياسة الاستعمارية، وشهدت استقطاب كافة الفئات المتضررة لتأطيرها، متخلية عن آليات العمل السياسي النخبوي الضيّق ومبشرة بنجاعة العمل السياسي المباشر[2].

وقد تواصل النهج النضالي "للحزب الحر الدستوري" رغم هذا الانشقاق، حيث حافظ "الحزب الحر الدستوري الجديد" في الواقع على نفس البرنامج، ويبرز ذلك من خلال مطالبة الحركة الوطنية بزعامة "الدستوري الجديد" في مظاهرات أفريل سنة 1938 ببرلمان تونسي وحكومة وطنية، غير أن هذه النخبة الجديدة خرّيجة المدارس الفرنسية والمتشبّعة بمناهجها رفعت لواء "الحداثة" و"الوطنية التونسية" بدل شعار "الجامعة الإسلامية"، الذي حملته "حركة الشباب التونسي"[3]. ويمثل ذلك مظهرا من مظاهر التطور الفكري وتجذّر الوعي النضالي الذي ميّز رموز النخبة التونسية منذ بداية الثلاثينات إلى الاستقلال.

وتعتبر سنة 1938 فترة المواجهة الشعبية مع الاحتلال، حيث انتهجت حكومة "ليون بلوم Léon Blum" سياسة قمعية تجاه جميع مكونات الحركة الوطنية التونسية، حيث اعتقل كل من "صالح بن يوسف" و"محمود بورقيبة" و"الهادي نويرة" أثناء قيامهم بجولة دعائية، وكان رد فعل الحزب عنيفا إذ قرر سلسلة من المظاهرات في أنحاء البلاد، وعليه قررت سلطات الاحتلال القضاء على الحزب، وفي يوم 09 أفريل 1938 احتشدت الجماهير التونسية أمام قصر العدالة احتجاجا على محاكمة "علي البلهوان" و"المنجي سليم"، واختلقت الشرطة الفرنسية الأعذار لارتكاب جريمة راح ضحيتها

1 – يوسف مناصرية، **الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية (1934– 1937)**. تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، 2002، ص 7.

2 – خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق. ص 103.

3 – عبد المجيد كريم وآخرون، مرجع سابق. ص 83.

العشرات من الضحايا، وأعلنت حالة الحصار على كل من تونس العاصمة وسوسة، وفي اليوم الموالي تم إلقاء القبض على "الحبيب بورقيبة" وبعض قادة الحزب[1].

وكان الحزب ينظم من وقت لآخر مظاهرات في الشارع احتجاجا على السلطات الفرنسية، وأول مظاهرة نظمها الحزب في ذلك الوقت كانت في ميناء تونس بمناسبة قدوم المقيم العام الفرنسي الجديد "إريك ليون Eric Lyon" يوم 22 نوفمبر 1938، وإزاء هذا الوضع ورغم حالة الطوارئ قررت السلطات الفرنسية تخفيف وطأة الاضطهاد، وأرسلت لجنة تحقيق تتكون من نواب في البرلمان الفرنسي، وهي اللجنة التي استقبلت وفودا من أنحاء القطر التونسي يحمل ممثلوها عرائض تطالب بإطلاق سراح المعتقلين والاستجابة لمطالب الشعب، كما سمح المقيم العام بإصدار بعض الجرائد ذات الصبغة الوطنية مثل جريدة "تونس الفتاة" وجريدة "تونس"[2].

وفي سنة 1939 اندلعت الحرب العالمية الثانية وظهرت معها مطامع إيطاليا في الاستيلاء على تونس، وهو ما قابلته فرنسا بإرسال رئيس الحكومة إلى تونس لإظهار التمسّك بها، واغتنم الشعب التونسي هذه الفرصة ليظهر أنه غير راض عن تصرفات فرنسا في تونس وأنه يطالب بالاستقلال، وفي سنة 1940 وتحديدا يوم 05 ماي استقبل الباي وفدا عن "الحزب الحر الدستوري الجديد" رافعا إليه عريضة يطالب فيها بإطلاق سراح "الحبيب بورقيبة" وباقي قادة الحزب المعتقلين في مرسيليا وإلغاء الحماية، وقد رد المقيم العام الفرنسي باعتقال باقي مناضلي الحزب الذين لم يعتقلوا سابقا[3].

وفي ديسمبر 1942 انتعش نشاط الحركة الوطنية باعتلاء "منصف باي" عرش تونس، وهو الذي عُرف بوطنيته وميله إلى توجهات الحركة الوطنية المناضلة في سبيل الاستقلال، وكان "منصف باي" مثقفا لدرجة كبيرة، بل وأكثر ثقافة حتى من البايات الذين سبقوه، وعُرف أيضا بمناصرته لـ"الحزب الحر الدستوري الجديد" وكان صديقا لعدد كبير من قادته الذين شاطرهم وجهة نظرهم، وهو ما ساعد الحزب الدستوري على لم شمله وعقد مؤتمر في فيفري من عام 1945، وهو ما أدى إلى تشديد سلطات الاحتلال الخناق على الحزب، وفرض الإقامة الجبرية على "الحبيب بورقيبة" بالعاصمة[4].

1 – الحبيب ثامر، مرجع سابق. ص ص 95– 97.

2 – المرجع نفسه. ص 98.

3 – علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**. القاهرة: مطبعة الرسالة، 1948، ص ص 85– 86.

4 – الحبيب ثامر، مرجع سابق. ص 105.

وأمام السياسة الزجرية التي انتهجها المقيم العام الفرنسي سعت الحركة الوطنية من خلال الحزب الدستوري إلى تدويل القضية الوطنية، وإخراجها من نطاق العلاقات الثنائية التونسية الفرنسية، خاصة بعد تأسيس جامعة الدول العربية (22 مارس 1945)، حيث قرر الديوان السياسي للحزب إيفاد "بورقيبة" للتعريف بالقضية التونسية. كما حرصت النخبة التونسية في هذه الفترة على إبراز البعدين المغاربي والعربي للقضية التونسية، فتناولت كتاباتهم قضايا التعاون والتضامن بين مختلف البلدان المغاربية والعربية، فبتأسيس الجامعة العربية وجد المناضلون التونسيون مرجعا أمميا لمطالبهم وحقهم في التحرر إثر توقيع الميثاق الأممي (26 جوان 1945)، والذي أقر رسميا بعث منظمة الأمم المتحدة (24 أكتوبر 1945)[1].

أما نقابيا فقد ظهرت الحركة النقابية في تونس كرد فعل على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي كانت تعيشها تونس غداة الحرب العالمية الأولى، فكان العامل التونسي عُرضة للاستغلال الرأسمالي، فبدأ العمال بالانخراط في النقابات الفرنسية من أجل اكتساب الخبرة النقابية، غير أن اتحاد النقابات الفرنسية تجاهل مطالب العمال التونسيين، وكان يرفض المساواة في الأجور بدعوى انعدام الكفاءة، وهو ما دفع بالعمال التونسيين إلى الخروج من النقابات الفرنسية والسعي لتشكيل نقابة مستقلة[2]، ومع عودة "محمد علي الحامي" من برلين أوائل سنة 1924 بعد حصوله على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي، عرفت الحركة العمالية والنقابية مرحلة جديدة، حيث جاء بأفكار جديدة من أجل إقامة مشروعات تعاونية لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وبدأ يدعو إلى تكوين جمعية "التعاون الاقتصادي التونسي"، والتي كانت غايتها تكوين مشاريع وطنية تحمي الاقتصاد الوطني من خطر التجار الأجانب[3].

وكانت البداية بتأسيس "جامعة عموم العملة التونسيين الأولى" (1924- 1925)، حيث تأسست هذه النقابة بعد الإضرابات التي قام بها العديد من العمال المنخرطين في النقابات الفرنسية، مثل إضراب عمال الرصيف التونسيين يوم 13 أوت 1924 الذي كان الشرارة الأولى التي حولت لجنة

1 – خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق. ص 118.

2 – محمد الهادي شريف، مرجع سابق. ص ص 117- 118.

3 – سعد توفيق البزاز، **الحركة العمالية في تونس(1924- 1956) نشأتها وتطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي**. الأردن: دار زهران للنشر، 2009، ص ص 51- 52.

الإضراب إلى نقابة مستقلة وذلك في 17 أوت 1924، وكان هذا الإضراب من أجل تحسين أجور العمال التونسيين[1]، وحضر هذا الإضراب ثلة من الرجال السياسيين أهمهم "الطاهر حداد" و" مختار العياري" وغيرهم، والذين ساهموا في ربط الصلة بين العناصر المختلفة التي ساهمت في هذه التجربة النقابية، وقد استمد النقابيون قوانين جامعتهم وطرق تنظيمها من الاتحاد الإقليمي للكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T).

أما فيما يخص توزيع المنخرطين فقد اعتُبر قطاع النقل أهم قطاع ويمثل نسبة كبيرة من قواعد الجامعة النقابية، ويمثل دورهم الحيوي في الحياة الاقتصادية للبلاد[2]. وانعقد الاجتماع الثالث في سبتمبر 1924 للمندوبين النقابيين الذي تم خلاله المصادقة على النظام الداخلي للجامعة، وتم تشكيل مكتبها الداخلي كما يلي: "محمد علي الحامي" كاتبا، و"إبراهيم عمر" مساعدا، و"بن قدور" أمينا عاما، وكل من "محمود كيادي" و"محمد الفنوشي" و"علي بشير" و"مختار بلقاسم" في لجنة الدعاية[3].

غير أن هذه النقابة لم تعمّر طويلا، ففي يوم 31 أكتوبر 1924 تم التصريح بشأنها لدى السلطات الاستعمارية، وفي 05 فيفري 1925 تم إلقاء القبض على أبرز قادتها، وبهذا تم القضاء على هذه النقابة، ويرجع السبب الرئيسي في عدم نجاحها هو غياب قطاعات مهمة من العمال كعمال الفلاحة والمناجم، إضافة إلى التصريح بها قبل انتشارها بشكل يسمح باستمرارها، ورغم ذلك فقد اعتُبرت جامعة عموم العملة التونسيين البذرة الأولى ومنطلق العمل النقابي في تونس[4].

وعلى الرغم من السياسة القمعية المنتهجة من طرف سلطات الاحتلال، إلا أن نضال العمال لم يتوقف بل تم شن جملة من الإضرابات بداية من سنة 1925، وكان أهمها إضراب سنة 1927 والذي دام 26 يوما، وعلى إثر صدور مرسوم الباي المؤرخ في 16 نوفمبر 1932 الذي منح الحق النقابي للتونسيين برزت العديد من النقابات العمالية، غير أن نشاطها بقي نتيجة التضييق الممارس عليها من طرف المقيم العام الفرنسي "مارسيل بيروتون Marcel Peyrouton"، ورغم ذلك استمرت الإضرابات العمالية وكان أهمها إضراب سنة 1937 والذي نتج عنه انفصال العمال التونسيين عن

1 – خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق. ص 127.

2 – المرجع نفسه، ص 128.

3 – سعد توفيق البزاز، المرجع السابق. ص 66.

4 – خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق. ص 129.

الأوروبيين، وهو ما أدى إلى إعادة بعث جامعة عموم العملة الثانية[1]، عندما قام "بلقاسم لقناوي" في 1937 بتأسيس "جامعة عموم العملة" الثانية، والتي عرفت مصيرا مشابها للأولى، فعلى إثر صراع حصل بينها وبين "الحزب الحر الدستوري الجديد" قررت سلطات الاستعمار وضع حد لوجودها، وذلك بحلها في أفريل 1938.

وفي سنة 1946 تأسس "الاتحاد العام التونسي للشغل" بمبادرة من "فرحات حشاد"، الذي كان يشتغل في شركة للنقل وبمشاركة نقابيين آخرين، وذلك إثر الانشقاق عن "الكونفدرالية الفرنسية" (CGT)[2]، ولقد لعبت هذه النقابة دورا بارزا في النضال الوطني، ورغم أنها ذات طابع برجوازي إلا أنها استطاعت استقطاب عدد كبير من العمال حولها، وبلورة الوعي الوطني لديهم من خلال النضالات اليومية والإضرابات العديدة التي شنتها[3]. وقد أكد الاتحاد العام على أن الكفاح الوطني يتعلق بالتضامن مع الحركات الوطنية في سبيل التحرر والوحدة، وهذا يتم بالمشاركة في مؤتمرات الشباب والطلبة، ثم بتحضير استعراضات واحتفالات وطنية تثير النزعة الثورية في نفوس أبناء الشعب[4].

ومنذ تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل حُددت أهدافه من خلال المؤتمر التأسيسي للاتحاد في 20 جانفي 1946، ومن أهم الأهداف التي سطرت نجد[5]:

- ضرورة استقلال البلاد لتحقيق استقلال العمال.

- التخلص من الرأسمالية الجشعة للاستعمار.

- ضرورة توحيد جميع المشتغلين بالفكر واليد والمتقاعدين منهم على النطاق الوطني للعمل بشكل موحد في وجه الظلم والاستبداد.

---

1 – المكان نفسه.

2 – هالة اليوسفي، **الاتحاد العام التونسي للشغل: قصة شغف تونسية– نقابيون في الثورة**. تونس: دار محمد علي للنشر، 2016، ص 29.

3 – سالم لبيض، "قراءة في علاقة الدولة القُطرية العربية بالمجتمع السياسي– مثال تونس (1957– 1987)". في: ابتسام الكتبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 54.

4 – الطاهر عبد الله ، مرجع سابق. ص 201.

5 – خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق. ص 135.

– النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال والارتقاء بوعيهم والدفاع عن مصالحهم.

– إنشاء اقتصاد وطني مستقل ومتحرر من كل تبعية وتحقيق توزيع عادل للثروات الوطنية بما يحقق طموحات جميع الشغيلين وباقي أفراد الشعب التونسي.

– ضرورة الوحدة بين أجزاء المغرب العربي من خلال دعم الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، من أجل الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة العربية وبناء التكامل الاقتصادي.

– التعاون مع الحركة النقابية في العالم طبقا لمبادئ الاتحاد العام التونسي للشغل، ومساندة جميع الشعوب المضطهدة، والمكافحة من أجل استرداد سيادتها وتقرير مصيرها.

ويمكن تلخيص أهداف الاتحاد العام التونسي للشغل في الدفاع عن العامل في نطاق أوسع، فهو منطلق الكفاح من أجل بث الوعي في الطبقة العاملة، وهو الهدف ذاته الذي كان يسعى لتحقيقه قادة الحركة الوطنية الأوائل، إذ أن المقصود هو جعل العامل واعيا بدوره في المجتمع وبحقوقه وواجباته، وبالقوة التي يمثلها عندما يكون منظما، وبمسؤوليته في السعي إلى التحرير الوطني وضرورة الكفاح في سبيل التقدم الاجتماعي، حيث رأى الاتحاد أن الطبقة العاملة هي في صميم الحاضر وهي التي تحدد المستقبل وهي العنصر الفاعل في تغيير الواقع[1].

المطلب الثاني: نضال النخبة التونسية منذ 1945 وحتى الاستقلال

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء بقيادة إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على دول المحور التي تقودها ألمانيا وإيطاليا، وكان من نتائجها الواضحة تزعزع الامبراطوريات الاستعمارية التي كانت في نظر شعوب المستعمرات لا تُقهر، خاصة فرنسا التي أفقدتها الحرب هيبتها وقوتها في العالم وخاصة داخل مستعمراتها، إضافة إلى خسائرها الفادحة وتراجع مكانتها في سلم القوى العالمية، وهو الأمر الذي أعطى دفعة للحركة الوطنية التونسية من أجل تظافر الجهود وإعطاء دفعة للنضال من أجل نيل الاستقلال.

1 – نور الدين حشاد، "حشاد وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل". **مجلة الثقافة**، العدد 86، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1985، ص 106– 107.

فمنذ جلاء القوات الألمانية عن البلاد التونسية عمدت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، وبمقتضى الأوامر الصادرة في 01 جوان 1934 ومارس 1944 إلى نزع الصيغة الفرنسية عن المقيم العام، الذي أصبح يُدعى الكاتب العام للحكومة التونسية ويتم تعيينه من طرف الحكومة الفرنسية، وفي فيفري 1945 قدّم الجنرال "ماست Charles Mast" برنامجه الإصلاحي الذي بدا ضعيفا في نظر الوطنيين التونسيين[1]، وهو البرنامج الذي جاء فيه استحداث منصب وزير تونس للشؤون الاجتماعية والغاء وزارة الأوقاف، وجاء رد الفعل على هذا البرنامج سريعا من طرف الحركة الوطنية التونسية وعلى رأسها "الحزب الحر الدستوري الجديد"، والذي كان أمينه العام "صالح بن يوسف" حيث عمل رفقة مجموعة من أعضاء الديوان السياسي على تنظيم الحزب وتقوية دعائمه والعمل على نشر أفكاره بين طبقات الشعب المختلفة، رغم التضييق والعراقيل التي كانت تضعها السلطات الفرنسية[2]، حيث اتحدت مكونات الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها، باستثناء الشيوعيين، من أجل ضبط بيان الجبهة التونسية التي طالبت بالاستقلال الداخلي للبلاد التونسية وإقامة نظام ملكي دستوري[3].

غير أن السلطات الفرنسية استمرت في سياستها دون أن تُلقي بالا لهذه المستجدات، فحاولت في عدة مناسبات إحداث اضطرابات للبطش بالشعب والقضاء على "الحزب الحر الدستوري الجديد"، وإزاء هذه الوضعية نظم الحزب الدستوري حركة مقاومة تكونت من جمعيات سرّية توزّع نشريات تدعوا إلى المقاومة، وقد زاد الحركة الوطنية قوة تضامن قادة الحزب مع المناضلين، وهو ما ساهم في دخول عناصر جديدة على خط المقاومة أبرزهم علماء جامع الزيتونة. وفي يوم 23 أوت 1946 تم عقد مؤتمر عام حضره "الحزب الحر الدستوري الجديد" والقديم وكل نقابات العمال وأساتذة الزيتونة، واتحاد الموظفين واتحاد التجار وأرباب الصناعات وجمعية الفلاحين والأطباء والصيادلة والمحامين، إضافة إلى بعض الوزراء السابقين في حكومة الباي[4].

وكان من أبرز مظاهر نضال الحركة الوطنية في هذه الفترة تنظيم احتفالات شعبية في 22 مارس 1947 إحياء للذكرى الثانية لتأسيس الجامعة العربية، أما المظهر الثاني فهو قيام "الحزب

1 – أحمد قصاب، مرجع سابق. ص 599– 600.

2 – الحبيب ثامر، مرجع سابق. ص 105.

3 – أحمد قصاب، المرجع السابق. ص 601.

4 – الحبيب ثامر، مرجع سابق. ص 106.

الدستوري الجديد" بشن إضراب يوم 12 ماي 1947 وهو يوم الذكرى السادسة والستين لفرض الحماية على تونس من قبل فرنسا، وكذلك إضراب يوم 14 ماي 1947 احتجاجا على خلع "المنصف باي" وتعويضه بـ"الأمين باي" الذي اعتبر أداة طيّعة في يد الفرنسيين[1].

ولم يقتصر عمل "الحزب الحر الدستوري الجديد" داخل تونس فقط، بل رأى "الحبيب بورقيبة" أنه لابد من تعزيز الكفاح الداخلي بعمل خارجي يتسع نطاقه شيئا فشيئا لتكوين أنصار للقضية التونسية والتعريف بالقضية الوطنية، واستجلاب عطف الحكومات والشعوب، وبدأ "بورقيبة" من القاهرة حيث أسس فيها مكتبا للحزب حتى يربط النضال الداخلي بالخارجي، ثم التحق به مجموعة من قادة الحزب وقاموا بنشاط دعائي مكثف للتعريف بالقضية التونسية، واعتمدوا في ذلك على نشريات توضيحية عديدة صادرة عن "لجنة تحرر المغرب العربي"[2].

وفي 02 ديسمبر 1946 توجه "بورقيبة" إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح المتحدث الرسمي والشرعي باسم الشعب التونسي، وبعد قضاء شهرين عاد إلى القاهرة، وبعودته تأسس مكتب المغرب العربي الذي عقد مؤتمرا بين 15 و22 فيفري 1947 بالقاهرة، وكان يهدف إلى ضرورة العمل والكفاح من أجل الاستقلال التام لبلدان شمال إفريقيا، وبحث السبل التنسيقية لتكوين جبهة مشتركة[3].

وفي ديسمبر 1949 قرر "الحبيب بورقيبة" العودة إلى تونس بعد غياب لمدة خمس سنوات، وهو مقتنع أن النضال الحقيقي يجب أن يكون داخل البلاد، وكله عزم على التفاهم مع فرنسا[4]، وعمل حال وصوله على ضبط استراتيجية جديدة، فعلى المستوى الخارجي عزز "الحزب الحر الدستوري الجديد" نضاله بتكوين مكاتب سياسية دعائية في كل من القاهرة وبغداد ودمشق وتركيا وواشنطن ولندن وروما[5]. كما أعلن "بورقيبة" عن ضرورة التفاهم المباشر مع فرنسا لاستخلاص حقوق تونس، بعدما تأكد من عدم قدرة الجامعة العربية والأمم المتحدة على مساندة تونس لنيل استقلالها، ويرجع موقف

1 – المرجع نفسه، ص 107.

2 – أحمد قصاب، مرجع سابق. ص 607.

3 – الطاهر عبد الله، مرجع سابق. ص 72.

4 – صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر – تونس – المغرب الأقصى**. مصر: مكتبة الأنجلو– مصرية، 1993، ص 343.

5 – خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق. 123.

"بورقيبة" في التوجه إلى التفاهم مع فرنسا مباشرة إلى رغبته في تزعّم الحركة الوطنية، ودعم فرنسا له في تحقيق هذه الزعامة حتى لو كان على حساب المصالح الوطنية التونسية، وهو ما يؤكده زيارة الملحق العسكري الفرنسي بالقاهرة[1].

وفي 15 أفريل 1950 ولتأكيد موقفه، أعلن "بورقيبة" في ندوة صحفية بأنه يحبذ الاستقلال بالاتفاق مع فرنسا ليكون لفائدته ولفائدة فرنسا، وأثناء تواجده بباريس قدم مشروع التفاهم مع فرنسا، واعتبر أنه سيكون أساسيا في بدأ مرحلة التفاهم مع فرنسا[2].

وتضمن مشروعه جملة من البنود أهمها[3]:

- إسترجاع السيادة التونسية.

- تشكيل حكومة تونسية من التونسيين يترأسها وزير أول تونسي يعينه الباي.

- إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة التونسية.

- إلغاء مناصب المراقبين المدنيين الفرنسيين.

- إلغاء الدرك والعسكر الوطني الفرنسي.

- تشكيل هيئات بلدية تكون المصالح الفرنسية ممثلة فيها.

- تشكيل مجلس وطني منتخب انتخابا عاما مكلف بإعداد دستور يحدد العلاقات التي يجب أن تكون في المستقبل بين تونس وفرنسا، والتي يجب أن تُقام على الإحترام المتبادل لمصالح البلدين.

وبعد تغيير الكاتب العام الفرنسي "ماست Charles Mast" بـ"جون مونس Jean Mons " وإلغاء مرسوم صلاحيات الكاتب العام، تشكلت وزارة تونسية مختلطة من ستة وزراء تونسيين وسبعة فرنسيين برئاسة "مصطفى الكعاك"، وخطت فرنسا خطوة جديدة في طريق التفاهم مع التونسيين[4]. وفي

1 - محمد علي داهش، **في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**. دمشق: منشورات الاتحاد العام للكتاب العرب، 2004، ص ص 88- 89.

2 - الطاهر عبد الله، مرجع سابق. ص 76.

3 - علي البلهوان، **تونس الثائرة**. القاهرة: لجنة تحرير المغرب العربي، 1954، ص ص 134- 135.

4 - إسماعيل أحمد باقي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**. الرياض: مكتبة العبيكان، 2000، ص 370.

17 أوت 1950 وأثناء فترة الكاتب " لوي بيريي Louis Périllier " تشكلت حكومة تفاوضية برئاسة "محمد شنيق"، وكان من المفروض أن تتفاوض على التحويرات التي ينبغي أن تقود البلاد التونسية على مراحل نحو الاستقلال الذاتي، وظلت المفاوضات مستمرة رغم الإضرابات التي أفضت إلى جملة من الإصلاحات، كما تبنى "محمد الأمين باي" مطالب الحركة الوطنية بإقامة سلطة تنفيذية وبرلمان تونسي سنة 1951، غير أن فرنسا عارضت هذه الإجراءات[1].

وفي 03 نوفمبر 1951 قدم "محمد شنيق" مذكرة تتضمن الحد الأدنى للمطالب التونسية، والتي ردت عليها الحكومة الفرنسية بالرفض القاطع[2]، وهو ما أثار استياء "الحبيب بورقيبة" ومناضلي "الحزب الحر الدستوري الجديد"، حيث جسّد رفض المذكرة فشلا للمفاوضات التونسية الفرنسية، وذلك من خلال تنكر فرنسا لكل الوعود التي قدمتها حكومتها وأكدت من جديد على مبدأ السيادة المزدوجة، وهو ما أدى إلى شن إضراب عام أيام 21- 22- 23 ديسمبر 1951[3]، وعلى إثر هذا الإضراب وما تلاه من وقوف الحركة الوطنية في وجه السلطات الفرنسية تم إقالة الكاتب العام " لوي بيريي Louis Périllier" من منصبه، وتعيين الكاتب العام " جان دوهوتكلوك Jean de Hauteclocque " من أجل التعامل بقوة وحزم مع الحركة الوطنية التونسية[4].

وفي يوم 14 جانفي 1952 وعلى إثر الخلاف الذي نشب بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية توجهت الحكومة التونسية بعريضة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة رافعة من خلالها الخلاف مع الحكومة الفرنسية إلى الأمم المتحدة، فكان رد هذه الأخيرة أن رفضت الاستماع إلى الوفد التونسي بحجة أن هذه قضية داخلية وليست دولية، فقرر عدد من الدول العربية والإفريقية عرض القضية التونسية على الأمم المتحدة في الدورة التالية، وفي يوم 18 جانفي 1952 تم عقد مؤتمر وطني في تونس وقرر إلغاء نظام الحماية، فتعاملت السلطات الفرنسية مع ذلك بشدة وقوة من خلال اعتقال معظم الزعماء التونسيين، وتم إجبار الباي على إقالة الحكومة يوم 28 مارس 1952[5].

1 – محمد الهادي شريف، مرجع سابق. ص 133.

2 – صلاح العقاد، مرجع سابق. ص 346.

3 – محمد الأزهر الغربي، **تونس رغم الاستعمار**. تونس: دار نقوش عربية ومخبر دراسات عربية، 2013، ص ص 290- 291.

4 – يونس درمونة، **تونس بين الاتجاهات**. القاهرة: دار الكتاب العربي، 1953، ص 51.

5 – خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق. ص 151.

وبعد إقالة حكومة "شنيق" فرض الكاتب العام الفرنسي على الباي تعيين "صلاح الدين البكوش" في منصب الوزير الأكبر، وهو ما تم في أواخر مارس سنة 1952[1]، وهو الأمر الذي كان يعارضه الشعب التونسي وذلك لاعتبارهم بأن "البكوش" موال لسلطات الاحتلال الفرنسي، فخرج التونسيون في مظاهرات رفضا لهذا القرار، والتي قابلتها سلطات الاحتلال كالعادة بالعنف، واستمرت الاضطرابات إلى أن قام الكاتب العام بتقديم جملة من الإصلاحات لدعم الوزير الأكبر، هذا الأخير الذي وجد صعوبة في تشكيل حكومته نظرا لرفض العديد من الوجهاء المشاركة فيها، فقامت السلطات الفرنسية بتشكيل حكومة من الموالين لها وذلك لتمرير الإصلاحات التي قدمها الكاتب العام، وكان الهدف الأساسي من تلك الإصلاحات هو قطع الطريق على الشكوى التي تقدمت بها الحكومة التونسية السابقة إلى الأمم المتحدة. وبقيت هذه الحكومة معزولة ولم يعترف بها أحد من الوطنيين، حيث كان الوزير الأكبر "صلاح الدين البكوش" يقر بأن دور حكومته يقتصر على القيام بالأعمال الإدارية لا غير[2].

ونظرا لكون حكومة "البكوش" لم تلق قبولا من طرف التونسيين فقد تم إعفاءها من مهامها على يد الكاتب العام الفرنسي الجديد "بيار فوازار Pierre Voizard " والذي تم تعيينه يوم 25 فيفري 1953[3]، حيث كلف هذا الأخير "محمد الصالح مزالي" بتشكيل حكومة جديدة، وهو ما تم يوم 02 مارس 1954، حيث ضمت هذه الحكومة خمسة أعضاء فرنسيين والباقي أعضاء تونسيون، كما أصدر الكاتب العام أمرا بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإلغاء الرقابة على الصحف تمهيدا لإنجاح مشروع الإصلاح الإداري، الذي أعلن عنه في 04 مارس 1954 وهو المشروع الذي تحررت بموجبه الحكومة التونسية نوعا ما[4]، غير أن هذا المشروع قوبل برفض شعبي لاعتبار أنه مناورة فرنسية للإبقاء على نظام الحماية.

1 – أحمد القصاب، مرجع سابق. ص 631.

2 – خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق. ص 153.

3 – محمد الهادي الشريف، مرجع سابق. ص 135.

4 – محمد علي داهش، **في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2004، ص 59.

وفي 12 جوان 1954 سقطت حكومة "جوزيف لانيال Joseph Laniel" إثر معركة "ديان بيان فو"، وهو ما أثر على الحكومة التونسية باقتناع بعض الوزراء بفشل إصلاحات "بيار فوازار"، وهو ما عجل باستقالة الحكومة في 15 جوان 1954[1].

وفي 31 جويلية 1954 استؤنفت المفاوضات من جديد بين الطرفين التونسي والفرنسي، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن النقاط التالية[2]:

– أعلنت فرنسا استعدادها لمنح تونس استقلالا داخليا.

– تشكل حكومة تونسية برئاسة "الطاهر بن عمار" ويشترك "الحزب الحر الدستوري الجديد" في هذه الوزارة.

– تبدأ الحكومة الجديدة مفاوضات جادة مع الفرنسيين.

وبذلك أعلن الرئيس " بيار منديس فرانس Pierre Mendès France" في خطاب رسمي أمام الباي استقلال تونس الداخلي[3]. واستمرت المفاوضات من أجل نيل الاستقلال التام، وهو ما تم الحصول عليه سنة 1956 بعد حصول "الحبيب بورقيبة" على الاعتراف بالاستقلال التام من رئيس مجلس الوزراء ""غي موليه Gue Mollet".

المبحث الثالث: النخبة التونسية في ظل الاستقلال: بين الولاء والتهميش

لقد استفادت النخبة التونسية في دولة الاستقلال من البرامج التي أنجزتها الدولة في ميدان التعليم، من خلال عصرنته وتعميمه في إطار استراتيجية وطنية ترمي إلى النهوض بالمستوى التعليمي للتونسيين، لمواكبة العصر وتكوين إطارات الدولة والإدارة والتعليم. ويمثل ذلك البرنامج تجسيدا للأفكار التي نادى بها رجال الإصلاح منذ عقود، وقد ساهم في نجاح هذا التوجّه فقدان النخبة التقليدية (الزيتونية) كل أمل في الاندماج مع الإنتلجنسيا العصرية[4]. غير أن ذلك لم يمنع أن تتعرّض النخبة

1 – خلفية الشاطر وآخرون، مرجع سابق. ص 164– 165.

2 - شوقي الجمل عطا الله، **المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى**. مصر: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2007، ص 430.

3 – عبد المنعم الهاشمي، **تاريخ العرب الحديث**. بيروت: دار ومكتبة هلال للنشر والتوزيع، 2006، ص 306.

4 – عادل بن يوسف، مرجع سابق. ص 123.

التونسية بعد الاستقلال إلى نكبات واضطهادات وتضييقات أثرت على أدائها لأدوارها المختلفة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تاريخ النخبة التونسية خلال فترتين أساسيتين في تاريخ تونس بعد الاستقلال وهما فترتا الرئيس الأسبق "الحبيب بورقيبة" والرئيس السابق "زين العابدين بن علي".

المطلب الأول: النخبة التونسية خلال فترة "الحبيب بورقيبة"

1- التأسيس للحكم الفردي وتهميش النخبة: لقد لعب "الحزب الحر الدستوري الجديد" دورا هاما في حصول تونس على استقلالها سنة 1956، وكان وفيا بصفة عامة لقسم من المشروع الحداثي في عدة مجالات اجتماعية وثقافية، لكنّه أخفق في المقابل في بناء توازنات سياسية مستقبلية.

فمنذ بداية الاستقلال سعت السلطة الحاكمة لتركيز الأسس الكبرى لبناء الدولة التونسية المستقلة، إذ بادرت منذ الأيام الأولى للاستقلال بتطبيق برنامج اتسم بكثير من الجرأة لتحديث الحياة الاجتماعية والثقافية، أما الديمقراطية فاعتبرت أن موعدها لم يحِن بعد[1].

وفي هذا الإطار شرعت الدولة منذ البداية في تحديث أجهزتها، ووضعت اللبنات الأولى للنهوض بالمجتمع التونسي في عدة مجالات أساسية على غرار "تحرير المرأة"(صدور مجلة الأحوال الشخصية)، حيث أنه بعدما كانت المرأة التونسية مُقصاة من الانتخابات جاء قانون الانتخاب ومنحها حق الانتخاب والترشّح منذ عام 1957 عند إجراء أول انتخابات بلدية، وتعززت وضعية المرأة التونسية أكثر بعد إصدار الدستور التونسي سنة 1959، وأصبحت تتمتع بكل الحقوق السياسية[2].

إضافة إلى توحيد التعليم وعصرنته، كانت هذه الإجراءات أساس تكوين النخبة المثقفة التي لعبت دورا أساسيا في الحراك فيما بعد، لكن وفي المقابل ومنذ السنوات الأولى للاستقلال بدت رغبة "الحزب الحر الدستوري" في الإمساك بزمام السلطة، مستندا خاصة على الشرعية النضالية للحزب ورئيسه، وهو ما يفسّر رغبة "بورقيبة" في السلطة تحت شعار "سلطة الشعب"، وقد تبلور ذلك بعد انتخابات المجلس القومي التأسيسي* في 25 مارس 1956[1].

---

1 – الهادي التيمومي، **تونس في التاريخ من جديد 14 جانفي 2011**. تونس: دار محمد علي للنشر، 2011، ص 36.

2 – ابتسام الكتبي وآخرون، مرجع سابق. ص ص 205– 210.

* – المجلس القومي التأسيسي التونسي: مجلس تأسيسي مكوّن من 98 عضوا، وهو أول مجلس تأسيسي في تونس، انتخب في 25 مارس 1956، وكانت المهمة الرئيسية للمجلس هي إقرار دستور لتونس، وهو الذي تم بالفعل في 1 جوان 1959.

وتدعّم ذلك التوجّه بصفة أدق عندما تبلور التوجه العام للسلطة التونسية من خلال دستور غرّة جوان 1959، والذي وإن شكّل حدثا هاما في تاريخ تونس المعاصرة بنقله تونس من المشروعية الملكية التقليدية إلى المشروعية الشعبية نظريا، فإنه وُلد معيبا لم يجسّم سيادة الشعب في تنوعه واختلافه مكرّسا شخصنة السلطة، واحتكارها لفائدة فريق سياسي عقودا من الزمن[2].

وبالتالي فإن دستور 1959 منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة، وهنا نلمس تأثير "الحبيب بورقيبة" الذي كان يصرّ على ضرورة وجود رئيس له صلاحيات واسعة على رأس دولة مركزية، لأن تاريخ تونس في نظره هو تاريخ "التمرّد الدائم"، الذي حال دون تشكّل دولة وطنية في البلاد منذ العصر القديم[3].

وإذا نظرنا إلى هذه المسألة من زاوية التاريخ السياسي، فإن "الحزب الحر الدستوري" قد مهّد منذ بداية الاستقلال لسيطرة "بورقيبة " على السلطة، عندما اختار المجلس القومي التأسيسي النظام الرئاسي، وهو ما يقتضي أن تكون الحكومة أي السلطة التنفيذية مسؤولة لدى الرئيس وليست مسؤولة لدى مجلس النواب[4]. وقد كان لـ"الحبيب بورقيبة" شعور بأنه فوق الجميع، وكان يحلو له أن يقارن نفسه بكبار رجال العصور القديمة، من الذين قاموا القوة الرومانية مثل القرطاجي "حنبعل" أو النوميدي "يوغرطة"، حيث قال يوما :"أنا يوغرطة الذي نجح"[5].

وبالتالي فإن ذلك الشعور بالعظمة التي عبّر عنها الرئيس "بورقيبة" وسّع نفوذ الدولة من خلال إحكام السيطرة على المؤسسات الاجتماعية، والخروج عن دائرة المحاسبة والمراقبة، وكان ذلك على حساب الحرّيات والحقوق، ولن تكون نتيجته في غالب الأحيان إلا تحويل المواطنين الذين يُفترض أن يكونوا منطلق النظام السياسي وغايته إلى مجرد أدوات وأرقام[6]، ويتحول في هذه الحالة المواطنون إلى

1 – منعم برهومي، مرجع سابق. ص 81.

2 – حفيظ طبابي، "الدستور التونسي وعقلية الحزب الواحد وهاجس الإجماع". **مجلة روافد**، العدد 15، تونس، 2010، ص 283.

3 – الهادي التيمومي، **تونس 1956– 1987**. تونس: دار محمد علي للنشر، 2006، ص 24.

4 – أحمد جدي، " تقديم شهادة الأستاذ مصطفى الفيلالي". **مجلة روافد**، العدد 15، تونس، 2010، ص 194.

5 – بيار ألبان مارتال، **الحبيب بورقيبة رجل وقرن**. (ترجمة: عبد الرؤوف الإمام). باريس: مطبعة لاتدييبندان، 2000، ص 11.

6 – جمال الدين دراويل، مرجع سابق. ص 56.

رعايا، وإن تجرّأ المؤرّخ أو الباحث وتطرّق إلى فترة تاريخية عُدّ النقاش فيها منتهيا، والتشكيك في أحداثها ممنوعا، ورفض الاستنتاجات حولها مرفوضا، فسيتعرض حتما إلى ضغط ما[1].

وكإفراز للعلاقة بين التطوّر الثقافي والسياسي الناجم عن تطور التعليم، الذي احتل مكانة هامة في اختيارات وبرامج دولة الاستقلال، بدأ في السبعينات مطلب الديمقراطية والمشاركة المستقلة في إدارة شؤون البلاد وفي الحياة السياسية، بدأ يتحوّل إلى ظاهرة بارزة خاصة في أوساط النخبة المتعلّمة، التي ما انفكّت أعدادها ترتفع بسرعة بفضل انتشار التعليم وتفتح وعي التونسيين على ما يجري في تونس والعالم[2].

وفي هذا الإطار يمكن القول أنه إذا كانت الأصول والظروف الحياتية تُقرِّب المثقف "موضوعيا" من الفئات الشعبية، فإن حواجز أخرى كثيرة تباعد بينه وبينها، فهو – ولو عاش وسط هذه الفئات– معزولا عنها باهتمامات ومشاغل حياتية وبالفراغ المؤسسي، ولا يشارك في أنشطة الحياة اليومية الاجتماعية والثقافية (إلا عبر لقاءات مع زملاء)، بل وكثيرا ما تنقطع صلته بقريته وذويه[3]. غير أن ذلك لا ينفي دور هذا التطور الثقافي والاجتماعي في تونس خلال النصف الثاني من القرن العشرين، في نشأة "إنتلجنسيا" باعتبارها نتاجا للتطور الاجتماعي وحافزة له في الوقت ذاته[4].

فكان من أبرز إفرازات هذا التطور الثقافي وانتشار الوعي الثوري حركية النخب القديمة المتبنّية للنظرية الماركسية، وإن ما يثير الانتباه تميّز أصحاب هذا الاتجاه – على قلّتهم – بحركية كبيرة على غرار حركة "آفاق" و"العامل التونسي"، ولقد واجهت السلطة السياسية هذا التيّار بتشدد[5]. فمثّل ذلك أحد أبرز العوائق التي جعلت "الإنتلجنسيا" عاجزة عن الوصول كما ينبغي إلى الأوساط الاجتماعية المضطهدة، وفي الحقيقة يهم هذا الوضع عموم المثقفين بالعالم العربي قاطبة، حيث أن "الإنتلجنسيا الثورية العربية" بقيت في موقف دفاعي دون أن تتجاوز ذلك إلى حركة التحليل

1 – خالد بن فرج عبيد، "**من انعكاسات الرقابة والرقابة الذاتية على البحث في تاريخ الحركة الوطنية بتونس**". أعمال المؤتمر السابع للبحث العلمي، فيفري 2001، تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2002، ص 25.

2 – الهادي التيمومي، **تونس 1956– 1987**. مرجع سابق، ص 146.

3 – الطاهر لبيب، "العالم والمثقف الإنتلجنسي". في : **الإنتلجنسيا العربية**، مجموعة مؤلفين، تونس: الدار العربية للكتاب، 1987، ص 19.

4 – Aziz Krichen, "Formation de L'intelligentsia, Formation de La culture, Edification de L'état, Construction de la nation en Tunisie". en: **Gramsci dans Le monde arabe**, Michel Brondino, (sous-direction), Tunisie, 1994, p 61.

5 – الهادي التيمومي، **تونس 1956– 1987**. المرجع السابق، ص 150.

والاستيعاب والتجاوز[1]. ويمكن القول حينئذ أن أسباب صعوبة ربط "العضوية" لدى المثقّف بالفئات الشعبية، ترجع في جانب منها إلى طبيعة التمايز الطبقي، وعدم قدرته على إفراز المثقف العضوي، وإلى طبيعة السلطة السياسية، وضعف المجتمع المدني في مواجهة الدولة ومؤسساتها الرسمية، بما في ذلك من خنق لحرية الفكر والتعبير[2].

وقد نتج عن ذلك مزيد من تهميش النخب المثقفة المتجذّرة، وازدواجية الخطاب داخل دوائر السلطة، حيث لم يستطع النظام التونسي في تلك الفترة أن يخرج من التناقض بين منطق انفتاح الديمقراطية الحقيقية، وإقرار التعددية السياسية والحزبية المرتبطتين بالحركية السياسية، والمعتبرتين من مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، وبين منطق السلطة السلطوية القاضي بالاستمرار في انتهاج سياسة الهيمنة واحتواء مؤسسات المجتمع المدني[3].

2- النخبة التونسية والدولة الحزب: تبلورت منذ "العهد البورقيبي" سياسة الحزب الواحد المهيمن على الساحة السياسية عبر انتشار الشعب المهنية، حيث لم يُراعَ المستوى المعرفي لمتطلبات الوظيفة عند اختيار الأشخاص، بل تركّز الاهتمام على خلق فرص عمل لأنصار النظام ولآخرين لضمان ولاءهم[4].

فبعد الاستقلال ومنذ البداية تأكدت إشكالية التوجّه السياسي "للحزب الحر الدستوري الجديد" بقيادة "الحبيب بورقيبة"، والقاضية بعدم السماح لأحد خارج المنظمة الحزبية أن يلعب أي دور سياسي أو اجتماعي في الساحة التونسية[5]. ذلك أن "بورقيبة" كان يعتبر أن الشعب التونسي غير ناضج

1 – حليم بركات، " المثقفون في المجتمع العربي المعاصر: ملاحظات حول أصولهم وانتماءاتهم الطبقية". في: **الإنتلجنسيا العربية**، المرجع السابق، ص 69.

2 – الطاهر لبيب، مرجع سابق. ص 19.

3 – توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص 73.

4 – تميم الحمادي، " **بمن حكم بورقيبة...؟ ولفائدة من كان الحكم البورقيبي؟**". أعمال المؤتمر الخامس حول: نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، مارس 2005، ص 236.

5 – عبد الجليل التميمي، "**المجتمع المدني التونسي قبيل الاستقلال وتداعيات السلطة البورقيبية 1946- 1962**". أعمال المؤتمر العالمي الثالث حول السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2003، ص 49.

لممارسة الديمقراطية[1]، لذلك فإن حزب "بورقيبة" تطور من حزب مهيمن في مرحلة النضال الوطني (منذ أواخر الأربعينات فقط) إلى حزب محتكر للدولة وللحياة السياسية في مرحلة الاستقلال[2].

وبالعودة إلى خصوصيات المسار السياسي لبناء الدولة الوطنية، ارتأت الدولة التونسية منذ الستينات، أن نجاح الاشتراكية الدستورية يمر بالضرورة عبر إرساء سِلم اجتماعي وسياسي لفترة طويلة، وأن أفضل طريقة لذلك هي إقرار نظام الحزب الواحد[3]. وقد وقع قبل سنوات من هذا القرار إدخال تحويرات على النظام الداخلي للحزب الحاكم، حتى تتطابق هياكله مع الهياكل الإدارية، كما أصبحت الأولوية داخل الحزب للمركزية وليس للديمقراطية[4]، ذلك أن الديمقراطية تتعارض مع هيمنة الحزب الواحد مع السلطة، فهي تعني حكم الشعب بالشعب، أي أن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة دون تمييز عرقي أو ديني أو جنسي[5].

وفي الواقع حوّل مؤتمر "بنزرت" الذي عقد في أكتوبر 1964، وهو المؤتمر السابع لـ"الحزب الحر الدستوري"، والذي تبنى خلاله الحزب الخيار الاشتراكي أو ما سمي بالاشتراكية الدستورية، حوّل الحزب عمليا إلى "حزب الحاكم"، أي إلى حزب يمثل الحكومة بعد أن كان يمثل قطاعات عريضة من الشعب[6]، وعليه يمكن اعتبار مؤتمر "بنزرت" المحطة التاريخية التي شَرعنت للأحادية الحزبية، ومكّنت "الحزب الحر الدستوري" من أن يصبح اشتراكيا دستوريا، وفي الحقيقة لم يكن التكميم السياسي للمجتمع التونسي عملا فُجئيا، بل خضع لمنطق سياسي اتسم بالخلط بين الحزب والوطن[7].

وتعاطت الدولة مع النخبة باعتبارها مجرد "إطارات" إدارية، واعتمدت استراتيجيتها على دمجها في أجهزة الدولة ودواليبها، وانخرطت النخبة مع الدولة الفتية في تدعيم صناعة "مِخيال جديد" يدور

1 – عبد اللطيف الحناشي، "**الديمقراطية مفهوما وممارسة عند الحبيب بورقيبة بين عهدين**". أعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات البورقيبية حول دولة القانون واتخاذ القرار في تونس البورقيبية وفي المغرب العربي، تونس، د.ت.ن، ص 77.

2 – عميرة علية الصغير، **الحاكم بأمره بورقيبة الأول: دراسات وآراء في عهده**. تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2011، ص 65.

3 – عبد المجيد جمل، " **أزمة الثمانينات الاقتصادية بالبلاد التونسية وآثارها الاجتماعية (1982– 1987)**". أعمال المؤتمر الخامس حول نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار، المرجع السابق، ص 130.

4 – الهادي التيمومي، **تونس في التاريخ من جديد 14 جانفي 2011**. مرجع سابق، ص 77.

5 – محمد الدقس، **الإنتلجنسيا العربية: الواقع والطموح– ملاحظات أولية**. القاهرة: الدار العربية للنشر، 1988، ص 164.

6 – الهادي التيمومي، **تونس في التاريخ من جديد 14 جانفي 2011**. مرجع سابق، ص 77.

7 – محمد كرو، "المثقفون والمجتمع المدني في تونس". في: **الإنتلجنسيا العربية**، مرجع سابق، ص 314.

حول "الأمة التونسية" والتونسة. وتضخمت الدولة من خلال جهاز إداري مركزي قوي، على حساب مجتمع انطلق فيه مسار التفكك وانهيارات للبنى التقليدية دون نشأة هياكل مدنية جديدة تشتغل فعليا، وقادرة على تحصين المجتمع[1].

وجعل هذا الوضع من الدولة مؤسسة تبتلع كل المجتمع، وصارت الدولة هي الباعث الاقتصادي والمبدع الثقافي والمتحكمة في كل المؤسسات وهي الفاعل الوحيد، أي دولنة المجتمع، بل تزعم رأس الدولة " كل نشاطات الأمة، فيصبح مجتهدا أو فقيها وأديبا وعالما (..) مع لعب دور الزعامة الفكرية في المجتمع والتأثير في المجتمع وفي الدولة"[2]. وسدت الدولة تقريبا كل إمكانيات الفكر الحر والتفكير المغاير والنظر المتنوع، و اندمجت النخبة في دواليب الإدارة وهيكلة العمود الفقري للدولة التونسية، وتناغمت مع الحزب الحاكم، وأسّست لنواة المأزق الخانق للانصهار بين الدولة والحزب[3].

وفي علاقة بهذه المتغيرات يمكن القول أن ما يميّز "الحبيب بورقيبة" خاصة في السنوات الأولى من حكمه، هو تضافر عدة عوامل ذاتية وموضوعية لتجعل منه نموذجا فذّا ومتميّزا، لا في تاريخ تونس فحسب بل في تاريخ العرب المعاصر، فقد امتلك شخصية كارزمية جعلته من صنّاع القرار السياسي الجريء في الوطن العربي[4]، ولكن تلك الخصال لا يمكن أن تحجب عموما الطابع الدكتاتوري للسلطة آنذاك، فـ"بورقيبة" كان يعتبر أن الديمقراطية لم يحن وقتها بعد.

وفي الحقيقة، إذا ما نظرنا إلى هذه الفترة التي تميّزت بكونها مرحلة بناء الدولة الوطنية، وما تتطلبه من قرارات مصيرية، إذا نظرنا إليها من زاوية تاريخية موضوعية فإنها لم تكن بالقتامة التي تبدو عليها، والتي ينشرها معارضو "بورقيبة"، فـ"الحزب الحر الدستوري" لم يفرض هيمنته المطلقة على كل المجالات في الدولة، فلقد فسح المجال مثلا لألد أعداءه اليساريين للنشاط في الجامعة التونسية، ولكّنه عمل على شقّ صفوف الطلبة وتقسيمهم، حيث برزت هذه الظاهرة خاصة منذ أواخر السبعينات

1 – محرز الدريسي، " النخبة في تونس: المتاهة و قلق الإصلاح: مجتمع الدولة ونخبة الدولة والإطلالات النقدية". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.alislahmag.com، تاريخ الاطلاع: 2015/02/15.

2 – هشام جعيط، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**. بيروت: دار الطليعة، 1984، ص 145.

3 – محرز الدريسي، المرجع السابق.

4 – مسعود ظاهر، "**البورقيبية والشهابية ومشكلات تحديث الدولة في تونس ولبنان في النصف الثاني من القرن العشرين**". أعمال المؤتمر العالمي الثالث حول السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية، مرجع سابق، ص 87.

وبداية الثمانينات، وذلك بظهور تيارات ذات توجهات سياسية مختلفة يسارية وقومية ودينية إسلامية، أهمها الاتجاه الإسلامي الذي أصبح فيما بعد "حركة النهضة".

المطلب الثاني: النخبة التونسية والمنظومة الرئاسية لبن علي

1- النخبة والولاء السياسي: وصل الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" إلى سدّة الحكم بعد انقلاب "غير دموي" في نوفمبر 1987، حيث أعلن أن الرئيس "الحبيب بورقيبة" عاجز عن تولي الرئاسة، ومنذ تولّيه الرئاسة اعتمد على عدة استراتيجيات وآليات لتركيز هيمنته على مختلف مظاهر الحياة العامة وتأكيد شرعيته في الحكم، حيث اعتمد سياسة تقريب بعض النخب وتهميش البعض الآخر.

فكان من ضمن تلك الاستراتيجيات الاعتماد على الولاءات القائمة أساسا على المنافع والوظائف. ولمزيد التحكّم في دواليب الدولة سعى النظام الحاكم في هذه الفترة إلى تقريب أصحاب الجاه والثروة والعلم، كما في دول الشرق الإستبدادية، حيث كانت الثروة والجاه والوجاهة العلمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولة، وكانت المنزلة الاجتماعية للأفراد لا تخرج عن المناصب التي يشغلونها في داخلها[1].

وتعود ظاهرة التقارب بين الحكام وذوي الوجاهة العلمية في العالم العربي الإسلامي إلى زمن بعيد، ويذكر في هذا الإطار المؤرخ "هشام جعيط" أنه منذ القديم شاركت طبقة المفكرين بصور متفاوتة في أجهزة الدولة[2]، وكانت العلاقة مبنية على المصالح المتبادلة، إذ أن ما يربط بعض العلماء والخاصة هو الجاه، وما قد يجدون من تكريم السلطان لهم[3].

وفي نفس الموضوع يمكن الإشارة إلى نظرة المؤرخ وعالم الاجتماع "عبد الرحمن بن خلدون"، حول علاقة السلطان برغبة شريحة اجتماعية في التقرّب منه لمزيد من دعم سلطانه من خلال قوله: "إذا استمرت الدولة وشمخ الملك، تساوى حينئذ في المنزلة عند السلطان كل من انتمى إلى خدمته

1 – بيري أندرسون، **دولة الشرق الإستبدادية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1983، ص 14.

2 – هشام جعيط، مرجع سابق. ص 06.

3 – الطاهر لبيب، مرجع سابق. ص 14.

وتقرّب إليه بنصحه واصطنعه السلطان لغَنائه"[1]. ومن هذه الزاوية فقد ساهم المثقفون الموالون للنظام مقابل امتيازات مادية في تفشي الاستبداد السياسي، وعلى هذا الأساس لا يمكن عزل النخبة عن دائرة السلطة والنفوذ، وحتى المجموعات التي تنأى ظاهريا عن تولي السلطة السياسية الرسمية مباشرة، فإنها تقوم بتأمين مصالحها عن طريق ممثليها داخل قنوات الحكم[2].

ويبدو أن هذه الظاهرة تشمل شريحة كبرى من المثقفين في العالم العربي والإسلامي، التي عانت لفترات طويلة من الهيمنة الاستعمارية، حيث وبعد أن كان المثقف خلال المرحلة الاستعمارية جزءا من الحركة السياسية، مُوجِّها لها وصوتا ناطقا باسمها، أصبح يتراوح بين موقفين، إما التهميش وإما المشاركة السلبية. وتبعا لذلك فإن المثقف الذي لعب دورا خلال مرحلة التحرير، انتفت مشاركته في المرحلة ما بعد الاستعمارية، إلا إذا كان من باب إضفاء الشرعية وإعادة انتاج الأوضاع القائمة[3].

وقد تدعّمت تلك الظاهرة لأن عملية التربية هي عملية رسمية أساسا تدخل في إطار ايديولوجية الدولة، التي ترمي من وراء التعليم إلى خلق كوادر لفائدتها[4]. ومن نتائج ذلك تكوّن نخبة مثقفة موالية في معظمها للنظام الحاكم وخادمة له، ومن أهم خصائصها أنها تُحوّل رأس مالها الثقافي إلى رأس مال اقتصادي وسياسي، وتوظّفه من أجل أدوات السلطة والثروة، وهي بحكم موقفها الخاص لها دور جوهري في إضفاء الشرعية على السلطة أو منازعتها إياها، وهي أخيرا المسؤولة عن ترشيح الاختيارات الكبرى أو تهميشها[5].

وفي الحقيقة فإن هذه الظاهرة أدت إلى القضاء على الفكر النقدي لدى الشباب قصد تهميشه، وهذا دليل أيضا على طبيعة العقلية العربية التي تفتقر إلى التأمل والتفكير المنهجي، الذي يساعد على البحث عن إجابات قريبة من الحقيقة، بدلا من الاستغراق في طرح الأسئلة[6]. ويفسر ذلك

1 – عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سابق. ص 437.

2 – عبد الوهاب المكني، **النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الفرنسي (1881– 1956) الأشراف البلدية مثالا**. تونس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية– صفاقس، 2004، ص 18.

3 – منصف وناس، "المساهمات العربية المعاصرة في مسألة المثقف العربي". في: **الإنتلجنسيا العربية**، مرجع سابق، ص 179.

4 – البشير العربي، " **الحركة الطلابية وتأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية في العشرية الأخيرة من حكم بورقيبة لتونس**". أعمال المؤتمر الخامس حول نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار، مرجع سابق، ص 179.

5 – عبد القادر الزغل وأسماء العريف، "سلطة المثقفين ومثقفو السلطة في تونس". في: **الإنتلجنسيا العربية**، مرجع سابق، ص 306.

6 – حمود أبو طالب، **ساحات 2011– أخيرا ... الشعب يريد**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص 17.

الطابع الاستبدادي لنظام الحكم الرافض لكل أشكال التفكير والنقد. وقد هيمن الصخب الإعلامي الذي كان النظام التونسي يفرضه على كل الفضاءات، فالإذاعات والصحافة والتلفزات ووسائل الإعلام الأخرى، التي يحتكرها الحزب الحاكم لا يمكنها سوى تمجيد الرئيس وامتداح سياسته[1].

وقد تزامنت تلك السياسة مع مصادرة الحريات، وهو دليل على عداء الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" للديمقراطية، حتى تحوّلت الدولة/السلطة إلى دولة يغلب فيها الجزء على الكل، وإلغاء الحياة السياسية، وتحلّ فيها الامتيازات محل الحقوق، وتحلّ السلطة محل القانون، والمصلحة الفئوية الحزبية والمناطقية الجهوية الخاصة محل المصلحة الوطنية[2]، وبذلك همّشت فئات كبرى من الشباب في ظل نظام لم يسمح بنشوء مفهوم المواطنة، الذي يحقق المشاركة في إدارة الوطن بأي شكل وعلى أي مستوى[3].

ومن العوامل التي ساهمت في بسط الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" نفوذه على المجتمع بأسره سعي عدة عناصر من النخب التونسية المتنوعة، خاصة الفاعلين السياسيين، إلى التقرب من المجال السلطوي خدمة لمصالحها الشخصية بالأساس. وفي الواقع لم تكن هذه السياسة خاصة بالرئيس التونسي السابق دون غيره من الحكام العرب، ففي المغرب الأقصى كان النظام المغربي في النصف الثاني من القرن العشرين يسعى إلى تدجين العالِم، وجعله مجرّد موظف في خدمة الدولة[4].

ومن هذا الجانب يبدو أنه لا دور للمثقف إلا بمقدار دوره في تلبية الحاجيات، إذ أن هناك علاقة ترابط بين أصحاب النفوذ من السّراة السياسيين وبين أهل الطاعة، ليس أهل الطاعة من العامة بل أهل الطاعة من المفكرين[5]. ونتيجة لذلك فإن السياسي هو المسيطر الدائم، وهكذا فإن الديمقراطية لم تدخل بعد إلى ثقافتنا الاجتماعية، بل إن منهج السلطة الذي ابتدعته الدولة هو السائد في الأحزاب

1 – البشير التركي، **بن علي الفاسق**. تونس: دار برق للنشر والتوزيع، 2011، ص 69.

2 – توفيق المديني، مرجع سابق. ص 19.

3 – حمود أبو طالب، مرجع سابق. ص 18.

4 – إبراهيم القادري بوتشيش، "**السلطة وآليات الحكم في النصف الثاني من القرن العشرين من خلال كتاب الملكية والإسلام السياسي في المغرب لمحمد الطوزي**". أعمال المؤتمر العالمي الثالث حول السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية، مرجع سابق، ص ص 106– 107.

5 – إيليا حريق، "الصراع الطبقي والإنتلجنسيا العربية". في: **الإنتلجنسيا العربية**، مرجع سابق، ص ص 106– 107.

والحركات المعارضة التي يقودها المثقفون أنفسهم، والذين يعيدون انتاج نفس المنهج المركزي للسلطة ضمن حركاتهم، في الوقت الذي يعارضون فيه طبعا باسم الديمقراطية[1].

وقد نتج عن ذلك هيمنة ثقافة لا ديمقراطية وسط النخبة، وساهم في ذلك التقاء ثقافة غير ديمقراطية وسياق مجتمعي يساعد على إنتاج ظواهر الزبونية والاستفراد والاستبداد بالحكم، وممارسة الفساد بكل أنواعه[2]. وما يمكن ملاحظته في هذا المجال أن الالتقاء بين شريحة من المثقفين الموالين يمكن أن نسميهم "مثقفي السلطة" – إن جاز التعبير–، هذا الالتقاء نتج عنه المساهمة في رفع مكانة الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" حتى أصبحت السلطة مرتبطة باختياراته الشخصية.

يبدو حينئذ أن "مثقفي السلطة" يتجاهلون من أجل تحقيق امتيازاتهم الشخصية، أن الديمقراطية الحقيقية من الناحية السياسية هي نهج للحكم يقوم على الانتخابات الحرة والمؤسسات، وعلى تداول السلطة بين الأحزاب في نظام تعددي، يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية وحرية الاختيار لكل الناخبين[3]. ويقودنا ذلك للقول أن الحديث من قبل "مثقفي السلطة" عن ديمقراطية نظام الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" يتنافى في الواقع مع مفهوم الديمقراطية، ويمكن القول حينئذ أن معظم المفكرين من هذا الصنف هم في حال خضوع يعملون في خدمة الآخرين من المتسلطين[4].

ويبرز ذلك من خلال الدور الذي يقوم به المثقفون الذين ينتمون إلى الطبقة العليا، ويلتزمون بالدفاع عن مصالحها ويعظمون مكاسبهم من خلال الممارسة والفكر، وسعيا وراء تحقيق طموحاتها فإن النخبة المثقفة التي تنحدر من منابت شتى، متمركزة غالبا في الطبقة الوسطى تهدف إلى مستوى أعلى من واقعها، من أجل إشباع رغبتها المادية والفكرية[5].

1 – عبد القادر الزغل وأسماء العريف، مرجع سابق. ص 310.

2 – المنصف وناس، **الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية**. تونس: الدار التونسية للنشر، 2011، ص 296.

3 – عبد القادر بن حمادي، "**المجتمع المدني كآلية لتفعيل وتجسيد الديمقراطية في المغرب العربي**". أعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات البورقيبية، مرجع سابق، ص 22.

4 – إيليا حريق، مرجع سابق. ص 107.

5 – محمد الدقس، مرجع سابق. ص ص 157– 163.

وفي هذا الصدد نذكر أن نظام الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" قد نجح إلى حد كبير عبر وسائل الإغراء وإغداق الامتيازات في كسب فئة من المثقفين، مهمتها الأساسية إضفاء الشرعية على سلطة غير شرعية، وتبرير أخطاء سياسية رديئة وفاشلة[1].

ولا تقتصر هذه الظاهرة على النظام التونسي السابق فقط، بل تشمل معظم الأنظمة العربية، ذلك أن معظم السلطات الحاكمة في العالم العربي تحاول احتواء معظم المفكرين من خلال هيمنتها على مصادر الثقافة، بما فيها الصحافة والمدارس والجامعات ومراكز البحوث... وبالتالي تمنع انتشار الأفكار التي تتعارض مع موقفها، الأمر الذي قد يوجّه النخبة نحو وجهة مغايرة للفائدة المرجوة، وخلق فئات غير مبالية أو صامتة في النهاية[2].

ومن جهة أخرى تساهم لا مبالاة المثقف وعدم اكتراثه بما يحدث حوله في اغترابه عن واقعه، وهي ظاهرة تخص جل المثقفين في العالم العربي، ذلك أن أغلبية هؤلاء المثقفين يتنصّلون من واقعهم وكأنهم يطلبون الاستسلام والتسليم بالأمر الواقع، أو قد يقفون موقف المشاهد لما يجري في ساحة المجتمع، عاجزين عن المشاركة ويائسين من قدرتهم على تغيير المسار نحو ما يعتقدون أنه واقعي وصحيح[3].

وهكذا فإن الدولة التونسية اعتمدت خلال فترة حكم الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" على النخبة السياسية المؤلفة عموما من قادة حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم ووجهائه، والتي يدور حولها مختلف أصحاب الامتيازات، وكبراء وجهاء الدولة والجيش وكبار العلماء والأكاديميين[4].

وإضافة إلى هذه الفئات الاجتماعية المختلفة، ارتكزت مقوّمات الدولة في عهد الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" على جهاز البيروقراطية المركزية العليا للدولة، ومن أجهزة القمع والإرهاب

1 – الحبيب الجنحاني، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2005، ص 11.

2 – محمد الدقس، مرجع سابق. ص 164.

3 – عاطف عضيبان، "أزمة المثقفين العرب: دراسة تحليلية". في: **الإنتلجنسيا العربية**، مرجع سابق، ص 174.

4 – توفيق المديني، مرجع سابق. ص 145.

المنظم للدولة، أي أجهزة المخابرات (بدءا بالشرطة السرية وصولا إلى البوليس السياسي)، ومن البنى الموازية والمساندة لنظام الحكم التسلّطي[1].

2- النخبة بين التهميش والتدجين: بعد اعتلاء الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" سدّة الحكم في تونس سنة 1987، بعد "الانقلاب الأبيض" الذي قاده لإسقاط حكم "الحبيب بورقيبة"، استبشر التونسيون خيرا بعد الوجه الديمقراطي الذي أظهره، وتوقعوا مستقبلا أفضل من خلال إحداث إصلاحات حقيقية على صعيد الممارسة السياسية والمشاركة المجتمعية، حيث صرّح الرئيس السابق في بيان السابع من نوفمبر أن الشعب التونسي بلغ درجة عالية من النضج، ومن حقه العيش في إطار نظام ديمقراطي، وهو عكس ما اعتبره سابقه "الحبيب بورقيبة" منذ تسلمه الحكم أن الشعب التونسي "غير ناضج" -كما ذكرنا سابقا-، وهو ما برر سلوكه الاستبدادي.

غير أنه تبيّن بعد مدة قصير أن "زين العابدين بن علي" لم يجرِ تغييرا حقيقيا على طابع السلطة التي ورثها عن بورقيبة، والقائمة على هيمنة "الحزب الاشتراكي الدستوري" على الدولة وعلى الإدارة، وعلى هيمنة مؤسسة الرئاسة والسلطة التنفيذية على كل السلط، والمعتمدة على القمع المعمم وتدجين كل المنظمات[2].

وليصنع واجهة ديمقراطية، استخدم الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" مجموعة من الأحزاب الموالية له، تلعب دور الديكور في الانتخابات الشكلية التي كانت تنظم دوريا، وتوزع فيها المقاعد في المجلسين النيابيين (مجلس النوّاب ومجلس المستشارين) حسب درجة الولاء والقرابة من دائرة الحكم[3]. وبهذه الطريقة حوّل المعارضة الرسمية إلى مجرّد ديكور يُضفي به على نظامه طابعا تعدديا زائفا[4].

وبذلك فقد تم تغييب المعارضة القوية التي من شأنها طرح مشروع سياسي ومجتمعي بديل لمشروع النظام الحاكم، وفي ظل ذلك تحالفت السلطة مع أحزاب المعارضة الإصلاحية التي تفتقر إلى

1 - توفيق المديني، مرجع سابق ، ص ص 137- 138.

2 - بشير الحامدي، **الحق في السلطة والثروة والديمقراطية**. تونس: دنيا برنت، 2011، ص 18.

3 - عميرة علية الصغير، **الثورة في عيني مؤرخ**. تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتب، 2012، ص 22.

4 - "17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، فساد وعمالة". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.albadil.org، تاريخ الاطلاع: 2015/03/21.

القواعد الشعبية، وهو ما جعلها أحزاب نخبة من المثقفين ينشطون في العاصمة وبعض المدن الكبرى الأخرى، والتي لا تمتلك برامج سياسية واقتصادية وثقافية تعبّر عن استقلال ذاتها التاريخية، وعن تصوّرها ورؤيتها لبناء المجتمع الجديد[1]. وهكذا نجحت سلطة الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" في جرّ المعارضة الليبرالية والإصلاحية والحزب الشيوعي التونسي– مثل باقي الأحزاب الأخرى– للتحالف معها وتبني مفهوم "المعارضة المشارِكة"[2].

غير أن التحالف مع أحزاب المعارضة واستعمال مفهوم "المعارضة المشارِكة" لم يكن إلا تحالفا شكليا، حيث أن الرئيس السابق كان يرمي من وراء ذلك إلى فرض سلطته على حزبه "التجمع الدستوري الديمقراطي" وريث "الحزب الحر الدستوري الجديد"، الذي قاد الحركة الوطنية التونسية ضد الاستعمار الفرنسي. فلقد تحوّل هذا الحزب بداية من 1988 إلى حزب/دولة في خدمة شخص الرئيس، وبالتالي كان حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" الأداة التي يحكم بواسطتها الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، إذ لعب هذا الحزب دورا كبيرا في مختلف ميادين الحياة بالبلاد التونسية، وتأثيره كان واسعا وجليا عليها[3].

فبالإضافة إلى هيمنته داخل المدن، هيمن هذا الحزب أيضا داخل المناطق الريفية (30% من السكان)، حيث كان "العمدة" ممثلا للسلطة المدنية والأمنية، وكام مُخبرا ومشرفا على كل لجان الإعانة، وكان الشخصية الأولى بالأرياف[4]. وعليه فقد كان الانتماء إلى "حزب التجمع الدستوري" يحتل في غالب الأحيان الطريق لتحصيل الامتيازات المختلفة، من مساعدات ومنح جامعية ومناصب شغل ورخص مؤهلة لبعض المشاريع...، وذلك بالاعتماد على رموز السلط الحاكمة من عائلة الرئيس وأقرباءهم ومعارفهم، خاصة في العاصمة التونسية.

ولقد أثبتت تجربة تنشيط مسار "البناء الديمقراطي في تونس" أن النموذج الاحتكاري للسلطة وهيمنة عقلية الحزب الواحد، هما أسلوب الحكم التسلطي الذي كان سائدا في عهد الرئيس الأسبق

1 – توفيق المديني، مرجع سابق. ص ص 89– 90.

2 – بشير الحامدي، مرجع سابق. ص 20.

3 – الهادي التيمومي، **تونس في التاريخ من جديد 14 جانفي 2011**. مرجع سابق، ص 19.

4 – Beaugé Florence, **La Tunisie de Ben Ali: Miracle ou Mirage ?**. Paris: Edition du Cygne, 2010, p 40.

"الحبيب بورقيبة"، وهو ما استمر أيضا في عهد الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"[1]. وهو ما أدى إلى انغلاق الحياة السياسية واحتكار الحزب الحاكم للشأن العام وهيمنته على دواليب الدولة، وسيطرة المجتمع السياسي على مؤسسات المجتمع المدني ومحاصرتها[2].

لقد أدت سيطرة المجتمع السياسي على المجتمع المدني إلى أن يعتبر الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" ونظامه أي مظهر من مظاهر الإصلاح في مختلف الميادين يجب أن يخضع بالضرورة إلى تدخلاته، متجاهلا بذلك أن جميع التجارب التاريخية الحديثة قد برهنت أكثر من مرّة أن الإصلاح لا يتم برغبات شخصية، بل لابد من إشراك المجتمع بكل فئاته في ترشيد مسيرته وتعزيز خُطاه، وهذا يقتضي إزالة جميع العوائق السياسية والقانونية والأمنية، التي تمنعه من المشاركة في عملية الإصلاح[3].

لقد هيمن "حزب التجمع الدستوري" على كل مناحي الحياة السياسية في تونس، فعناصر هذا الحزب حاضرة في كل الإدارات والمؤسسات ومنغرسة في كل مكان، حتى أصبح يمثل آلية حقيقية للمراقبة، خاصة المعارضين الناشطين سياسيا ومنظمات حقوق الإنسان، والنقابيين المعارضين للنهج البيروقراطي المشارك والمتحالف مع النظام.[4]

وفي توجه معاكس للمشاركة الفعالة التي نادى بها مباشرة بعد تولّيه سدّة الحكم، كرّس الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" سياسة مبنية على الولاء من ناحية، وعلى الدور الذي تحتله النخبة الحاكمة في فرض وصايتها على المجتمع بأسره، وهذا السلوك يعود من الناحية التاريخية والاجتماعية إلى العهد البورقيبي، وذلك من خلال الميل من طرف الدولة الوطنية ومن طرف النخبة الحاكمة إلى احتكار تمثيل المجتمع والتحدّث باسمه[5]. وبالتالي فإن النظام السياسي التونسي حسب ما أورده أحد وزراء الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" (الصادق شعبان)، لم يمارس منذ بدايات الدولة المستقلة

1 – توفيق المديني، مرجع سابق. ص 86.

2 – زهير الخويلدي، **الثورة العربية وإرادة الحياة– مقاربة فلسفية**. تونس: الدار التونسية للكتاب، 2011، ص90.

3 – الحبيب الجنحاني، مرجع سابق. ص 60.

4 – بشير الحامدي، مرجع سابق. ص 21.

5 – عدنان المنصر، **دولة بورقيبة– فصول في الإيديولوجيا والممارسة (1955– 1970)**. تونس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، 2004، ص 79.

على أساس جمهوري، حيث تجمّعت السلطة بين أيدي النخبة التي قادت التحرير، وفي إطار حزب واحد، كما يشخصن القرار بين يدي الرئيس "الحبيب بورقيبة"[1].

وعليه فإن الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" لم يفِ بوعوده التي تضمّنت الديمقراطية وحرية التعبير والصحافة (راجع بيان 07 نوفمبر) (الملحق رقم 01)، حيث عمل على التضييق على النخبة من خلال مهاجمة الصحافة، وتدخّل "حزب التجمّع الدستوري" بحق الاجتماع وتكوين الجمعيات، واستغلال كل حادث صغير في أي مدينة في زيادة التضييق على منسوب الحريّات، حتى أصبحت كلمة "حاكم" تعني في عهد الرئيس السابق في لغة التخاطب اليومي للتونسيين "شرطي"، نظرا إلى تحوّل الشرطي إلى الفاتق الناطق المسلط على البلاد والعباد[2].

لقد كان النظام البوليسي في فترة حكم الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" قد أغلق شيئا فشيئا كل المنافذ التي يعبّر بها الناس عن آرائهم وعن مواقفهم فضلا عن معارضتهم[3]. ولتطبيق ذلك على أرض الواقع اعتمد ذلك النظام آلية تهميش المعارضة وإقصاءها، ومن بين الطرق المتبعة في ذلك، خاصة من أجل إعاقة عمل الأحزاب والجمعيات غير الخاضعة للنظام، نذكر التضييقات القانونية أو الإدارية، والتهديدات الصادرة عن أشخاص مجهولين، والتنصت على الهواتف، وتطويق أماكن اللقاءات، والسطو على المكاتب المهنية والخاصة، والاستدعاءات لمراكز الشرطة ووزارة الداخلية، والإقامة الجبرية ومنع التنقل بحرية داخل البلاد، ورفض تسليم جوازات السفر أو سحبها، وكذا مراقبة المراسلات الشخصية والبريد الالكتروني، وتجفيف مصادر الدخل[4]. وهكذا فإن دولة الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" قد ألغت إنتاج السياسة في المجتمع وطرحت نفسها بديلا عن المؤسسات[5].

ومن أجل زيادة الشرخ الاجتماعي شرخا وانقساما، ضاعفت السلطة من ظاهرة العنف سعيا لإجهاض المعارضة، وعلى هذا الأساس فقد تميّزت طريقة عملها بالاقتصار على المعالجة الأمنية

1 – الصادق شعبان، **النظام السياسي التونسي– نظرة متجددة**. تونس: الدار العربية للكتاب، 2005، ص 41.

2 – الهادي التيمومي، **تونس في التاريخ من جديد 14 جانفي 2011**. مرجع سابق، ص 19.

3 – عبد المجيد الشرفي، **الثورة والحداثة والإسلام**. تونس: دار الجنوب، 2012، ص 21.

4 – البشير التركي، مرجع سابق. ص 81.

5 – توفيق المديني، مرجع سابق. ص 157.

والبوليسية، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الظلم والفساد وغياب العدالة الاجتماعية، فاستعملت السلطة القمع بلا هوادة وكان نصيب الأسد من القمع لمناضلي المعارضة الراديكالية ممثلة في حركة النهضة وحزب العمال الشيوعي ولبعض الديمقراطيين ونشطاء الحركة الطلابية، فقد استهدفت "ماكينة القمع النوفمبري" حزب العمال بداية من 1989، وخاصة منذ حرب الخليج الثانية سنة 1992 واشتدت في خريف 1992 مع انطلاق محاكمات أتباع "النهضة"، فكانت المحاصرة الإعلامية بمنع الصحف من التعرض لنشاطات الحزب وقياداته ومن التعبير عن آرائهم أو نشر صورهم أو أي أخبار عنهم، وكانت الملاحقات والمداهمات والاعتقالات في حقهم[1].

كما عمل الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" على تصفية المعارضة وذلك بحرمان المناضلين من جوازات السفر، وقطع هواتفهم ومعاقبة عائلاتهم، وهو أسلوب جديد لم يكن في عهد الرئيس الأسبق " الحبيب بورقيبة"، ومما زاد من سلطة "زين العابدين بن علي" المطلقة عزلة مؤسسة الرئاسة وتحويلها إلى أداة "بروباغندة" لمشاريع الرئاسة، وتهميش الحكومة وجعلها أداة لتنفيذ قراراته والقضاء على دور القضاء، وبعث أحزاب معارضة مرتشية...[2]

وقد نتج عن تلك السياسة ضعف الدولة من ناحية، وتوتر العلاقة بين النظام وغالبية النخبة التونسية من ناحية أخرى، بسبب كبت الحريات ابتداء من حريّة الرأي والتعبير والنشر، فالسلطة عوض أن تفيد من ثقافة النخبة عقلانيّتها ومعرفتها بالتجارب التاريخية قديما وحديثا، فإنها سعت في كثير من الأحيان إلى تحييدها بالترغيب والترهيب[3].

ولقمع جميع الحركات المعارِضة للسلطة، لجأت هذه الأخيرة أيضا إلى الطريقة المعروفة لدى مصالح المخابرات، والمتمثلة في اختراق أحزاب المعارضة والجمعيات الرافضة لنهج السلطة، وذلك بواسطة عناصر مكلفة بالتجسس على قياداتها وإثارة الخلافات الداخلية صلبها[4]. وقد أفضت تلك الممارسات القمعية المسلطة من طرف السلطة على النخبة ومكونات المجتمع المدني إلى حصول قطيعة بين الدولة من جهة، ومختلف الشرائح الاجتماعية من جهة أخرى.

[1] - خميس عرفاوي، **المعارضة الراديكالية زمن بورقيبة وبن علي (1986- 2010)**. تونس: مطبعة الثقافية، 2016، ص 26.

2 – صالح المازقي، **دعوة إلى فهم ثورة الكرامة**. تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2011، ص 46.

3 – الحبيب الجنحاني، مرجع سابق. ص 11.

4 – البشير التركي، مرجع سابق. ص 79.

وفي مقابل تهميش المعارضة الحقيقية والهيمنة على مفاصل الدولة وشلّ مؤسساتها، اعتمد الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" وزوجته سلطة تنفيذية موازية، أرساها شيئا فشيئا على عدد هام من مستشاري الرئاسة ناهز عددهم الأربعين، ويمثّلون في الواقع حكومة موازية، بحيث كانوا يُقصون الوزراء الحقيقيين ويجعلون منهم مجرد صور تُعرض في شريط الأنباء[1].

وقد عمل الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" على أن يكون التونسيون رعايا لا مواطنين، وبهذا الأسلوب تميّز النظام السياسي التونسي السابق بانغلاق سياسي ومحاصرة لكل فضاء للحرية وخنق كل أشكال الاحتجاج السلمي، وقد سلّط على كل نَفَسٍ معارض عنفا من شتى الأنواع[2]، ومن ذلك الاعتداء على مناصري حقوق الإنسان، والقيادات السياسية المعارضة والناقدة للنظام، ومن بين تلك الرموز الناشطة التي تميّزت بنضالها من أجل الديمقراطية، يذكر المؤرّخ "مصطفى كريم" كل من "نزيهة رجيبة" المعروفة باسم "أم زياد"، و"توفيق بن بريك"، و السياسيون "حمة الهمامي" و "أحمد نجيب الشابي" و"مصطفى بن جعفر" و"منصف المرزوقي"...[3]

1 – نيكولا بو و كاترين غراسياي، **حاكمة قرطاج– الاستيلاء على تونس**. (ترجمة: عمر بن ضو وآخرون)، تونس: المغاربية للطباعة، 2011، ص 66.

2 – البشير التركي، مرجع سابق. ص 84.

3 – Mostafa Kraim, **Aux origines de La révolution Tunisienne**. Tunisie: La maghrébine pour L'impression et La publication du livre, 2011, p 185.

الفصل الثالث

التغيير السياسي في تونس: الأسباب والمسارات

الفصل الثالث: التغيير السياسي في تونس: الأسباب والمسارات

شهدت تونس في العام 2011 تغييرا سياسيا تمثل في إسقاط نظام عمّر لأكثر من ثلاثة وعشرين سنة، وذلك على إثر الحركات الاحتجاجية التي شهدتها منذ أواخر عام 2010، حيث أدت تلك الاحتجاجات إلى انهيار سريع لنظام تسلّطي، قائم على حكم الشخص الواحد عبر الأجهزة الأمنية والشرطة السرّية، فتفكك النظام الذي استمر فعليا منذ العام 1956، على الرغم من أن الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" قد اعتلى سدّة الحكم في العام 1987، فهو يمثّل امتدادا لحكم الرئيس الأسبق "الحبيب بورقيبة"، والذي قاد عليه "بن علي" انقلابا "أبيض" أصبح بموجبه رئيسا لتونس، وحاول بعد ذلك إجراء تعديلات على نظام الحكم من خلال اتخاذه جملة من الإصلاحات، إلا أن تلك المحاولات العديدة والإصلاحات "الشكلية" التي أُدخلت في شتى المجالات على مر ثلاثة وعشرين سنة من حكمه لم تَحُل دون انهيار نظام الحكم عبر "ثورة" شعبية، أعقبها انهيار كامل لكل مؤسسات النظام ولو بدرجات متفاوتة، تبعا لمدى اعتمادها على شخص الرئيس السابق.

سنتطرق في هذا الفصل إلى عملية التغيير السياسي في تونس من خلال ثلاث مباحث، يتعلق الأول بملامح الدولة التونسية قبل عام 2011 أي قبل التغيير السياسي، ثم سنتناول بالدراسة أسباب التغيير السياسي في تونس، وأخيرا سنتطرق إلى مسارات عملية التغيير السياسي في هذا البلد.

المبحث الأول: ملامح الدولة التونسية قبل التّغيير السياسي

في محاولة لتقصي ملامح الدولة التونسية قبل التغيير السياسي، سنتطرق في هذا المبحث بداية إلى الحماية الفرنسية والنضال الوطني التونسي الذي تُوّج بالاستقلال، ثم سنتطرق إلى فترة الرئيس الأسبق "الحبيب بورقيبة"، وأخيرا سنتناول بالدراسة فترة الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي".

المطلب الأول: الحماية الفرنسية والنضال الوطني

1- انتصاب الحماية الفرنسية على تونس: تشترك تونس مع بقية دول المغرب العربي في كثير من المقوّمات، فهي جزء من الحضارة العربية، كما أنها تدين بالإسلام دينا، إضافة إلى اللغة المشتركة، كما أنها خضعت على غرار تلك الدول إلى الاستعمار لفترة طويلة. فمنذ بداية القرن التاسع عشر أخذت المطامع الاستعمارية للدول الأوروبية تتجه نحو أقطار المغرب العربي الثلاثة: تونس، الجزائر

والمغرب. وفي عام 1802 تحصلت فرنسا في عهد "حمودة باشا" (باي تونس من 1782 إلى 1814) وهو خامس بايات تونس، تحصلت على معاهدات تمتعت من خلالها بامتيازات مهمة، وقد توالت المعاهدات تبعا لتزايد المطامع الفرنسية، فكانت معاهدة 1824، ثم اتفاقية 1830 اللتان منحتا فرنسا امتيازات في شتى الميادين القضائية والتجارية. وقد تكثّف التدخل الفرنسي في تونس خاصة بعد عام 1858، حيث فرضت فرنسا على "محمد باي" ميثاقا جديدا عُرف بـ"عهد الأمان"، والذي أصبح الفرنسيون بموجبه يمارسون الحماية على سائر سكان تونس بمن فيهم الأوروبيين، وبذلك تحولت تونس شيئا فشيئا إلى بلد شبه مستَعمَر منذ عام 1860[1].

إلا أن ذلك لم يكن كافيا بالنسبة لفرنسا، فبعد مؤتمر برلين 1878 تنازلت كل من إنجلترا وألمانيا عن تونس لصالح فرنسا، وبذلك تحولت تونس إلى مستعمرة فرنسية، حيث دخلت الجيوش الفرنسية إليها بقيادة "جول فيري Jules Ferry" بتاريخ 21 ماي 1881، وتم التوقيع على معاهدة الحماية (معاهدة باردو) التي أمضاها "الصادق باي"[2]. وتضمنت هذه المعاهدة تقييد سلطة الباي ووضعه تحت حماية فرنسا، وسلبت تونس كل مقومات الدولة المستقلة.

ولم تكتفِ فرنسا بتلك المكتسبات السياسية بل أرادت أن تبسط سلطاتها المطلقة على البلاد، فأجبرت "الباي" الذي فقد سلطاته الفعلية لصالح المقيم العام الفرنسي "بول كامبون Paul Cambon" على توقيع معاهدة جديدة عُرفت باسم "معاهدة المرسى الكبير" بتاريخ 08 جوان 1883، وفيها تم فرض الحماية على تونس وبدأت فرنسا تديرها مباشرة[3].

2- النضال الوطني: انطلقت مقاومة الأهالي ضد التدخّل العسكري الفرنسي في 24 أفريل 1881، واشتدت المقاومة بعد إبرام "معاهدة باردو" حتى شملت جميع أنحاء البلاد، حيث سقط الكثير من الضحايا التونسيين نظرا لعدم تكافؤ ميزان القوى بين الجيوش الفرنسية التي كانت قوة عظمى، وبين الأهالي الذين لا يملكون العدّة والعتاد اللازم لمواجهة المستعمِر[4].

1 – حمة الهمامي، **المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية**. تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989، ص ص 23– 25.

2- Louis Périllier, **La conquête de L'indépendance Tunisienne**. Paris: édition Robert Laffont, 1979, pp 16-17.

3 – راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**. القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والتربية، 2011، ص 22.

4 – خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق. ص 23.

ورغم توسّع المقاومة واشتدادها إلا أن فرنسا قمعتها بمنتهى الشدّة، ثم أخذت بعد ذلك في تثبيت الوضع الاحتلالي بالبلاد، فأنشأت مجلسا استشاريا وفتحت الباب لمن يريد أن يهاجر لتونس من الفرنسيين والإيطاليين، وأقدمت على سن قانون جديد للجنسية يُجيز سحب الجنسية التونسية وإعطاء الجنسية الفرنسية مكانها لمن يطلبها، وبالتالي يصبح حاملها من رعايا فرنسا[1]. إضافة إلى تلك الممارسات اتبعت فرنسا سياسات عنصرية أخرى قائمة على إقصاء الأهالي عن المشاركة الفعلية في تسيير شؤون بلادهم، والسيطرة على الأراضي الزراعية وما تحتويه من ثروات معدنية من أجل تسليمها إلى المهاجرين لتوطينهم بشكل رسمي.

وبسبب تلك الممارسات لم تلبث الحركة الوطنية الوليدة أن تبلورت من حركة شبه نخبوية (حركة الشباب التونسي)، التي تأسست على يد "علي باشا حانبه" عام 1907، حيث وُلدت الحركة الوطنية التونسية قبل الحرب العالمية الأولى ثم بعدها، وفي هذه الفترة ظهرت مجموعة من الأحزاب والتنظيمات تحت شعارات متباينة تنشط على الساحة السياسية التونسية، وذلك تبعا لتباين ايديولوجية مناضليها (اشتراكية، برجوازية، رأسمالية، شيوعية...)، لكن جلها لم يطالب بالاستقلال التام لتونس، بل نادت بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية في ظل الحماية الفرنسية[2]. ويمكن تلخيص أبرز مواقف الحركة الوطنية من خلال مكونين أساسيين من مكونات الحركة الوطنية آنذاك وهما:

أ- الحزب الحر الدستوري التونسي: وهو أول حزب سياسي تونسي، تأسس عام 1920 بزعامة "عبد العزيز الثعالبي"، وكان حزبا سياسيا واصلاحيا اجتماعيا ودينيا. وكان هذا الحزب معارضا لسلطة الحماية والاستعمار الفرنسي، وكان يهدف إلى استقلال تونس واضعا لذلك برنامجين، الأول عاجل إصلاحي يمهّد الطريق للاستقلال، والثاني آجل قوامه الاستقلال الكامل والمحافظة على الأسرة الحسينية الحاكمة كعامل وحدة للشعب التونسي[3].

وتضمن برنامج "الحزب الحر الدستوري التونسي" تسع نقاط من أهمها تكوين حكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعي، والفصل بين السلطات، وتشريك التونسيين في الوظائف العامة، وضمان حرية

1 – راغب السرجاني، مرجع سابق. ص 23.

2 - A.Pavy, **L'histoire de La Tunisie**. 2eme édition, Tunisie: édition Bouslama, 1977, pp 35- 40.

3 – يوسف مناصرية، **الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية**. مرجع سابق، ص7.

الصحافة والاجتماع، وإقرار إجبارية التعليم[1]. وكما هو ملاحظ فإن برنامج الحزب تضمن مطالبات بإصلاحات جذرية وواسعة النطاق في المؤسسات الرسمية أكثر من المطالبة بالاستقلال التام، نظرا لأن ظروف تونس الداخلية قيّدت من طموحاته ولم تكن تساعده في ذلك الحين.

وفي سنة 1934 اشتدّ الخلاف بين تيارين متنافسين داخل الحزب، التيار الأول بزعامة "عبد العزيز الثعالبي"، والثاني بزعامة المحامي "الحبيب بورقيبة"، وعلى إثر ذلك عُقد مؤتمر عاجل في "قصر هلال" قاطعه أصحاب الجناح المؤسس للحزب بزعامة "عبد العزيز الثعالبي" وغالبيتهم من الجيل القديم، وأعيد خلال هذا المؤتمر ترتيب لوائح وأهداف الحزب، وتمت تسميته من جديد باسم "الحزب الحر الدستوري الجديد" والذي تزعمه "الحبيب بورقيبة"[2]. ورغم تغيير تسمية الحزب إلا أن مواقفه لم يطرأ عليها أي تغيير، بل واصل دعوة فرنسا للرجوع إلى "روح الحماية" المنصوص عليها في "معاهدة باردو"، وهذا ما أوضحه "الحبيب بورقيبة" في قوله: "لقد أكدنا ما هو صحيح قطعا، أننا لم نكافح أبدا مبدأ الحماية، نحن نعتبر أن معاهدة باردو إن طُبقت... ستُفضي حتما إلى نتيجتين، إزدهار وتحرير الشعب التونسي وتعلقه بأكثر متانة بفرنسا"[3].

ولقد استمر "الحزب الحر الدستوري الجديد" على مواقفه السابقة تحت قيادة "بورقيبة"، وظل شعار الاستقلال غائبا عن برنامجه طوال فترة نضاله إلى غاية 1946، حيث طُرحت فكرة الاستقلال على "الطريقة البورقيبية" بمساعدة فرنسا ومع فرنسا، ونتيجة لكل ذلك فقد وجدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية ضالتها في هذا الحزب، وعقدت اتفاقية الاستقلال الداخلي مع "الحبيب بورقيبة" في 03 جوان 1955[4].

ب- الحركة النقابية التونسية: تشكل أول تنظيم للحركة النقابية التونسية على يد الزعيم النقابي "محمد علي الحامي"، حيث تأسست "جامعة عموم العملة التونسيين" (CGTU) في ديسمبر 1924، بتزكية من "الحزب الحر الدستوري" وبمساعدة وحماس من قبل بعض أعضاءه[5]، وقد عرفت هذه النقابة الفتية

1 - عبد المجيد كريّم وآخرون، مرجع سابق. ص 62.

2 - حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق. ص 176.

3 - حمة الهمامي، مرجع سابق. ص ص 46- 49.

4 - Louis Périllier, Op.Cit, p 21.

5 - محمد الهادي الشريف، مرجع سابق. ص 117.

منذ ظهورها عراقيل جمة، تمثلت في معارضة اتحادات النقابات لها ومناورات سلطات الحماية، وتخلي "الحزب الحر الدستوري" الذي ساهم في بعثها عن مساندتها، واستغلت سلطات الحماية عزلة الحركة النقابية التونسية للقضاء عليها، وذلك بنفي جل قادتها في أواخر العام 1925 من التراب الفرنسي وتوابعه لمدة عشرة أعوام لبعضهم وخمسة أعوام للبعض الآخر[1].

وتجددت التجربة النقابية في الثلاثينيات عندما قام "بلقاسم لقناوي" في 1937 بتأسيس "جامعة عموم العملة" الثانية، والتي عرفت مصيرا مشابها للأولى، فعلى إثر صراع حصل بينها وبين "الحزب الحر الدستوري الجديد" قررت سلطات الاستعمار وضع حد لوجودها، وذلك بحلها في أفريل 1938[2].

وفي سنة 1946 تأسس "الاتحاد العام التونسي للشغل" بمبادرة من "فرحات حشاد"، الذي كان يشتغل في شركة للنقل وبمشاركة نقابيين آخرين، وذلك إثر الانشقاق عن "الكونفدرالية الفرنسية" (CGT)[3]، ولقد لعبت هذه النقابة دورا بارزا في النضال الوطني، ورغم أنها ذات طابع برجوازي إلا أنها استطاعت استقطاب عدد كبير من العمال حولها، وبلورة الوعي الوطني لديهم من خلال النضالات اليومية والإضرابات العديدة التي شنتها[4].

ويضاف إلى كل من "الحزب الحر الدستوري" والحركة النقابية "الحزب الشيوعي التونسي"، حيث ظهرت بواكير الخلايا الشيوعية في تونس في أوساط الجاليات الأوروبية المقيمة في البلاد، والتي عقدت مؤتمرها التأسيسي باعتبارها أول تنظيم شيوعي يتأسس في تونس في ديسمبر 1921، وبوصفه جناحا تابعا للفرع الفرنسي للأممية الشيوعية[5]. وقد توّج الشيوعيون التونسيون نشاطاتهم على صعيد ترتيب وضعهم التنظيمي باتخاذ قرار "تونسة" الحزب، وجعله حزبا وطنيا منفصلا عن الحزب الشيوعي الفرنسي، حيث عقدوا مؤتمرهم في الفترة الواقعة ما بين 21 و 22 ماي 1939[6].

1 – علي المحجوبي، مرجع سابق، ص ص 17– 19.

2 – هالة اليوسفي، مرجع سابق، ص 29.

3 – المكان نفسه.

4 – سالم لبيض، مرجع سابق، ص 54.

5 – توفيق المديني، **المعارضة التونسية– نشأتها وتطورها**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001، ص 100.

6 – المرجع نفسه، ص 103.

ومن أبرز مواقف "الحزب الشيوعي التونسي" أثناء فترة الاستعمار نذكر دفاعه على ضرورة المحافظة على العلاقة بين الشعبين التونسي والفرنسي في ظل "الوحدة الفرنسية"، ولذلك فقد ناهض هذا الحزب النضالات الوطنية ضد فرنسا ووصفها بأنها ممارسات إرهابية، كما أنه حصر مطالبه في إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية[1].

3- الاستقلال وإعلان الجمهورية: عرضت فرنسا عام 1955 على تونس والمغرب فكرة الحكم المحلي وتأجيل الاستقلال الكامل إلى مرحلة لاحقة، وكان هذا بعد حوالي سبعين عاما من النضال، الذي دخل مرحلة الكفاح المسلح بداية من عام 1952، غير أن المغرب رفض الاقتراح الفرنسي، في حين قبله "الحزب الحر الدستوري الجديد"، وبذلك تم التوقيع على اتفاقيات الاستقلال الداخلي.

أحدثت هذه الخطوة التي خطاها "بورقيبة" بوصفه زعيما للحزب الدستوري شرخا في صفوف النخبة التونسية، وتمثل هذا الشرخ في أزمة نشبت بين رئيس الحزب "الحبيب بورقيبة" والأمين العام للحزب "صالح بن يوسف"، وذلك بسبب اختلافهما حول استقلال تونس، فـ "صالح بن يوسف" كان يرى بأن استقلال البلاد يأتي من خلال المقاومة المسلحة، بينما رأى "بورقيبة" بأن الاستقلال يأتي من خلال التفاوض مع فرنسا[2].

وفي 20 مارس 1956 حصلت تونس على استقلالها التام، وخرج "الحزب الحر الدستوري الجديد" – أبرز مكونات الحركة الوطنية- منتصرا في صراعه مع سلطات الحماية، وتمكن بالتحالف مع النقابات الأساسية في البلاد من الفوز في أفريل 1956 بكل مقاعد "المجلس القومي التأسيسي"، وكلف "محمد الأمين باي" "الحبيب بورقيبة" برئاسة الوزراء في 15 أفريل 1956[3].

وكان "بورقيبة" يرى في المعارضة السياسية خاصة أنصار "صالح بن يوسف" أو ما يعرفون بـ"اليوسفيين" ضربا من الفتنة يجب سحقها والقضاء عليها بشكل نهائي، وعليه فقد حسم الصراع لصالح الجناح البورقيبي" التحديثي "المفرنس"، على حساب الجناح الوطني العروبي الإسلامي، الذي

1 – سالم لبيض، مرجع سابق. ص ص 229– 230.

2 – خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق. ص 179.

3 – راغب السرجاني، مرجع سابق. ص 24.

وجد نفسه أمام خيارين إما الخضوع للتهميش أو الانضمام للتيار "البورقيبي"[1]. وبعد عام ونصف من الاستقلال قرر المجلس القومي التأسيسي في 25 جويلية 1957 إلغاء الملَكية بالإجماع وإعلان الجمهورية، واستصدر "بورقيبة" قرارا من اللجنة الدستورية بعزل "الباي محمد الأمين" آخر ولاة الدولة الحسينية في تونس، وتم انتخابه (بورقيبة) كرئيس مؤقت لتونس عام 1957.

المطلب الثاني: الدولة التونسية في عهد "الحبيب بورقيبة"

بعد إعلان قيام النظام الجمهوري من طرف المجلس القومي التأسيسي التونسي عام 1957، كُلّف "الحبيب بورقيبة" برئاسة الدولة ريثما يدخل الدستور حيّز التنفيذ، ووقع الإعلان عن هذا الدستور يوم 01 جوان 1959، ثم جرت أول انتخابات تشريعية ورئاسية في تاريخ تونس المستقلة يوم 08 نوفمبر 1959، وفازت فيها كما كان متوقعا قائمات "الجبهة القومية"، وانتخب "بورقيبة" رئيسا للجمهورية[2].

وعلى الرغم من أن الفصل 39 من دستور 1959 أتاح لرئيس الجمهورية أن يترشح مرتين متتاليتين، إلا أن "بورقيبة" وبعد أن استنفذ دوراته القانونية أعلن نفسه رئيسا مدى الحياة، بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في 18 مارس 1975، حيث امتدت فترة رئاسته حتى عام 1987، بعد قيام "زين العبدين بن علي" – مدير الامن آنذاك– بتنحيته من منصبه.

تميّزت فترة "الحبيب بورقيبة" التي امتدت من 1956 إلى غاية 1987 باستيراد الحداثة الغربية الجاهزة وتطبيقها في تونس، حيث كان يرى في النموذج الغربي المثال الذي يجب أن يُحتذى به، من أجل بناء دولة عصرية وتحديث المجتمع التونسي، فسعى إلى تمتين العلاقة مع "فرنسا الأم" كما كان يصفها، وبالتالي الانسلاخ عن كل ما هو عربي وإسلامي. فلقد صرّح بذلك قائلا: " إن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وأن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبصورة أخص

1 – للمزيد حول تفاصيل الصراع بين "البورقيبيين" و "اليوسفيين" أنظر: الصافي سعيد، **بورقيبة سيرة شبه محرّمة**. الطبعة 4، تونس: منشورات عرابيا– الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2011.

2 – الهادي التيمومي، **تونس 1956– 1987**. مرجع سابق، ص ص 23– 25.

فرنسا، وأن مرسيليا أقرب إلينا من بغداد أو دمشق أو القاهرة، وأن اجتياز البحر المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية"[1].

وبذلك فقد بدأ "بورقيبة" منذ أيام حكمه الأولى بإظهار وجهه الحقيقي المتمثل في حبه لفرنسا وافتتانه بالحضارة والثقافة الغربية، وانبهاره بمبادئ الثورة الفرنسية وبشخصية "شارل ديغول Charles de Gaulle"، وولعه بـ "مصطفى كمال أتاتورك" والذي كان يعتبره مثله الأعلى وقُدوته في الحياة[2].

لقد قامت التجربة "البورقيبية" التي صاغت نسق النظام السياسي التونسي المعاصر على ركائز ثلاث هي: أولا هيمنة "الحزب الحر الدستوري" الذي ارتبط بحركة التحرير الوطنية منذ تأسيسه عام 1920 وقاد البلاد إلى الاستقلال، وثانيا الزعامة الأبوية التي تُرجمت دستوريا بنموذج المركزية الرئاسية المتحكمة بصفة مطلقة في دوائر القرار، وثالثا الإيديولوجيا التحديثية العلمانية المستندة إلى تركة الحركة الإصلاحية التونسية والمتمحورة حول النهوض بالتعليم و"تحرير" المرأة[3].

وعليه فقد مثلت الدولة في هذه المرحلة أداة التغيير الرئيسية في المجتمع، فقد أنجزت بتزامن المهمات التالية[4]:

- بناء مؤسسات السيادة الوطنية.
- خلق المؤسسات الضرورية لتحديث المجتمع، وإضفاء الشكل الرأسمالي العصري على الهياكل الاقتصادية ما قبل الرأسمالية، وإرساء الهياكل والتشريعات التي تمكّن البرجوازية من القيام بدورها.
- التعويل على البرجوازية المحلية للقيام بدورها التنموي.

وسعى بورقيبة إلى تجسيد ذلك في ثلاث مجالات أساسية، المجال السياسي والمجال الاجتماعي والثقافي، والمجال الاقتصادي.

1 – سالم لبيض، مرجع سابق. ص ص 201– 202.

2 – راغب السرجاني، مرجع سابق. ص 38.

3 – السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير**. بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2011، ص 17.

4 – الهادي التيمومي، **تونس 1956– 1987**. مرجع سابق، ص 21.

1- المجال السياسي: شكل الإصلاح السياسي جانبا مهما من اهتمامات النخبة السياسية في تونس آنذاك بقيادة "الزعيم بورقيبة"، حيث بدأت تلك الإصلاحات بالإعلان عن دستور الجمهورية التونسية المستقلة يوم 01 جوان 1959، من أجل تنظيم الحياة السياسية من قبل الحزب الحاكم آنذاك "الحزب الحر الدستوري الجديد"، وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن دستور 1959 منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة، وهنا نلمس تأثير "الحبيب بورقيبة" الذي كان يصرّ على وجود رئيس له صلاحيات واسعة على رأس دولة مركزية[1]. وتضمن دستور 1959 قواعد إرساء النظام السياسي التونسي، حيث اعتبر الجمهورية التونسية ذات نظام رئاسي يقوم على ثلاث سلطات سياسية هي:

أ- السلطة التشريعية: حيث يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء[2]، وقد تضمن الدستور طرق عمل واختصاصات هذه السلطة في مجموعة من المواد، وهي محصورة ما بين المادة 18 إلى غاية المادة 36.

ب- السلطة التنفيذية: يمارس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية بمساعدة حكومة يرأسها وزير أول[3]، وتضمن دستور 1959 اختصاصات هذه السلطة في المواد من 38 إلى غاية 36.

جـ- السلطة القضائية: حدد دستور 1959 صلاحياتها واختصاصاتها في المواد من 64 إلى غاية 67.

لقد كرّس دستور 1959 بشكل مطلق النظام الرئاسي، حيث منح لرئيس الدولة صلاحيات وسلطات واسعة بدون منازع، وعلى صعيد آخر هو زعيم الحزب الحاكم، وبسرعة فرض نظام الحزب الواحد نفسه في إطار تعددية شكلية، أي أن الدستور يسمح بتعدد الأحزاب لكن يخضع اعتماد أي حزب لموافقة الحزب الحاكم، مما يكرّس الأحادية الحزبية واقعيا[4].

1 - الهادي التيمومي، **تونس 1956- 1987**. مرجع سابق، ص 25.

2 - دستور الجمهورية التونسية 1959، صدر بمقتضى القانون عدد 57 لسنة 1959، مؤرخ في أول جوان 1959، المادة 18.

3 - المرجع نفسه، المادة 37.

4 - Paul Balta, **Le grand Maghreb: des indépendances à L'an 2000**. Alger: édition Laphonic, 1999,p 60.

لقد كان "بورقيبة" يرى أن الدولة ليست حيادية ولا يجب أن تكون كذلك، بل هي آلة صراع حادة وفتاكة، لتحطيم الأعداء وخلخلة مواقعهم الآمنة والتقليدية داخل المجتمع[1]، وعليه فقد أظهر شراسة شديدة في مواجهة خصومه السياسيين، حتى ولو كانوا رفاقه في الكفاح، فاستغل الدولة ليُجهز على المؤسسة الزيتونية التي كانت سندا لخصمه "صالح بن يوسف" وطارد من عُرفوا بـ "اليوسفيين"، فقتل واعتقل العديد منهم حتى اغتال زعيمهم "صالح بن يوسف" نفسه، كما استغل محاولة الانقلاب التي استهدفته عام 1962 ليجمّد "الحزب الشيوعي" ويعطل كل الصحف المعارضة والمستقلة[2].

وعلى صعيد الإدارة، فمنذ البداية ومنذ أن كان "بورقيبة" رئيسا للوزراء، عمد في جوان 1956، أي بعد الاستقلال بثلاثة أشهر فقط، إلى إلغاء مهمات "القيّاد" والمراقبين المدنيين، واستبدلهم بمحافظين أو ولاة تابعين مباشرة للجهاز التنفيذي لوزارة الداخلية، وبذلك اختفى من "جمهورية بورقيبة" ما يقارب 750 شيخا (عمدة) فيما ظهرت تشكيلة جديدة من البلديات (100 بلدية)[3].

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد قامت الدولة الناشئة بالانخراط في منظمة الأمم المتحدة يوم 12 نوفمبر 1956، كما قامت بربط علاقات دبلوماسية مع عدد كبير من البلدان العربية والإفريقية والآسيوية، وكان لـ"بورقيبة" موقف مثير للجدل من القضية الفلسطينية، إذ كان مقتنعا بأنه يستحيل على العرب تدمير إسرائيل لأنها تحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية بل وكل العالم الغربي[4].

وعلى مستوى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة التونسية استثمر "بورقيبة" حالة الحماس والالتفاف الشعبي حوله في فترة ما بعد التحرر، وأصدر بعد ثلاثة أشهر فقط من الاستقلال "مجلة الأحوال الشخصية"[5]، ففي هذه المجلة حدد أولويات حقوق المرأة على مستوى العائلة، بإلغاء التمييز بين الرجل والمرأة وخلق المساواة بينهما على المستوى الاجتماعي الضيق، ثم انتقل بعد ذلك إلى المستوى السياسي، فبعد أن كانت المرأة التونسية مقصاة من الانتخاب، مُنحت حق الانتخاب والترشّح

1 – الصافي سعيد، **بورقيبة سيرة شبه محرّمة**. الطبعة 4، تونس: منشورات عرابيا– الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2011، ص 227.

2 – راغب السرجاني، مرجع سابق. ص 39.

3 – الصافي سعيد، مرجع سابق. ص 227.

4 – الهادي التيمومي، **تونس 1956– 1987**. مرجع سابق، ص ص 26– 27.

5 – راغب السرجاني، المرجع السابق. ص 38.

منذ الاستقلال بعد تنظيم أول انتخابات بلدية عام 1957، وقد تعززت وضعية المرأة التونسية أكثر بعد إصدار الدستور التونسي عام 1959[1].

2- المجال الاجتماعي والثقافي: بادرت الدولة منذ الأيام الأولى للاستقلال بتطبيق برنامج اتسم بالكثير من الجرأة لتحديث الحياة الاجتماعية والثقافية، وذلك بهدف تنمية الموارد البشرية للبلاد[2]. فـ"بورقيبة" الذي كان في بداية نضاله من بين المتحمسين والمدافعين عن مقومات الشعب التونسي والمتمثلة أساسا في الإسلام واللغة العربية، والتي كان يرى فيها أهم مكونات الهوية الوطنية، والتي يعتبر الحفاظ عليها جزءا من الكفاح ضد المستعمر، دافع عن تلك المقومات، وأجّل الإفصاح عن قناعاته الثقافية المعادية للإسلام والعروبة، تفاديا لأي خلاف قد يعرقل مشروعه السياسي المتمثل في قيادة الشعب التونسي وتحديثه، ذلك أن "بورقيبة" الذي حارب الاستعمار الغربي لم يكن أبدا معاديا للمعتقدات والأفكار الغربية، فالعقلانية والحداثة والتقدم كلها مفاهيم اخترقت شخصية "بورقيبة" وباتت راسخة لديه كمنهج لصناعة مجتمع حديث[3].

فكانت البداية بتغيير مناهج التربية الإسلامية في القطاعات التعليمية كافة وصولا إلى جامع الزيتونة، كما تم استبعاد الموضوعات الشرعية والفكرية الإسلامية، وركّزت المناهج الجديدة على إظهار التاريخ الإسلامي السياسي بمظهر الصراع اللانهائي على السلطة[4].

لقد كان "بورقيبة" مأخوذا بتجربة "كمال أتاتورك"، إذ رأى فيه زعيما وطنيا كبيرا ومصلحا ليبراليا، تجاوز الأفكار الإصلاحية التي قامت على الدين في عموم الشرق الإسلامي[5]، ومن هنا توجّه البرنامج التحديثي إلى تصفية الأشكال ما قبل الرأسمالية للملكية العقارية، والمتمثلة أساسا في الأحباس

1 - جميل مطر وآخرون، **الأداء البرلماني للمرأة العربية: دراسة حالات مصر، سوريا، تونس**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص 123- 124.

2 - الهادي التيمومي، **تونس 1956- 1987**. مرجع سابق. ص 36.

3 - الصافي سعيد، مرجع سابق. ص 226.

4 - راغب السرجاني، مرجع سابق. ص 37.

5 - الصافي سعيد، المرجع السابق. ص 227.

أو الأوقاف بأصنافها الثلاثة العامة أو الخيرية، والخاصة أو الأهلية، وأحباس الزوايا أو الأحباس المشتركة[1].

كما قامت السلطات التونسية بتوحيد القضاء وتعصيره بالاعتماد على التشريع الإسلامي وبالاستلهام من القانون الفرنسي، وقد تمثلت أول خطوة في إلغاء المحاكم الشرعية وإغلاق الديوان الشرعي. وفي 13 أوت 1956 صدرت "مجلة الأحوال الشخصية"، وهي المجلة التي جاءت بإجراءات "ثورية" تمثل أبرزها في اعتبار تعدد الزوجات ممنوعا، وكل من تزوج وهو في حالة الزوجية وقبل فك عصمة الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدة عام، وغرامة قدرها مائتان وأربعون ألف فرنك، أو بإحدى العقوبتين[2]. أما الإجراءات الأخرى فتمثلت في الطلاق العدلي وحق المرأة والرجل في طلب الطلاق، وحق التعويض المادي والمعنوي عند الطلاق، واشتراط رضى الزوجين في الزواج، كما مكنت المجلة المرأة إذا كانت الوارثة الوحيدة لزوجها من التمتع بكامل تركته، كما أجازت المجلة حق التبنّي[3].

3- المجال الاقتصادي: عملت السلطة الجديدة على تكوين حكومة بورجوازية متألفة من العناصر "الدستورية" التي زكّت الاختيارات الأساسية للنظام السياسي الجديد، وبذلك دعمت السلطة النفوذ الاقتصادي للبورجوازية الكبيرة الفلاحية والصناعية والتجارية، بواسطة مجموعة من الإجراءات التي تكرّس هيمنة الطبقة البورجوازية[4].

وسعت الدولة التونسية في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال إلى ضمان الاستقلال النقدي، و"تونسة" الجهاز البنكي والحد من التبعية الاقتصادية بصفة عامة. حيث سارعت دولة الاستقلال إلى تأميم القطاعات الحيوية بين عامي 1956 و1960 (الموانئ، انتاج الماء وتوزيعه، الكهرباء والغاز، السكك الحديدية)، كما استرجعت جزءا مهما من القطاع المنجمي عن طريق شراء الأسهم، ثم قررت أن تستقل نقديا بعد إلغاء فرنسا إعانتها المالية بداية من 1957، حيث تم إحداث البنك المركزي

1 - الهادي التيمومي، المرجع السابق. ص ص 37- 38.

2 - أمر مؤرخ في 13 أوت 1956 يتعلق بإصدار مجلة الأحوال الشخصية، الفصل 18.

3 - المرجع نفسه.

4 - Jean Poncet, **La Tunisie à La recherche de son Avenir: indépendance ou néocolonialisme?**. Paris: édition Sociales, 1974, p 30.

التونسي في 19 سبتمبر 1958، وتم خلق وحدة نقدية هي الدينار بدل الفرنك في 18 أكتوبر 1958، كما انخرطت تونس في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يوم 14 أفريل 1985[1].

لقد نجح "بورقيبة" إلى حد بعيد في تحديث المجتمع التونسي في مختلف المجالات، كما استطاع اكتساب الشرعية التاريخية رغم السلبيات الكثيرة التي طبعت المنهج الذي سار عليه، فخلال المرحلة الممتدة بين عامي 1957 و 1959 تم احتكار السلطة من طرف نخبة صغيرة، وتحييد المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية، وتمكن "الحزب الدستوري" – الذي أصبح يُدعى "الحزب الدستوري الاشتراكي" منذ سنة 1964– بفضل رصيده التاريخي، تمكّن من تعبئة الناس واستيعاب الصراعات، وتحييد أغلب أشكال المعارضة وعلى رأسها المعارضة الشيوعية[2].

فبناء الدولة الحديثة وفق "النمط البورقيبي" تطلّب في البداية تكميم أفواه المجتمع بصفة عامة والمجتمع السياسي بصفة خاصة، حيث كان "بورقيبة" يرى أنه صاحب الفضل في تأسيس الدولة الحديثة، خاصة بعد صراعه "الدموي" مع "اليوسفيين" والذي خرج منه منتصرا بعد اغتيال "صالح بن يوسف" في ألمانيا سنة 1961، فبسط نفوذه على كامل البلاد، وبالتالي قضى على التعددية السياسية وتبنى تجربة الحزب الواحد، ثم وضع أسس الأحادية الحزبية في مؤتمر "بنزرت" 1964[3].

ورغم رفعه شعار الاشتراكية إلا أن الحزب ظل محتفظا بمبدأ الأحادية الحزبية، وتدرّج شيئا فشيئا إلى التوحيد بين النظام السياسي (الحزب) والرئيس، وفي سبتمبر من عام 1974 انتخب المؤتمر التاسع للحزب "بورقيبة" رئيسا مدى الحياة، وعيّن هذا الأخير مكتبا سياسيا يتكون من 20 عضوا، ضم 14 وزيرا دلالة على الرغبة في تقوية العلاقة بين الحزب والحكومة، ثم تم تعديل الدستور سنة 1975 لتعزيز صلاحيات الرئيس[4].

ولكن وبعد مرور حوالي ثلاثة عشر سنة على مؤتمر "بنزرت"، اضطر "بورقيبة" تحت وطأة ضغوط داخلية أبرزها أحداث "قفصة" 1980 إلى إجراء بعض الإصلاحات السياسية، بدءا بتولي "محمد مزالي" رئاسة الحكومة وإطلاق إجراءات عفو وإطلاق سراح المعتقلين، مع بعض الانفتاح تجاه

1 – الهادي التيمومي، **تونس 1956– 1987**. مرجع سابق، ص ص 32– 33.

2 – عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 108.

3 – محمد كرو، مرجع سابق. ص 314.

4 - Paul Balta, Op.Cit, p 69.

تأسيس أحزاب سياسية معارضة، وتماشيا مع رغبة الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي حملت لواء نشر الديمقراطية في العالم، ثم تم إقرار التعددية السياسية في مؤتمر "الحزب الاشتراكي الدستوري" في أفريل 1981.

إلا أن إقرار التعددية الحزبية جاء مشروطا بتخلي الأحزاب في برامجها عن العنف والتعصب الديني وعدم الاعتماد على أية قوى خارجية إيديولوجيا أو ماديا، كما وضع "بورقيبة" شرطا آخر وهو ضرورة حصول الحزب على 5% على الأقل في الانتخابات التشريعية لنفس العام (1981)، وعليه فقد كانت تلك الشروط وسيلة لتفريغ التعددية الحزبية من محتواها، حيث أدى ذلك إلى إقصاء الأحزاب المشاركة في الانتخابات، وهو ما أهّل "الحزب الاشتراكي الدستوري" إلى الحصول على إجمالي مقاعد البرلمان، بالائتلاف مع "الاتحاد العام التونسي للشغل".

لقد شهدت سنوات الثمانينات حالة من الضعف إن لم نقل الانهيار التي كان يعيشها النظام السياسي التونسي، وانعكس ذلك في جملة أزمات عصفت بالمجتمع آنذاك، تمثّل أبرزها في مظاهرات 03 جانفي 1984، والتي قامت بسبب ارتفاع أسعار الخبز، وعُرفت بـ "ثورة الخبز"، والتي تعامل معها النظام آنذاك بقبضة من الحديد، وراح ضحيتها المئات من المواطنين[1].

وتزامن مع ذلك تدهور الحالة الصحيّة للرئيس الأسبق "بورقيبة"، والتي لم تسمح له بمزاولة نشاطه السياسي، فقام رئيس وزراءه آنذاك "زين العابدين بن علي" بعزله مستندا إلى تقرير طبي أثبت عجزه، وهذا حسبما جاءت به المادة 57 من الدستور، والتي تنص على أن "لرئيس مجلس النواب تولي مهام رئيس الدولة بصفة مؤقتة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته، أو في حالة العجز التام"، واعتمادا على ذلك قام "زين العابدين بن علي" بانقلاب سلمي في 07 نوفمبر 1987[2].

على الرغم من أهمية الإنجازات التي حققها "بورقيبة" إلا أن بعض الباحثين والمعارضين السياسيين يعتبرون أن الإصلاح الذي تم في عهده كان فوقيا، باعتبار أنه لم يكن إفرازا طبيعيا صادقت عليه المؤسسات الشعبية والدستورية، بل كان عبر الدولة المهيمنة، لذلك يعتبر هؤلاء أن

1 – "الحبيب بورقيبة"، نقلا عن الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية: www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2017/06/01.

2 – وائل أنور بندق، **موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية**. المجلد الثاني، مصر: دار الفكر الجامعي، 2004، ص 156.

عملية التحديث كانت نسبية، في حين يرى آخرون أن "بورقيبة" كان المسؤول الأول عن عدم تجسيد الديمقراطية في تونس. فالديمقراطية لم تكن من ضمن أولويات برنامجه الإصلاحي، إذ انصب اهتمامه على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو بذلك لا يختلف عن بقية زعماء العالم الثالث، الذين خيّروا التضحية بالديمقراطية لصالح التنمية[1].

المطلب الثالث: الدولة التونسية في عهد "زين العابدين بن علي"

تولى رئيس الوزراء الجنرال "زين العابدين بن علي" زمام السلطة في تونس يوم 07 نوفمبر 1987، بعد إزاحته لـ"المجاهد الأكبر" "الحبيب بورقيبة" إثر انقلاب أبيض، مستندا فيه على تقرير طبي أثبت به عدم قدرة "بورقيبة" على تسيير البلاد.

وأعلن "زين العابدين بن علي" في بيان السابع من نوفمبر أنه قرر استلام السلطة لأن الشعب التونسي "... بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكل أبناءه وفئاته بالمشاركة البنّاءة في تصريف شؤونه، في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكانتها، ويوفّر أسباب الديمقراطية المسؤولة، على أساس سيادة الشعب كما نص عليها الدستور...(وأن الشعب) جدير بحياة سياسية متطورة ومنظمة، تعتمد بحق تعددية الأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية" (راجع بيان 07 نوفمبر) (الملحق رقم 01).

لقد كان لبيان السابع من نوفمبر وقع السحر على التونسيين، فبالرغم من أن الرئيس السابق "بن علي" لم يكن رجلا سياسيا، كما أنه لم يكن يملك ذلك الرصيد النضالي، ولا الثقافة الواسعة المزدوجة التي كان يحوزها "بورقيبة"، إلا أن انقلابه عليه قوبل بفرحة عارمة، نظرا لتعهد "بن علي" لشعبه بإلغاء الرئاسة مدى الحياة، وفتح باب الحريات السياسية، والدفاع عن حقوق الإنسان.

حيث ركز النظام الجديد في بناء شرعيته على اتجاهين رئيسيين، تمثل الاتجاه الأول في اتخاذ عدد من الإجراءات الهامة على طريق تخفيف الضغوط والقيود السياسية المفروضة على عمل القوى السياسية، والتخفيف من حالة الاحتقان السياسي التي وصلت إليها البلاد في السنوات الأخيرة

1 – عبد اللطيف الحناشي، "نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية– الحبيب بورقيبة أنموذجا". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 29.

من حكم "بورقيبة"، أما الاتجاه الثاني فتمثل في العمل على بناء حالة من التوافق الوطني حول طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام السياسي وأولويات تلك المرحلة[1].

وتمثلت أبرز الإجراءات التي اتخذها "بن علي" في ما يلي[2]:

- إلغاء الرئاسة مدى الحياة وتعويضها بدورتين رئاسيتين، كل دورة مدتها خمس سنوات.
- إلغاء الخلافة الآلية التي يتمتع بها الوزير الأول.
- إلغاء محكمة أمن الدولة وإلغاء خطة الوكيل العام للجمهورية.
- السماح لرابطة الدفاع عن حقوق الإنسان والاتحاد العام لطبة تونس والاتحاد العام التونسي للشغل بالعمل بحرية.
- إصدار قانون حول التعددية السياسية يوم 29 أفريل 1988.
- توقيع "ميثاق وطني" يوم 07 نوفمبر 1988 مع سبعة أحزاب من بينها "حركة الاتجاه الإسلامي"، وخمس وعشرين منظمة مهنية واجتماعية، اتفقت بموجبه على جملة من الإصلاحات التي يجب أن تحكم العملية السياسية في تونس.

لا شك في أن "بن علي" نجح في تمرير صورتين داخلية وخارجية شكلتا "الأسطورتين المؤسستين" لما أطلق عليه الرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك Jacques Chirac" "المعجزة التونسية"، صورة رجل البناء والتحديث الذي أدخل تونس في نادي البلدان الجنوبية ذات التجارب التنموية الناجحة، وصورة الحاكم المستنير الذي بنى واحة الاستقرار والاعتدال في منطقة مهددة بالتطرف والفوضى[3]. حيث أظهرت كل تلك الإجراءات "بن علي" بمظهر الرئيس الديمقراطي، الذي سيقود تونس إلى مستقبل مِلؤُه الحرية والعدالة والديمقراطية.

1 – أحمد منيسي وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص 177.

2 – الهادي التيمومي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس– 23 سنة من حكم بن علي**. الطبعة 2، تونس: دار محمد علي للنشر، 2013، ص ص 39– 40.

3 – السيد ولد أباه، مرجع سابق. ص ص 19– 20.

غير أن انتخابات 1989 أظهرت عكس ذلك، ففي أفريل عام 1989 قامت أول انتخابات تشريعية في عهد "زين العابدين بن علي"، وفاز فيها الحزب الحاكم بـ 80.7% من مجموع الأصوات، أي 141 مقعدا في البرلمان من أصل 189 مقعدا[1]. حيث تنافس في تلك الانتخابات ستة أحزاب، وهي "التجمع الدستوري الديمقراطي"- المحتفظ بالأغلبية في مجلس النواب منذ ثلاثين عاما-، و"حركة الديمقراطيين الاشتراكيين"، و"التجمع الاشتراكي التقدمي"، و"حزب الوحدة الشعبية"، و"اتحاد الديمقراطيين"، و"الحزب الاشتراكي".

لقد كشفت الانتخابات التشريعية لسنة 1989 عن أن القوى الإسلامية ممثلة في "حركة النهضة" بالأساس، تمثل التهديد الحقيقي للنظام الجديد، الأمر الذي دفع بـ"بن علي" إلى التركيز بداية التسعينات على التخلص من هذا التيار وتحجيمه، وقد اتبع في هذا الإطار آليتين، فالأولى هي تأسيس نوع من التحالف مع القوى الحزبية والسياسية العلمانية ضد القوى الإسلامية، والثانية تمثلت في توجيه سلسلة من الضربات الأمنية إلى رموز وقواعد هذه القوى[2].

ففي عام 1991 أعطى "بن علي" الإذن لأجهزة الأمن بالقبض على أبناء الحركة الإسلامية الذين كان يبلغ عددهم حوالي ثمانية آلاف شخص، وفي أوت 1992 حكمت محكمة عسكرية على 256 قياديا وعضوا في "حركة النهضة" بأحكام وصلت إلى السجن مدى الحياة، وعليه فإن عقد التسعينات كان الأسوأ في علاقة "حركة النهضة" بالسلطة[3].

أما باقي الأحزاب المعارضة أو شبه المعارضة فقد "دجّنها" "بن علي" عن طريق خلق انشقاقات داخلها، وقام بالتعامل مع الجناح الموالي له، أو ضيّق الخناق عليها على غرار ما كان يفعله مع "الحزب الشيوعي" أو مع "التجمع الاشتراكي التقدمي" أو مع "رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان"[4]. وبالتدريج استطاع القضاء على كل منافذ الحراك السياسي، فحوّل "الحزب الدستوري" إلى واجهة للشبكة الأمنية- الإدارية لجهاز الحكم، وأفرغه من رموزه التاريخية، وحوّل المركزية النقابية

1 - راغب السرجاني، مرجع سابق. ص 54.

2 - أحمد منيسي، مرجع سابق. ص 181.

3 - راغب السرجاني، مرجع سابق. ص 63.

4 - الهادي التيمومي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس- 23 سنة من حكم بن علي**. مرجع سابق، ص 47.

المشتتة الصف إلى أداة طيّعة، وعطّل عمليا "رابطة حقوق الإنسان" و"نقابة المحامين" اللتان هما الدعامة المتينة للمجتمع المدني التونسي[1].

لقد جاء "بن علي" إلى الحكم بوعود الديمقراطية والمصالحة الوطنية وتحديد مدة رئاسة الجمهورية، وبدا من ميثاق 1988 أن تونس سوف تنتقل من دولة الحزب الواحد إلى التعددية، غير أن تلك الخطوات لم تمس صلاحيات صانع القرار الحقيقي في البلاد، ولكنها سمحت للمعارضة التقليدية بالتعبير عن نفسها عبر انتخابات برلمانية، ففي انتخابات 1994 و1999 "تبرّع" النظام التونسي بطريقة المحاصصة لمنح أحزاب المعارضة 19 مقعدا و34 مقعدا على التوالي[2].

وبناء عليه فالتغيير الذي حصل هو تغيير شكلي وليس حقيقيا، فعلى الرغم من أن النظام التونسي دأب على ترتيب استحقاقات انتخابية منتظمة، إلا أنها كانت في الحقيقة مجرد مناسبات باهتة لتجديد الولاء للرئيس الذي مُنحت له كل ألقاب التمجيد والتعظيم[3]، فقد أُعيد انتخاب "بن علي" عامي 1994 و1999، وفي عام 2002 أجرى تعديلا دستوريا مكّنه من الترشّح لفترة رئاسية جديدة، وفاز فيها بنسبة 94.4% من الأصوات، ثم ترشّح مجددا عام 2009 لولاية خامسة، وفاز فيها بنسبة 89.62% من أصوات الناخبين[4].

لقد أبرزت الانتخابات التي أُجريت بصفة دورية ومنتظمة في تونس جملة من الحقائق تمثلت في[5]:

- أن النزعة التعددية الحزبية لم تطمس الخلاف الجوهري والجدل المستند إلى أشكال النظام الانتخابي السائد في تونس، فنظام الانتخابات الذي يعتمد القائمة (الأغلبية) لا يُفسح المجال للفوز إلا لقوائم "التجمع الدستوري الديمقراطي" باعتباره الحزب الأقوى.

1 – السيد ولد أباه، مرجع سابق. ص 20.

2 – عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة– بنية الثورة وسيرورتها من خلال يومياتها**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 153– 154.

3 – السيد ولد أباه، مرجع سابق. ص 20.

4 – راغب السرجاني، مرجع سابق. ص 55.

5 – توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**. مرجع سابق، ص ص 79– 81.

- كشفت هذه الانتخابات والنتائج التي أسفرت عنها في كل مرة عن القدرة الحقيقية المقاومة لهذه الإصلاحات الديمقراطية مهما كانت محدودة، من جانب أجهزة الدولة ومؤسساتها.
- على نقيض تفاؤل المعارضة حول بيان السابع من نوفمبر 1987، كشف هذه الانتخابات أنه لا يمكن لهذه الأحزاب والقوى السياسية أن تصبح مؤثرة في الواقع السياسي، إلا بعد تغيير عميق في أجهزة الدولة.
- أن الرئيس الأسبق "زين العابدين بن علي" حاول استيعاب "ورطة الانتصار" في تلك الانتخابات عبر إدخال بعض العناصر السياسية المستقلة إلى الحكومات المتعاقبة.

الملاحظ أن خطاب التغيير والتحوّل الديمقراطي والحرية الذي رفعه "بن علي" غداة تولّيه الحكم في 07 نوفمبر 1987 قد تميّز بالازدواجية، فقد حرص على تجميل صورة النظام أمام العالم الخارجي فيما يتعلق بالالتزام بمبادئ الديمقراطية، عبر رفع شعارات الحرية والتعددية وحرية المرأة وحقوق الإنسان، وبالموازاة مع ذلك فقد كانت سياسات القمع والتهميش والاضطهاد تُمارس على كل من يخرج عن سياسته. كما نلاحظ أن مختلف التعديلات الدستورية التي قام بها النظام التونسي السابق كانت تصب في سياق تعزيز مكانة رئيس الدولة، وزيادة سيطرة ونفوذ الحزب الحاكم، وتستهدف إقصاء وتهميش المعارضة السياسية وفرض المزيد من القيود على حرية التعبير وحرية الصحافة.

لقد تحوّلت تونس في عهد "بن علي" إلى دولة بوليسية ذات نظام استبدادي تسلّطي، وهو ما أدى إلى تفجّر الوضع الاجتماعي أكثر من مرة خصوصا في السنوات الأخيرة من حكمه، فخلال عام 2008 انطلقت احتجاجات عنيفة في مناطق "الحوض المنجمي" بولاية "قفصة"، استمرت قرابة عام وسقط خلالها الكثير من القتلى والجرحى، ثم في عام 2010 اندلعت حوادث مشابهة في "بن قردان" المدينة الحدودية الصغيرة، لكن أمدها كان قصيرا جدا حيث نجح النظام في إخمادها بسرعة.

وفي أواخر عام 2010 أيضا اندلعت احتجاجات في مدينة "سيدي بوزيد" إثر إحراق البائع المتجول "محمد البوعزيزي" نفسه كرد فعل على التهميش الذي طاله من طرف مسؤولي البلدية، حيث تصاعدت تلك الاحتجاجات رغم محاولة النظام إخمادها أيضا، و نجحت بعد انتشارها إلى كامل أنحاء

تونس في إجبار الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" على ترك منصبه، والهروب تجاه المملكة العربية السعودية يوم 14 جانفي 2011.

المبحث الثاني: التغيير السياسي في تونس: خلفيات وأسباب

شهدت تونس نهاية 2010 احتجاجات وانتفاضات عُرفت فيما بعد بـ"ثورة الياسمين"، وهو مصطلح أُطلق على الأحداث التي أطاحت بحكم الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، وأدت في مرحلة لاحقة إلى الإطاحة بحكم الرئيس المصري السابق "حسني مبارك"، والزعيم الليبي "معمر القذافي"، والرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح"، فيما بات يعرف بأحداث "الربيع العربي".

تلك الأحداث التي أدت إلى تغيير النظام السياسي التونسي جاءت نتيجة لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية، ساهمت في اندلاع الأحداث وتغيير نظام عمّر لأكثر من 23 سنة، أو 55 سنة باعتبار نظام "بن علي" هو امتداد لنظام "بورقيبة". فمن المعروف أن السبب المباشر الذي أدى إلى انطلاق الاحتجاجات من مدينة "سيدي بوزيد" يتمثل في حرق الشاب "محمد البوعزيزي" لجسده، بعد أن تم مصادرة عربته التي يبيع عليها الفواكه من طرف مسؤولي البلدية، ثم تعرّضه للتهميش عندما توجّه إلى البلدية لتقديم شكوى، غير أن ما أدى إلى تصاعد وانتشار الاحتجاجات بشكل كبير هو تراكم جملة من العوامل والخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي أدى تراكمها طوال حكم "بن علي" إلى تطور الأحداث وتسارعها بشكل أدى إلى إسقاط النظام..

سنتطرق في هذا المبحث إلى خلفيات وأسباب اندلاع الأحداث الاحتجاجية في تونس التي أدت إلى إحداث التغيير السياسي، من خلال التناول بالدراسة الأسباب السياسية ثم الاقتصادية ثم الاجتماعية.

المطلب الأول: الأسباب السياسية

ترتبط الأسباب السياسية في مجملها بطبيعة النظام السياسي التونسي، طوال الحقبة الممتدة منذ الإعلان عن استقلال تونس عام 1956، ثم تأسيس الجمهورية الأولى بإصدار دستور 1959، وامتدت طوال مرحلة حكم "الحبيب بورقيبة" (1956– 1987)، مكملة بمرحلة حكم "زين العابدين بن علي" (1987– 2011)، فالنظام التونسي كغيره من معظم الأنظمة السياسية العربية، تميّز طوال هذه

الفترة، وخاصة فترة حكم "بن علي"، بالاستبداد والتسلّط، حيث انعدمت فيه التعددية السياسية الحقّة، والمشاركة السياسية الفعالة، وحرية التعبير والإعلام، والتداول السلمي على السلطة، فمعلوم أن تونس وطوال 55 عاما (1956- 2011) لم يتداول عليها سوى رئيسين للدولة.

إن مرحلة "بورقيبة" رغم كونها ثرية بالمكاسب والإنجازات، إلا أن حصيلتها لا تقل عن ذلك على صعيد السلبيات والثغرات والأزمات، وأهم مكسب يُحسب لهذه المرحلة هو التأسيس لدولة مدنية حداثية، فساهم تحديث الدولة في تعميم التعليم وانتشاره، وتوسيع دائرة الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والنقل والبنية التحتية[1].

وهناك عدة عوامل ساعدت الدولة على إنجاز تلك المهام بنجاح متفاوت نذكر منها[2]:

- وجود نخبة حاكمة متشبعة بالفكر الليبرالي الغربي، وكانت تعتبر نفسها تواصلا لرموز مثل "خير الدين باشا" و"علي باشا حانبه" و"الطاهر حداد".
- تجانس البلاد عرقيا ودينيا وثقافيا ولغويا.
- عراقة تقاليد الولاء للدولة في التراث السياسي التونسي، نظرا إلى قِدم ظاهرة الدولة في تاريخ البلاد.
- الشرعية التي اكتسبها "الحزب الحر الدستوري الجديد"، الذي ارتقى إلى السلطة السياسية بفضل نضاله وقيادته للحركة التحريرية في مرحلتها الحاسمة، ونجاحه في الحصول على استقلال البلاد.
- السلطة الكاريزمية لـ"الزعيم" "الحبيب بورقيبة" وتحقيقه استقلال البلاد بأقل تضحيات بشرية ومادية ممكنة.

غير أنه وبالرغم من المكاسب الكثيرة التي حققها "بورقيبة" والإنجازات العديدة التي صبغت فترة حكمه، إلا أن هناك سلبية كبرى تمثلت أساسا في الاستفراد بالسلطة، وهو ما تولّد عنه قمع

1 – محمد رضا الأجهوري، "مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية". في: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **مستقبل التغيير في الوطن العربي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2016، ص 144.

2 – الهادي التيمومي، **تونس 1956– 1987**. مرجع سابق، ص 21.

الحريّات والتضييق عليها، وظهور أزمات عديدة كأزمة الشرعية وأزمة الهوية وأزمة المشاركة السياسية...

فبالنسبة للاستفراد بالسلطة تجسّدت هذه السياسة منذ تولّي "بورقيبة" زمام السلطة في تونس، حيث كان لا يُسمح لأي مواطن بمعارضة الحكومة وإلا يُعتبر خائنا، فما يتطلبه هذا الشكل من الحكم هو الطاعة العمياء للحكومة[1]. ولذلك كان التعوّد على الاستبداد وإرث طاعة أولي الأمر كنتيجة للتربية العائلية والمدرسية والدعائية من أجهزة الدولة والمنظمات الحزبية، التي تثمّن قيم الطاعة والثقة في القيادة، وتستهجن الانتقاد والاعتداد بالرأي وتجرّم المعارضة[2].

ولقد تدعّمت مسألة احتكار السلطة من قبل شخص واحد وحزب واحد منذ بداية الاستقلال، فترسخت فكرة دولة "الزعيم الأوحد" بالاعتماد على الدستور لبسط هيمنة الرئيس. حيث تم التأكيد على الأهمية التي يحتلها رئيس الجمهورية على رأس السلطة التنفيذية عبر المؤسسات الرسمية أو عبر الآلية الدستورية والقانونية، فالرئيس يُنتخب مباشرة من الشعب وليس من البرلمان، مما عمّق استقلاليته عنه ودعم نفوذه وذلك حسب الفصل 37 من دستور 01 جوان 1959 المنقح سنة 1976، حيث مكّن رئيس الجمهورية من صلاحيات عديدة من خلال تولّيه ممارسة السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها وزير أول[3]. وعملا بأحكام الفصل 50 من الدستور المنقح سنة 1976 يعيّن الوزير الأول من قبل رئيس الجمهورية، الذي يعيّن بدوره بقية أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول[4].

بالإضافة إلى التفرّد بالسلطة عانى النظام التونسي من أزمة شرعية، فقد استمد النظام التونسي شرعيته في البداية من تحقيق الاستقلال، فلقد كان "الحزب الحر الدستوري الجديد" أبرز مكوّنات الحركة الوطنية، حيث ساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقلال من خلال نضالاته الطويلة، وهو ما أهّله لاكتساب شرعية سمحت له بالهيمنة على الحياة السياسية وأركان الدولة.

واستعمل "الحزب الحر الدستوري الجديد" كل الوسائل لفرض هيمنته على الساحة السياسية الوطنية في تونس زمن الاستعمار، واستطاع "بورقيبة" بفضل شخصيته الكارزمية إقناع مناضلي

1 – عبد اللطيف الحناشي، "**نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية– الحبيب بورقيبة أنموذجا**". مرجع سابق، ص 76.

2 – عميرة علية الصغير، "**الحاكم بأمره بورقيبة الأول: دراسات وآراء في عهده**". مرجع سابق، ص 73.

3 – دستور الجمهورية التونسية الصادر بمقتضى القانون عدد 57 لسنة 1959، مرجع سابق.

4 – المرجع نفسه.

الحزب بضرورة الولاء للحزب ولقائده، وبعد الاستقلال تبلورت سياسة الحزب الواحد المهيمن على الساحة السياسية فعليا، وحصل تداخل بين الحزب والدولة[1]. لذلك فإن حزب "بورقيبة" تطور من حزب مهيمن منذ أواخر الأربعينات إلى حزب محتكر للدولة وللحياة السياسية في مرحلة الاستقلال[2].

يمكن القول حينئذ أن السلطة كانت مرتبطة بشخص "بورقيبة"، ولذلك فإن هذا النموذج من الحكم لا يكمن في المؤسسات، أو في قاعدته الشرعية السياسية والتاريخية، وإنما في القوة الرمزية لشخص "بورقيبة"[3]. وقد ساهم ذلك في ظاهرة شخصنة السلطة، ومن مظاهرها "الزعيم الحبيب بورقيبة" و"المجاهد الأكبر"، الذي أسنده القانون الدستوري عدد 13 لسنة 1975 المؤرخ في 19 مارس من تلك السنة رئاسة الجمهورية مدى الحياة.

وعندما اعتلى "زين العابدين بن علي" سدة الحكم واصل العمل بدستور 1959، فتواصل بذلك طابع السلطة الذي ورثه عن "الحبيب بورقيبة"، تلك السلطة القائمة على هيمنة "الحزب الاشتراكي الدستوري" على الدولة والإدارة، غير أن النظام التونسي في عهد "بن علي" تميّز زيادة على شخصنة السلطة بالتسلّط والاستبداد السياسي.

فعلى الرغم من الإعلان عن عدد من الإصلاحات السياسية، التي تم بمقتضاها تنقيح الدستور في عدة مناسبات أهمها تنقيح سنة 1989 و2002، هذا التنقيح الأخير الذي أتاح لرئيس الجمهورية توجيه السياسة العامة للدولة وضبط اختياراتها الأساسية[4]، وما عدا تحقيق بعض النجاحات على مستوى التنمية الاقتصادية، تميّزت فترة حكم "بن علي" بعدّة أزمات أبرزها[5]:

1 – منصف باني، "**آليات الحكم في تونس بين 1987 و2011**". فعاليات أعمال الملتقى العلمي الخامس عشر حول: ثورات: مقربات ومقارنات (القرن التاسع عشر – القرن الواحد والعشرون)، جامعة منوبة 17– 19 جانفي 2013، تونس: المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2014، ص 73.

2 – عميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 65.

3 – توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**. مرجع سابق، ص 19.

4 – **دستور الجمهورية التونسية معدّل بالتنقيحات المصادق عليها بالاستفتاء الجاري في 26 ماي 2002**. تونس: دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، 2002، ص 18.

5 – سالم لبيض، "الأزمات الاجتماعية والسياسية في تونس". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.alhiwar.net، تاريخ الاطلاع: 2017/04/21.

- أزمة مشاركة سياسية رغم الحرص على إجراء الانتخابات في مواعيدها، ورغم تعدد الإصلاحات السياسية.
- أزمة منوال تنمية رغم بعض النجاحات في نسب التنمية الاقتصادية.
- أزمة شرعية رغم العدد الهائل لمنخرطي "التجمع الدستوري الديمقراطي".
- أزمة حكم كنتيجة للمقاربات الأمنية في التعامل مع الحركات الإسلامية والاحتجاجية، ومع ملفات الحريات العامة وحقوق الإنسان.

وبمواصلته العمل بدستور 1959، فقد جمع "بن علي" كل السلطات بيده وجعل من نفسه محور النظام السياسي في الدولة، فهو على سبيل المثال لا الحصر رئيس الدولة (الفصل 38 من الدستور)، رئيس الإدارة (الفصول 55/53/35)، رئيس الجيش باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة(الفصل 44)، رئيس الدبلوماسية(الفصول 45 و48)، وهو الذي يُشهر الحرب ويعلن السلم ويعيّن في الوظائف العليا المدنية والعسكرية(الفصل54)، وهو المتحكم في المسار الحكومي، يعين الوزير الأول وأعضاء الحكومة وينهي مهامهم(الفصول 51/50/49)، وهو الذي يتحكم في المسار التشريعي(الفصل 28)، وفي المسار الدستوري(الفصول من 72 إلى 78).

وعليه اعتمد "زين العابدين بن علي" على غرار سلفه "الحبيب بورقيبة" على مؤسسة الدستور لفرض هيمنته على الدولة، وتجسد ذلك في سيطرة حزبه (الحزب الاشتراكي الدستوري) على الحياة السياسية، حيث قام بالتضييق على التنظيمات والجمعيات المستقلة، وحاول اختراق "الاتحاد العام التونسي للشغل"، و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان"، وفي المقابل استخدم مجموعة من الأحزاب السياسية الموالية له لتلعب دور الديكور في الانتخابات الشكلية التي كانت تنظم دوريا، وتوزع فيها المقاعد في المجلسين النيابيين (مجلس النواب ومجلس المستشارين) حسب درجة الولاء والقرابة من دائرة الحكم[1]. وقد أدى ذلك إلى انغلاق الحياة السياسية واحتكار الحزب الحاكم للشأن العام، وهيمنته على دواليب الدولة والسيطرة على المجتمع السياسي ومؤسسات المجتمع المدني ومحاصرتها[2].

1 – عميرة علية الصغير، **الثورة في عيني مؤرخ**. مرجع سابق، ص 22.

2 – زهير الخويلدي، مرجع سابق. ص 90.

لقد حكم "بن علي" بأغلب رجالات "بورقيبة" وبكامل أجهزة نظام حكم "بورقيبة" حزبيا وإداريا وأمنيا وقضائيا وإعلاميا، مع استمرار تماهي الحزب الحاكم مع الدولة إلى حد الانصهار، مُحكما قبضته البوليسية على مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها[1]. فعلى الرغم من المبادئ التي تضمنها "بيان السابع من نوفمبر" من ديمقراطية وحرية التعبير والصحافة، إلا أن "بن علي" لم يف بوعوده لتحقيق تلك المبادئ، بل هوجمت الصحافة، وبدأت السلطة تحد من الإجتماعات وتكوين الجمعيات، فكان النظام البوليسي في تلك الفترة قد أغلق شيئا فشيئا كل المنافذ التي يعبّر بها الناس عن آراءهم وعن مواقفهم وتطلعاتهم، فضلا عن معارضتهم[2]. وكانت النتيجة أن تحولت الأجهزة الأمنية والاستخباراتية إلى شرطة حماية للسلطة[3].

وانجر عن ذلك محاصرة المجتمع المدني ودعم أسلوب الحكم الشمولي وتهميش المعارضة الحقيقية، وشل مؤسسات الدولة، حيث أصبحت وزارة الداخلية هي الركيزة الأساسية في تسيير شؤون الدولة، فهي العمود الفقري للجهاز الأمني الذي يضم الدوائر المختصة مثل إدارة سلامة أمن الدولة، والمخابرات العامة والمصالح التقنية ضد التجسس والتوثيق، وإدارة العلاقات الخارجية[4].

وتتنافى في الواقع ممارسات النظام التونسي السابق القمعية مع الشعارات الديمقراطية التي كان يرفعها ويروج لها، حيث عمل على ضرب الحريات مستخدما السلطة القضائية لتنفيذ سياسته العقابية ضد المعارضة، ففي حين صادقت الدولة التونسية يوم 20 أكتوبر 1988 على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وأقرّت في 02 أوت 1999 قانون "جريمة التعذيب"، الذي نص على أنه "يعاقب بالسجن لمدة ثمان سنوات كل من يثبت قيامه بارتكاب أعمال التعذيب"[5]، ورغم الخطاب الرسمي والمعاهدات العديدة التي صادقت عليها الدولة التونسية، إلا أن اللجوء للتعذيب كوسيلة للعنف شمل كل أجهزة الأمن.

1 – محمد رضا الأجهوري، مرجع سابق. ص 144.

2 – عبد الحميد الشرفي، مرجع سابق. ص 21.

3 – فتحي العفيفي، **فراغ السلطة في الوطن العربي– السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 43.

4 – نيكولا بو وكاترين غراسياي، مرجع سابق. ص ص 66– 69.

5 – منظمة مراسلون بلا حدود تونس، **الكتاب الأسود**. تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2011، ص 206.

ولئن كان الهدف من أسلوب الترهيب والتخويف الذي مارسه البوليس السياسي ضد الناشطين السياسيين وكل المعارضين، هو محاصرتهم ومنعهم من التعبير عن آراءهم وعزلهم عن التأثير في الجماهير، فإنه كان يرمي كذلك إلى تبليغ رسالة للمواطن العادي وإنذاره بما يمكن أن ينتظره لو تجرّأ وطالب بممارسة حقوقه السياسية أو غيرها من الحقوق[1].

وفيما يتعلق بوسائل الإعلام فقد كانت كل المحطات التلفزية والإذاعات والإعلام الإلكتروني، والصحافة تحت سيطرة السلطة الحاكمة، إلا بعض جرائد المعارضة التي كانت تعاني من تضييقات كبيرة جدا[2]. حيث سعى "بن علي" بمختلف الوسائل إلى تطويع التونسيين بالاعتماد على الصحافة، التي كانت في جانب كبير منها تعمل على إخفاء الحقائق، وقد هيمن الصخب الإعلامي الذي فرضه النظام على كل الفضاءات، فالإذاعات والصحافة والتلفزات ووسائل الإعلام الأخرى التي يحتكرها النظام الحاكم، لا يمكنها سوى تمجيد الرئيس ومدح سياسته[3].

لقد كان نظام "بن علي" امتدادا لنظام "بورقيبة" ولذلك فلا فرق جوهريا بين المرحلتين فيما يتعلق بالمسألة الديمقراطية، ذلك أن الامتداد بين الحكمين يتركز في هذا الجانب السلبي الكبير والمشترك، الذي راكم طوال الفترتين كل ما عايشه الشعب التونسي وتسلط عليه من تجاوزات وانتهاكات، وقمع للحريات وتزييف للانتخابات ومحاصرة للتحركات والاحتجاجات[4].

إن الاستبداد السياسي والتسلط والقمع الذي كان يُمارس على المجتمع التونسي خاصة في عهد "بن علي"، يعتبر عاملا مهما في تراكم المكبوتات التي انفجرت في شكل احتجاجات طالبت بإسقاط النظام، بعد حالة الانسداد التي شهدها وأدت إلى انهياره، وهو النظام الذي كان قائما على حكم الشخص الواحد عبر الأجهزة الأمنية والشرطة السرّية ممثلة في وزارة الداخلية، والتي كانت تعتبر

1 – بشير الحامدي، مرجع سابق. ص 29.

2 – الهادي التيمومي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس– 23 سنة من حكم بن علي**. مرجع سابق، ص 60.

3 – البشير التركي، مرجع سابق. ص 69.

4 – الهادي التيمومي، المرجع السابق. ص 60.

العمود الفقري للنظام التونسي، حيث كانت الأكثر استهدافا من قِبل المتظاهرين والشباب التونسي أثناء اندلاع الاحتجاجات أواخر عام 2010[1].

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية

تتمثل الدواعي الاقتصادية للاحتجاجات الشعبية أواخر سنة 2010 في تونس في تداعيات السياسات الاقتصادية المُنتهجة من طرف السلطة، ومن اختلال في توزيع الثروات بين الجهات الساحلية والداخلية، واستشراء الفساد، إلا أن خلفيات هذه المشاكل التي واجهها الاقتصاد التونسي لا تعود فقط إلى السياسات التي عرفتها تونس خلال فترة حكم "زين العابدين بن علي" ، وإنما تعود في جزء مهم منها إلى سياسات ما بعد الاستقلال خلال عهد "الحبيب بورقيبة".

حيث اختارت الدولة التونسية غداة الاستقلال السياسي طريق التنمية الاقتصادية المرتبطة بالمنظومة الرأسمالية العالمية، وهذا الاختيار نابع من قناعات ثابتة لدة مسيّري "الحزب الحر الدستوري الجديد"، إذ لم تقترن لديهم مقاومة الاستعمار الفرنسي قبل سنة 1956 بأية مناهضة للرأسمالية، بصفتها نسقا اقتصاديا أفرزه الاستعمار[2].

وفي سنة 1962 اتخذ الاقتصاد التونسي منحى اشتراكيا، وسُميت هذه المرحلة بتجربة "التعاضد"، وقامت هذه التجربة على أساس إلغاء المِلكية واستغلال الأرض من قبل الخواص وتعويضها بالمِلكية الجماعية، مدعومة من قبل الدولة بتجهيزات عصرية، وفي عام 1964 تم انتزاع الأراضي التي كانت بحوزة الأجانب – فرنسيون وإيطاليون– وتحويل ملكيتها للدولة التونسية[3].

وفي سنة 1970 اتجهت الدولة إلى وضع الاستراتيجيات التنموية، حيث وقعت العودة إلى تحرير المبادرة الخاصة، وتعميق اندماج الاقتصاد التونسي في السوق الرأسمالية العالمية، ورغم استفادة الاقتصاد التونسي في مرحلة أولى من هذا "الانفتاح"، إلا أنه أصبح يعاني في مرحلة لاحقة

1 – رضوان زيادة، "كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية– العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 30، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 147.

2 – الهادي التيمومي، **تونس 1956– 1987**. مرجع سابق، ص 65.

3 – أوراق المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي. تركيا، 9– 11 سبتمبر 2013، ص 7.

من تبعاته، ومع ازدياد ظاهرة نقل المؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص(الخصخصة)، أخذ التفاوت الجهوي والاجتماعي يتعمق، والاختلال السياسي والثقافي يحتد[1].

كما سجلت عشرية السبعينات حصول بعض الاختلالات في بعض التوازنات الاقتصادية، كالاختلال بين القطاعات الاقتصادية والاختلال بين القطاع الخاص والقطاع العام، والاختلال بين الرأسمال المحلي والرأسمال الأجنبي...، مما أسهم في تزايد الاضطرابات نتيجة تخفيض أجور العمال، حيث نظم "الاتحاد العام التونسي للشغل" عدة إضرابات حصلت أثناءها صدامات بين قوات النظام والمتظاهرين، وتدخل الجيش وسقط العديد من القتلى والجرحى واعتقل الآلاف[2].

وفي بداية الثمانينات عرف الاقتصاد التونسي ركودا واجهته القيادة الحكومية باتخاذ مجموعة من الخطوات، منها رفع الدعم الحكومي على السلع الأساسية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، ولقد تزامن ركود الاقتصاد التونسي مع اكتساح العالم الأزمة الاقتصادية لعام 1986[3]. وفي جوان من نفس السنة فُرضت على تونس "سياسة التعديل الهيكلي" نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، وكان الاقتصاد التونسي آنذاك في وضعية خطيرة، وعليه تعهّد الوزير الأول آنذاك "زين العابدين بن علي" باتخاذ الإجراءات التالية[4]:

- تعميق إدماج الاقتصاد التونسي في مسالك عولمة المبادلات، عن طريق التخلي التدريجي والسريع عن الحمايات التي كانت توفرها الدولة لمختلف الصناعات.
- مزيد من التخلي عن الدور الاستثماري الذي تقوم به الدولة بمفردها أو بالاشتراك مع رجال الأعمال.
- تقليص إنفاق الدولة الاجتماعي.

وبعد التغيير الحاصل في هرم السلطة سنة 1987، عملت السلطة في تونس على انتهاج نموذج تنمية اعتمد جملة من التوجهات الهادفة إلى إرساء أوسع لآليات السوق، وإعادة الاعتبار للجدوى الاقتصادية، حيث ذهبت جهودها لتطوير الأطر القانونية والتشريعية، الرامية إلى مزيد من

1 – الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 124.

2 – خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق. ص 195.

3 – محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق. ص 112.

4 – الهادي التيمومي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس– 23 سنة من حكم بن علي**. مرجع سابق، ص ص 92- 93.

تحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية من القيود الإدارية والجبائية[1]. وتبعا لذلك فقد حقق الاقتصاد التونسي نسب نمو معتبرة، وأصبحت المنظمات الاقتصادية الدولية تعتبر تونس، لا بلدا ناميا، وإنما بلدا صاعدا، ووصل الأمر ببعض الخبراء الاقتصاديين الأجانب إلى الحديث بشيء من المبالغة عن "المعجزة الاقتصادية التونسية"*.

وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في تونس بين عامي 1990 و1999 حوالي 5%، وبلغ بين عامي 2000 و2009 نسبة 4.5%، وزاد الدخل الوطني الخام من 21.254 مليار دولار عام 1991 إلى 39.580 مليار دولار عام 2009، وإلى 44 مليار دولار عام 2010، وبلغ الدخل الفردي عام 2010 حسب منظمة الأمم المتحدة إلى 5550 دولارا بحسب العملة الثابتة، أما اذا اعتمدنا معيار "تعادل الطاقة الشرائية(PPA)" فقد تجاوز الدخل الفردي 8000 دولارا، وهو رقم معتبر نسبيا[2].

غير أن نسب النمو المعتبرة التي حققها الاقتصاد التونسي قابلها عجز في عدة قطاعات، فانغماس الدولة في "برنامج الإصلاح الهيكلي" الداعي إلى الانفتاح المطلق على الخارج من ناحية، وتخلي الدولة عن دورها التعديلي من ناحية أخرى، أدى من جملة ما أدى إليه إلى تآكل الطبقة الوسطى، وبروز نواة اجتماعية جديدة تشبه "المافيا" استحوذت على جزء هام من ثروات البلاد مستخدمة في ذلك كل الوسائل[3].

لقد أدت السياسات التي انتهجتها السلطة في تونس إلى جعل الاقتصاد التونسي يُعاني من جملة ضغوط متزايدة على سوق العمل وعلى التوازن بين الجهات، فمع تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي، بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيّف الهيكلي التي تبنتها تونس بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات، وبخاصة فيما يتعلق

1 – عائشة التايب، "الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية". في: **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 58.

*– تُنسب هذه العبارة أيضا إلى الرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك" عندما أطلقها في معرض حديثه عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في تونس.

2 - Mahmoud Ramadhan, **Tunisie: état, économie et société**. Tunisie: Sud édition, 2011, p 287.

3 – حسين الديماسي، "الأهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس". في: ثورة تونس: **الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سابق، ص 149.

بزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، لحقت أضرار بالفقراء والمهمشين وتوسعت الهوة بين الطبقات، وازدادت حدة التناقضات والاختلالات داخل المجتمع التونسي[1].

وبالإضافة إلى إشكالية التوازن بين الجهات، عانى الاقتصاد التونسي مجموعة من الصعوبات دفعت بالعديد من المواطنين باتجاه العمل في القطاعات الموازية(باعة متجولون)، رغم المنع الذي يتعرضون له من طرف السلطات المحلية، وهو ما دفع بهم إلى محاولة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا[2]. كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالدول الأوروبية عام 2009 أثّرت في الاقتصاد التونسي تأثيرا مباشرا، وتجلى ذلك من خلال انكماش الاستثمار وتراجع الإقبال السياحي، وانخفاض استهلاك الملبوسات، ولقد أدت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تدمير كامل للشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المحلية التي كانت في طريقها إلى التطور[3].

وبالرغم من النجاح النسبي الذي حققه الاقتصاد التونسي في عهد "زين العابدين بن علي"، إلا أن خطر الفساد الإداري واستفحال الرشوة والمحسوبية كان يهدد الاستقرار السياسي، وهو ما عبّر عنه السفير الأمريكي السابق في تونس "غوديك" في برقية مسرّبة من موقع "ويكيليكس"، مؤرخة بتاريخ 23 جوان 2008، حيث عبّر السفير عن قلقه الكبير من خطر الفساد والرشوة وتفشي البطالة، وانسداد الآفاق أمام الشباب المتعلم وشرائح واسعة من المجتمع، بينما تقوم "مافيا" قريبة من الحكم باستغلال النفوذ ونهب المال العام، باستيلائها على القطاع العمومي الذي تم الاستحواذ عليه من خلال صفقات مشبوهة[4].

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى كتاب "حاكمة قرطاج" لمؤلفيه "نيكولا بو" و"كاترين غراسياي"، والذي يكشف الكثير من الخبايا عن تغلغل نفوذ زوجة الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" "ليلى الطرابلسي" وعائلتها في دواليب الحكم، والهيمنة على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي،

1 – ناجي عبد النور، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 387، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2011، ص 142.

2 – فضيل التهامي، "الثورات الديمقراطية في العالم العربي– تونس نموذجا". الحوار المتمدن، العدد 4160، 2013. على الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org، تاريخ الاطلاع: 12/07/ 2016.

3 – ناجي عبد النور، مرجع سابق. ص 143.

4 – حسن مصدق، **وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية**. المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012، ص ص 90– 91.

وذلك ما أدى إلى تمركز الثروة في أيدي عائلة "الطرابلسي" والمقربين منهم، حيث كان ذلك يتم بامتلاك الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية، أو تبوُّء أعلى المناصب في الشركات العمومية لتحصيل عمولات مالية ضخمة، من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية والتحكم في عصب اقتصاد الدولة، حيث تشير تقارير صحفية عديدة إلى سيطرة عائلة الرئيس المخلوع وأسرة زوجته على 40% من عمل النشاط الاقتصادي التونسي.

كما ذكر صاحبا الكتاب مثلا أن "ليلى بن علي" تمتلك سلطات فعلية أكثر من سلطات الوزير الأول، فبإمكانها تشكيل الحكومة أو حلها، وبإمكانها تعيين وزراء وسفراء ورؤساء مديرين عامين أو عزلهم من مناصبهم كلما بدا لها ذلك، بل وبإمكانها أيضا ومتى عنّ لها ذلك أن تُغني من تشاء أو أن تُفقره، أو أن تأمر بسجنه أو بإخلاء سبيله[1].

وزيادة على ذلك فقد كانت تُصدر الأوامر لمختلف الإدارات كي تحيطها علما بكل مشروع يقع التفكير في بعثه وتفوق كلفته مليون دينار تونسي، وإذا وجدت صفقة تهمها من قريب فإنها هي التي تحدد مَن مِن أفراد العائلة يستفيد من هذه الصفقة[2].

وقام "بن علي" يوم 8 ديسمبر 1992 بإحداث صندوق 26-26 للتضامن الاجتماعي، وهدفه حسب التصريحات الرسمية اجتثاث أكثر ما يمكن من "مناطق الظل" في الجهات الداخلية غير المحظوظة أو المهمشة، وتتكون موارد صندوق 26-26 من الهبات "الإجبارية" التي يتبرع بها السكان والمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال، ومن إعانات الدول وبعض المؤسسات والأشخاص من الخارج[3]. ويُلاحظ أن هذا الصندوق غير خاضع لدائرة الحسابات وإنما لـ"بن علي" مباشرة، ويُعزى ذلك إلى سببين، أولهما استعمال مداخيل الصندوق لتمويل السياسة الزبونية وشراء الولاء السياسي، وثانيهما تحويل جزء من مداخيل الصندوق مجانا لعائلة "بن علي" وعائلة زوجته، ويندرج هذا السلوك ضمن سياسة الفساد المالي التي كانت تحكم نظام "زين العابدين بن علي"[4].

1 – نيكولا بو وكاترين غراسياي، مرجع سابق. ص 53.

2 – نيكولا بو وكاترين غراسياي، مرجع سابق. ص 59.

3 – الهادي التيمومي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس– 23 سنة من حكم بن علي**. مرجع سابق، ص 77.

4 – المكان نفسه.

وفي مجال الإنفاق الحكومي يذكر المعهد الوطني للإحصاء بتونس في تقرير صادر سنة 2010 فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، أن ما تم إنفاقه على التنمية من خلال وزارة التنمية والتعاون الدولي قد ارتفع من 281 مليون دينار تونسي سنة 2007 إلى 320 مليون دينار تونسي سنة 2009، أما ما أُنفق من خلال وزارة البيئة والتنمية المستدامة فقد ارتفعت الميزانية من 243 مليون دينار تونسي في سنة 2007 إلى 288 مليون دينار تونسي سنة 2009، أما وزارة الداخلية والتنمية المحلية فكانت ميزانيتها سنة 2007 تقدر بـ 804.2 مليون دينار تونسي لترتفع إلى 984.9 مليون دينار تونسي[1].

وتشير مؤسسة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام 2010، فيما يتعلق بمستوى الفساد في تونس، أنها تحتل المرتبة 59 من أصل 178 دولة شملها التقرير، من حيث تفشي درجة الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها[2]. فالفساد الذي كانت تمارسه "المافيات" المنتمية إلى عائلة "بن علي" وزوجته، استشرى في كنف الرأسمالية التونسية التي لا تخضع تماما لمنطق اقتصاد السوق، بصفتها رأسمالية لم يفرزها الواقع التونسي والعربي، كما أن تدخّل الدولة في طريقة عمل هذه الرأسمالية ليس تدخلا بهدف التعديل وحسن توزيع ثمار التنمية وإنما لغايات سياسية[3].

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية

يمكن اعتبار العامل الاجتماعي أكثر العوامل رجاحة في تفسير السلوك الاجتماعي في تونس، فأغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس خلال الستينات والسبعينات[4]، خاصة "أحداث الخميس الأسود" في جانفي 1978، و"أحداث الخبز" سنة 1984، واحتجاجات "الحوض المنجمي" سنة 2008، وأحداث المنطقة الحدودية في "بن قردان" في أكتوبر 2011، وأخيرا الاحتجاجات الاجتماعية التي انطلقت من "سيدي بوزيد"، كانت كلها بسبب تردي الأوضاع المعيشية، وسوء الخدمات الاجتماعية، والبطالة، وغياب العدالة الاجتماعية.

1 – المعهد الوطني للإحصاء، "النشرية الإحصائية السنوية لتونس 2005– "2009. عدد 52، تونس، ديسمبر 2010، ص 275.

2 - Transparency International- the global coalition against corruption, Annual Report 2010. 2011, p 79.

3 – الهادي التيمومي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس– 23 سنة من حكم بن علي**. مرجع سابق، ص 98.

4 – ناجي عبد النور، مرجع سابق. ص 141.

ويتعلق غياب العدالة الاجتماعية أساسا في عدم التوازن بين الجهات والتوزيع غير العادل للثروة، حيث يتفق كثير من الباحثين على استفحال أزمات هيكلية في المجتمع التونسي، خلال الاعوام القليلة التي سبقت اندلاع الاحتجاجات التي أدت إلى إسقاط نظام الرئيس السابق "زين العبدين بن علي"، بعض تلك الأزمات ورثها النظام، ولكنه عمقها بسياساته. إذ أن المدن والقرى الساحلية التونسية وما يحف بها من مناطق زراعية غنية، وموانئ وتجمعات سكانية حضرية وصناعية حرفية، كانت موطن الأغنياء والطبقة الوسطى في عهد "الدولة الحسينية"، وصولا إلى فترة ما بعد الاستقلال، وفي المقابل كانت نسب التهميش والبطالة والفقر والبؤس أكبر في الجهات الداخلية البعيدة عن البحر وعن المدن الكبرى، والتي يشكو سكانها من قسوة الطبيعة وشح المياه وندرة فرص الشغل[1].

ويُعتبر إقليم الوسط الغربي الذي يشمل محافظات "سيدي بوزيد"، و"القصرين""، و"القيروان"، من أقل مناطق البلاد حظا على مستوى الانتفاع بثروات البلاد، بالرغم من أنه يعتبر من أبرز المناطق الفلاحية في تونس، حيث يحتوي على أهم السهول وقطعان الماشية، ويسجّل معدل الإنفاق السنوي للفرد الواحد في هذه المنطقة أضعف نسبة في البلاد، كما يسجل الفقر أعلى مستوى مقارنة بسائر المناطق الأخرى، ويسجل كذلك هذا الإقليم أعلى نسبة أمية في البلاد[2].

ويمكن الإشارة على سبيل المثال– لا الحصر– إلى مدينة "سيدي بوزيد" التي انطلقت منها الاحتجاجات التي أدت إلى إسقاط نظام "بن علي"، حيث دفعت هذه المدينة ثمن خيارات اقتصادية جعلت من الانفتاح عنوانا، ولم تؤدّ إلى حركية المبادرة الخاصة التي عرفتها الجهات الساحلية، وحيث أن سياسة الانفتاح اقترنت بتخلي الدولة عن دورها التقليدي في التجهيز والبنية التحتية، ودعائم التنمية الانسانية كالصحة والتعليم، فإن السياسات منذ السبعينات لم تُتِح للجهات الداخلية عموما، و"سيدي بوزيد" خصوصا الالتحاق بركب المدن الساحلية فيما يتعلق بالعوامل الهيكلية المستقطبة للاستثمار الخاص[3].

---

1 – كمال بن يونس، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، القاهرة: مؤسسة الأهرام، أفريل 2011، ص 58.

2 – عائشة التايب، مرجع سابق. ص 69.

3 – وليد حدوق، "الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية". في : **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سابق، ص 96.

وعموما، يمكن رصد أهم مظاهر الاختلال في التنمية الجهوية بين مناطق تونس في النقاط التالية[1]:

- تستقطب المدن الساحلية 88.2% من مجموع الشركات، و95% من الاستثمار الأجنبي.
- بلغ معدل استهلاك الفرد سنة 2010 في محافظة تونس الكبرى حوالي 122200 دينارا، بينما لم يتجاوز في جهة الوسط الغربي 8421 دينارا.
- يمثل معدل ربط المدن بالشبكات الصحية مؤشرا على اختلال التوازن التنموي بين الساحل والداخل، فعلى سبيل المثال تحوي تونس العاصمة 5 مستشفيات عامة، و14 مركزا معهدا متخصصا، بينما لا تحوي مدن مثل "قفصة" و"سيدي بوزيد" و"القصرين" و"قابس" و"تطاوين" مجتمعة على أي مستشفى عام أو أي مراكز أو معاهد متخصصة.

لقد شكلت السياسات التنموية غير العادلة أحد أهم أسباب الاحتجاجات في تونس، لأنها عمقت الهوة والفوارق الاجتماعية، فبالإضافة إلى الإحصاءات السابقة هناك إحصاءات أخرى صادرة عن "المعهد الوطني للإحصاء بتونس" سنة 2010، قاربت الأحوال المعيشية للسكان، لتكشف أن 33.9% من السكان يعيشون في وسط غير منظم، وهذا يدل على تدني مستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المجالس البلدية.

وعليه أدت السياسات التنموية غير العادلة إلى تقسيم البلاد على مستوى التنمية، إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية سواء الأجنبية أو الحكومية، ومناطق داخلية معزولة وكأنها تعيش خارج زمن التنمية الذي شهدته تونس، وهو ما أدى بسكان المناطق الحدودية إلى الهجرة نحو دول الجوار(الجزائر وليبيا)، فرارا مما أسموه تدهور الظروف المعيشية بفعل غياب برامج تنموية عن هذه المناطق التونسية المعزولة[2].

أما معضلة المعضلات فهي البطالة، فبالرغم من التصريح الرسمي بالتحسن الكبير في مستوى مؤشرات التشغيل خلال المخطط العاشر للتنمية، من خلال ارتفاع عدد مواطن الشغل

1 – المعهد الوطني للإحصاء، تونس بالأرقام 2008– 2010. تونس، 2011، ص ص 43– 54.

2 – ناجي عبد النور، مرجع سابق. ص 142.

المحدثة، بما مكّن من تلبية 92.1% من الطلبات الإضافية للتشغيل والتقليص في النسب العامة للبطالة[1]، إلا أن عدد العاطلين عن العمل في تونس ظل مرتفعا.

ويكمن السبب الرئيسي للبطالة في نمط الرأسمالية المعولمة التي تكرّس بشكل بارز منذ تبني تونس لسياسة "التعديل الهيكلي"(جوان 1986)، وقد بدأت البطالة تحتدّ من منتصف سبعينات القرن العشرين بسبب محدودية حركة الشغل وعدم تكوين العمال في عدة اختصاصات، وكذلك لفظ الخصخصة لآلاف العمال[2]. وبلغ عدد العاطلين عن العمل سنة 2006 نحو 429700 بنسبة قُدرت بـ 12.4%، مقابل 448400 عاطل عن العمل سنة 2008 بنسبة بلغت 12.5%، فيما بلغ عدد العاطلين عن العمل سنة 2010 حوالي491800 عاطل بنسبة قُدرت بـ 13%[3].

وسجلت معدلات البطالة بحسب المستويات التعليمية ارتفاعا بارزا لنسب العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا، وتعتبر بطالة أصحاب الشهادات العليا مشكلة جديدة برزت بشكل كبير أثناء فترة حكم "بن علي"، فلقد تضاعف عدد الطلبة في التعليم العالي منذ الاستقلال أكثر من 150 مرة، ومر عددهم من 2140 طالبا في العام الدراسي 1957/1956 إلى 357.472 طالبا في العام الدراسي 2011/2010، وبرزت مشكلة بطالة الخريجين الجامعيين بشكل طفيف سنة 1984، حيث بلغت نسبتها 0.7%، ثم أصبحت أواخر تسعينات القرن الماضي حديث الناس وشغلهم الشاغل[4]. حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا سنة 2006 حوالي 82600 عاطل، بنسبة بلغت 19%، وارتفعت هذه النسبة لتصل سنة 2008 إلى 26% بعدد بلغ 116100 عاطل، أما في سنة 2010 فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا حوالي 157300، بنسبة قدرت بـ 32%[5].

وغني عن الذكر أن أغلبية الخريجين الجامعيين البطالين ينتمون إلى الشرائح الوسطى والفقيرة وإلى المناطق الداخلية، ففي ماي 2009 بلغت نسبة هؤلاء البطالين في الولايات التالية كما يلي:

1 – الوكالة التونسية للاتصال الخارجي، "تونس 1987– 2007". تونس، أكتوبر 2007، ص 116.

2 – الهادي التيمومي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس– 23 سنة من حكم بن علي**. مرجع سابق، ص 98.

3 – المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2010. تونس، جوان 2011، ص 28.

4 – الهادي التيمومي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس– 23 سنة من حكم بن علي**. مرجع سابق، ص 101.

5 – المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2010. مرجع سابق، ص 28.

47% في "قبلي"، 44.8% في "قفصة"، 44.4% في "سيدي بوزيد"، 42.2% في "جندوبة" و43.6% في "تطاوين".[1]

لقد عملت السلطة السياسية في تونس جاهدة على اعتماد وسائل مختلفة لامتصاص أدفاق الوافدين الجدد على سوق العمل من خريجي الجامعات، ومن ذلك يمكن ذكر استحداث الدولة صناديق اجتماعية مختلفة بغرض تشجيع الشبان على الانتصاب للحساب الخاص، ولكن تلك الجهود وجدت نفسها عاجزة عن امتصاص طوابير طالبي الشغل من خريجي الجامعات[2].

تبعا لم تقدم، يمكن القول أن التهميش والتوزيع غير العادل للثروات والبطالة والفقر، كل ذلك يولّد حالة من الغبن الاجتماعي، وهو يُعتبر من أسباب الاحتقان الاجتماعي، فالألم النفسي الذي يتحوّل إلى غضب شعبي يعتصر نفوس أبناء الشعب، حين يرون حفنة من العائلات المتنفذة تستولي على مقدرات البلاد الاقتصادية، وتعيش حياة البذخ والترف على حسابهم وحساب كدّهم وشقائهم، وتستغل ما لديها من نفوذ سياسي لتنادي بتعيين وريث للحكم حتى تضمن استمرار سيطرتها على الحكم[3].

لقد أدى تراكم كل هذه الأسباب والخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى اندلاع الاحتجاجات التي أدت إلى إحداث تغيير في تونس، حيث لا يمكن الأخذ بسبب دون آخر، فلو لم تبلغ حدّة انسداد الأفق السياسي وتفاقم مظاهر الفقر والظلم والتسلط ذروتها، ولو لم يبلغ غياب العدالة وانتشار الفساد حدّ الشطط، ولو لم يشتدّ استشراء فئة محدودة على بقية فئات المجتمع، وكذلك لو لم تطلق أيدي رجال الشرطة في عمليات قمع المعارضة واستبعادها ومطاردتها، ولو لم يبلغ تهميش سبل التعبير والعمل أمام حملة الشهادات العليا حدّه ليحوّلهم إلى محبَطِين ومنتَحِرين، وكذلك لو لم يحدث غياب للتنمية وعدم محاسبة الفاسدين[4]، لو لم يتوفر كل ذلك لما اندلعت الاحتجاجات بتلك القوة، ولما انتشرت بتلك السرعة والكثرة، ولما نجح التونسيون في إسقاط نظام عمّر لأكثر من عشرين سنة.

1 – الهادي التيمومي، المرجع السابق. ص 101.

2 – عائشة التايب، مرجع سابق. ص 62.

3 – ناجي عبد النور، مرجع سابق. ص 141.

4 – محمد علي الكبسي، **كيمياء الربيع التونسي والعربي**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 63.

المبحث الثالث: مسارات عملية التغيير السياسي في تونس

انتهت الانتفاضة الشعبية في تونس، والتي بدأت أواخر عام 2010، والتي عُرفت بـ"ثورة الياسمين" بإسقاط النظام وفرار رأسه "زين العابدين بن علي" إلى خارج البلاد، تلك الانتفاضة الشعبية التي أطلقت موجة من الاضطرابات في عدة بلدان عربية أخرى، فيما أصبح يعرف بـ"الربيع العربي".

ومنذ ذلك الحين اتخذت تونس خطوات رئيسية نحو الديمقراطية، حيث توسعت الحريات المدنية والسياسية بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه سابقا، وشهدت تونس عواقب أقل بكثير من بعض البلدان الأخرى التي شهدت انتفاضات شعبية، واعتمد المجلس التأسيسي المنتخب دستورا جديدا في أوائل عام 2014، وأُجريت انتخابات برلمانية ورئاسية أواخر عام 2014، مما أدى رسميا إلى إنهاء سلسلة من الحكومات الانتقالية. وخلال الفترة الانتقالية تغلبت الفصائل السياسية الرئيسية مرارا على الأزمات المختلفة التي واجهت البلاد خصوصا السياسية منها، عبر الدخول في حوار وطني أدى في نهاية المطاف إلى التوافق على وضع دستور يُنهي الفترة الانتقالية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى أبرز المحطات التي مرت بها عملية التغيير السياسي في تونس، بدءا بالتطورات السياسية بعد الحراك المجتمعي، مرورا بأبرز الأزمات التي واجهت تونس في الفترة الانتقالية، وصولا إلى التوافق على دستور جديد وانتهاء المرحلة الانتقالية.

المطلب الأول: التطورات السياسية بعد الحراك المجتمعي

أدى اندلاع المظاهرات الاحتجاجية ضد نظام الحكم في تونس إلى إسقاط نظام الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، ومغادرة هذا الأخير الأراضي التونسية باتجاه المملكة العربية السعودية، وهو ما تم الإعلان عنه مساء يوم 14 جانفي 2014، وشهدت تونس بعد الإعلان عن مغادرة الرئيس السابق جملة من التطورات السياسية، يمكن إدراجها في مرحلتين أساسيتين.

1- مرحلة ما قبل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي: بعد ساعات من مغادرة "بن علي" تونس ظهر الوزير الأول "محمد الغنوشي" برفقة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، ليُعلن عن تولّيه رئاسة الجمهورية وفقا لأحكام الفصل 56 من الدستور، الذي ينص على أنه " لرئيس الجمهورية إذا

تعذّر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوّض بأمر سلطاته إلى الوزير الأول ما عدى حق حل مجلس النواب".

الملاحظ أن تنظيم السلطة بعد مغادرة "بن علي" تونس يوم 14 جانفي 2011 قد تم عن طريق الآليات الدستورية، بناء على وصف المشهد السياسي في تونس بأنه حالة شغور في منصب رئيس الجمهورية، فالشغور أعلى هرم السلطة قد وقع فعلا، لكن دون إجراء يقضي بتفويض السلطة إلى من له حق توليها في مثل هذه الحالة[1].

وبالتالي وجدت خطوة الوزير الأول "محمد الغنوشي" بتوليه رئاسة الدولة معارضة صريحة من خبراء قانون دستوري تونسيين، حيث عبّر معظمهم عن رفضهم القاطع لتولي الوزير الأول رئاسة الجمهورية، ورافق ذلك رفض شعبي وقع التعبير عنه في المسيرات والاحتجاجات التي تلت خطاب الوزير الأول، إلى أن تدخّل المجلس الدستوري يوم 15 جانفي 2011 مُعلنا (أنظر قرار المجلس الدستوري بالإعلان عن شغور منصب رئيس الجمهورية بصفة نهائي(الملحق رقم 02) عن شغور منصب رئيس الجمهورية بصفة نهائية طبقا للفصل 57 من الدستور، الذي بمقتضاه يتولى رئيس مجلس النواب رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة[2]. وعليه تولى "فؤاد المبزع" رئاسة الدولة مؤقتا، وقام في كلمته الأولى للشعب التونسي بتكليف رئيس الحكومة السابق "محمد الغنوشي" بتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على إجراء انتخابات برلمانية في أسرع وقت[3].

يمكن الإشارة إلى ملاحظة هامة فيما يتعلق بما ميّز انطلاق المرحلة الانتقالية في تونس، فالأمر الملاحظ هنا هو التردد وغياب اليقين في الطريق إلى المستقبل، وهو ما بدا منذ اللحظة التي شغر فيها منصب الرئاسة وإعلان "محمد الغنوشي" نفسه رئيسا للبلاد، فلا شك أن التغيير المفاجئ الذي حصل بمغادرة الرئيس السابق التراب التونسي، قد ولّد حالة من الحيرة لدى من بقي يمسك بزمام

1 – محمد المختار القلالي والطاهر بن يوسف، **القوى المضادة للثورة– الباجي قائد السبسي نموذجا**. تونس: مطبعة فن الطباعة، 2012، ص 34.

2 – منعم برهومي، مرجع سابق. ص 35.

3 – "النموذج الثوري التونسي"، على الموقع الإلكتروني لمركز نماء للبحوث والدراسات: www.nama-center.com. تاريخ الاطلاع: 2015/02/15.

الأمر، وأربك حسابات المؤولين وسادت بينهم الخشية من انهيار مؤسسات الحكم، وبالتالي دخول البلاد في المجهول[1].

بعد تولي "فؤاد المبزع" رئاسة الدولة، شكل "محمد الغنوشي" حكومة وحدة وطنية ضمت ثمانية حقائب وزارية لأعضاء "التجمع الدستوري" والحكومة السابقة، بينها ستة حقائب رئيسية منها الداخلية والدفاع، وهو ما أدى إلى تفجّر الغضب الشعبي من جديد، ودفع بالمتظاهرين للنزول إلى الشارع والاعتصام في ساحة الحكومة المعروفة بساحة "القصبة" في مناسبتين اثنتين عرفتا باعتصام "القصبة1" و "القصبة 2"، حيث طالب المتظاهرون بإنهاء وجود "رموز" النظام السابق في الحكومة.

وأدت تلك الاعتصامات إلى تقدم الحكومة باستقالة جماعية، وتم تعيين "الباجي قائد السبسي" رئيسا للحكومة، وهنا بدأ مسار "الثورة" التونسية يشهد تطورات نبّأت عن رغبة عارمة في تغيير النظام السابق بشكل كامل، حيث تقدّم المحتجون بمجموعة من المطالب منها[2]:

- إجراء انتخابات مجلس شعبي تأسيسي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد، يتم بعدها التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية.
- حل مجلسي النواب والمستشارين.
- إيقاف العمل بالدستور.
- حل "حزب التجمع الدستوري" الحاكم بحكم قضائي، وتصفية أمواله وممتلكاته.
- إلغاء إدارة الأمن السياسي.
- تكوين "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي"، وتضم ممثلي الأحزاب والمنظمات والخبراء وممثلين عن الشباب، تكون مهمتها إعداد النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي، واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف "الثورة" إلى حين انتخاب مجلس تأسيسي يتولى دوره التشريعي والرقابي.
- سن العفو التشريعي العام عن رموز المعارضة من المقيمين والمنفيين.
- إنشاء هيئة عليا مستقلة للإشراف على الانتخابات.

1 – عز الدين عبد المولى، "**أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2013.

2 – صافيناز أحمد، "عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات". نقلا عن الموقع الإلكتروني لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: www.acpss.ahram.org، تاريخ الاطلاع: 2015/10/15.

وبعد احتجاجات مستمرة أعلن الرئيس المؤقت "فؤاد المبزع" في 04 مارس 2011 عن إجراء انتخابات الجمعية العامة التأسيسية في 24 جويلية 2011 بدلا عن الانتخابات التشريعية، والتي ستُعيد صياغة الدستور وترشيح رئيس جديد وحكومة مؤقتة جديدة، وبعد ذلك سيتم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وشكل هذا القرار خطوة هامة إلى الأمام في عملية التحوّل السياسي في تونس، ولبت هذه الانتخابات أحد المطالب الرئيسية التي طرحها المتظاهرون والقوى السياسية[1].

2- مرحلة ما بعد انتخابات المجلس التأسيسي: قبل التطرق إلى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة في مسار الانتقال الديمقراطي الذي شهدته تونس، ويتعلق الأمر بـ"الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، وهي الهيئة التي تعتبر الحلقة الأساسية التي وُضعت لتوضيح معالم الطريق، وضبط المسار الانتقالي بمحطاته الرئيسية، حيث مثلت هذه الهيئة، رغم ما رافق تكوينها وصلاحياتها ومدى تمثيلها لمختلف القوى السياسية والاجتماعية من جدل طوال فترة عملها، مثلت الإطار الأساسي لحوارات النخبة ومشاوراتها ومفاوضاتها، وذلك منذ تأسيسها في 18 فيفري 2011 بمقتضى مرسوم رئاسي(الملحق رقم 03)، وإلى غاية إنهاء مهامها في 13 أكتوبر من العام نفسه.

ولقد مهّد لإنشاء "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة" إنشاء هيئتين أخريين، تمثلت أولاهما في "المجلس الوطني لحماية الثورة" والذي تشكّل خارج الأطر الرسمية، وضم أحزابا سياسية ومنظمات وطنية وشخصيات عامة. أما الهيئة الثانية فهي "اللجنة العليا للإصلاح السياسي"، وهي إحدى ثلاث لجان استشارية شكلتها حكومة "الغنوشي" بهدف الشروع في عملية إصلاحية في مجالات أساسية تتعلق بالإطار السياسي والقانوني، وقضايا الفساد والرشوة ونهب المال العام في العهد السابق، والتجاوزات الأمنية التي حصلت منذ اندلاع الاحتجاجات، ومن أبرز الأهداف التي سعت "لجنة الإصلاح السياسي" لتحقيقها كانت تنقية المنظومة القانونية المتعلقة بالعملية الانتخابية، وقانوني الصحافة والأحزاب، وتنقيح القوانين المنظمة للحريات الأساسية[2].

1 - Maria Cristina Paciello, **"Tunisia: Changes and Challenges of Political Transition"**. European Commission: MEDPRO Technical Report No. 3, May 2011, p 14.

2 – عز الدين عبد المولى، مرجع سابق.

ترأس "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة" أستاذ القانون "عيّاض بن عاشور" والذي ترأس قبلها "اللجنة العليا للإصلاح السياسي"، ولقد خلفت هذه الهيئة ما سبقها من مبادرات تأسيسية، وأصبحت الهيكل الرسمي لإدارة المرحلة الانتقالية، وضمت الهيئة 71 عضوا في أوائل مارس 2011، ثم ارتفع العدد ليصبح 120 عضوا في نهاية الشهر، وأخيرا أصبح عدد أعضاءها 155 عضوا في شهر أفريل 2011، وتتكون الهيئة من 12 حزبا سياسيا و19 نقابة ومنظمة.

وانطلاقا من الصلاحيات الممنوحة لها، أصدرت الهيئة خلال الأشهر الثمانية من عملها عددا من مشاريع المراسيم والقوانين لتنظيم الحياة السياسية والعامة، والتي كان من أبرزها المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أفريل 2011 والذي نشأت بمقتضاه "اللجنة العليا المستقلة للانتخابات"، والتي أوكلت لها مهمة تنظيم الانتخابات الأولى، وهي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

لقد تقرر انتخاب مجلس وطني تأسيسي يقوم بصياغة دستور جديد، بعدما اقتنعت جميع الأطراف الفاعلة في تونس باستحالة إجراء انتخابات رئاسية في ظل دستور جوان 1959، وهو ما عبّر عنه رئيس الجمهورية المؤقت في خطابه يوم 03 مارس 2011 بحصول اتفاق وطني حول الذهاب لانتخاب مجلس وطني تأسيسي[1]. وعليه تم سن إطار قانوني جديد لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، حيث يتألف هذا الإطار القانوني من قانون الانتخابات، ومن جملة من المراسيم بقوانين ومراسيم رئاسية وقرارات، فضلا عن القرارات التي صدرت عن "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات".

تقرّر في بادئ الأمر إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في جويلية 2011 بموجب القانون الانتخابي، غير أنها تأجلت في نهاية الأمر بموجب المرسوم المؤرخ في 08 جوان 2011 إلى أكتوبر 2011، مما عمل على توفير فترة زمنية كافية لتشكيل سلطة انتخابية جديدة ذات كفاءة، ولإجراء مراجعة جزئية للقوانين الانتخابية، وبعد جدل واسع تم الاتفاق على تاريخ 23 أكتوبر 2011 كموعد جديد لإجراء الانتخابات، وذلك بعد التنسيق بين "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" والحكومة والحوار مع الأحزاب.

أُجريت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس يوم 23 أكتوبر 2011، تنافست فيها 1500 قائمة حزبية ومستقلة، ضمت ما يقارب 10 آلاف و 500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي،

1 – الفصل 3 من المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011، متعلق بالتنظيم المؤقت للسلط.

تنافسوا على 217 مقعدا في المجلس[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الساحة السياسية في تونس قد تميّزت بعد 14 جانفي 2011 بحراك حزبي كثيف، حيث قامت العديد من القوى السياسية بتأسيس أحزاب جديدة مستفيدة من الانفتاح السياسي، حيث بلغ عدد الأحزاب السياسية عند بدء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي حوالي 100 حزب وحركة[2].

أعلنت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" النتائج النهائية للانتخابات* يوم 14 نوفمبر 2011، حيث أكدت النتائج على حصول "حركة النهضة" على أعلى عدد من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي حيث فاز بما مجموعه 89 مقعدا، وفاز "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" بـ 29 مقعدا، وفازت "العريضة الشعبية" بـ 26 مقعدا، وحاز "حزب التكتل" على 20 مقعدا، و "الحزب الديمقراطي التقدمي" بـ 16 مقعدا، والجدول التالي يوضح باقي النتائج:

الجدول رقم (01): نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي 23 أكتوبر 2011

الحزب السياسي	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حركة النهضة	89	%41
المؤتمر من أجل الجمهورية	29	%13.4
العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية	26	%12
التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	20	%9.2
الحزب الديمقراطي التقدمي	16	%7.4
المبادرة	5	%2.3
القطب الديمقراطي الحداثي	5	%2.3
آفاق تونس	4	%1.8
البديل الثوري	3	%1.4

1 – أنور الجمعاوي، "**المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**". بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص 2.

2 –"النموذج الثوري التونسي"، مرجع سابق.

*– للمزيد حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي أنظر: تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، على الموقع الإلكتروني للهيئة: www.isie.tn.

حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	2	%0.9
حركة الشعب	2	%0.9
16 قائمة مستقلة	مقعد لكل منها	%0.5
المجموع	**217**	**%100**

المصدر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات: التقرير النهائي حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي

ويمكن ترجمة نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): يوضح نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس 23 أكتوبر 2011

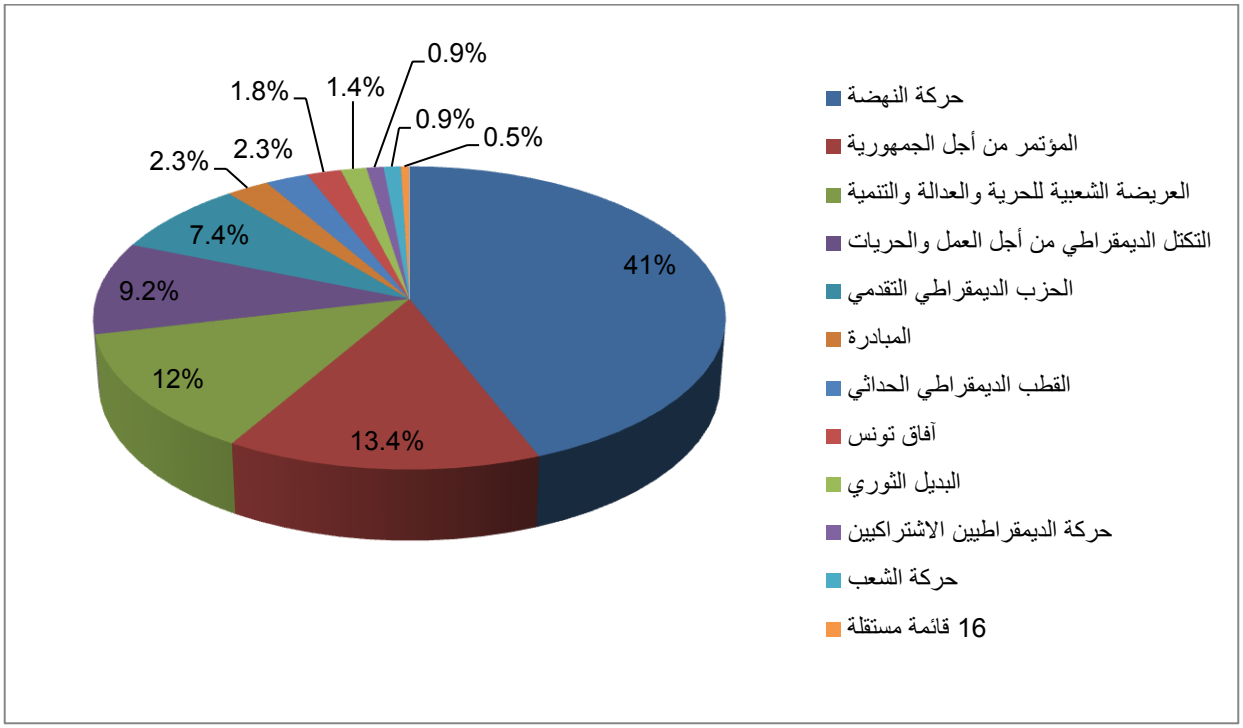

المصدر: من إعداد الباحث بعد الطلاع على النتائج النهائية لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

حُددت المهمة الأصلية للمجلس التأسيسي في وضع دستور للبلاد، وتمتع هذ المجلس بصلاحيات سيادية، حيث يمكنه أيضا القيام بمهام غير تأسيسية كسن القوانين واختيار الهيئات التي

تسيّر المرحلة الانتقالية، ويعد المجلس التأسيسي أعلى سلطة قائمة من الناحية القانونية[1]. وفي 22 نوفمبر 2011 اجتمع المجلس الوطني التأسيسي للمرة الأولى في قصر "باردو"، وهو مقر البايات القديم، بالإضافة إلى أنه مجلس النواب القديم، وفي 10 ديسمبر 2011 اتفق المجلس على اتخاذ ترتيبات دستورية مؤقتة، ثم أقر نظاما داخليا في 20 جانفي 2012، وقد كان من المقرر أن يحكم هذا النظام الداخلي أنشطة المجلس التأسيسي حتى إقرار الدستور الجديد[2].

صادق المجلس الوطني التأسيسي على دستور مؤقت للبلاد، وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلط في جلسة جرت فعالياتها يوم 11 ديسمبر 2011، بغالبية 141 صوتا مقابل 37 صوتا معارضا وامتناع 39 عضوا عن التصويت، وذلك بعد اختلاف أعضاءه حول البنود المرتبطة بالصلاحيات السياسية التي ستمنح لأصحاب الرئاسات الثلاث، كما تم التوافق على أن تكون رئاسة الدولة لـ"منصف المرزوقي" رئيس حزب "المؤتمر من أجل الجمهوري"، ورئاسة الوزراء لصالح الأمين العام لحزب "النهضة" "حمادي الجبالي"، ورئاسة المجلس التأسيسي للأمين العام لحزب "التكتل" "مصطفى بن جعفر".

لقد ساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكوّنت من عدد من القوى البارزة، التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفية تسيير المرحلة الانتقالية، وانتقل المشهد الحزبي تدريجيا من التشتت والكثرة إلى الانتظام ضمن جبهات سياسية وازنة، منها ما هو مؤيد للشرعية الانتخابية التي أفرزتها انتخابات 23 أكتوبر 2011، ومنها ما هو معارض لها [3]. ويمكن في هذا السياق التمييز بين أربع جبهات سياسية هي: جبهة "الترويكا"، وهو الإسم الذي أُطلق على الائتلاف الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم في تونس منذ ديسمبر 2011، والمتكون من "حركة النهضة" وحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية"، وحزب "التكتل"، أما الجبهة الثانية فهي الجبهة الليبرالية والتي ضمت أحزابا علمانية ليبرالية من أبرزها "الحزب الجمهوري" وحزب "آفاق تونس" وحزب "نداء تونس"، وتمثلت الجبهة الثالثة في الجبهة اليسارية التقديمة، وتتكون هذه الجبهة من أحزاب يسارية وقومية راديكالية، ومن أبرز هذه

1 – عبد اللطيف الحناشي، "**انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، والنتائج**". بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص 2.

2 – بيل بروكتوز وإقبال بن موسى، "**تحليل النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي التونسي**". السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012، ص 12.

3 – أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 2.

الأحزاب حزب "الشعب"، وحزب "العمال"، أما الجبهة الرابعة فهي "جبهة الإنقاذ الوطني"، وتأسست هذه الجبهة بعد اغتيال عضو المجلس التأسيسي "محمد البراهمي" في جويلية 2013، وتتكون هذه الجبهة من الأحزاب السياسية المعارضة وفي مقدمتها "نداء تونس"، و"الجبهة الشعبية"، وعدد من الأحزاب الاشتراكية والليبرالية[1].

لقد انقسم المجتمع السياسي في تونس بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي إلى قسمين، فريق مؤيد لـ"الترويكا" وآخر معارض لها، وهو ما ساهم في تكريس الاستقطاب الثنائي والصراع الحاد على السلطة، حيث أدى هذا الصراع إلى خلق العديد من الأزمات وظهور الكثير من العقبات التي واجهت تونس في المرحلة الانتقالية.

المطلب الثاني: عقبات وأزمات الفترة الانتقالية

لقد مثل انتخاب مجلس وطني تأسيسي في تونس خطوة مهمة نحو نجاح عملية الانتقال الديمقراطي، حيث أجمع جل الفاعلين على الساحة السياسية التونسية على نزاهتها وشفافيتها، كما أن هذه الخطوة أنقذت تونس من الحياد عن المسار الديمقراطي، والدخول في متاهات نقاشات سياسية ودستورية عانت منها البلدان العربية الأخرى التي شهدت حركات احتجاجية على غرار مصر واليمن وليبيا، فبموجب هذه الانتخابات تشكلت أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة بعد الإطاحة بنظام "بن علي"، حيث ساهم المجلس الوطني التأسيسي في انتخاب رئيس للدولة وتسمية رئيس للحكومة، والذي قام بتشكيل أول حكومة بعد الانتخابات الشعبية، وهي الميزة التي افتقدتها حكومتا كل من "محمد الغنوشي" و"الباجي قائد السبسي".

إلا أنه وبالرغم من هذه النجاحات السياسية المهمة، إلا أن العملية الانتقالية في تونس قد تعرّضت لجملة من الأزمات، خاصة السياسية، كان لها تأثير مهم على مسار التجربة الديمقراطية التونسية. ويمكن تقسيم الأزمات التي عرفتها تونس خلال الفترة الانتقالية إلى أزمة سياسية، أزمة أمنية وأزمة اقتصادية اجتماعية.

1 – المرجع نفسه، ص 3.

1- الأزمة السياسية: كانت بداية الأزمة السياسية مع تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية، حيث كان يُفترض أن يُنهي المجلس التأسيسي مهمته الرئيسية المتمثلة بصوغ الدستور خلال سنة من تاريخ انتخاب أعضاءه في 23 أكتوبر 2011، وهو ما اتفق عليه 11 حزبا من بينهم "حركة النهضة" و"التكتل من أجل العمل والحريات" و"الحزب الجمهوري" وغيرها من الأحزاب التي وقعت وثيقة إعلان المسار الانتقالي يوم 15 سبتمبر 2011، والتي حددت المرحلة الانتقالية بعام واحد لا يقبل التجديد[1]. لكن بعد عام، أي في أكتوبر 2012، لم يتمكن المجلس من صياغة دستور جديد للبلاد، على خلفية الإستقطابات السياسية حول هوية الدولة وحقوق المرأة والحرّيات العامة والعلاقة بين السلطات، مما ترتب عليه انقضاء فترته المحددة من دون أن يُنهي أعماله، ولذلك فقد مثل موضوع استمراره في العمل بعد انتهاء مدته جدلا دستوريا واسعا[2].

وبرزت الأزمة السياسية بشكل واضح بعد اغتيال المعارض اليساري "شكري بلعيد" في 6 فيفري 2013، حيث تكتلت قوى وأحزاب سياسية من توجهات أيديولوجية مختلفة، وراحت تطالب بإسقاط حكومة "الترويكا" التي تشكلت بعد انتخابات 23 اكتوبر 2011، وللخروج من هذا المأزق السياسي قدم رئيس الوزراء "حمادي الجبالي" القيادي في "حركة النهضة"، مبادرة بتشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية تستكمل استحقاقات المرحلة الانتقالية، وعندما فشل "الجبالي" في تنفيذ مبادرته بسبب رفض أطراف "الترويكا" لها، بما في ذلك حزب "حركة النهضة" الذي ينتمي إليه، قدم استقالة حكومته في 19 فيفري 2013[3].

وبعد استقالة حكومة "الجبالي" جرت مشاورات مكثفة لتشكيل حكومة جديدة تبعا لمطالب القوى والأحزاب المعارضة، للحد من الأزمة الحادة التي شهدتها تونس، حيث أفضت تلك المشاورات إلى الإعلان يوم 08 مارس 2013 عن حكومة "علي العريض" القيادي بحزب "النهضة"، وهي الحكومة التي تشكلت في ظروف معقدة سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا، بعد اغتيال "شكري بلعيد"، واستقالة حكومة "حمادي الجبالي" لعدم قدرته على تشكيل حكومة كفاءات وطنية، وبالرغم من أن "حركة

1 – أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 9.

2 – أحمد عبد ربه وآخرون، "**حال الأمة العربية 2012– 2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة**". تحرير: أحمد يوسف ونيفين مسعد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 145.

3 – إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013– 2014: مراجعات ما بعد التغيير**. تحرير: علي الدين هلال. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص ص 178– 179.

النهضة" وحلفاءها رفضوا بادئ الأمر شروط المعارضة المتمثلة أساسا في تحييد وزارات السيادة وتقليص عدد الوزراء بشكل عام، والوزراء المتحزبين بشكل خاص، إلا أنها قبلت في الأخير وتم تشكيل حكومة "علي العريض"، هذا الأخير الذي لم يقدّم برنامجا لحكومته ولكنه ألقى خطابا تضمّن أربع نقاط تعهّد بتحقيقها خلال مرحلة لا تتجاوز تسعة أشهر كحد أقصى، وهي[1]:

- تهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات تقريبا.
- بسط الأمن ومقاومة العنف.
- النهوض بالاقتصاد ومقاومة ارتفاع الأسعار، والحفاظ على التوازنات المالية، وإدخال إصلاحات جذرية على المنظومات المالية والنقدية.
- مواصلة الإصلاح ومقاومة الفساد، وتفعيل العفو التشريعي العام، والنظر في ملف الشهداء والجرحى.

لقد أسفر تشكيل الحكومة الجديدة عن توازن دقيق بين السلطة والمعارضة، فيه قدر من النجاح المتبادل وقدر من الفشل المتبادل، فقد تمكنت "الترويكا" من البقاء والصمود في وجه دعوات إسقاطها والمحاولات المتكررة لتفكيكها، ولكنها في المقابل عجزت عن توسيع قاعدتها الحزبية فأعادت إنتاج نفسها، وتخلت تحت ضغوط المعارضة عن الوزارات السيادية لفائدة كفاءات مستقلة، والمعارضة من جهتها حققت بعض المكاسب من خلال فرض تنازلات حقيقية على الحكومة، ولكنها بالمقابل عجزت عن إسقاط التحالف الحاكم[2]. وإذا كانت تشكيلة "علي العريض" قد أبقت الإئتلاف بين أحزاب "الترويكا"، فإنها حققت بعض مطالب المعارضة مثل زيادة عدد الوزراء المستقلين في الحكومة، بحيث أصبحوا يمثلون نحو نصف عددها، كما أن أربعة منهم تولوا وزارات السيادة وهي الدفاع والداخلية والخارجية والعدل، وبذلك أصبحت خارج المحاصصة الحزبية[3].

وعلى الرغم من تشكيل حكومة جديدة بالتوافق مع المعارضة إلا أن مظاهر الأزمة السياسية استمرت في التمظهر، فأهم تلك المظاهر هو التدافع السياسي الذي ميّز الحياة السياسية في تونس في تلك الفترة، وتمثلت في احتماء جماعات اليسار الراديكالي الصغيرة بـ"الاتحاد العام التونسي للشغل"

1 – عبد اللطيف الحناشي، "تونس: تفاعلات مرحلة انتقالية في سياق إقليمي متغير". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2013، ص2.

2 – " تونس: مواجهة تحديات الانتقال بتوافق حكومي". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2013، ص3.

3 – إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق. ص 179.

ومحاولة حشر الحكومة في الزاوية، على الرغم من أن "الاتحاد العام التونسي للشغل" مؤسسة عريقة بتقاليدها النضالية، فهذه الجماعات عملت على إرباك الحكومة من خلال كثرة المطالب التي كانت ترفعها تحت غطاء الاتحاد، وهو ما كان يؤدي غالبا إلى الإضرابات والتحركات الاحتجاجية[1].

وتفجّرت الأزمة السياسية من جديد على إثر اغتيال المعارض اليساري عضو المجلس التأسيسي "محمد البراهمي" يوم 25 جويلية 2013، ولكن بشكل أكثر حدة هذه المرّة، حيث أشار البعض بأصابع الاتهام إلى "حركة النهضة"[2]. وفي اليوم التالي لاغتيال "محمد البراهمي" أُعلن عن تأسيس "جبهة الإنقاذ الوطني"، من طرف مجموعة من الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني، وعبرت الجبهة في بيانها التأسيسي عن سعيها لتحقيق عدة أهداف، من بينها تشكيل "الهيئة الوطنية للإنقاذ الوطني" الممثلة للأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني، التي تتولى بالاستعانة بخبراء القانون الدستوري، استكمال صوغ الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد، لا تترشح في الانتخابات المقبلة وترأسها شخصية وطنية مستقلة تكون محل وفاق[3].

وجاء في بيان الجبهة إدانة اغتيال "محمد البراهمي" وتحميل "الترويكا" وعلى رأسها "حركة النهضة" مسؤولية انتشار العنف والتحريض عليه، والجريمة السياسية المنظمة التي طالت "لطفي نقض"، "شكري بلعيد" و"محمد البراهمي"، كما دعا البيان الشعب إلى الاستمرار في التحركات التي بدأها، والتظاهر والاعتصام السلميين في مقرات السلطة المحلية والجهوية، والاعتصام بمقر المجلس التأسيسي لفرض حلّه، وحل هيئات السلطة المؤقتة المنبثقة عنه[4].

وبعد ذلك عرفت الساحة السياسية في تونس أكبر موجة احتجاجات منذ الإطاحة بنظام الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، وعلّق نحو سبعين نائبا عضويتهم في المجلس الوطني التأسيسي، ونظموا اعتصاما مفتوحا استمر عدة أسابيع خارج المجلس سمي حينها "اعتصام الرحيل"،

1 – سيدي أحمد ولد أحمد سالم، " تونس ما بعد الثورة...تحديات الداخل والخارج". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2012، ص4.

2 – إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق. ص 179.

3 – أنور الجمعاوي، مرجع سابق. ص 5.

4 – " أبرز مكوناتها نداء تونس والعمال والاشتراكي والوطن الموحد– الإعلان عن تأسيس جبهة للإنقاذ الوطني في تونس". **صحيفة الشروق**، تونس، عدد يوم 27 جويلية 2013.

كان شعاره الأبرز رحيل الحكومة التي يرأسها "علي العريض"، وبلغت الأزمة أشدّها حتى داخل أحزاب الإئتلاف الثلاثي الحاكم "الترويكا"، وكان ذلك إثر قرار رئيس المجلس "مصطفى بن جعفر" يوم 06 أوت 2013 تعليق أعمال المجلس الوطني التأسيسي إلى أجل غير مسمى، في انتظار حل الأزمة السياسية التي أججها اغتيال "محمد البراهمي"[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مطالبة المعارضة بحل الحكومة وحل المجلس التأسيسي هو في حقيقة الأمر إلغاء للمسار الانتقالي برمّته، والذي انطلق يوم 23 أكتوبر 2011، وهو أمر لم تقبل به النهضة ولا "الترويكا" عموما، بل اعتبره قطاع واسع من الرأي العام ضربا من التطرّف لن يؤدي إلا إلى مزيد من تأزيم الموقف، بما ينجر عن ذلك من تداعيات غير محسوبة العواقب[2].

وعلى إثر ملاحظة هذا التأزم السياسي بين الأغلبية والمعارضة، واضطراب المجتمع المدني وتحفّزه، وقع إنشاء رباعي حول المؤسسة الوطنية الأقوى وهي "الاتحاد العام التونسي للشغل"، وقد قام هذا الرباعي باقتراح خارطة طريق على جميع الشركاء السياسيين، من أجل إطلاق حوار وطني يسعى إلى مناقشة وحل المشاكل السياسية والدستورية الخطيرة التي تسببت في التأزم[3]. حيث تكونت خارطة الطريق التي طرحها الرباعي الراعي للحوار (الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وعمادة المحامين) من ثلاثة بنود هي: تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة (غير متحزبة) تتولى إدارة شؤون البلاد خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية، وإقرار مشروع الدستور، وتشكيل هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، بحيث يعقب ذلك تحديد موعد الانتخابات[4].

وقد ساعد على تفعيل الحوار الوطني من قبل جميع الأطراف سواء كانوا من الأغلبية أو من المعارضة، أن محاولة لإجراء حوار وطني كانت قد أُطلقت من قبل "الاتحاد العام التونسي للشغل"

1 – "محمد البراهمي.. إغتيال أطاح بحكومة الترويكا". نقلا عن الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية: www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2017/06/21.

2 – محمد الهادي الأخزوري، **الحوار الوطني 25 جانفي 2011– 20 نوفمبر 2014: مسار، فتتويج**. تونس: الإتحاد العام التونسي للشغل– قسم الإعلام والنشر، 2016، ص 60.

3 – حاتم مراد، **الحوار الوطني في تونس**. تونس: الجمعية التونسية للدراسات السياسية– منشورات نيرفانا/ دار بوجيل للنشر، 2015، ص 14.

4 – إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق. ص 180.

منذ 18 جوان 2012[1]، وقد أجرت المنظمات المدنية الأربع مشاورات مع الشركاء السياسيين بشأن خارطة الطريق المقترحة، ووافقوا عليها وانخرطوا في حوار وطني جاد أفضى في النهاية إلى تنفيذ بنودها، حيث استقالت حكومة "علي العريض"، وتم تشكيل حكومة كفاءات مستقلة برئاسة "مهدي جمعة"، الذي تقلّد منصب وزير الصناعة في حكومة " علي العريض"[2].

2- الأزمة الأمنية: يمكن القول أن تونس قد عانت من انعدام الأمن منذ رحيل الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي"، وعلى الرغم من أن الوضع الأمني قد تحسّن نسبيا حتى أفريل 2011، إلا أن الوضع الأمني عاد ليزداد سوءا بعد ذلك، ويمكن إرجاع حالة انعدام الأمن خلال هذه الفترة إلى عدة عوامل، حيث رأى ملاحظون أن هناك ميليشيات مسلحة يُفترض أن أعضاءها كانوا موالين لـ"بن علي"، وقادها مسؤولون في وزارة الداخلية، حيث زرعت هذه الميليشيات الفوضى والخوف بين السكان[3]. كما أن حالة انعدام الأمن نبعت أيضا من غياب قوات الشرطة، وهي التي توسّعت بشكل ملحوظ في عهد "بن علي" لتصل إلى ما كان يقدر بـ 250 ألف رجل أمن، ونظرا لأن العديد من قوات الشرطة رفضت استئناف العمل بسبب انخفاض الأجور والوصم العام، فقد تُركت عدة مقاطعات في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار[4].

وعلاوة على ذلك، تُفيد التقارير بأن ما يسمى بـ"الشرطة السرية" وهو الجهاز القمعي الذي وضعه "بن علي" واصل عمله بعد الإطاحة برأس النظام[5]، وقد أدى ذلك إلى إضعاف مصداقية الحكومة المؤقتة، حيث أنه من غير الواضح من كان يقف وراء الأعمال الإجرامية، وهناك عامل إضافي عرّض النظام العام في تونس للخطر، وهو أن العديد من السجناء الكثيرين (11000) والذين فروا خلال أيام الاحتجاجات لم يتم اعتقالهم[6].

1 – حاتم مراد، المرجع السابق. ص 14.

2 – إبراهم نصر الدين وآخرون، المرجع السابق. ص 180.

3 -"Tunisia gripped by uncertainty". Quoting the website of Al Jazeera satellite channel: www. aljazeera.net/news/Africa. Date of view: 13/06/2015.

4 - Farhat Rajhi, "minister de l'Intérieur dévoile une dangereuse situation de défaillance sécuritaire dans le pays". Citant le site: www.tunisiawatch.com. Date de vue: 13/06/2015.

5 - Houda Trabelsi, "Tunisians remain wary of police". Quoting the website: www.magharebia.com. Date of view: 25/03/2016.

6 - " Tunisie: arrestation de plus de 2.300 pillards et détenus en fuite". Citant le site: www.tunisiawatch.com. Date de vue: 13/06/2015

وفي محاولة لمعالجة المشاكل الأمنية أعلنت الحكومة المؤقتة برئاسة "محمد الغنوشي" عددا من التدابير في وقت متأخر من فيفري 2011، حيث وافقت على السماح لقوات الأمن بإنشاء اتحاد نقابي لحماية حقوقها، فضلا عن رفع الرواتب، كما قامت باستدعاء جنود الاحتياط لتكثيف تواجد الجيش، كما أعلنت أنه سيتم طرد أفراد الشرطة الذين يتغيبون عن العمل، وطردت مسؤولي الأمن وقامت بتعيين آخرين جدد[1]. ويبدو أن هذه التدابير وخاصة إعادة نشر قوات الأمن، بما في ذلك الجيش، قد حسّنت الوضع الأمني في تونس في العديد من المناطق الداخلية، ولكنها لم تنجح في استتباب الأمن بشكل كامل، وفقا لبعض التقارير الصادرة منتصف أفريل 2011[2].

يضاف إلى الميليشيات المسلحة مشكلة أمنية أكبر تمثلت في ظهور وانتشار جماعات مسلحة إرهابية، حيث استغلت هذه الجماعات المتطرفة العنيفة في شمال إفريقيا نقاط ضعف قوات الأمن والحدود التي يسهل اختراقها، وتستفيد هذه الجماعات مثل تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، أو الجهات المنتسبة لها والفصائل المتفرقة، والحركة التي تطلق على نفسها "أنصار الشريعة الإسلامية"، تستفيد أيضا من قضايا الانقسام والهوية، وكذلك الإحباط الشعبي من رداءة الحكومة وسوء التسيير[3].

كما أثّرت تداعيات الأزمة الليبية بشكل كبير على الجانب الأمني في تونس، فتمدد ما يُعرف بالدولة الإسلامية (داعش) إلى ليبيا المجاورة جعل خطر اختراق الحدود التونسية مسألة خطرة، وخاصة في ظل وجود جماعات محلية موالية للقاعدة مثل "أنصار الشريعة الإسلامية" و"كتيبة عقبة بن نافع"[4]. هذه الأخيرة التي ذكرت السلطات التونسية بين عامي 2012 و2013 أنها مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأن الخلايا في جبل "الشعانبي" على الحدود الجزائرية تضمنت مسلحين قاتلوا في مالي[5].

1 - Maria Cristina Paciello, Op.Cit. p13.

2 - Yasser Maarouf, "Insécurité, braquages, ordures, grèves sauvages: Ça en fait trop". Citant le site: www.letemps.com, Date de vue: 13/06/2015.

3 - Alexis Arieff and Carla E. Humud, " **Political Transition in Tunisia**". U.S.A: Congressional Research Service, February 10, 2015, p 8.

4 – رشيد خشانة، "تداعيات الأزمة الليبية على تونس ومصر". **جريدة الحياة**، لبنان، عدد يوم 10 مارس 2015.

5 - Andrew Lebovich, " Confronting Tunisia's Jihadists ". Quoting the website: www. ForeignPolicy.com. Date of view: 13/06/2015.

كما أن انعدام الأمن على طول الحدود الليبية في الشرق وفي الصحراء النائية في الجنوب، شكل مناطق رئيسية لشبكات التهريب الإقليمية[1]، ويعزو بعض المراقبين الزيادة في النشاط "الجهادي" منذ عام 2011 إلى الإفراج عن أكثر من ألف من السجناء السياسيين من مختلف المشارب أوائل 2011، وعدم انتظام قوات الأمن في أعقاب الثورة والأحداث في مالي[2].

كما استفادت الجماعات الجهادية أيضا من دعم الجماعات السلفية التي دخلا في مواجهة مع الدولة في عدة مرات[3]، وهو ما زاد من حدّة القلق الذي يعيشه أبناء هذا التيار، وفاقم الشك والشعور بعدم الاطمئنان. وتكمن مشكلة السلفية الجهادية في تونس أساسا في عدم وضوح خطابها ورؤيتها، فلقد سقطت كل التطمينات الخطابية على أعتاب المواجهات الأمنية المتكررة، والغدر بمجموعة من قوات الجيش الوطني والأمن الداخلي، كما أن عدم تهيكل هذا التيار ضمن الأطر القانونية المتعارف عليها في المجتمعات الحديثة، ألقى بظلال من الشك حول النوايا الحقيقية لهذه المجموعات[4].

كما أُفيد بأن المواطنين التونسيين يشكلون نسبة كبيرة من المقاتلين الأجانب الناشطين في الجماعات المتطرفة العنيفة في أماكن أخرى في شمال وغرب إفريقيا وفي سوريا ، كما ذكرت السلطات التونسية في منتصف عام 2014 أن ما لا يقل عن 2400 تونسي سافروا إلى سوريا كمقاتلين منذ عام 2011، مما يجعل تونس واحدة من أكبر المصادر المعروفة للمقاتلين الأجانب هناك[5]. وذكرت السلطات التونسية أيضا أنها حالت دون ذهاب عدة آلاف من التونسيين، على الرغم من أنها لم تحدد معايير لمنع سفر الأفراد، مثل ما إذا كانت القيود تنفذ على أساس تهديدات محددة، وقد أعربت السلطات التونسية عن قلقها الشديد من عودة المقاتلين إلى تونس والقيام بهجمات إرهابية[6].

وقد شنت الجماعات التونسية المحلية هجمات على أهداف حكومية وسياسية تونسية وغربية داخل البلاد، حيث فجّر انتحاري نفسه خارج فندق في منتجع "سوسة" الشاطئي في أكتوبر 2013،

1 - International Crisis Group (ICG), "Tunisia's Borders (II): Terrorism and Regional Polarisation".October 2014.

2 - "Enquête - Le jihadisme en Tunisie". **La Presse**, November 8, 2012.

3 - International Crisis Group (ICG), "Tunisia: Violence and the Salafi Challenge". February 13, 2013.

4 – رياض الشعيبي، "**العنف السلفي في تونس: الواقع والخيارات**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2017، ص ص 4-5.

5 - "Tunisia: 2,400 Tunisian Jihadists in Syria (Interior)". **Tunis Afrique Presse** [official], June 23, 2014.

6 - "Tunisia Becomes Breeding Ground for Islamic State Fighters". **The Guardian**, October 13, 2014.

وألقت الشرطة القبض على مفجر آخر في نفس اليوم في مدينة "المنستير" الساحلية، قبل أن يتمكن من تفجير ثيابه، وقتل مسلحون سياسيَيْن معارضين علمانيين (شكري بلعيد ومحمد البراهمي) في فيفري وجويلية 2013، خارج منزليهما، وأدى هجوم انتحاري على السفارة الأمريكية في سبتمبر 2012 إلى إلحاق أضرار جسيمة، وقتل أربعة تونسيين في اشتباكات لاحقة[1].

وكان المسؤولون التونسيون يصرّحون بانتظام أنهم قاموا بتفكيك مؤامرات إرهابية محلية، بما في ذلك البعض الذي استهدف انتخابات عام 2014، وبلغ عدد القتلى في الحرب ضد الإرهاب، حتى نوفمبر 2014، أكثر من خمسة وثلاثين إصابة عسكرية، خمسة عشر من أفراد قوات الأمن الداخلي وأربعة مدنيين، وعلى جانب الإرهابيين، تم القضاء على أكثر من ثلاثين عنصرا من بينهم 5 نساء، وتم تفكيك مئات من الناشطين الإرهابيين والمشتبه فيهم، وتم تفكيك شبكات الدعم اللوجستي والمالي[2].

وفي أوائل 2015 أعلنت وزارة الداخلية على نطاق واسع عن اعتقالها لأشخاص مشتبه في قيامهم بالتخطيط لعمليات اغتيال وهجمات كبيرة ضد أهداف حكومية[3]، وقد تورّط مسلح فرنسي– تونسي في اغتيالات المعارضة عام 2012، وأُعلن فيما بعد أنه مرتبط بالدولة الإسلامية[4]، وقيل أنه عضو سابق في خلية إسلامية مقرّها "باريس" كانت مرتبطة أيضا بهجوم جانفي 2015 على "شارلي– إيبدو"[5]. واتهمت السلطات التونسية "جماعة أنصار الشريعة" بالتورّط في عدة هجمات محلية، على الرغم من أن الجماعة لم تُعلن مسؤوليتها[6].

وتعتبر علاقة الجماعة التي اتخذت من تونس مقرا لها وتأسست عام 2011، والتي كانت تركّز في البداية على الوعظ والأعمال الاجتماعية غير العنيفة، تعتبر علاقتها مع الدولة التونسية متوترة جدا، وأدت الصدامات بين أفراد الجماعة وقوات الأمن، والتي تلتها تهديدات بالعنف من قيادة

1 - State Department daily press briefing, U.S.A? September 14, 2012.

2 - Mohamed Meddeb, **Défense et Sécurité Nationale: Quelles réformes pour l'ère démocratique?**. Tunisie: Edition Leaders, 2015, p 10.

3 - "Tunisia dismantles terrorist cell targeting security, military officials". **Kuwait News Agency**, January 25, 2015.

4 - "Tunisia: ISIS Fighters Claim 2 killings". **The New York Times**, December 18, 2014.

5 -"Suspect in Paris attack had ‘long-term obsession’ carrying out terror attack". **The Washington Post**. January 8, 2015.

6-"The Salafist Struggle". **The Economist**, January 1, 2014.

"أنصار الشريعة"، بالمسؤولين التونسيين في ماي 2012 إلى الإعلان أن الجماعة غير شرعية، وقد وصفت وزارة الخارجية الأمريكية "أنصار الشريعة" بأنها منظمة أجنبية إرهابية في جانفي 2014، متهمة إياها بالتورّط في هجوم السفارة في عام 2012، وذكرت أن الجماعة تمثل أكبر تهديد للمصالح الأمريكية في تونس[1].

3- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية: بالرغم من النجاح النسبي الذي حققته تونس في الجانب السياسي، إلا أنه لم يقابله نجاح اقتصادي، حيث أن التداعيات الاقتصادية للأحداث السياسية لما بعد 2011 كانت "مأساوية"، فخلال الأسبوعين الأولين من الإضطرابات الشعبية في تونس، فقد الناتج المحلي ما يقدّر بـ 4.5%، كما شهدت سنة 2011 تراجعا في النمو (- 1.9%)، مع ضغوط تضخمية بلغت 5.8% أوائل عام 2012، وعجز في الموازنات الاقتصادية العامة في نطاق واسع بمعدل تغطية الاستيراد بالتصدير (76%)، وعجز في المالية العمومية بلغ 3.8% بعد أن كان في حدود 1% عام 2010، ونسبة دين ارتفعت بما يزيد عن 4 نقاط مئوية، أي 40.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى 44.6% عام 2011 حيث الدين العمومي بلغ آنذاك 58%، علاوة على انخفاض الدينار بدون تأثير يُذكر على الصادرات، كما تزامن ذلك مع تقلّص التحويلات الصافية من الخارج بنسبة 12%، أي من 633 مليون دينار عام 2010 إلى 530 مليون دينار في عام 2011[2].

وشهدت السياحة التي كانت تساهم تحت حكم "زين العابدين بن علي" بنسبة 6.8% من الناتج المحلي الخام، واستخدمت حوالي 350 ألف شخص، شهدت تباطؤا مع انعكاسات سلبية واضحة على عائدات البلاد وسوق العمل[3]. فقطاع السياحة في تونس يعتبر المصدر الرئيسي الثاني للعملات الأجنبية، حيث يُسهم برفد البلاد بنسبة 20% من العملة الصعبة، حيث قُدّرت روافد السياحة بـ 8.2 مليار دينار سنة 2013، علما أن السياحة في تونس تعد داعما قويا في توفير السيولة اللازمة لاستيراد السلع والخدمات، ورفع الاحتياطي الوطني من العملة الأجنبية، وبالمقارنة مع 2010

1 -"Terrorist Designations of Three Ansar al-Shari'a Organizations and Leaders". U.S.A: State Department, January 10, 2014.

2 - علي الشابي، "**تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011- 2017)**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2017، ص4.

3 - Maria Cristina Paciello, Op.Cit. p18.

التي تعتبر السنة المرجعية في تونس، شهدت السنوات التي تلت إسقاط النظام السابق حتى سنة 2015 تراجعا في عدد السيّاح بنسبة 17.5% وفي عدد الليالي المُقضاة بنسبة 27.7 %[1].

أما بالنسبة للعاطلين عن العمل فقد كانت نسبتهم سنة 2010 حسب الإحصائيات الرسمية في حدود 13%، أي نحو 491 ألف عاطل عن العمل، لكنها ارتفعت بعد الاحتجاجات التي أسقطت النظام السابق إلى 18.7%، لتصبح في سنة 2013 في حدود 17.6%. كما ارتفع عدد الفقراء بعد سنة 2011، وتقدر الإحصائيات الرسمية عدد الفقراء في تونس بنسبة 15% من إجمالي عدد السكان، أي ما يعادل مليونا ونصف مليون شخص، منهم حوالي 500 ألف شخص تحت خط الفقر، فيما تشير إحصائيا غير رسمية أن عدد الفقراء في تونس يناهز المليون شخص[2].

وتضررت الإستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات، ولاسيما المنسوجات ولوازم السيارات، وبصفة عامة تكبّدت جميع الأنشطة الاقتصادية خسائر فادحة، بسبب تزايد انعدام الأمن وحظر التجوّل، كما أصاب الأنشطة الإنتاجية الرئيسية، أي الطاقة والتعدين والصناعات الكيميائية والكهربائية، شلل دام طويلا تزامنا مع الحركات الاجتماعية التي لم يكن جلّها مبررا، فتكلفة اليوم الواحد على مؤسسة "فوسفات قفصة (CPG)" تبلغ حوالي 2.9 مليون دينار تونسي، وعلى المجمّع الكيمياوي في "قابس" (GCG) 7.4 مليون دينار تونسي[3].

ونتيجة لانخفاض إيرادات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، حدثت زيادة حادة في عجز ميزان المدفوعات، حيث انخفض تصدير النفط والمواد المعدنية بنسبة 83% بين عامي 2010 و2011، وانخفض كذلك تصدير المواد الوسيطة الأخرى بنسبة 87% حسب المعهد الوطني للإحصاء[4].

1 – مناف قومان، "الاقتصاد التونسي في سنين الثورة من سيء إلى أسوأ". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.noonpost.or، تاريخ الاطلاع: 2016/07/13.

2 – فاضل الطياشي، " الاقتصاد التونسي بعد عامين من الثورة: تفاقم الفقر والبطالة وغلاء المعيشة، والبلاد تغرق في الديون". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.turess.com، تاريخ الاطلاع: 2015/10/13.

3 – علي الشابي، مرجع سابق. ص4.

4 – المكان نفسه.

كما تأزم القطاع الفلاحي بفعل تراجع الصادرات من المنتوجات الفلاحية وصعوبات الترويج بنسبة تفوق 50%، وازدادت هذه الأزمة سوءا مع بداية الأزمة الليبية، وقد كان لذلك تأثير ملحوظ على التوازنات المالية والاقتصادية وعلى عدد هام من المؤسسات الاقتصادية، فليبيا كانت تعتبر أهم سوق للسياحة التونسية، وهي المحرّك الرئيس للقطاع الصحي في البلاد، إذ تستفيد منها المصحات الخاصة وعيادات الأطباء، كما أن ليبيا كانت تحتضن العديد من الاستثمارات الخاصة التونسية في العديد من المجالات، وتمثل سوق شغل هامة للعمالة التونسية[1]. حيث أفادت العديد من التقارير بأن نحو 40 ألف تونسي يعملون في ليبيا قد عادوا إلى تونس، مما أضاف ضغوطا على سوق العمل[2].

كما خسرت تونس على المستويين الاقتصادي والمالي 40% من قدراتها في ما يهم السيولة، نتيجة النمو الاستثنائي للاقتصاد الموازي، إلى جانب تنامي ظاهرة التوريد العشوائي، وتمثل الواردات الوطنية ما قيمته 42 مليار دينار تونسي سنويا منذ سنة 2011، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الاحتياطي السنوي من العملة الصعبة للبلاد، منها 60% واردات عشوائية[3].

كما زاد تدفق العمالة التونسية الوافدة من ليبيا والمهجّرين الليبيين الواقع تأزما، ومعوّقات إضافية تزامنت مع توسّع حجم التجارة الموازية، والاحتكار والتهريب حتى للمواد الفلاحية والغذائية، الأمر الذي أسهم في ارتفاع نسبة التضخّم إلى حدود 5.5% في عام 2012، بالرغم من أنها أقل من بعض البلدان الأخرى مثل الجزائر (8%) ومصر (9.4%) وتركيا (6.3%) في نفس الفترة[4].

وفي وقت وجيز جدا تحوّلت تونس إلى بلد يُعاني عجزا حادا على المستوى التجاري وعلى مستوى المدفوعات الخارجية، ولكن أيضا على مستوى المالية العمومية، وقد تضاعف العجز الجبائي بين سنتي 2011 و2016 ليمر من 3% إلى 6%. كما تحصلت تونس منذ سنة 2011 على 35 قرضا خارجيا بقيمة إجمالية تُقارب 30 مليار دينار بهدف تجاوز هذه الوضعية، وقد تضاعفت نسبة

1 – محمد الطرابلسي، "الاقتصاد التونسي وتحديات ما بعد الثورة". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.turess.com، تاريخ الاطلاع: 2015/10/13.

2 - " Tunisie - La crise libyenne et les revendications sociales fragilisent l'économie ". Citant le site: www.maghrebemergent.info. Date de vue: 13/10/2015

3 – "خبراء: بعد مرور 6 سنوات من الثورة الاقتصاد التونسي يتراجع زمنيا بين 15 و20 سنة". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.webmanagercenter.com، تاريخ الاطلاع: 2015/10/13.

4 – التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2011. تونس: المطبعة الرسمية، مارس 2012.

الدين لتُناهز 85% من الناتج المحلي الخام للبلاد، باعتبار مديونية القطاع العام، وتناهز نسبة الدين على التوالي خمس مرات قيمة احتياطي البلاد من العملة الصعبة، ومرتين عائدات الصادرات، وزاد هذا الوضع حدّة مع انخفاض قيمة الدينار مقارنة بعملات الاقتراض الثلاث وهي: الين الياباني والدولار الأمريكي والأورو، بانزلاق ناهز 31% خلال الفترة الانتقالية[1].

المطلب الثالث: من التنازع إلى التوافق: دستور 2014 واستكمال المسار

شهدت تونس في جويلية 2013 تفجّر أزمة سياسية حادة بعد اغتيال المعارض اليساري "شكري بلعيد"، وبشكل أكثر حدة من الأزمات التي سبقتها، وبحثا عن مخرج لهذه الأزمة بادرت أربع منظمات من المجتمع المدني إلى بدء حوار وطني يجمع كل الأطياف، وتمكن هذا الرباعي الراعي للحوار (الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وعمادة المحامين) من تجميع الفاعلين السياسيين حول طاولة تفاوض واحدة، وانخرط الرباعي في إدارة مشاورات ماراطونية عسيرة بين 21 حزبا تتوزّع بين منتمين إلى "الترويكا" الحاكمة ومنتمين إلى المعارضة[2]. وقد دار ذلك الحوار في إطار تفعيل خارطة الطريق التي اقترحها هذا الرباعي، للخروج من أتون الأزمة السياسية، وقد افضى الحوار إلى الاستقالة الطوعية لحكومة "الترويكا"، في إطار اتفاق ينص على تلازم المسارات التأسيسية (مسار كتابة الدستور، ومسار انتخاب اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، ومسار تغيير الحكومة)[3].

وبعد زُهاء شهرين من انطلاق الحوار الوطني (05 أكتوبر 2013) وما اعتراه من ثغرات وتجاذبات سياسية، أعلنت المركزية النقابية بزعامة "حسين العباسي" يوم السبت 14 ديسمبر عن اتفاق الرباعي الراعي للحوار وعدد من الأحزاب السياسية (9 أحزاب من 18 حزبا حضرا الاجتماع) على اختيار "مهدي جمعة" رئيسا للحكومة الانتقالية[4]. ونالت هذه الحكومة ثقة المجلس الوطني التأسيسي في28 جانفي 2018، حيث حازت على ثقة 149 نائبا عقب تعديل القانون المؤقت للسلط العمومية، وقد أدت الحكومة الجديدة والتي ضمت 21 وزيرا ووزيرة و7 كتاب دولة، اليمين أمام رئيس

1 – "خبراء: بعد مرور 6 سنوات من الثورة الاقتصاد التونسي يتراجع زمنيا بين 15 و20 سنة". المرجع السابق.

2 – أنور الجمعاوي ، مرجع سابق. ص 20.

3 – فتحي الجراي، "**الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2014، ص3.

4 – أنور الجمعاوي، المرجع السابق. ص 20.

الجمهورية المؤقت "منصف المرزوقي" يوم 29 جانفي 2014. وأكد "مهدي جمعة" أن أولويات حكومته تتمثل في استكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية، بتهيئة البلاد لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية نزيهة، وتعزيز الأمن من خلال التصدّي بفاعلية للعنف والإرهاب والجريمة، ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أصدر المجلس الوطني التأسيسي قانونا أساسيا يتعلق بالانتخابات والاستفتاء (قانون أساسي يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، عدد 16 لسنة 2014، مؤرخ في 26 ماي 2014، الرائد الرسمي عدد 42 مؤرخ في 27 ماي 2014)، كما انتخب المجلس التأسيسي أعضاء "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء" التي ستشرف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، كما تم تحديد مواعيد إجراء الانتخابات التشريعية (26 أكتوبر 2014) والرئاسية (الدورة الأولى 23 نوفمبر 2014)، ويمكن التركيز على ثلاث نقاط أساسية في هذه المرحلة وهي: دستور 2014، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية، الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية.

1- دستور 2014: في 26 جانفي 2014 صادق المجلس الوطني التأسيسي على الدستور التونسي كاملا بأغلبية كاسحة، حيث وافق عليه 200 نائب من إجمالي عدد أعضاء المجلس البالغ عددهم 216 نائبا (تم اغتيال النائب "محمد البراهمي" في جويلية 2013)، أي بنسبة وصلت إلى نحو 92%[1]. وفي 27 جانفي 2014 تم ختم الدستور من قبل رئيس الجمهورية المؤقت "منصف المرزوقي" ورئيس المجلس الوطني التأسيسي "مصطفى بن جعفر" ورئيس الحكومة المقالة "علي العريض"، ودخل الدستور حيّز النفاذ يوم 10 فيفري 2014 عند نشره في عدد خاص للرائد الرسمي للجمهورية التونسية[2].

لقد تم التصويت على الدستور التونسي الجديد فصلاً فصلاً ثم نصاً كاملاً، في إطار الترتيبات التي نصّ عليها القانون المنظم للسلطات العمومية، وقد اتّسم السياق العام الذي اكتنف عمليات التصويت تلك التجاذبات السياسية الحادة، والصراع الإيديولوجي بين الإسلاميين

1 - إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق. ص 180.

2 - "عملية صياغة الدستور في تونس: التقرير النهائي 2011- 2014". الولايات المتحدة الأمريكية: أتلانتا- مركز كارتر، 2014، ص 50.

والعلمانيين[1]. ولم تكن عملية التصويت نفسها على مسودة الدستور سهلة، ووصفها البعض بأنها شهدت حالة من "التشنج" خصوصا عند مناقشة فصول خلافية مثل الفصل 6 الذي نص على "حريّة الضمير"، والتزام الدولة "بمنع دعوات التكفير والتحريض على العنف والكراهية"، أو الفصل 74 الذي حدد الحد الأدنى لسن الترشّح لرئاسة الجمهورية ولم يحدد الحد الأقصى له، وفرض تخلي المرشّح عن جنسيته الثانية، أو الفصل 75 الذي حظر تكرار انتخاب الشخص نفسه لأكثر من دورتين حتى وإن كانتا منفصلتين[2]. أما الفصول التي لم يُثر خلاف حولها فمنها الفصول المتعلقة بالجماعات المحلية في إطار الباب السابع المخصص للسلطة المحلية، حيث كان الاتجاه العام للنواب تأكيد اللامركزية الإدارية، وفي هذا الإطار وعلى سبيل المثال تحقق الإجماع في التصويت على الفصل 137 الذي استحدث المجلس الأعلى للجماعات المحلية[3].

ويضم الدستور التونسي الجديد مائة وتسعة أربعين فصلا (149) موزعة على عشرة أبواب، فبالنسبة للفصل الأول لم يتم التنصيص صراحة على أن "الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع"، وهو الأمر الذي كان محط تجاذبات كبيرة بين الإسلاميين والعلمانيين، حيث تم الاكتفاء بالفصل الأول من الدستور التونسي الذي وُضع سنة 1959، وهو ما ورد في الدستور الجديد، حيث جاء في الفصل الأول "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها" وأُتبع افصل بعبارة " لا يجوز تعديل هذ الفصل"[4].

وينص الفصل الثاني على أن " تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون" دون تفاصيل إضافية، واتصالا بهذه النقطة نص الفصل 46 على التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها، في إشارة للحفاظ على "مجلة الأحوال الشخصية" التي كانت تراهن التيارات السلفية على تغييرها، كما يلاحظ أن الفصل 6 الذي ينص على أن الدولة راعية للدين تحمي المقدسات وتمنع النيل منها، قد وجد طريقه لأول مرة إلى الدستور التونسي.

1 – فتحي الجراي، مرجع سابق. ص3.

2 – إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق. ص 222.

3 – فتحي الجراي، مرجع سابق. ص 6.

4 – دستور الجمهورية التونسية. تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014، ص5.

واحتوى الباب الثاني الخاص بالحقوق والحريات على حزمة كبيرة، من بينها الحق في المساواة والحياة وفي الكرامة وفي حرية الفكر والرأي والتعبير والإعلام في الفصول 21 و22 و23 و31 على التوالي، والتناصف بين المرأة والرجل في الفصل 46. هذا على المستوى السياسي، أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقد جرى النص على الرعاية الصحية لكل مواطن، والمجانية لفاقدي السند وذوي الدخل المحدود في الفصل 38، وعلى إلزامية التعليم حتى سن السادسة عشرة ومجانيته في التعليم العمومي، مع الاهتمام بالجودة والانفتاح على اللغات الأجنبية والحضارات الإنسانية ونشر ثقافة حقوق الإنسان في الفصل 39.

لكن الملاحظ في هذه المنظومة من الحقوق والحريات أنها من جهة أولى مقتضبة كما في الفصل 36 على أن الحق النقابي بما في ذلك حق الإضراب مضمون، ونص الفصل 37 على أن حرية الاجتماع والتظاهر السلميين مضمونة، ونص الفصل 40 في حق العمل على توفير الظروف اللائقة والأجر العادل له. كما أنها من جهة ثانية تأتي جميعا مقيدة بما ورد في نص الفصل 49 وهو الأخير في مجال الحقوق والحريات، حيث أشار إلى أن هناك ضوابط لممارسة الحقوق والحريات المضمونة في الدستور، توضع لضرورة تقتضيها مدنية الدولة وبهدف حماية حقوق الغير، أو مقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة... وتلك مقتضيات تُغطي تقريبا كل شيء ويسهل الاعتداد بها كلا أو جزءا لتقييد الحقوق والحريات.

وفيما يخص نظام الحكم فهو أقرب إلى النظام البرلماني حيث نص الفصل 89 على أن يكلف رئيس الجمهورية مرشح الحزب أو الائتلاف الحزبي الحاصل على أكبر عدد من مقاعد مجلس نواب الشعب بتشكيل الحكومة، فإن لم يتمكن من هذا التشكيل خلال شهر، أو لم يحز تشكيله ثقة المجلس يكلف الرئيس شخصية أخرى بعد التشاور مع الأحزاب والائتلاف والكتل النيابية. والحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب بنص الفصل 95، ويمكن للمجلس سحب الثقة من الحكومة بموافقة الأغلبية المطلقة من الأعضاء، أو سحبها من أحد الوزراء بطلب معلل من ثلث الأعضاء، وتصوت عليه الأغلبية المطلقة بنص الفصل 97.

2- الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية: تم تحديد تاريخ 26 أكتوبر 2014 كموعد لإجراء الانتخابات التشريعية في تونس، وقد جرى التمهيد لهذه الانتخابات من خلال إصدار جملة من

المراسيم والقوانين المتعلقة بالانتخابات، حيث أصدر رئيس الجمهورية المؤقت "منصف المرزوقي" القانون الأساسي المنظم للانتخابات التشريعية والرئاسية، وذلك في 26 ماي 2014، ونص الفصل 106 من هذا القانون على أن يتم تقسيم الدوائر الانتخابية بموجب قانون يصدر قبل عام على الأقل من الانتخابات التشريعية الدورية، وسبق اعتماد هذا القانون اعتماد الأمر 1088 والصادر في 03 أوت 2011 عن رئيس الجمهورية المؤقت "فؤاد المبزع"، من أجل تنظيم انتخابات مجلس النواب في أكتوبر 2014.

وبموجب الأمر 1088 كان قد تم تقسيم الدوائر الانتخابية إلى 33 دائرة بواقع 27 دائرة للداخل التونسي و06 دوائر في الخارج، وذلك التزاما بمبدأين أساسيين هما المساواة في تمثيل المواطنين والتعددية في هذا التمثيل[1]. وقد أخذ الفصل 108 من القانون الأساسي المتعلق بالانتخابات والاستفتاء بنظام القائمة النسبية المغلقة[2]، وبحيث يُحسب عدد مقاعد كل قائمة على أساس عدد المرات التي حصلت فيها القائمة على الحاصل الانتخابي الذي هو ناتج قسمة الأصوات الصحيحة في الدائرة على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة. ومن جهة أخرى وكقاعدة عامة فإن كل 60 ألف نسمة يجب أن يكون لهم مقعد في البرلمان على ألا يجاوز نصيب أي دائرة انتخابية من المقاعد عدد 10، مع مراعاة التمييز الإيجابي للدوائر التي حُرمت التنمية وهي الدوائر الجنوبية بالأساس.

وفيما يخص تمثيل النساء في القوائم، التي قد تكون من حزب واحد أو من ائتلاف عدة أحزاب أو من مستقلين، نص الفصل 24 من القانون الأساسي على اعتماد مبدأ التناصف والتناوب بين الرجال والنساء داخل القائمة بحيث لا تُقبل القائمة التي لا تحترم هذا المبدأ، إلا في حدود ما يحتمه العدد الفردي للمقاعد في بعض الدوائر. ونص الفصل 25 على أنه حيثما يكن للدائرة أربع مقاعد فأكثر يُشترط أن يكون بين أول أربعة أسماء مرشح أو مرشحة لا يتجاوز سنة 35 سنة، فإن لم يُحترم هذا الشرط تُحرم القائمة نصف قيمة المنحة الحكومية للقوائم. وقنن الفصل 78 المنحة العمومية وربطها بشرط الحصول على 3% من أصوات الدائرة (في حالة الانتخابات التشريعية) أو مجموع

1 – أمر 1088 لسنة 2011 مؤرخ في 3 أوت 2011 يتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية وبضبط عدد المقاعد المخصصة لها لانتخابات أعضاء المجلي الوطني التأسيسي.

2 – القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 والمتعلق بالانتخابات والاستفتاء، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 42 المؤرّخ في 27 ماي 2014، ص 1982.

أصوات الناخبين على المستوى الوطني (في حالة الانتخابات الرئاسية)، وحدد الفصل 19 شروط المرشح لعضوية مجلس نواب الشعب بأنها: سن لا يقل عن 23 عاما والتمتع بكامل الحقوق القانونية، وحمل الجنسية التونسية قبل عشر سنوات على الأقل بما يعني فتح الباب أمام المجنسين وكذلك أمام مزدوجي الجنسية.

وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، نص الفصل 111 من القانون الأساسي على أن رئيس الجمهورية يُنتخب بالأغلبية المطلقة، وفي حالة لم يتحصل أي مرشح على هذه الأغلبية في الدورة الأولى تُنظم دورة ثانية خلال أسبوعين من إعلان نتائج الدورة الأولى، وذلك بين المرشحين الإثنين الأعلى أصواتا ويفوز منهما من يحرز أغلبية الأصوات وذلك بنص الفصل 112، أما لو تساوى المتنافسان في عدد الأصوات في أي من الدورتين الأولى والثانية فيتم تقديم المرشّح الأكبر سنا. ويشترط الفصل 41 في الترشح للرئاسة الجنسية التونسية منذ الميلاد، والتنازل عن سواها عند الترشح، والإسلام، وأن لا يقل العمر عن 35 سنة. كما يشترط الفصل نفسه تزكية المرشح من 10 نواب بالمجلس أو 40 من رؤساء مجالس الجماعات المحلية المنتخبة، أو من 10 آلاف ناخب في 10 دوائر، وبما لا يقل عن 500 ناخب من كل دائرة.

3- الانتخابات التشريعية: جرت الانتخابات التشريعية الأولى بتونس في ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية دقيقة وحرجة، إذ كانت أغلب القطاعات الاقتصادية تعاني أزمة خانقة تتسم بتراجع الإنتاج وارتفاع التوريد، وهو ما أثّر سلبا على نسبة النمو، وعلى الصعيد الاجتماعي ظلت نسبة البطالة مرتفعة بنحو 15.2%. ويتم انتخاب أعضاء المجلس التشريعي لولاية مدتها 5 سنوات، ويتم ذلك-كما أسلفنا الذكر- بنظام القائمة المغلقة والتمثيل النسبي، التي يتم فيها توزيع المقاعد وفقا لطريقة أكبر البقايا دون وجود حد أدنى للفوز بمقعد.

وبلغ عدد القوائم التي ترشحت للانتخابات التشريعية 1218 قائمة، موزعة بين 729 قائمة حزبية و140 قائمة ائتلافية و349 قائمة مستقلة، وأتت هذه القوائم بعد أن تم إسقاط 175 قائمة،

منها 79 قائمة حزبية و12 قائمة ائتلافية و84 قائمة مستقلة، وذلك بعد قرار المحاكم المختصة، أما أسباب إسقاط تلك القوائم فهي متنوعة[1]:

- عدم خلاص ما بقي من ذمة المترشحين من المنحة التي أُسندت إليهم خلال انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.
- عدم توفر شرط التسجيل في الفترة الأولى لدى عدد من المترشحين وعدم تعويضهم خلال الفترة المحددة.
- تقديم مترشحين لا يتوفر فيهم السن القانوني، أي دون 23 سنة.

أما العدد الإجمالي للمترشحين لعضوية المجلس الوطني التأسيسي فقد بلغ 15652 مترشحا، تنافسوا على 217 مقعدا، أي أن كل مقعد تنافس من أجل الفوز به 72 مترشحا، وعكس هذا العدد الضخم رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام بعد عقود طويلة من الانغلاق والاستبداد والتغييب[2]. واختلفت معايير اختيار المرشحين بشكل كبير من طرف إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، وحتى داخل الحزب نفسه، وتمت هذه العملية في العديد من الأحزاب السياسية عبر اقتراح القوائم على المستوى الجهوي وتزكيتها مركزيا، أما في بعض الأحزاب السياسية الرئيسية فقد صاحبت عملية اختيار القوائم كثير من الاضطرابات، وأسفرت عن استقالة بعض الأعضاء، وانضم عدد قليل من هؤلاء المستقيلين إلى أحزاب سياسية أخرى، أو شكّلوا قوائم مستقلة خاصة بهم[3].

وبلغ عدد المسجلين إراديا 5 ملايين و236 ألفا و240 مسجلا، وهو ما يمثل تقريبا 70% من الجسم الانتخابي، وهي نسبة تبدو مرضية، أما بالنسبة لمواصفات هؤلاء المسجلين فتبدو متنوعة، إذ نلاحظ ارتفاع نسبة الفئة العمرية بين 18 و40 سنة، التي بلغت نحو63% من مجموع المسجلين، في حين بلغت نسبة النساء المسجلات 50.5% بعد أن كانت في حدود 45% سنة 2011. ويظهر أن الأحزاب السياسية الكبرى قد خيّبت آمال التونسيات وهمّشت مُسبقا دورهن، حيث لم تتجاوز نسبة

1 – "بسبب عدم احترام الضوابط القانونية: هيئة الانتخابات تُسقط 192 قائمة في انتظار قرار المحكمة". **صحيفة الشروق**، تونس، عدد يوم 7 ديسمبر 2014.

2 – عبد اللطيف الحناشي، "**تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2014، ص 4.

3 – "الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس– التقرير النهائي". الولايات المتحدة الأمريكية: أتلانتا– مركز كاتر، 2014، ص 40.

رئاسة المرأة للقوائم الانتخابية نسبة 10% ، بالرغم من تطور نسبة ظهورها كرئيسة قائمة من 2.12% في انتخابات 23 أكتوبر 2011، لتصل إلى 7.8% في انتخابات عام 2014[1].

وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات نحو 69% من الناخبين المرسمين، وبذلك لم تتجاوز نسبتهم ثلث الناخبين المفترضين، وهو في حدود 8.289.924 ناخبا، ويبدو عدد المقترعين في الانتخابات التشريعية محدودا مقارنة بعددهم سنة 2011، إذ لم يُضف إلى القائمة القديمة سوى قرابة 964 ألف ناخب جديد أغلبهم من النساء، فقد بلغت نسبتهن 50.5% مقابل 49.5% من الذكور[2].

وأظهرت النتائج فوز حزب "نداء تونس" بأغلبية مقاعد البرلمان، حيث حصل على 86 مقعدا، بينما حصل حزب "النهضة" على 69 مقعدا، فيما حل ثالثا حزب "الاتحاد الوطني الحر" الذي حاز على 16 مقعدا، وفي المركز الرابع حلت "الجبهة الشعبية" التي حصلت على 15 مقعدا. والجدول التالي يوضح النتائج النهائية للانتخابات التشريعية التونسية لسنة 2014:

الجدول رقم (02): نتائج الانتخابات التشريعية التونسية 26 أكتوبر 2014

الأحزاب	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حزب نداء تونس	86	37.56
حركة النهضة	69	27.79
الاتحاد الوطني الحر	16	4.13
الجبهة الشعبية	15	3.64
آفاق تونس	8	3.02
المؤتمر من أجل الجمهورية	4	2.05
التيار الديمقراطي	3	1.95
الحزب الجمهوري	1	1.65
حزب المبادرة	3	1.33
حركة الشعب	3	1.34
تيار المحبة	2	1.20
التحالف الديمقراطي	1	1.27
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	1	0.17

1 – عبد اللطيف الحناشي، "تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة". المرجع السابق، ص4.

2 – الموقع الإلكتروني للهيئة العليا المستقلة للانتخابات: www.isie.tn، مرجع سابق.

الجبهة الوطنية للإنقاذ	1	0.17
قائمة مستقلة– رد الاعتبار	1	0.15
قائمة مستقلة– مجد الجريد	1	0.15
حزب صوت الفلاحين	1	0.10
نداء التونسيين بالخارج	1	0.05
الاتحاد من أجل تونس	0	0.82
التكتل	0	0.72
حركة وفاء	0	0.70
الحركة الدستورية	0	0.33
آخرون	0	9.71
المجموع	**2017**	**100**

المصدر: "الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس– التقرير النهائي". الولايات المتحدة الأمريكية: أتلانتا– مركز كاتر، 2014، ص 200.

تمكن حزب "نداء تونس" من حصد أصوات ومقاعد على حساب الأحزاب "النضالية"، كحزب "التكتل"، وحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية"، و"الحزب الجمهوري"، و"المسار"، وإن فقدت تلك الأحزاب مواقعها السابقة وتقلص حجمها، فإن حزب "النهضة" ظل محافظا على نفوذه على الرغم من فقدانه أكثر من 20 مقعدا، مقارنة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي فاز فيها بـ 89 مقعدا من أصل 217[1].

وكقراءة لنتائج الانتخابات التشريعية يمكن القول أن تشكيلة مجلس نواب الشعب تتميّز بالتنوع الوظيفي وارتفاع المستوى التعليمي لأعضائه، ولا يقل عن ذلك التنوع الفكري والإيديولوجي والسياسي لأفراده، إذ نجد الماركسيين بعدد مهم إلى جانب القوميين وبعدد مهم أيضا (مقارنة بوجودهم في المجلس التأسيسي)، إلى جانب الإسلاميين بعددهم الوافر، والليبراليين الذي ينتمون إلى مدارس متعددة، ويتميز المجلس أيضا بالالتزام الحزبي لنحو 214 عضوا (بوجود 3 أعضاء مستقلين فقط)، إضافة إلى أن أغلب الأعضاء لهم ثقافة سياسية معتبرة بوصفهم مرّوا بتجارب سياسية أو نقابية أو

1 – عبد اللطيف الحناشي، "الانتخابات التشريعية التونسية: الخصائص والدلالات". **مجلة سياسات عربية**، العدد 11، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2014، ص 62.

الإثنين معا، أو جمعوية، ومن شأن ذلك أن يُضفي على هذا المجلس صبغة مختلفة عما ساد في المجلس التأسيسي[1].

وتعد نتائج الانتخابات التشريعية التونسية لسنة 2014 بالغة الأهمية، ففي ظل التطوّرات المتلاحقة التي شهدتها تونس والمنطقة العربية، أصبح "النموذج التونسي" هو النموذج المقبول في الدول العربية التي شهدت حراكا مجتمعيا، كما أن إجراء الانتخابات بهذه السلاسة له أهمية خاصة في ظل الاستقطاب الذي عصف بوحدة القوى الثورية بين معسكري تيارات الإسلام السياسي والقوى العلمانية من جهة، والاستقطاب بين القوى الثورية وقوى النظام السابق والثورة المضادة من جهة ثانية، فالعنوان الرئيسي لهذه الانتخابات هو فوز تيارين سياسيين كبيرين يسيطران على 71% من مقاعد المجلس التشريعي[2]. وبعد الإعلان عن النتائج النهائية تم تشكيل مكتب مجلس نواب الشعب في 04 ديسمبر 2014، حيث تشكّل المكتب من "محمد الناصر" عن "نداء تونس" رئيسا، و"عبد الفتاح مورو" ممثلا لـ"النهضة" نائبا أولا، ومن "فوزية بن فضة" من "الاتحاد الوطني الحر" نائبا ثانيا[3].

وبغض النظر عن كل ما قيل عن نتائج الانتخابات التشريعية الأولى في تونس بعد إسقاط نظام "زين العابدين بن علي"، فهي تشكل بداية الإجراءات التنفيذية لعملية التغيير السياسي نحو الديمقراطية، وهي العملية التي أرسى قواعدها الثلاثي الحاكم بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي "الترويكا"، والذي سيّر المرحلة الانتقالية رغم كل الصعوبات والتحدّيات التي واجهت تونس، سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهي المرحلة التي تُوّجت بدستور توافقي، وقانون انتخابات، وجملة من الأطر التشريعية لضمان مواصلة المسار الديمقراطي.

3- الانتخابات الرئاسية: تعد الانتخابات التي أُجريت في 23 نوفمبر 2014، والتي أُجريت فيها جولة إعادة يوم 21 ديسمبر أول انتخابات رئاسية بعد إسقاط النظام السابق، كما تعتبر أول انتخابات تنافسية حقيقة، فلم يُسمح سابقا بأي منافسة جادة لشخص الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي"،

1 - عبد اللطيف الحناشي، "**الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات**". بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2014، ص 13.

2 - "**الانتخابات التشريعية التونسية ما بين قوى الثورة وقوى النظام القديم**". بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2014، ص ص 1- 2.

3 - نادين سعد، "مفاجآت المشهد التونسي". **صحيفة الوطن**، مصر، عدد يوم 204/12/10.

حيث تولّى بعد الإعلان عن شغور منصب رئيس الدولة "محمد الغنوشي" رئيس الوزراء صلاحيات رئيس الجمهورية، وخلفه "فؤاد المبزع" رئيس مجلس النواب عملا بنص الفصل 57 من دستور 1959، وانتخب المجلس الوطني التأسيسي "منصف المرزوقي" في 12 ديسمبر 2011 رئيسا للجمهورية. وتأتي هذه الانتخابات بعد إقرار دستور 2014، وإجراء انتخابات مجلس الشعب، ولذلك تعتبر الخطوة الأخيرة في مسيرة الانتقال الديمقراطي.

وعلى النحو المنصوص عليه في الرزنامة الانتخابية، استغرق تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية فترة تراوحت بين 8 و 22 سبتمبر، وتلقت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" ما مجموعه 70 ترشحا بحلول الموعد النهائي، وتم تقديم أكثر من نصف الترشّحات في اليوم الأخير، وكان من بين المتقدمين 5 نساء، و 3 نواب في المجلس الوطني التأسيسي، و6 رجال أعمال، و3 وزراء سابقين خدموا في ظل نظام "بن علي"، وأكدت الهيئة في 30 سبتمبر قائمة أولية من 27 مترشحا[1]. وتم رفض 41 مرشحا لفشلهم في تلبية شروط الترشح، والتي حددها قانون الانتخاب التونسي.

ورغم هذا التعدد في المرشحين في الانتخابات الرئاسية، إلا أن المنافسة الحقيقية قد انحسرت في أربعة مرشحين هم: "منصف المرزوقي" الرئيس السابق للجمهورية والناشط السياسي والحقوقي الذي ترأس "الرابطة التونسية لحقوق الإنسان"، وأسس حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية"، و"الباجي قائد السبسي" الذي كان وزيرا للداخلية ومُشرفا على وزارة الدفاع في عهد الرئيس الأسبق "الحبيب بورقيبة"، ورئيسا لمجلس النواب في ظل حكم الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، ثم رئيس ثاني حكومة بعد إسقاط النظام السابق، ومؤسس حزب "نداء تونس"، و"سليم الرياحي" وهو رجل أعمال ثري، ربطته بعائلة "معمر القذافي" علاقة وثيقة، ورئيس النادي الإفريقي لكرة القدم في تونس، ومؤسس "الاتحاد الوطني الحر"، و"حمة الهمامي" المتحدث باسم "العريضة الشعبية"، ورئيس حزب "العمال" وصاحب التاريخ النضالي الطويل. أما الغائب الأكبر في هذه الانتخابات فهي "حركة النهضة" التي لم تقدّم مرشّحا، وأعلنت التزامها الحياد وترك الحرية لقواعدها لتنتخب من تشاء.

شارك في هذه الانتخابات 3.339.666 ناخبا بنسبة بلغت 63.18% من إجمالي الجسم الانتخابي، وحصل فيها "الباجي قائد السبسي" على المرتبة الأولى بـ 1.289.384 من الأصوات

1 - "الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس– التقرير النهائي". مرجع سابق، ص ص 41– 42.

بنسبة 39.46%، فيما حصل "منصف المرزوقي" على المرتبة الثانية بـ 1.092.418 صوت بنسبة 33.43% [1]. والجدول التالي يوضح باقي نتائج الانتخابات الرئاسية.

الجدول (03): نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية التونسية 23 نوفمبر 2014

المترشح	عدد الأصوات المحصل عيلها	النسبة المئوية
الباجي قائد السبسي	1.289.384	39.46
محمد منصف المرزوقي	1.092.418	33.43
حمة الهمامي	255.529	7.82
محمد هاشمي الحامدي	187.923	5.75
سليم الرياحي	181.407	5.55
كمال مرجان	41.614	1.27
أحمد نجيب الشابي	34.025	1.04
الصافي سعيد	26.073	0.80
منذر زنايدي	24.160	0.74
مصطفى بن جعفر	21.989	0.67
كلثوم كنو	18.287	0.56
محمد فريخة	17.506	0.54
عبد الرزاق الكيلاني	10.077	0.31
مصطفى كمال نابلي	6.723	0.21
عبد القادر لباوي	6.486	0.20
العربي نصرة	6.426	0.20
حمودة بن سلامة	5.737	0.18
محمد حامدي	5.593	0.17
محرز بوصيان	5.377	0.16
سالم الشايبي	5.245	0.16
سمير العبدلي	5.054	0.15
علي الشواربي	4.699	0.14

1 – الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة العليا للانتخابات، مرجع سابق.

مختار الماجري	4.286	0.13
عبد الرؤوف العيادي	3.551	0.11
ياسين الشنوفي	3.118	0.10
عبد الرحيم الزواري	2.701	0.08
نور الدين حشاد	2.181	0.07
المجموع	**3.267.569**	**100**

المصدر: "الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس– التقرير النهائي". الولايات المتحدة الأمريكية: أتلانتا– مركز كاتر، 2014، ص 200.

وحسب الفصل 75 من الدستور، فإنه في حالة عدم حصول أي من المترشحين على الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى، تنظم دورة ثانية خلال الأسبوعين التاليين للإعلان عن النتائج النهائية للدورة الأولى، ويتقدم للدورة الثانية المترشحان المحرزان على أكثر عدد من الأصوات في الدورة الأولى، وعليه تقرر إجراء دورة ثانية يوم 14 ديسمبر.

وعقب إعلان النتائج النهائية للانتخابات بادر "منصف المرزوقي" في 28 أكتوبر 2014 بتقديم 08 طعون انتخابية، ورغم تأكيد "الهيئة المستقلة العليا للانتخابات" أن الخروق التي حدثت لا تنال من سلامة النتائج ، إلا أنه أصر على رفع طعونه إلى المحكمة الإدارية، وعندما رفضتها قرر الاستئناف وأدى ذلك إلى أمرين: الأول تأجيل الجولة الانتخابية الثانية إلى يوم 21 ديسمبر، والثاني تذمّر "راشد الغنوشي" الذي كان قد توسّط لدى "المرزوقي" كي لا يتوجّه للاستئناف، وربما كان رفض وساطة "الغنوشي" من عوامل التحوّل عن تأييد "النهضة "لـ"المرزوقي" ولو بشكل جزئي[1].

وتم عقد الجولة الثانية للانتخابات يوم 21 ديسمبر بين المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات وهما "الباجي قائد السبسي" و"منصف المرزوقي"، وفي هذه الجولة شارك 3.189.382 منتخبا بنسبة 60.11%، واتسعت الفجوة بين "السبسي" و"المرزوقي" بحصول الأول على 55.68% من الأصوات والثاني على 44.32% من الأصوات[2]. وعليه لم تختلف نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية عن نتائج الانتخابات التشريعية، بل أكدت نتائج الانتخابات الرئاسية الاتجاه الذي أفرزته

1 – نادين سعد، مرجع سابق.

2 – الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة العليا للانتخابات، مرجع سابق.

الانتخابات التشريعية، وعكست وجود تحوّل في ميزان القوى بين الفاعلين السياسيين بعد سنوات من بداية الحراك المجتمعي وإسقاط النظام السابق[1].

يُمكن القول أن إنهاء تونس للانتخابات البرلمانية والرئاسية يمثل خطوة إيجابية كبيرة نحو إرساء نظام ديمقراطي، حيث نجحت في تجاوز عديد التحديات والأزمات التي اعترضت مسار الانتقال الديمقراطي من إسقاط نظام "بن علي"، حيث أرست دستورا جديدا، وأتمت انتخابات برلمانية ورئاسية، وبلورت بيئة سياسية أتاحت التعددية السياسية، وحققت العديد من المكتسبات على صعيد الحرّيات العامة، والتنظيم والاستقرار، والتخلص من الدولة البوليسية، مع العلم أن كل هذه الإيجابيات لا تُلغي السلبيات العديدة التي عرفها المسار الانتقالي، من تفشي للإرهاب، وتدهور الحالة الاقتصادية، وتردي الأوضاع الاجتماعية.

1 – كمال القصير، "**جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2015، ص 5.

الفصل الرابع

النخبة التونسية والتغيير السياسي: حدود الدور والتأثير

الفصل الرابع: النخبة التونسية والتغيير السياسي: حدود الدور والتأثير

شكل الحراك المجتمعي الذي بدأ في تونس منذ يوم 17 ديسمبر 2010، وانتهى برحيل رأس النظام التونسي السابق "زين العابدين بن علي"، حدثا تاريخيا بالنسبة لتونس والعالم العربي بشكل عام، حيث أسهم هذا الحراك في اندلاع احتجاجات شعبية في كل من مصر وليبيا وسوريا واليمن، أدت إلى إسقاط الأنظمة في معظم هذه الدول. غير أن الحراك التونسي كان من دون قيادة موجِّهة وفاعلة، فمختلف النخب التونسية فاجأها الحدث وتجاوزها، إلا أن معظمها حاول اللحاق به ولو متأخرا، فكان لها دور في الاحتجاجات كل حسب موقعه، ولم يقتصر دورها على المشاركة في إسقاط النظام فحسب، بل سعت إلى أن يكون لها دور بارز في مختلف مراحل العملية الانتقالية، حيث نجحت هذه النخب في تجنيب تونس ما آلت إليه باقي البلدان التي شهدت حراكا مجتمعيا واحتجاجات شعبية، حيث يمكن القول أن تونس أصبحت "النموذج" الذي يحتذى به في المنطقة العربية، نظرا لتجاوزها الأزمات العديدة التي واجهتها في مسيرتها نحو الديمقراطية وخاصة السياسية منها.

ولعل ما ساهم في تحقيق التوافق الوطني في تونس مقارنة بالدول العربية الأخرى هو ثلاثة عوامل أساسية: يتمثل العامل الأول في طبيعة النخبة السياسية التونسية، التي ساهمت في مرات عديدة في فتح قنوات الحوار والتوصل إلى حلول وسطى، رغم كثرة الأزمات التي كادت أن تعصف بالعملية السياسية، أما العامل الثاني فيتمثل في وجود مجتمع مدني يتسم بقدر من الحيوية والديناميكية، حيث تجلى دوره في الدور البارز الذي قامت به التنظيمات المدنية في رعاية حوار وطني بين الفرقاء السياسيين والوصول إلى التوافق، أما العامل الثالث فيتمثل في حياد الجيش التونسي منذ انطلاق الاحتجاجات وعدم تدخله في العملية السياسية، وحرفيته وعدم تورطه في "المستنقع" السياسي على غرار الدول الأخرى التي شهدت احتجاجات خاصة في مصر.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى حدود دور وتأثير النخب التونسية في عملية التغيير السياسي من خلال التناول بالدراسة لدور كل من النخبة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية في عملية التغيير السياسي في تونس، خلال الفترة المحددة للدراسة، وسيتم التركيز بشكل خاص على الفترة الانتقالية التي انتهت بإصدار دستور جديد سنة 2014، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

المبحث الأول: النخبة السياسية وإدارة عملية التغيير السياسي

قبل التطرق إلى دور النخبة السياسية التونسية في إدارة عملية التغيير السياسي، تجدر الإشارة إلى المقصود بالنخبة السياسية في هذا المبحث، فـ"بنتام Buntam" مثلا يقصر مفهوم النخبة السياسية فقط على أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين، فالنخبة السياسية تنطبق فقط على البرلمانيين، والوزراء، ورؤساء الدول، بالإضافة إلى كبار الموظفين[1]، ومن منظور "بوتومور" تعتبر النخبة السياسية تلك المجموعة التي تضم أفرادا يمارسون السلطة السياسية داخل المجتمع خلال فترة زمنية محددة، وضمن هذا الإطار نجد أعضاء الحكومة، والموظفين الإداريين السامين، والمستثمرين الكبار، وبعض العائلات النافذة سياسيا. أما "باريتو" و"موسكا" فقد كانا مهتمين بالنخبة باعتبارها فئات من الناس تمارس السلطة السياسية تمارس، وتكون في وضع تؤثر فيه بشدة في عملية ممارسة هذه السلطة[2].

ويمكن القول أن الفرق الأساسي بين النخبة السياسية وباقي النخب يكمن في كون الأولى تتمتع بمجموعة من الصلاحيات تجعلها هي المقررة الأولى للمجتمع، بحيث تختار له توجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية أحيانا، مما يجعل سلطاتها واسعة وتأثيرها لا محدودا، أما النخب الأخرى فإنها تمارس نفوذها وسلطتها داخل مجالاتها الخاصة، دون أن تستطيع التأثير على التوجهات السياسية بشكل قوي وفعال[3]. ومن هذا المنطلق فالنخبة السياسية التي نقصدها في هذا المبحث هي تلك النخبة التي تحتل مركزا متميّزا مقارنة بالنخب الاخرى، وذلك باعتبارها تملك القوة والقدرة داخل النظام السياسي للدولة، وتُسهم بشكل محوري في صناعة القرارات، فالنخبة السياسية هنا لا تقتصر على المشاركين في صنع القرار السياسي فقط، فهي ليست السلطة السياسية فقط، ولكنها تشمل كل من يؤثر في الحياة السياسية في تونس، ومن يعترف المجتمع التونسي بحيازتهم لرأس مال سياسي رمزي يجعلهم يحظون بوضع اعتباري يميّزهم عن الأفراد العاديين. ولدراسة دور النخبة السياسية في عملية التغيير السياسي سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث نقاط أساسية، تتعلق الأولى

1 – كوليت أسمال، "مظاهر خصوصية النخب السياسية". **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، العدد 9–10، المغرب: مطبعة المعارف الجديدة، 1989، ص 5.

2 – بوتومور، مرجع سابق. ص 5.

3 – حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية**. المغرب: إفريقيا الشرق، 2000، ص 154.

بانتقال السلطة وبناء المؤسسات السياسية، وتتعلق الثانية بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي وأزمة التوافق الوطني، فيما تتناول الثالثة التوافق السياسي واستكمال بناء المؤسسات السياسية.

المطلب الأول: انتقال السلطة وبناء المؤسسات الانتقالية

بعد أن نجحت الاحتجاجات الشعبية في إسقاط النظام التونسي السابق، وإرغام رأسه "زين العبدين بن علي" على "الهروب" نحو المملكة العربية السعودية، آلت الأمور إلى النخبة السياسية فيما يتعلق بترتيبات المرحلة الانتقالية، وهي المرحلة التي تعتبر أخطر مرحلة في عملية التغيير نحو الديمقراطية، نظرا لإمكانية أن تتعرض إلى انتكاسات تمنع حدوث تغيير حقيقي، ولذلك فهذه المرحلة تستوجب صياغة استراتيجيات وأساليب وقواعد من أجل تحقيق تغيير حقيقي نحو النظام الديمقراطي.

وتعتبر استراتيجية البعد المؤسسي والدستوري أحد أهم الاستراتيجيات التي يؤكد عليها الباحثون في هذا الإطار، حيث اعتبروا أن البعد المؤسسي هو الاستراتيجية الأساسية والهامة في نجاح عملية التحول نحو الديمقراطية، نظرا لما للهياكل المؤسسية من اهمية خاصة في إرساء دعائم هذه التغيرات، ذلك أن تأسيس عدد من المؤسسات السياسية التي تمكّن الأفراد من المشاركة في السلطة على نحو ديمقراطي، يُسهم بشكل كبير في إرساء دعائم الديمقراطية، وكذلك أشارت بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية إلى أهمية النخبة السياسية في صياغة استراتيجيات الإصلاح السياسي، وإدراك البدائل المتاحة وتقديم اختيارات عقلانية للبدائل المؤسسية والسياسية[1].

لقد نجحت النخبة السياسية في تونس في تأمين انتقال سلس ودستوري للسلطة، وبناء مؤسسات انتقالية تمثل أبرزها في المجلس الوطني التأسيسي الذي أوكلت إليه مهمة صياغة دستور جديد للبلاد، وسيتم التطرق إلى دور النخبة السياسية التونسية في انتقال السلطة وبناء المؤسسات الانتقالية من خلال نقطتين أساسيتين، أولهما دور النخبة السياسية في الحراك المجتمعي الذي أدى إلى إسقاط النظام السابق، وثانيهما بناء المؤسسات المؤسسة للسلطة السياسية.

1- دور النخبة السياسية في الحراك المجتمعي: بدأت الاحتجاجات في تونس بشكل عفوي، غير أنها لم تستمر كذلك، حيث انضمت إليها الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الحقوقية ونشطاء

1- عبد العظيم محمود حنفي، "استراتيجيات الانتقال الديمقراطي". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org، تاريخ الاطلاع: 2017/08/12.

سياسيون، وحتى ذلك لم تكن للاحتجاجات قيادة سياسية معروفة، نظرا لتشرذم المعارضة السياسية التي كان أغلبها منفيا خارج التراب التونسي، فيما تم "تدجين" ما تبقى منها سواء كانت أشخاصا ام أحزابا خلال فترة حم "بن علي". وعليه سيتم حصر النخبة السياسية في هذه الفترة على الأحزاب السياسية، كونها مثلت الفاعل السياسي البارز في هذه الفترة، حيث استثمرت أغلب الأحزاب السياسية التونسية الاحتجاجات للمطالبة بالتغيير والعمل على تحقيقه، وهذا في الحقيقة هو دورها الأساسي، فبالرغم من عفوية الاحتجاجات إلا أنه لا يمكن إغفال الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية في انتشارها وتأجيجها، حيث أن الاحزاب السياسية في تونس هي مكونات عريقة ساهمت بقدر او بآخر في إنجاح الاحتجاجات، خاصة من خلال القواعد والكوادر المنتمية لها، والتي كانت نضالاتها المتراكمة أحد أسباب الحراك المجتمعي. وقبل التطرق إلى دور الاحزاب السياسية في الحراك المجتمعي يجب الإشارة إلى الخارطة الحزبية في تونس قبل اندلاع الاحتجاجات ثم دورها في الاحتجاجات.

1-1- الخارطة الحزبية في تونس قبل الحراك المجتمعي: تعود ظاهرة التعددية الحزبية في تونس إلى المرحلة الاستعمارية، حيث عرف المجتمع التونسي الظاهرة الحزبية منذ عام 1920، أين تم تأسيس "الحزب الحر الدستوري" بقيادة "عبد العزيز الثعالبي"، وقد رسم الحزب لنفسه أهدافا ترمي إلى تحرير البلاد والارتقاء بالشعب التونسي إلى مصاف الشعوب المتمدنة[1]. غير أن هذا الهامش الديمقراطي أخذ في التقلص بع استقلال البلاد سنة 1956، إذ تم تحجير "الحزب الشيوعي التونسي" في 06 جانفي 1963، وكان الحزب المعارض القانوني الوحيد في البلاد، في حين برزت عدة حركات ومنظمات سياسية عملت في إطار السرية[2]، وبالنتيجة احتكر "الحزب الدستوري" الحياة السياسية إلى حدود سنة 1981، بعد أن تنازلت النخبة الحاكمة عن شيء من سلطتها وأقرت التعددية السياسية في مؤتمر "الحزب الدستوري"[3]، وأعلن الرئيس الأسبق "الحبيب بورقيبة" السماح بالتعددية السياسية، غير أن تلك التعددية جاءت شكلية ومشوهة خاصة أنها كانت تشترط الاعتراف بشرعية الرئيس وحكمه البلاد مدى

1 – منجي الزيدي، "التجمع الدستوري الديمقراطي: التحولات التاريخية ورهانات التغيير". **جريدة الحرية**، تونس، 2008، ص 27.

2 – عبد اللطيف الحناشي، " الأحزاب الماركسية في تونس والمسألة القومية". **مجلة الوحدة**، العدد 52، المغرب، جانفي 1989، ص ص 214- 222.

3 – سالم لبيض، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية...أية علاقة؟- حالة تونس". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 27، صيف 2010، ص ص 17-18.

الحياة، بعد أن أقر ذلك دستوريا، وعليه فقد اعترفت السلطة السياسية في تونس ببعض الأحزاب التي قبلت شروط اللعبة السياسية[1].

وبعد 07 نوفمبر 1987، وتولي الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" سدة الحكم إثر"انقلاب غير دموي" على الرئيس الأسبق "الحبيب بورقيبة" ، توسعت خارطة الأحزاب بالبلاد بعد ما شهدت بداية فترة حكمه سن تشريعات وقوانين جديدة لإعادة تنظيم الحياة السياسية، من أبرزها الميثاق الوطني الذي وقعه الرئيس السابق مع مختلف تكوينات المجتمع المدني سنة 1988، وقانون الأحزاب السياسية الذي أقرته السلطة التشريعية في العام نفسه. ويمكن تصنيف الأحزاب التي عرفتها فترة حكم الرئيس "بن علي" إلى صنفين:

أ- الأحزاب القانونية: وهي الأحزاب التي تمتعت بوجود قانوني، ومنها الذي كان موجودا قبل سلطة السابع من نوفمبر 1987، وبعضها برز بعد ذلك، ويمكن تصنيف ها النوع بدوره إلى صنفين، وذلك حسب أدائها ومواقفها من السلطة الحاكمة:

أ-1- أحزاب الموالاة: وهي الأحزاب المتحالفة سياسيا مع "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي"، بل إن وجود بعضها كان مرتبطا بهذا الحزب والأجهزة الأمنية للدولة التي ساعدت على وجود بعضها ودعم قيادتها مثل "الاتحاد الديمقراطي الوحدوي" الذي استقال مؤسسه "عبد الرحمن التليلي" من اللجنة المركزية لحزب "التجمع الديمقراطي" ليؤسس الحزب بمعية بعض الشخصيات القومية، ومثل حزب "الخضر للتقدم" الذي استقال مؤسسه "المنجي الخماسي" ليؤسس بمساعدة أجهزة النظام الأمنية هذا الحزب، وذلك بهدف عرقلة حزب "الخضر" ذي النزعة اليسارية على الطريقة الأوروبية[2].

كما سيطرت الأجهزة الأمنية على أغلب أحزاب الموالاة وتمكنت من التحكم في قياداتها وتوجهاتها، وإبعاد قياداتها التاريخية، وذلك عن طريق الإغراء بالمال تارة وبالمناصب تارة أخرى أو الأسلوبين معا غالبا، كعضوية مجلس النواب والمستشارين، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومناصب في بعض السفارات، وفي بعض المجالس البلدية والجهوية، والتعيين في بعض المناصب

1 – سالم لبيض، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية...أية علاقة؟– حالة تونس". مرجع سابق، ص 18.

2 – عبد اللطيف الحناشي، "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها". في: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سابق، ص204.

العليا للشركات الوطنية (رئيس، مدير عام...) وتقديم بعض الأملاك العقارية وغيرها، مقابل الدفاع عن النظام وتبرير مواقفه وتجميل صورته في الخارج[1].

وتشترك معظم تلك الأحزاب بكونها لا تتمتع بتواجد سياسي محسوس بالنسبة لأغلبيتها، كما أن انتشارها الجغرافي ظل محدودا، وحجم قاعدتها الجماهيرية متواضعا، غير أنها رغم ذلك تمكنت من خلال أجهزة الدولة والحزب من الحصول على مقاعد برلمانية والاستمرار في التواجد في المشهد السياسي، وتتمثل أهم تلك الأحزاب في ما لي:

- التجمع الدستوري الديمقراطي: تم اعتماد هذه التسمية في 27 فيفري 1988، وهو حزب ذو توجه إصلاحي ليبرالي.
- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: تأسست في 10 جوان 1978، ذات توجه اشتراكي ديمقراطي.
- حزب الوحدة الشعبية: تأسس في جانفي 1981، ذو توجه اشتراكي ديمقراطي وحدوي عربي.
- الاتحاد الديمقراطي الوحدوي: تأسس في 26 نوفمبر 1988، ذو توجه قومي عربي.
- الحزب الاجتماعي التحرري: تأسس في 12 سبتمبر 1988، ذو توجه ليبرالي.
- حزب الخضر للتقدم: تأسس في 03 مارس 2006، توجهه الاهتمام بالبيئة.

أ-2- أحزاب معارضة قانونية غير متحالفة مع الحكومة: لا يختلف إشعاع هذه الأحزاب وانتشارها الجغرافي كثيرا عن أحزب الموالاة، غير أنها تتميز عنها بمصداقيتها ونضاليتها من ناحية، وضمها لنسبة هامة من أفراد النخبة في العاصمة وبقية مناطق البلاد، وواجهت هذه الأحزاب صنوفا شتى من القمع والملاحقات القضائية، طالت نشاطها ومناضليها وصحفها ومقراتها، مما ساهم إلى حد بعيد في عرقلة نشاطها وتحجيم تمددها اجتماعيا وانتشارها جغرافيا، وتتمثل أهم تلك الأحزاب في:

- حركة التجديد: تم اعتماد هذه التسمية في 15 سبتمبر 1993، ذو توجه اشتراكي ديمقراطي تقدمي.
- الحزب الديمقراطي التقدمي: تم اعتماد هذه التسمية منذ 1999، يمثل تحالفا لقوى ديمقراطية يسارية وعروبية وإسلامية.
- التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات: تأسس في 29 أفريل 1994 بالانشقاق عن حزب الاشتراكيين الديمقراطيين، وتحصل على التأشيرة في 25 أكتوبر 2002، ذو توجه ليبرالي ديمقراطي (الاشتراكية الدولية).

1 - جلول عزونة، "الديكور الديمقراطي". **صحيفة مواطنون**، العدد 135، تونس، أوت 2010.

ب- الأحزاب غير القانونية: وهي تلك الأحزاب التي لم تتمكن من الحصول على تأشيرة للنشاط العلني، تبعا للقانون الأساسي الذي يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية في تونس والذي يستند إلى فصول غير متينة من الناحية القانونية والإجرائية[1]، حيث تهدف الدولة من وراء ذلك إلى عرقلة النشاط القانوني للأحزاب التي لا ترغب في الاعتراف بها. ومن أهم هذه الأحزاب نذكر:

- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: تم إيداع ملف الحصول على التأشيرة مرتين عام 2001 وعام 2002، توجهه ليبرالي ديمقراطي لائكي.

- حركة النهضة: توجهات إسلامية تبدو معتدلة، تم الإعلان عن تأسيسها رسميا سنة 1981 باسم لاتجاه الإسلامي، ثم حركة النهضة سنة 1989.

- حزب العمال الوطني الديمقراطي: تقدم في 29 أفريل 2005 بطلب للحصول على تأشيرة النشاط القانوني دون أن يحصل عليها، يتوجه نحو العمال ومختلف فئات الشعب الكادحة.

- حزب البعث: قدم طلبا للحصول على التأشيرة سنة 1988 ولكنه لم يتحصل عليها.

- حزب العمال الشيوعي: ظهر في 03 جانفي 1986، ذو توجه ماركسي لينيني.

- حزب الخضر: ظهر في 24 أفريل 2004، توجهه الدفاع عن البيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

- الحزب الاشتراكي اليساري: ظهر في 01 أكتوبر 2006 ، وهو حزب ماركسي.

وتتميز هذه الأحزاب بتفاوت حجم قاعدتها الاجتماعية وانتشارها الجغرافي وفعلها السياسي، فحركة النهضة بعد حملات القمع والمحاصرة والسجن والإبعاد التي لحقت قياداتها ظلت بعيدة عن الساحة السياسية والنقابية، أما حزب العمال الشيوعي فيتمتع بظهور مهم في النقابات المهنية والطلابية ومختلف الجمعيات غير المعترف بها، وكذا الأمر بالنسبة لبقية الأحزاب والحركات الماركسية والقومية والبعثية[2]. إضافة إلى مختلف الأحزاب التي تم ذكرها ظهرت تحالفات وتكتلات سياسية تم تشكيلها من قبل المعارضة من أجل مواصلة العمل والاستمرار في الضغط على النظام الحاكم، ومن أبرز تلك التنظيمات نذكر:

1- هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات: وهي تحالف سياسي برز سنة 2005، ضمت أحزابا وشخصيات من اتجاهات فكرية إصلاحية وعلمانية وإسلامية، بهدف الدفاع عن الحريات العامة

1 - مجموعة النصوص المتعلقة بالتنظيم السياسي والحريات العامة، سلسلة النصوص القانونية، ج 1، تونس: المطبعة الرسمية، 1989، ص ص 81- 89.

2 - عبد اللطيف الحناشي، "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها"، مرجع سابق، ص 209.

والبحث عن أفق للانتقال إلى الديمقراطية في تونس، وضمت الهيئة بعض القيادات المستقلة ذات العلاقة غير التنظيمية بحركة النهضة، ثم انضم إليها بعض قيادات النهضة بعد خروجهم من السجن، وبرغم تواضع أنشطتها التي تمثلت خاصة في عقد الندوات وإلقاء المحاضرات، إلا أن وجودها في حد ذاته قد ساهم في إرباك النظام الحاكم وحلفائه[1].

2- تحالف المواطنة والمساواة: تشكل هذا التحالف بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2009، ضم العديد من الأحزاب والمناضلين المستقلين، وتعتبر هذه الأطراف السياسية أن القواسم المشتركة التي تجمعها تشكل منطلقا لعمل سياسي مثمر يلبي حاجة البلاد للإصلاح، ويستجيب لانتظارات المواطنين، ويمكن المعارضة الديمقراطية من تجاوز تشتتها وهو ما يسمح لها بالتطور والنجاعة[2].

1-2- دور الأحزاب السياسية في الحراك المجتمعي: يمكن رصد مدى مساهمة الأحزاب السياسية في الحراك التونسي، من خلال التمييز بين اتجاهين رئيسيين داخل الأحزاب السياسية حول الموقف من الحراك ومجرياته، حيث يتمثل الاتجاه الأول في ما يمكن وصفه بـ"الجذري" أو "الثوري"، والاتجاه الثاني فيغلب عليه وصفه بـ "الإصلاحي".

أ- الاتجاه الجذري: يمثل هذا الاتجاه على مستوى الخطاب حزبان أساسيان هما حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" و "حزب العمال الشيوعي التونسي":

- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: كانت قيادة هذا الحزب منذ سنة 2005 تدعو إلى القطع مع نظام "بن علي"، وتنادي بالعصيان المدني الأحزاب والتنظيمات التي يجب أن تنتهي من الجري وراء سراب إصلاح نظام ثبت مليون مرة أنه لا يصلح، كما دعت قوى المعارضة إلى التنظم في جبهة ديمقراطية تتهيأ لتكون البديل السياسي[3].

واعتبر الحزب أن لا حل إلا الانتفاضة الشعبية السلمية للخلاص من نظام التزييف والفساد والقمع والخيانة، ولذلك يمكن اعتبار هذا الحزب أول حزب تونسي رفع شعار "الحرية والعدالة

1 - "تطور تجربة الإسلام السياسي في تونس حركة النهضة نموذجا". نقلا عن الموقع الإلكتروني لمركز المزماة للدراسات والبحوث: www.almezmaah.com، تاريخ الاطلاع: 2016/06/23.

2 - مشروع أرضية تحالف المواطنة والمساواة، 10 جوان 2010.

3 - "الانتفاضة المباركة لشعبنا"، على الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة الفضائية: www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 28/12/ 2016.

والكرامة"، الذي رددته جماهير "سيدي بوزيد" وبقية مناطق البلاد في ما بعد، ودعا الحزب إلى مواصلة الطريق الصعب لتحقيق هذا الشعار[1].

وبعد أحداث "تالة" و"القصرين" يوم 08 جانفي 2011، اعتبر الحزب أن البلاد ومهما طالت الفترة الحالية ومهما كان الثمن الذي سندفعه (أي التونسيين) قد ولجنا مرحلة ما بعد "بن علي"، حيث لم يعد هناك حديث عن تمديد أو توريث، وإنما عن بديل للرجل ونظامه، كما توجه الحزب بنداء عاجل إلى كل الوطنيين داخل أجهزة الدولة ليساهموا في رحيل "الدكتاتور"، ولكل قوى المجتمع المدني وخاصة القيادات الشابة على الأرض وفي المهجر إلى عقد مؤتمر وطني ديمقراطي لكي يصوغ الرؤيا الجماعية لتونس الغد[2].

كما صرح "منصف المرزوقي" أن "نهاية الطاغية قد اقتربت"، وطالب الشباب بالمزيد من الإصرار والثبات والعزم لكسر كل القيود، واعتبر أن الواجب الوطني لكل تونسي هو إزاحة "بن علي" لأنه هو رأس البلاء ورأس الفساد[3].

– حزب العمال الشيوعي التونسي: واكب هذا الحزب تصاعد وتيرة الاحتقان الاجتماعي في البلاد منذ شهر نوفمبر 2010، ونبه إلى إمكانية تطور الأحداث وانفجارها في أي لحظة من اللحظات، كما أشار إلى أن الحركة الاحتجاجية ما تزال في بداياتها، بل أنها رغم كل المؤشرات الإيجابية لم تخرج بعد وبشكل نهائي من حالة الركود التي ميزتها خلال العقدين الأخيرين[4].

وكان الحزب يرى في الحراك الاجتماعي فرصة لتلك القوى للخروج من تقوقعها وتطوير قاعدتها الشعبية، غير أن ذلك لا يتم إلا بتبني مطالب العمال والأجراء والطلاب والمعطلين من العمل وغيرهم من الفئات الشعبية وإيجاد أفق لتحركاتهم ونضالاتهم ، حتى تحول إلى جزء من حركة التغيير العامة[5].

---

1 – بيان مؤرخ في 02 مارس 2005، أنظر موقع حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية": www.cprtunisie.net.

2 – "معا حتى رحيل الدكتاتور بن علي... معا نبني البديل"، 09 جانفي 2011، أنظر موقع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية.

3 – منصف المرزوقي، حوار مع سويس إنفو، بتاريخ 14 جانفي 2011، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.swissinfo.ch، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

4 – "الحركة الاجتماعية تطل برأسها: هل هو النهوض ؟"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.albadil.org، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

5 – المرجع نفسه.

وبعد اندلاع الأحداث في "سيدي بوزيد" وتطورها، اعتبر الحزب أن حركة الاحتجاج لن تتوقف، بل إنها مرشحة في المستقبل إلى الامتداد إلى مناطق أخرى، وربما إلى البلاد قاطبة. كما اعتبر أن نظام الحكم لم يعد له ما يقدمه لغالبية الشعب غير العصا ومزيدا من الإجراءات التي تعمق معاناته، وعليه فقد دعا قوى المعارضة السياسية والمدنية إلى استخلاص الدرس من كل الأحداث الجارية بالبلاد وتوحيد الصفوف في جبهة عريضة من أجل التغيير الديمقراطي والاجتماعي[1].

ثم أخذت مواقف الحزب ومطالبه تتجذر أكثر فأكثر بالتوازي مع تطور الأحداث الميدانية وأكد في أحد بياناته أن الشعب التونسي بحاجة إلى نظام جديد، ديمقراطي، وطني، شعبي، نابع من إرادته ويمثل مصالحه العميقة، وأن مثل هذا النظام لا يمكن أن ينبع من النظام الحالي ولا من مؤسساته أو دستوره أو قوانينه، بل على أنقاضها عبر مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب في كنف الحرية والنزاهة والشفافية[2]. وفي موازاة ذلك توجه الحزب إلى كل الأحزاب والقوى السياسية والنقابية والحقوقية، وإلى الشباب والمثقفين والمبدعين من أجل تكتيل الصفوف حول بديل مشترك لنظام الاستبداد، استجابة لإرادة الشعب ورغبته، حتى لا تذهب تضحياته ودماء شهدائه سدى[3].

ب- الاتجاه الإصلاحي: سيتم التطرق في هذا الاتجاه إلى حزبين أساسيين وهما الحزب "الديمقراطي التقدمي" و "حركة التجديد"، اللذان انخرطا في الحكومة المؤقتة بوزيرين اثنين بعد الحراك.

- الحزب الديمقراطي التقدمي: طالب هذا الحزب الحكومة بعد أربعة أيام من اندلاع الأحداث في مدينة "سيدي بوزيد" بسحب قوات الأمن فورا من المدينة ومحيطها، وبإطلاق سبيل كل المعتقلين، وإيقاف كل التبعات العدلية ضدهم، كم طالب الحكومة بإجراء إصلاحات هيكلية تتصل بالنظام السياسي وباستراتيجية التنمية المتبعة، وذلك عن طريق تحرير الحياة السياسية ورفع القيود المضروبة

1 - "حزب العمال الشيوعي يدعو غلى تكثيف التضامن مع أهالي سيدي بوزيد"، بيان مؤرخ بتاريخ 24 ديسمبر 2010، على الموقع الإلكتروني: www.albadil.org ، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

2 - "في تونس الشعب لا يتظاهر، إنه ينتفض"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.albadil.org، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

3 - "بيان حزب العمال الشيوعي إلى الشعب التونسي"، مؤرخ بتاريخ 10 جانفي 2011، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.albadil.org، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

على نشاط الأحزاب والجمعيات المدنية، كما طالبتها بالدعوة إلى ندوة وطنية حول الإصلاح السياسي والاجتماعي لتأمين انتقال الديمقراطية في أفق 2014[1].

واعتبر الحزب أن الأحداث التي جرت في البلاد في الفترة الأخيرة قد كشفت من خلال شعاراتها ومضامينها السياسية عن أزمة الثقة وعمق الهوة التي باتت تفصل بين الشعب والحكم، وعن تطلع الشعب إلى التغيير السياسي، والقطع نهائيا مع نظام الحزب الواحد والحكم الفردي[2].

– حركة التجديد: لم تختلف مواقف "حركة التجديد" من الأحداث التي جرت في "سيدي بوزيد" عن مواقف "الحزب الديمقراطي التقدمي"، إذ طالبت الحركة بدورها بفك الحصار الأمني عن المدينة، ورفع التعتيم الإعلامي، وفتح تحقيق عاجل، ومحاسبة المسؤولين عنها، كما طالب الحزب بمراجعة الخيارات والسياسات في اتجاه حل قضايا التنمية والتشغيل حلا سلميا وعادلا في كامل أنحاء البلاد من دون استثناء أو تمييز[3].

وشكل بيان الحركة المؤرخ في 11 جانفي 2011 نقلة نوعية في خطاب الحركة ومواقفها، إذ اتجهت لأول مرة منذ اندلاع الأحداث إلى اتخاذ مواقف حاسمة، ودعت الأحزاب السياسية والاتحاد العام التونسي للشغل ومختلف الجمعيات والمنظمات المهنية والمستقلة والقوى الحية في البلاد، والشباب والمثقفين والفنانين والمبدعين، إلى توحيد الصفوف لمواجهة سياسة القمع والانغلاق، والإسراع بتنظيم ندوة وطنية للتحول الديمقراطي، لإدخال البلاد في مرحلة الإصلاحات السياسية وبلورة بديل حقيقي لنمط الحكم القائم[4].

ولا يمكن في هذا الإطار إغفال دور "حركة النهضة" في الحراك المجتمعي، ويأتي ذلك نظرا للدور الكبير الذي اضطلعت به الحركة في المرحلة الانتقالية، بعد حصولها على الاعتماد من طرف

1 – "بيان حول أحداث سيدي بوزيد"، مؤرخ في 19 ديسمبر 2010، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.pdpinfo.org، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

2 – "من أجل حكومة إنقاذ وطني"، بيان المكتب السياسي، مؤرخ في 10 جانفي 2011، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.pdpinfo.org، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

3 – "بلاغ حركة التجديد حول أحداث سيدي بوزيد 20 ديسمبر 2010"، مؤرخ في 20 ديسمبر 2010: على الموقع الالكتروني: www.ettajdid.org، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

4 – بيان حركة التجديد في تونس، مؤرخ في 11 جانفي 2011، على الموقع الالكتروني: www.ettajdid.org، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

وزارة الداخلية وحيازتها على الأغلبية في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. فبالرغم من أن النظام التونسي السابق لم يكن يعترف بها كحزب سياسي، إلا أن وزنها وحضورها السياسي والشعبي أكد أهميتها في المشهد السياسي التونسي، فعلى غرار حركة النهضة فوجئت مختلف القوى السياسية بالاحتجاجات، وإن كانت لها مشاركات في المظاهرات بصورة أفراد، ولذلك فإن عدم بروز دور "حركة النهضة" في الحراك لا يعني غيابها كلية، فبالنظر إلى القاعدة الشعبية العريضة المساندة لها فإنها أسهمت من خلال ذلك في تحريك الجماهير ضد النظام الحاكم، طلبا لإحداث التغيير الذي تنشده الحركة من وراء نضالاتها الطويلة [1].

وقد عبّرت حركة النهضة في بيان صادر عنها بتاريخ 18 ديسمبر 2010، أي في اليوم التالي لانطلاق الاحتجاجات في تونس، عبّرت عن تضامنها مع ولاية "سيدي بوزيد" وابنها الشاب "محمد البوعزيزي"، ودعت إلى حوار وطني يجمع كافة القوى السياسية للنظر في الأزمات الاجتماعية والسياسية المتصاعدة التي تشهدها تونس، ومُنذرة من أن الأوضاع من الممكن أن تتجاوز إحراق "البوعزيزي" لنفسه إلى أن تحترق البلاد بأكملها[2].

2- بناء المؤسسات المؤسسة للسلطة السياسية: يعتبر غياب زعامات وقيادات تبنت مشروعا سياسيا يحمل المطالب التي رفعها المحتجون أثر في عملية تأسيس السلطة، وهي العملية التي يُقصد بها إقامة مؤسسات سياسية تحتكر السلطة السياسية، وتبين شكل نظام الحكم وأساليب ممارسة السلطة، حيث كان من نتائج مغادرة الرئيس التونسي السابق التراب التونسي يوم 14 جانفي 2011 انتقال السلطة عن طريق المؤسسات الدستورية استنادا إلى أحكام دستور 1959 (وهو ما تم التطرق إليه في المبحث الثالث من الفصل الثاني)، وكان للنخبة السياسية دور حاسم في توجيه دفة الأحداث ورسم خارطة طريق للمرحلة الانتقالية من خلال إقامة مؤسسات سياسية تمارس السلطة، وهي المؤسسات التي كان معظمها موجودا ويعمل وفق دستور 1959، ومنها ما تم استحداثه لتسيير السلطة خلال المرحلة الانتقالية، ولعل ما سهّل على النخبة السياسية لعب هذا الدور أمران أساسيان، أولهما استمرارية الدولة وأجهزتها الأساسية في العمل دون توقف، أما الأمر الثاني فهو قدرة النخبة السياسية

1 – فايزة ويكن، "دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة". **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، العدد 08، الجزائر: جامعة معسكر، ديسمبر 2013، ص 86.

2 – "بيان حركة النهضة (سيدي بوزيد): إرهاصات وطن يحترق". لندن، صادر بتاريخ 18 ديسمبر 2010.

ذاتها على الالتقاء على الحد الأدنى من الرؤية السياسية التي أطّرت عملية الانتقال، ولعل التراث الدستوري العريق لتونس قد أسهم في توجيه هذه المرحلة وتغليب الطابع الدستوري على ما سواه، حيث لم يكن هذا التراث الدستوري غائبا عن وعي النخبة السياسية التونسية، وهي تضع ترتيبات نقل مقاليد السلطة[1].

ولإلقاء الضوء على المؤسسات السياسية التي تولّت تسيير السلطة خلال المرحلة الانتقالية في تونس، سيتم التطرق إلى المؤسسات السياسية الرسمية كفاعل أساسي في تسيير السلطة، والمؤسسات الرسمية هي تلك المؤسسات السياسية المسؤولة عن سلطة القرار السياسي، وهي المسؤولة عن إدارة وتسيير شأن ودواليب الدولة وهي رمز السيادة[2].

وعُرفت معظم هذه المؤسسات خلال المرحلة الانتقالية بطابعها المؤقت، فالتشريع مؤقت ورئيس الجمهورية مؤقت، والحكومات مؤقتة، والهيئات واللجان مؤقتة، ويمكن تقسيم مختلف هذه المؤسسات الرسمية إلى مؤسسات سياسية تقريرية ومؤسسات سياسية استشارية.

أ- المؤسسات السياسية التقريرية: تتميّز هذه المؤسسات عن غيرها بطابعها التقريري، والذي من خلاله تُصدر القرارات العامة والمجردة والمُلزمة، وتتمثل هذه المؤسسات في السلط السياسية للدولة، والتي تنقسم إلى سلطة تنفيذية ومهمتها تنفيذ القوانين، وسلطة تشريعية ومهمتها سن القوانين، والسلطة القضائية ودورها فض النزاعات الناتجة عن تطبيق هذه القوانين[3].

ولقد وقع تبني العمل بهذا التقسيم في تونس مع صدور دستور جوان 1959، وحافظت هذه السلطات على وجودها مع مراعات مختلف الظروف السياسية والتنقيحات الدستورية التي أحاطت بهذا الدستور، والتي بلغت ذروتها مع المرحلة الانتقالية، حيث اختل التوازن تماما بين السلطات الثلاث لفائدة السلطة التنفيذية، وهو امر ناتج عن الظروف الاستثنائية التي مرّت بها الدولة التونسية.

1 – عز الدين عبد المولى، مرجع سابق.

2 – موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى**. (ترجمة: جورج سعد)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص 14.

3 – محمد رضا بن حماد، **المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية**. تونس: مركز النشر الجامعي، 2006، ص 306.

أ-1- السلطة التنفيذية: كانت ولا تزال السلطة التنفيذية محور النظام السياسي في تونس ، بالرغم من اختلاف هيكلتها ووظائفها من فترة لأخرى، منذ شغور منصب رئيس الجمهورية إلى غاية وضع دستور جديد للجمهورية الثانية. فلقد تغيرت هيكلية السلطة التنفيذية خلال المرحلة الانتقالية بتغيير النصوص القانونية المنظمة لها، فنجدها ذات هيكلية ثنائية عند مواصلة العمل بدستور 1959 والتنظيم المؤقت للسلط العمومية لـ 23 مارس 2011، لتتحول هيكلتها إلى ثلاثية في التنظيم المؤقت للسلط العمومية لـ 16 ديسمبر 2011.

وبالرجوع إلى الأحداث المتتالية التي عرفتها تونس بين يومي 14 و15 جانفي 2011 وتدخل المجلس الدستوري الذي أقر الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية، وذلك بعد إعمال افصل 57 من الدستور بدل الفصل 56، حيث عنى ذلك المرور من مفهوم التعذّر محور الفصل 56 إلى مفهوم الشغور محور الفصل 57، وبالمرور من التعذّر في وقتيّته إلى الشغور في نهائيته تم التخلّي عن خيار تحويل السلطة السياسية وفُضّل خيار تدويرها، والمعنى أنه وقع التخلّي من الطبقة الحاكمة عن هرم النظام السياسي لأجل إبقاء أطرافه ولأجل بقائها[1]، وبذلك تولى رئيس مجلس النواب رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة، تواصلت في هذه الفترة الهيكلية الثنائية للسلطة التنفيذية بتواصل اعتماد الدستور كمرجع لتنظيم السلطة في الدولة التونسية. وتم الاستناد إلى هذه الثنائية انطلاقا من الفصل 37 من الدستور الذي ينص على "يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها وزير أول"، حيث أصبحت السلطة التنفيذية مكونة من رئيس مجلس النواب كرئيس مؤقت للجمهورية، يساعده في ذلك حكومة برئاسة وزير أول، وبعد تعذّر تطبيق أحكام الفصل 57 الذي أثبت عجزه عن تنظيم انتخابات رئاسية خلال 60 يوما، والتي أدت في النهاية إلى الاعتراف الرسمي بعدم فاعليته، تم اللجوء إلى إصدار مرسوم 23 مارس 2011، والذي تم بمقتضاه إعادة تنظيم السلط العمومية تنظيما مؤقتا إلى حين انتخاب مجلس وطني تأسيسي ومباشرته مهامه، وواصل هذا المرسوم التنصيص في الهيكلة الثنائية للسلطة التنفيذية في فصله السادس، والذي جاء فيه "يمارس رئيس الجمهورية المؤقت السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة مؤقتة يرأسها وزير أول"، ويلاحظ هنا انه تم الحفاظ على الفصل 37 من دستور 1959 مع إضافة كلمة "مؤقت" (أنظر الملحق رقم 04).

1 – عبد الرزاق المختار، "الدستور والانتقال: في القانون الدستوري للانتقال". في: محمد العجمي وآخرون، **في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية**، (أحمد السوسي مشرفا)، أعمال وحدة البحث في القانون الدستوري والجبائي المغاربي- كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2015، ص104.

ونتيجة التمديد لرئيس مجلس النواب لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء فترة 60 يوما، وهو ما نص عليه الفصل 8 من مرسوم 23 مارس 2011، تم سد الثغرة القانونية في الفصل 57 والمتمثلة في إمكانية شغور منصب رئيس الجمهورية المؤقت نص مرسوم 23 مارس 2011 على "وعند شغور منصب رئيس الجمهورية المؤقت لوفاة أو لاستقالة أو لعجز تام، يتولى الوزير الأول فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة، وإذا تزامن شغور منصب الوزير الأول تنتخب الحكومة المؤقتة أحد أعضائها الذي يتولى فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة".

وفي ما بعد، وبعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي ومباشرته مهامه، انتهت الهيكلة الثنائية للسلطة التنفيذية، حيث أصدر المجلس قانونا تأسيسيا متعلقا بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية في 16 ديسمبر 2011، والذي قطع فيه نهائيا مع دستور 1959، ومرسوم 23 مارس 2011 معلنا عن هيكلة جديدة للسلطة التنفيذية تميّزت بصبغتها الثلاثية، حيث تمثلت في رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الوطني التأسيسي.

أ-2- السلطة التشريعية: إن السلطة التشريعية من الناحية الهيكلية حسب "ماثيول A.Mathiol" تتجسد من خلال المجالس السياسية في نطلق البرلمان[1]، ويمكن للسلطة التشريعية أن تقوم على نظام المجلس الواحد أو نظام المجلسين، حيث يحمل كل منهما إسما مختلفا.

وعملت تونس منذ صدور دستور 1956 بنظام المجلس الواحد وهو مجلس النواب (مجلس الأمة حتى سنة 1981)، في حين أن المشروع الأول للدستور المؤرخ في 09 جانفي 1957[2] الذي وقع العدول عنه إثر إعلان الجمهورية في 25 جويلية 1975، والذي نص على أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين: المجلس الوطني الذي ينتخب مباشرة من الشعب[3]، ومجلس الشورى الذي يتكون من ثلاثين عضوا تنتخبهم المجالس المحلية والجمهورية[4]. ثم وقع العدول عن هذا المشروع

1 - محمد رضا بن حماد، مرجع سابق. ص 407.

2 - عبد الفتاح عمر وقيس سعيد، **نصوص ووثائق سياسية تونسية**. تونس: مركز الدراسات للنشر والبحوث، ص1987، ص165.

3 - الفصل 32 من مشروع الدستور التونسي المؤرخ في 09 جانفي 1957.

4 - الفصل 64 من مشروع الدستور التونسي المؤرخ في 09 جانفي 1957.

والاكتفاء بمجلس واحد إلى حدو التنقيح الدستوري لـ 01 جوان 2002، أين وقع إضافة مجلس ثان وهو مجلس المستشارين إلى جانب مجلس النواب[1].

وعلى إثر سقوط النظام السابق وبداية مرحلة انتقالية تطلبت قطعا مع المؤسسات القائمة والتأسيس لأخرى جديدة، فقد شهدت السلطة التشريعية عدة هياكل متمثلة في بداية الأمر بمواصلة العمل بمجلس النواب ومجلس المستشارين، ثم وعلى إثر حلّهما تولّى رئيس الجمهورية المؤقت مهام السلطة التشريعية قبل أن يسلّمها إلى المجلس الوطني التأسيسي.

وبما أن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلسين كانت من الموالين لحزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" الذي طالب الشعب بحله إثر سقوط النظام السابق، إضافة إلى قيام هذين المجلسين بالتفويض لرئيس الجمهورية المؤقت لمهامهم عن طريق اتخاذ مراسيم وفقا للفصل 28 من الدستور، ومع التعذّر الكامل لتطبيق أحكام الدستور تم في آخر المطاف تعليق العمل بهاتين المؤسستين، وهو ما نص عليه المرسوم المنظم للسلطة العمومية بصفة مؤقتة لـ 23 مارس 2011، والذي نص في فصله الثاني على حل كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين (أنظر الملحق رقم 04).

كما نص المرسوم المنظم للسلط العمومية في فصله الرابع على أن "يتم إصدار النصوص ذات الصيغة التشريعية في صيغة مراسيم يختمها رئيس الجمهورية المؤقت بعد مداولتها في مجلس الوزراء ويسهر على نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية". وبالتالي فقد اختفت الهياكل التقليدية للسلطة التشريعية المتمثلة في المجالس النيابية تماما، وأصبحت تمارس من طرف السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية المؤقت.

ب– المؤسسات السياسية الاستشارية: تتميز هذه المؤسسات بافتقادها للسلطة التقريرية التي تجعل من قراراتها مُلزمة، وتنقسم هذه المؤسسات إلى مؤسسات استشارية تقليدية وهي المنصوص عليها في دستور 1959، ومؤسسات مستحدثة تم استحداثها بعد 14 جانفي 2011.

1 – القانون الدستوري عدد 51 لسنة 2002 المؤرخ في جوان 2002، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 45، الصادر في03 جوان 2002، ص 1442.

ب-1- المؤسسات الاستشارية التقليدية: تم التنصيص على هذه المؤسسات في دستور 1959 والتي تمثلت في المجلس الدستوري ومجلس الدولة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، وسيتم التطرق هنا إلى المجلس الدستور ومجلس الدولة فقط، نظرا للدور الهام الذي قاما به في انتقال السلطة.

ب-1-1- المجلس الدستوري: لعب المجلس الدستوري دورا مهما ومحوريا في عملية انتقال السلطة في تونس بعد 14 جانفي 2011، إذ كان له دور أساسي في تحديد المسار الانتقالي الذي شهدته المرحلة الانتقالية، ويظهر ذلك من خلال القرارين الشهيرين اللذان أصدرهما، الأول بشأن تفعيل الفصل 57 من الدستور الذي بموجبه تم نقل السلطة بعد الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس النواب[1]، والقرار الثاني المتعلق بقانون تفويض مجلس النواب والمستشارين لاختصاصهما التشريعي إلى رئيس الجمهورية المؤقت في إصدار مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور(أنظر الملحق رقم 05).

وبالرجوع إلى الأحداث المتسارعة التي عرفتها تونس يومي 14 و15 جانفي، بداية بمغادرة رئيس الجمهورية السابق التراب التونسي ثم تولي الوزير الأول مهام رئيس الجمهورية بناء على الفصل 56 من الدستور، وُضعت البلاد بموجب ذلك في مأزق دستوري، فلا مغادرة رئيس الجمهورية لأرض الوطن تعتبر من الناحية القانونية شغورا نهائيا ولا الفصل 56 من الدستور يخوّل للوزير الأول تولي مهام رئاسة الجمهورية، فكان تدخّل المجلس الدستوري في هذه الحالة بمثابة تصحيح للمسار الدستوري لعملية انتقال السلطة بعد أن تم خرقها من قبل الوزير الأول. وكان آخر عمل قام به المجلس الدستوري قبل أن يتم حله بصفة نهائية بموجب المرسوم المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، هو رأيه بخصوص تفويض رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور.

ب-1-2- مجلس الدولة: يتركب مجلس الدولة في تونس حسب الفصل 69 من دستور جوان 1959 من هيئتين، وهما المحكمة الإدارية ودائرة المحاسبات، وهاتان المؤسستان واصلتا القيام بمهامهما كامل المرحلة الانتقالية، حتى بعد التعذّر الكامل لتطبيق أحكام دستور 1959 وإصدار المرسوم المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، والذي نص على تعليق العمل بجميع المؤسسات الدستورية، إلا أنه

1 - قرار المجلس الدستوري بالإعلان عن شغور منصب رئيس الجمهورية الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 05، 18 جانفي 2011، أنظر الملحق رقم 02.

استثنى هاتين المؤسستين، حيث نص في فصله الثالث على أنه "تمارس المحكمة الإدارية ودائرة المحاسبات صلاحيتهما طبق القوانين والتراتيب الجاري العمل بها والمتعلق بضبط تنظيمهما وتحديد مشمولات أنظارهما والإجراءات المتبعة لديهما"[1].

وبعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي وتعليق العمل نهائيا بدستور جوان 1959 ومرسوم 23 مارس 2011، تم إصدار القانون الأساسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، الذي نص بدوره في فصله 23 على أن تواصل المحكمة الإدارية ودائرة المحاسبات ممارسة صلاحيتهما طبقا للتراتيب والقوانين الجاري بهما العمل (أنظر الملحق رقم 06).

ب-2- المؤسسات الاستشارية المستحدثة: يتم إحداث هذا النوع من المؤسسات عادة إثر سقوط أنظمة استبدادية وفاسدة أو إثر حروب أو بمبادرة من الدولة نفسها، للكشف عن الممارسات الخطيرة أو اللاإنسانية وسبل مكافحتها، وتطهير المؤسسات والمجتمع منها، كما تندرج تحت ما يسمى بعمليات الانتقال الديمقراطي كآلية ضرورية ولازمة للمرور من مرحلة اتسمت بحصول فساد سياسي واقتصادي ومالي واجتماعي... إلى مرحلة تقوم على الشفافية السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية وتأسيس قواعد الحكم الرشيد[2].

وشهدت تونس خلال المرحلة الانتقالية إحداث خمس لجان وهي: "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، و"اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول التجاوزات"، و"اللجنة الوطنية لمكافحة الرشوة والفساد"، و"الهيئة العليا لإصلاح الإعلام والاتصال"، و"لجنة المصادرة". وما ميّز عمل هذه اللجان هو طابعها الاستشاري، والناتج عن عدم استقلالية هذه اللجان ماليا وإداريا، فهي كانت خاضعة للسلطة التنفيذية، وهذا ما جعل دورها محدودا في هذه المرحلة بسبب عدم تمتعها بسلطة تقريرية تمكنها من إصدار قرارات ملزمة، وسنقتر هنا على اللجان الثلاث الأولى فقط نظرا لأهميتها مقارنة باللجنتين الأخيريتين.

1 - أنظر الملحق رقم 03.

2 - سامي العيادي، "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي". **مجلة الأخبار القانونية**، عدد 110- 111، تونس، أفريل 2011، ص ص 14- 15.

ب-2-1- الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي: تم إحداث هذه الهيئة بالمرسوم عدد 6 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011[1]، ولقد مهّد لإنشاء "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة" إنشاء هيئتين أخريين، تمثلت أولاهما في "المجلس الوطني لحماية الثورة" والذي تشكّل خارج الأطر الرسمية، وضم أحزابا سياسية ومنظمات وطنية وشخصيات عامة. أما الهيئة الثانية فهي "اللجنة العليا للإصلاح السياسي"، وهي إحدى ثلاث لجان استشارية شكلتها حكومة "الغنوشي" بهدف الشروع في عملية إصلاحية في مجالات أساسية تتعلق بالإطار السياسي والقانوني، وقضايا الفساد والرشوة ونهب المال العام في العهد السابق، والتجاوزات الأمنية التي حصلت منذ اندلاع الاحتجاجات، ومن أبرز الأهداف التي سعت "لجنة الإصلاح السياسي" لتحقيقها كانت تنقية المنظومة القانونية المتعلقة بالعملية الانتخابية، وقانوني الصحافة والأحزاب، وتنقيح القوانين المنظمة للحريات الأساسية[2].

وكانت الغاية من إحداث" الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" هو إعادة التوازن للمشهد السياسي في تلك الفترة، بعد الارتباك في عملية نقل السلطة من الفصل 56 إلى الفصل 57 كما أسلفنا الذكر، وغياب التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية نتيجة تفويض مجلس النواب ومجلس المستشارين لصلاحيتهما التشريعية لرئيس الجمهورية المؤقت عن طريق إصدار مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور، أضف إلى ذلك عدم وضوح الرؤية السياسية حول تحديد الخطوط العريضة للمرحلة المقبلة[3].

في خضم ذلك تم إحداث " الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" كهيئة عمومية مستقلة[4]، تعمل من اجل دراسة مشاريع القوانين المتعلقة بالتنظيم السياسي والإصلاحات التي من شأنها تحقيق أهداف الثورة وترسيخ المسار الديمقراطي. لكن استقلالية هذه الهيئة بقيت نسبية، ويبرز ذلك من خلال تبعيّتها للسلطة التنفيذية، فرئيس الهيئة ومعظم أعضاءها

1 – الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 13 لسنة 2011 مؤرخ في 1 مارس 2011، ص 200.

2 – عز الدين عبد المولى، مرجع سابق.

3 – منعم برهومي، مرجع سابق. ص 169.

4 – الفصل الأول من المرسوم عدد 6 لسنة 2011 المحدث "للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة"، الملحق رقم 03.

معينون من قبل رئيس الجمهورية المؤقت والوزير الأول، كما ليس لها ميزانية خاصة بها، فنفقات سير أعمالها تُصرف من ميزانية الوزارة الأولى[1].

ب-2-2: اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق: أحدثت هذه اللجنة لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر إلى حين زوال موجبها بالمرسوم عدد 8 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011[2] (الملحق رقم 07)، وجاء مرسوم إحداثها متأخرا نسبيا عن تاريخ الإعلان عن إنشاءها الذي يرجع إلى خطاب الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" في 10 جانفي 2011، والذي أعلن فيه عن إحداث لجنة لتقصي الحقائق، ثم وقع تفعيله في البلاغ الصادر في 17 جانفي 2011، والبلاغ الصادر في فيفري 2011 الذي أعلن عن تركيبتها، وكانت الغاية من إنشاء هذه اللجنة هو جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالتجاوزات المسجلة خلال الفترة المذكورة[3].

ومنذ بداية مهامها طرحت مسألة عمل اللجنة وتحديد معنى عبارة "زوال موجبها"، والتي أثارت الكثير من اللبس والنقاشات، انتهت في الأخير إلى اعتبار أن توقف أعمال اللجنة يبقى مرتبطا باستتباب الامن، غير أن هذا المعيار اعتبره كثيرون غامضا، فتقرر في الأخير اعتبار تاريخ انتهائها الفعلي يوم 23 أكتوبر تاريخ انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، وتقديم تقريرها النهائي لرئيس الجمهورية المؤقت[4]. وما ميّز عمل هذه اللجنة أنها لم تبت في الملفات والوثائق المحالة إليها، ولا تحل محل السلطة القضائية، وإنما عملها استشاري بحت، كما لا تحول أعمالها دون التوجّه إلى السلط القضائية المختصة لتتبع مرتكبي التجاوزات والانتهاكات[5].

ب-2-3- اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد: تم إحداث هذه اللجنة بالمرسوم عدد 7 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 (الملحق رقم 08)، ويرجع تاريخ إحداثها أيضا إلى

1 - الفصل 8 من المرسوم عدد 6 لسنة 2011، المرجع نفسه.

2 - الرائد الرسمي عدد 13 لسنة 2011 مؤرخ في 1 مارس 2011.

3 - الفصل 2 من المرسوم عدد 8 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث "اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق".

4 - تقرير لجنة تقصي الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات، تونس، أفريل 2012، ص 40.

5 - الفصل 5 من المرسوم عدد 8 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011، المرجع السابق.

خطاب الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" يوم 10 جانفي 2011، ثم في مرحلة ثانية تم الإعلان عن تركيبتها في البلاغ الصادر يوم 17 جانفي 2011 من طرف الوزير الأول[1].

ومنذ الإعلان عن إنشائها لاقت الهيئة العديد من الانتقادات من رجال القانون، وذلك بسبب مباشرتها لمهامها قبل أن تستكمل شروط تكوينها، أي قبل صدور المرسوم عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 28 فيفري 2011. كما أُثير جدل حول استقلاليتها فهي تعتبر كهيئة تابعة للسلطة التنفيذية بما أن رئيسها معيّن بأمر[2]، كما أن ميزانيتها ملحقة بميزانية الوزارة الأولى[3].

بالإضافة إلى المؤسسات السابقة التقليدية والمستحدثة في الفترة الانتقالية من أجل تسيير دواليب الدولة، يمكن الإشارة إلى الحكومات الانتقالية كجزء من السلطة التنفيذية، والتي سيّرت الدولة حتى انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، حيث عرفت تونس ثلاث حكومات انتقالية في مدة لا تزيد عن سبعة أشهر، وهي حكومتا "الغنوشي" 1 و2 وحكومة "السبسي"، فقد تم الإعلان يوم 17 جانفي 2011 عن حكومة الوحدة الوطنية الجديدة برئاسة "محمد الغنوشي" التي ستدير دواليب الإدارة التونسية خلال مدة الشهرين المنصوص عليهما بالفصل 57 من الدستور التونسي، ولكن بعد الإعلان عن تركيبته عبّر أربعة من أعضاء هم ممثلو الاتحاد العام التونسي للشغل وزعيم حزب التكتّل "مصطفى بن جعفر" عن تحفّظهم عليها، ومن جانب آخر قام أعضاء الحكومة المنتمين لحزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" بتقديم استقالتهم من الحزب، وهي الاستقالة التي اعتبرها جزء كبير من الرأي العام التونسي مجرد استقالة صورية ومتأخرة[4]، فجاء الإعلان عن تحوير التركيبة يوم 29 جانفي، وقد غادر الحكومة في تركيبتها الجديدة أغلب الأعضاء التجمعيين، غير أن الحكومة الجديدة أيضا لم تلق رضا جزء واسع من الرأي العام وتحديدا معتصمي "القصبة" الذين تمسكوا بإسقاط الحكومة، وفي 27 جانفي 2011، أجبر اعتصام القصبة 1 الوزير الأوّل محمّد الغنوشي على تغيير حكومته، ولكنّ المعتصمين عادوا بعد فترة وجيزة للضغط على آخر وزراء "بن علي" ودفعه لتقديم استقالته، ليعلن رئيس الجمهوريّة المؤقّت حينها فؤاد المبزّع في 03 مارس 2011 إقالة "محمد

1 – الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 13 لسنة 2011، مؤرخ في 1 مارس 2011، مرجع سابق.

2 – الفصل 4 من المرسوم عدد 7 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد.

3 – الفصل 22 من المرسوم عدد 7 لسنة 2011، المرجع نفسه.

4 - **La transition démocratique en Tunisie - Etat des Lieux- Les Acteurs**. Sous la direction: H.Redissi-A.Nouira- A.Zghal. Tunis: Diwan Edition, 2012, p 21.

الغنّوشي" وتعيين "الباجي قائد السبسي" رئيسا لحكومة انتقاليّة تسهر على تنفيذ خارطة طريق وتنظيم انتخابات المجلس التأسيسي[1].

وتميّزت حكومة "السبسي" بدخول أعضاء جدد منهم وجوه معارضة، وآخرون يمثّلون تكنوقراط من خريجي المدارس العليا في فرنسا. ويمكن القول أنه مع الحكومات الانتقالية شهدت تونس ديناميكية جديدة تمثلت من جانب أول في توارد استقالات أعضاء الحكومة لأسباب مختلفة، منها ما أقره المرسوم المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية من حرمان أعضاء الحكومة من حق الترشّح لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ومن جانب آخر تأثير الرأي العام والشارع التونسي بشكل خاص على تعيين الحكومة واستمراريتها[2].

المطلب الثاني: انتخاب المجلس الوطني التأسيسي وأزمة بناء التوافق الوطني

1- انتخاب المجلس الوطني التأسيسي: ساهم ضعف النصوص القانونية لدستور 1959 والتأويل السيّء لها بشكل كبير في اقتناع السلطة السياسية الحاكمة في تونس بعدم فاعلية هذا الدستور، وفي التأسيسي لمرحلة جديدة تستجيب للمطالب التي رفعها المتظاهرون في اعتصامي "القصبة 1 و 2"، والتي كان من اهمها تعليق العمل بدستور جوان 4959 وانتخاب مجلس وطني تأسيسي يتولّى إعادة تأسيسي السلطة وفق المشروعية الانتخابية التي سيتمتع بها[3].

وتم يوم 23 أكتوبر إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وأعلنت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" النتائج النهائية للانتخابات يوم 14 نوفمبر 2011، حيث أكدت النتائج على حصول "حركة النهضة" على أعلى عدد من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي حيث فاز بما مجموعه 89 مقعدا، وفاز "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" بـ 29 مقعدا، وفازت "العريضة الشعبية" بـ 26 مقعدا، وحاز "حزب التكتل" على 20 مقعدا، و "الحزب الديمقراطي التقدمي" بـ 16 مقعدا، والجدولان التاليان يوضحان توزيع المقاعد التي فازت بها القوائم في داخل البلاد وفي المهجر:

1 – هندة الشناوي، "القصبة 1 و2: عودة إلى أسباب انتكاسة المسار الثوري". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.nawaat.org، تاريخ الاطلاع: 2015/03/21.

2 - **La transition démocratique en Tunisie - Etat des Lieux- Les Acteurs.** Op.Cit. p 22.

3 – منعم برهومي، مرجع سابق. ص 59.

الجدول رقم (04): توزيع المقاعد التي فازت بها القوائم في داخل البلاد وفي المهجر لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي

القوائم الحزبية	عدد المقاعد في الداخل	عدد المقاعد في المهجر	المجموع
حركة النهضة	80	9	89
المؤتمر من أجل الجمهورية	25	4	29
العريضة الشعبية للحرية والعدالة	25	1	26
التكتل من أجل العمل والحريات	18	2	20
الحزب الديمقراطي التقدمي	15	1	16
القطب الديمقراطي الحداثي	4	1	5
حزب المبادرة	5	0	5
حزب آفاق تونس	4	0	4
البديل الثوري	3	0	3
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	2	0	2
حركة الشعب	2	0	2
الأحزاب والقوائم المستقلة	16	0	16
المجموع	199	18	217

المصدر: تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي

لقد أظهرت نتائج الانتخابات فوزا عريضا لحركة "النهضة" في الدوائر الانتخابية داخل تونس وخارجها، حيث تمكنت النهضة من تحقيق المرتبة الأولى في كل الدوائر (ما عدا دائرة "سيدي بوزيد")، كما حصلت على أكبر عدد من الأصوات في كل الدوائر (باستثناء دائرة سيدي بوزيد)، وبذلك تصدّرت حركة "النهضة" المشهد السياسي في تونس، وأسهم في ذلك الانضباط التنظيمي والحافز الإيديولوجي الذي تتمتع به الحركة، على الرغم من أنه من الصعب تفسير نتائج الانتخابات على خلفية إيديولوجية أو ثقافية (مسألة الهوية العربية الإسلامية) كما يذهب إلى ذلك البعض[1].

1 – "علم النفس والاجتماع يشرحان تصويت التونسيين: الإيديولوجيا ورفض النظام السابق أثرا في النتائج". **جريدة الشروق**، تونس، عدد يوم 26/ 10/ 2011.

فقوائم ائتلاف "طريق السلامة" مثلا الذي قاده الشيخ "عبد الفتاح مورو"، والتي توصف بأنها إسلامية، لم تتمكن من الحصول على أي مقعد كما هي حال العديد من الأحزاب ذات التوجّه الإسلامي أو القومي أو العروبي، التي لم تتمكن من دورها من الظفر إلا بمقعد واحد، أو لم تتمكن حتى من ذلك، كما أن دور المال السياسي الذي فسّر به البعض نجاح بعض القوائم لا يبدو منطقيا، فحزب "الاتحاد الوطني الحر" مثلا أنفق أموالا ضخمة على حملته لجذب الناخبين، غير أنه لم يتمكن من الحصول إلا على مقعد وحيد[1].

ورغم عدم حصول حركة "النهضة" على الأغلبية المطلقة، إلا أنها حصدت نسبة مكنتها من احتلال الصدارة في المشهد السياسي بعد الانتخابات، حيث استطاعت أن تستثمر حالة التشتت التي عانت منها الأحزاب اليسارية والتقدمية، وهي الحالة التي تجلت في العدد الكبير من الاحزاب التي خاضت غمار الانتخابات، كما تميّزت "النهضة" بقدرتها على استقطاب قطاعات واسعة من الشباب والكفاءات المستقلة، كما أن رصيدها النضالي والاضطهاد الكبير الذي تعرّضت له في عد الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" أكسبها تعاطفا شعبيا وجماهيريا كبيرين[2]. ويعتقد البعض أن النهضة ارتكبت أقل الأخطاء أثناء الحملة الانتخابية، واستفادت من أخطاء خصومها الذين أثاروا قضايا حساسة، كمسألة الميراث وإشكالية العلمانية عبر وسائل الإعلام المختلفة، خاصة في القنوات التلفزيونية الفضائية، وقدموا بذلك دعاية مجانية لصالح "النهضة" أكثر مما قامت به لنفسها[3].

وبعد صدور النتائج النهائية للانتخابات أصبح "المجلس الوطني التأسيسي" يتمتع فعليا بالوجود القانوني، الذي يمكنه من الانعقاد وبداية ممارسة مهامه في إطار تمتعه بالاستقلالية الإدارية والمالية في إطار الدولة[4]، وبدأ المجلس جلساته يوم 22 نوفمبر 2011 أي بعد شهر من انتخابه، وهذا التأخير ناتج عن المناقشات الطويلة لتشكيل الحكومة وتقاسم المناصب السياسية، والاتفاق حول شكل النظام السياسي. وبادر المجس بإصدار قانون مؤقت لتنظيم السلط العمومية (الملحق رقم 06)،

1 – "ردود أفعال بعض الاحزاب على نتاج الانتخابات" **جريدة الشروق**، تونس، عدد يوم 27/ 10/ 2011.

2 – منذر بالضيافي، "تونس ما بعد الثورة: الإسلام السياسي حاكما". في: محمد الحداد وآخرون، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس**، الطبعة 3، الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011، ص ص 536– 539.

3 – "ردود الأفعال الأولية حول نتائج الانتخابات". **جريدة المغرب**، تونس، عدد يوم 25/ 10/ 2011.

4 – الفصل 137 من النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي، المؤرخ في 20 جانفي 2012، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 12 لسنة 2012 مؤرخ في 11 فيفري 2012، ص 466.

والذي وضع حدا لدستور جوان 1959 ولكافة مؤسساته السياسية والنصوص القانونية المكملة له، حيث نص الفصل 27 من ذلك القانون على "يقرّ المجلس الوطني التأسيسي ما تم من تعليق العمل بدستور الأول من جوان 1959 ويقرر إنهاء العمل به بصدور هذا القانون التأسيسي، وينتهي العمل بكل القوانين التي تتعارض مع هذا القانون التأسيسي عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية وتبقى النصوص القانونية التي لا تتعارض مع هذا القانون التأسيسي سارية المفعول". وبهذا وحسب ما جاء في ديباجة هذا القانون أصبح المجلس الوطني التأسيسي " هو السلطة الشرعية الأصلية والمكلفة من الشعب التونسي بإعداد دستور يحقق أهداف الثورة التونسية وبالإشراف على إدارة شؤون البلاد إلى حين إقرار الدستور وإرساء مؤسسات دائمة".

وتألفت تركيبة "المجلس الوطني التأسيسي" من تسعة عشر مجموعة حزبية يمثلها 178 عضوا، ومجموعة ائتلافية واحدة ممثلة بخمسة أعضاء، وتسع مجموعات مستقلة يمثلها 34 عضوا منهم 26 عضوا ينتمون لـ"العريضة الشعبية"، وثمانية أعضاء لقوائم مستقلة أخرى، ونتيجة لذلك تكوّن تحالف بين الاحزاب الفائزة ليحوز الأغلبية ضم ثلاثة أحزاب هي: "حركة النهضة" وحزب " المؤتمر من اجل الجمهورية" وحزب " التكتل"، ووفقا لما جرى من مشاورات وتفاهمات محددة داخل هذا التحالف انتخب "مصطفى بن جعفر" رئيس "التكتل" رئيسا للمجلس، و"حمادي الجبالي" من "النهضة" لقيادة الحكومة، و"منصف المرزوقي" رئيس حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" رئيسا مؤقتا للجمهورية التونسية[1].

2- أزمة بناء التوافق الوطني: لقد أدى فوز حركة "النهضة" بأغلبية مقاعد "المجلس الوطني التأسيسي"، مما مكّنها من الحصول على منصب رئيس الحكومة وأغلب الحقائب الوزارية بما فيها السيادية (ما عدا وزارة الدفاع)، أدى إلى إثارة مخاوف التيار العلماني في تونس من تراجع الحركة عن خطابها المعتدل قبل الانتخابات[2]. حيث أكدت الحركة في برنامجها الانتخابي على مجموعة من المبادئ الديمقراطية، كاستقلال القضاء والفصل بين السلطات والحفاظ على الحريات العامة والخاصة

1 - عبد اللطيف الحناشي، "انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار والنتائج". مرجع سابق، ص ص 39- 40.

2 - صلاح الدين الجورشي، "الدولة والهوية: إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي- تونس مثالا". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 407، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 64.

والعمل على ترسيخها، والمساواة بين المواطنين والحد من الفوارق الاجتماعية، وترسيخ العدالة الاجتماعية وحماية مكاسب المرأة وتفعيل دورها في مختلف المجالات، وتبنيها للدولة المدنية واحترام القواعد الديمقراطية وحماية السلم المدني، والحفاظ على الحوار الوطني وسعيها إلى الانفتاح على مقتضيات العصر والحداثة[1].

وعرفت العلاقة بين حركة "النهضة" كحزب حائز على الأغلبية في الانتخابات والأحزاب المعارضة توتّرا كبيرا، في فترة ما بعد انتخابات "المجلس الوطني التأسيسي"، وذلك نتيجة عدم الثقة السائدة بين الطرفين والتي أفرزتها مخلّفات النظام السابق، إضافة إلى المواقف والتصريحات المتصادمة بين الطرفين، فمن جهة تتهم المعارضة حركة "النهضة" باستغلال العملية للوصول إلى السلطة، ومحاولة تشكيل دكتاتورية جديدة ذات بعد ديني، وفي المقابل ترى "النهضة" من خلال رئيسها "راشد الغنوشي" أن أفكار العلمانيين هي نتاج الغزو الثقافي الغربي واعتمادهم على الدعم الخارجي[2].

ولا يرجع الخلاف القائم بين مكونات النخبة التونسية في تونس إلى التوتر الحاصل بين حركة النهضة وأحزاب المعارضة نتيجة فوزها في الانتخابات فقط، بل إن الخلاف بدأ أيضا عند انطلاق عملية صياغة الدستور بتاريخ 02 ديسمبر 2011، حيث بدأ الخلاف حول بنود الدستور المتعلقة بالإيديولوجيا العلمانية والإسلامية، علاوة على التنازع حول صلاحيات "المجلس الوطني التأسيسي"، وأساس النزاع يرجع للتصديق على القانون المنظم للسلط العمومية في 02 ديسمبر 2011، حيث نص القانون على أن المجلس التأسيسي سيّد نفسه، ومنحه صلاحيات واسعة انتقل بمقتضاها من مجلس مهمته الأساسية وضع الدستور حسب المادة الثانية من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 الذي يحدد مختلف السلطات التي يتمتع بها المجلس الوطني، انتقل إلى برلمان صلاحياته مراقبة الحكومة وتحديد صلاحياتها، ومنحها الشرعية أو حجبها عنها، وأن من صلاحياته أيضا مراقبة مؤسسة الرئاسة ومتعلقاتها وسن التشريعات، وبذلك جمع المجلس بين السلطة التأسيسية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية[3].

1 – "برنامج حركة النهضة: من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.webmanagercenter.com، تاريخ الاطلاع: 2016/03/15.

2 – فايزة ويكن، مرجع سابق. ص 92.

3 – أنور الجمعاوي، مرجع سابق. ص 10.

وقد ساهم هذا التباين في تقويم أدوار المجلس الوطني التأسيسي وفي تشتت المشهد السياسي، وتأجيل التوافق نتيجة إحساس أحزاب المعارضة بأنها مهمّشة، وأن المجلس بات خادما لسياسة "الترويكا" ذات النصيب الأكبر من المقاعد، وأدى ذلك إلى مقاطعة أحزاب المعارضة لفعاليات المجلس أكثر من مرّة، ما ساهم في تعطيل مسار الصوغ التوافقي للدستور وتوتير الأجواء بين الفرقاء السياسيين[1].

وفي سنة 2012 أعلن رئيس الحكومة المؤقتة السابق "الباجي قائد السبسي" عن تأسيسي حزب "نداء تونس"، وهو حزب ذو إيديولوجية علمانية وسطية ليبرالية، حيث تأسس هذا الحزب في سياق الصراع ضد حكومة "الترويكا" التي تقودها حركة "النهضة"، فبدا حزب "النداء" فضاء لتحشيد معارضي "الترويكا" أكثر منه حزبا متين الهيكل وواضح الرؤية، دعمه رجال أعمال كبار وانضم إليه تقريبا كل الفضاء الذي كان يشكّله "التجمع الدستوري الديمقراطي"، وانضمت لهذا الحزب روافد اخرى لعل أهمها جزء من المحسوبين على اليسار[2].

لقد أحاطت بولادة حزب "نداء تونس" العديد من الظروف والملابسات، يمكن أن نذكر منها الفراغ الذي شهده الوسط السياسي في تونس، نظرا لغياب تنظيمات حزبية قادرة على منافسة الائتلاف الحاكم، الذي تراءى للعديد من المحللين أنه بدأ يلتف على مسار "الثورة"، وينعرج نحو الإلغاء التدريجي للتجربة الديمقراطية[3].

واعتبر "راشد الغنوشي" أن حزب "نداء تونس" أهم منافس سياسي في تونس لحركة "النهضة"، وانه أخطر على "الثورة" من السلفيين، وهي التصريحات التي اعتبرها الحزب العلماني المحرّض الرئيسي لأعمال العنف التي عرفتها مقرات واجتماعات حزب "النداء"، في عدة مناطق بالبلاد في سنة 2012 من قبل أفراد محسوبين على "رابطة حماية الثورة"، التي حصلت في جوان 2012 على ترخيص قانوني من الحكومة التي ترأسها "النهضة"[4].

1 – أنور الجمعاوي، مرجع سابق. ص 10.

2 – "أزمة حزب نداء تونس: تصدّعات تُفاقم أزمة الحكومة". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2015، ص 03.

3 – المولدي قسومي، **مجتمع الثورة**. تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2015، ص 275.

4 – فايزة ويكن، مرجع سابق. ص 93.

كما قام إسلاميون باغتيال "لطفي نقض" منسق حزب "نداء تونس" يوم 18 أكتوبر 2012، خلال تظاهرة نظمتها "رابطة حماية الثورة" في مدينة "تطاوين"، كما اتهم حزب "نداء تونس" وزارة الداخلية بالتواطئ مع مئات المحسوبين على هذه الرابطة الذين هاجموا في 23 ديسمبر 2012 اجتماعا نظمه الحزب في جزيرة "جربة"[1].

وبرزت الأزمة بشكل واضح بعد اغتيال المعارض اليساري "شكري بلعيد" في 6 فيفري 2013، حيث تكتلت قوى وأحزاب سياسية من توجهات أيديولوجية مختلفة، وراحت تطالب بإسقاط حكومة "الترويكا" التي تشكلت بعد انتخابات 23 اكتوبر 2011، وللخروج من هذا المأزق السياسي قدم رئيس الوزراء "حمادي الجبالي" القيادي في "حركة النهضة"، مبادرة بتشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية تستكمل استحقاقات المرحلة الانتقالية، وعندما فشل "الجبالي" في تنفيذ مبادرته بسبب رفض أطراف "الترويكا" لها، بما في ذلك حزب "حركة النهضة" الذي ينتمي إليه، قدم استقالة حكومته في 19 فيفري 2013 [2].

وبعد استقالة حكومة "الجبالي" جرت مشاورات مكثفة لتشكيل حكومة جديدة تبعا لمطالب القوى والأحزاب المعارضة، للحد من الأزمة الحادة التي شهدتها تونس، حيث أفضت تلك المشاورات إلى الإعلان يوم 08 مارس 2013 عن حكومة "علي العريض" القيادي بحزب "النهضة"، وهي الحكومة التي تشكلت في ظروف معقدة سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا، بعد اغتيال "شكري بلعيد"، واستقالة حكومة "حمادي الجبالي" لعدم قدرته على تشكيل حكومة كفاءات وطنية، وبالرغم من أن "حركة النهضة" وحلفاءها رفضوا بادئ الأمر شروط المعارضة المتمثلة أساسا في تحييد وزارات السيادة وتقليص عدد الوزراء بشكل عام، والوزراء المتحزبين بشكل خاص، إلا أنها قبلت في الأخير وتم تشكيل حكومة "علي العريض"[3].

وتفجّرت الأزمة السياسية من جديد على إثر اغتيال المعارض اليساري عضو المجلس التأسيسي "محمد البراهمي" يوم 25 جويلية 2013، ولكن بشكل أكثر حدة هذه المرّة، حيث أشار

1 – المنجي السعيداني، " السبسي: النهضة أصبحت أكبر خطر على تونس...والداخلية متواطئة". **جريدة الشرق الاوسط**، عدد يوم 2012/12/24.

2 – إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص ص 178– 179.

3 – عبد اللطيف الحناشي، "تونس: تفاعلات مرحلة انتقالية في سياق إقليمي متغير". مرجع سابق.

البعض بأصابع الاتهام إلى "حركة النهضة"[1]. وبعد ذلك عرفت الساحة السياسية في تونس أكبر موجة احتجاجات منذ الإطاحة بنظام الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، وعلّق نحو سبعين نائبا عضويتهم في المجلس الوطني التأسيسي، ونظموا اعتصاما مفتوحا استمر عدة أسابيع خارج المجلس سمي حينها "اعتصام الرحيل"، كان شعاره الأبرز رحيل الحكومة التي يرأسها "علي العريض"، وبلغت الأزمة أشدّها حتى داخل أحزاب الإئتلاف الثلاثي الحاكم "الترويكا"، وكان ذلك إثر قرار رئيس المجلس "مصطفى بن جعفر" يوم 06 أوت 2013 تعليق أعمال المجلس الوطني التأسيسي إلى أجل غير مسمى، في انتظار حل الأزمة السياسية التي أججها اغتيال "محمد البراهمي"[2].

المطلب الثالث: التوافق السياسي واستكمال بناء المؤسسات السياسية

بعد انفجار الأزمة السياسية في تونس بشكل حاد، خاصة بعد اغتيال "محمد البراهمي" قررت أطراف من المعارضة التصعيد بهدف إسقاط الحكومة، وبلغ التصعيد أوجه في اعتصامي القصبة 1 و2، واللذان نتج عنهما شل نشاط المجلس الوطني التأسيسي لعدة أسابيع، وتعبئة جزء مهم من الرأي العام ضد حركة "النهضة"، وفي تلك الأجواء الساخنة تعددت مبادرات الوساطة، لكن أهمها على الإطلاق كان ما عُرف بمبادرة الرباعي الراعي للحوار، كما ذكرنا سابقا، غير أن التوافق السياسي في تونس عرف عدّة محطات بدأت بعد سقوط النظام السابق وبداية المرحلة الانتقالية، ويمكن إيجاز تلك المحطات في ما يلي:

أ- الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي: لقد كان إنشاء هذه الهيئة بمثابة المخرج التوافقي في تلك الفترة التي شهدت ارتباكا في عملية نقل السلطة بعد شغور منصب رئيس الجمهورية، وحلا للإشكال الذي طرحه تفويض مجلس النواب ومجلس المستشارين صلاحيتهما التشريعية لفائدة رئيس الجمهورية المؤقت، وما سببه من غياب في توازن المشهد السياسي وأساسا على مستوى العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إضافة إلى عدم وضوح الرؤية السياسية حول الخطوط العريضة لمرحلة الانتقال الديمقراطي[3].

1 - إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص ص 178- 179.

2 - "محمد البراهمي.. إغتيال أطاح بحكومة الترويكا". مرجع سابق.

3 - منعم برهومي، مرجع سابق. ص 169.

لقد نجحت هذه الهيئة في الجمع بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، على الرغم من الجدل الذي رافق أشغالها وتركيبتها وموازين القوى داخلها، وأسست لمجموعة الإجراءات القانونية والترتيبية الي أطرت عملية الانتقال الديمقراطي من خلال إصدارها عددا مهما من مشاريع المراسيم والقوانين لتنظيم الحياة السياسية والعامة[1].

ب- الترويكا: تعتبر الترويكا أول تجربة حكم ديمقراطي أفرزتها انتخابات حرّة ونزيهة، إضافة إلى أنها أول تجربة حكم تشاركي وتعايش سياسي في سدة الحكم، يجمع بين إسلاميين وعلمانيين في العالم العربي، الأمر الذي عدّه المحللون حالة نضج إضافية مرّت بها تونس، حاولت أن تقتطع مع الاستقطاب الإيديولوجي الحاد الذي شهدته الحملة الانتخابية لانتخابات 23 أكتوبر 2011، وكان عنوانها التوافق السياسي، مرة أخرى، على مستوى الحكم بين مدارس سياسية وفكرية مختلفة[2].

ج- الحوار الوطني: جاءت مبادرة الحوار الوطني للرباعي الراعي للحوار من اجل إخراج تونس من الأزمة السياسية الحادة التي حدثت إثر الاغتيالات التي طالت رموزا سياسية أبرزها "شكري بلعيد" و"لطفي البراهمي"، ويختصر جانب كبير من الرأي العام التونسي والدولي الحوار الوطني في الجولة الأخيرة منه، وهي تلك التي أدت فيما بعد إلى التصويت على الدستور، ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، غير أن الواقع يشير إلى أن جولات الحوار الوطني بدأت بعد سقوط نظام "بن علي" مباشرة، حيث يمكن القول أن فكرة الحوار الوطني قد مرت عموما بأربعة مراحل يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): مراحل الحوار الوطني التونسي

المرحلة	التسمية	تاريخ الانطلاق	المبادرون
المرحلة الأولى: على إثر "ثورة" 14 جانفي 2011	الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي	18 فيفري 2011	

1 - هيثم سليماني، "التوافق السياسي في تونس: محطّات ومطبات". بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017، ص 2.

2 - المرجع نفسه، ص 4.

المرحلة الثانية: على إثر انتخابات أكتوبر 2011	مجلس الحوار الوطني	16 أكتوبر 2011	الاتحاد العام التونسي للشغل– الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان– الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين
	مبادرة المائدة المستديرة	سبتمبر 2012	مبادرة الجمهوري وقع تفعيلها من طرف رئاسة الجمهورية
المرحلة الثالثة: على إثر اغتيال شكري بلعيد	مجلس الحكماء بدار الضيافة	12 فيفري 2013	حمادي الجبالي
	الحوار الوطني بقرطاج	من 15 أفريل إلى 15 ماي 2013	منصف المرزوقي
	الجولة الثانية من الحوار الوطني الذي أطلقه الاتحاد العام التونسي للشغل	16 ماي 2013	الاتحاد العام التونسي للشغل
	المؤتمر الوطني ضد العنف والإرهاب بقصر المؤتمرات	جوان 2013	الاتحاد العام التونسي للشغل– الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين– الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان– منظمة الأعراف
المرحلة الرابعة: على إثر اغتيال محمد البراهمي في 25 جويلية 2013	الحوار الوطني	25 أكتوبر 2013	الرباعي الراعي للحوار: الاتحاد العام التونسي للشغل– الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين– الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان– منظمة الأعراف

المصدر: حاتم مراد، الحوار الوطني في تونس. تونس: الجمعية التونسية للدراسات السياسية– منشورات نيرفانا/ دار بوجيل للنشر، 2015، ص ص 201– 21.

وقعت مناقشة فكرة الحوار أولا بطريقة مرتجلة داخل النخبة السياسية والمجتمع المدني، فمباشرة وإثر مغادرة "بن علي" البلاد كان الفاعلون السياسيون قد بدأوا يدركون خطورة الفراغ السياسي في الدولة[1]، حيث بادر "الاتحاد العام التونسي للشغل" و"عمادة المحامين" بدعوة كافة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني إلى اجتماع بمقر الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، صدر عنه مجموعة من النقاط تمثلت في[2]:

– الإعلان عن تشكيل لجنة "الإصلاح السياسي ومقاومة الفساد والرشوة".

– المباشرة لبحث الصيغ العملية لتبني مشروع مجلس حماية الثورة.

– إعادة النظر في أجهزة الامن.

– الإعلان عن حل شركات المناولة.

– المطالبة بفتح ملف التعذيب بتونس.

ثم تلت ذلك اجتماعات أخرى أسفرت في الأخير عن تشكيل "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة".

ويمكن القول أن دعوات مختلف الأحزاب قبل انتخابات 2011 إلى إجراء حوار وطني، أو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة إنقاذ وطني، كان من شأنها أن غذّت وساهمت هي أيضا في جعل فكرة الحوار الوطني تتقدم وتتشكل في أذهان الفاعلين السياسيين وضمن الرأي العام[3].

وفي 18 جوان 2012 قرر "الاتحاد العام التونسي للشغل" تقديم مبادرة متعلّقة بإطلاق مجلس للحوار الوطني، يجتمع دوريا للتخفيف من أجواء الاحتقان والخلافات وإرساء التوافق، لكن الاتحاد وجد صعوبة في تحقيق هذه المبادرة، فقد رفض كل من حزب "النهضة" وحزب "المؤتمر من اجل الجمهورية" المبادرة، وعبّرا عن تحفظاتهما تجاه مشاركة حزب "نداء تونس" في الحوار، معتبرين

1 – حاتم مراد، مرجع سابق. ص 21.

2 – محمد الهادي الأخزوري، مرجع سابق. ص 12.

3 – حاتم مراد، المرجع السابق. ص 23.

المبادرة محاولة جديدة للالتفاف على إرادة الشعب عبر إحداث فضاء تشاور مواز للمجلس الوطني التأسيسي تميل فيه التوازنات لفائدة المعارضة[1].

وشكّل اغتيال "شكري بلعيد" بداية انقطاع الثقة بين "الترويكا" الحاكمة والمعارضة، وبلغ ذلك الانقطاع ذروته بعد اغتيال "محمد البراهمي"، حيث انطلقت الاحتجاجات من جديد في كل المدن والجهات، وساد الخوف من أن تعم الفوضى البلاد، وبلغت لغة التنافر بين الفاعلين السياسيين الحزبيين وكذلك بين قواعدهم بشكل أصبح يهدد الوحدة الوطنية، وعند ذلك كثّف الاتحاد العام التونسي للشغل اللقاءات للبحث عن حل للأزمة، ولكي يعكي وزنا لمبادرته استدعى لأول مرة ثلاث منظمات وطنية (التي ذكرناها سابقا)، حيث صاغ هذا الرباعي خارطة طريق وفاقية تتمحور حول ثلاث مهام وهي: الإبقاء على المجس الوطني التأسيسي وتكوين حكومة غير حزبية مكونة من "تكنوقراط"، وضبط رزنامة انتخابية، وبعد العديد من النقاشات السياسية نجح منطق التوافق في التغلّب على المواجهة بين الشرعية القانونية والشرعية الثورية، فتاحا الطريق أمام نجاح المسار الدستوري والخروج من الأزمة[2].

وعليه دار الحوار الوطني في إطار تفعيل خارطة الطريق التي اقترحها هذا الرباعي، للخروج من أتون الأزمة السياسية، وقد افضى الحوار إلى الاستقالة الطوعية لحكومة "الترويكا"، في إطار اتفاق ينص على تلازم المسارات التأسيسية (مسار كتابة الدستور، ومسار انتخاب اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، ومسار تغيير الحكومة)[3].

وبعد زُهاء شهرين من انطلاق الحوار الوطني (05 أكتوبر 2013) وما اعتراه من ثغرات وتجاذبات سياسية، أعلنت المركزية النقابية بزعامة "حسين العباسي" يوم السبت 14 ديسمبر عن اتفاق الرباعي الراعي للحوار وعدد من الأحزاب السياسية (9 أحزاب من 18 حزبا حضرا الاجتماع) على اختيار "مهدي جمعة" رئيسا للحكومة الانتقالية[4].

كما أصدر المجلس الوطني التأسيسي قانونا أساسيا يتعلق بالانتخابات والاستفتاء (قانون أساسي يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، عدد 16 لسنة 2014، مؤرخ في 26 ماي 2014، الرائد الرسمي عدد 42 مؤرخ في 27 ماي 2014)، كما انتخب المجلس التأسيسي أعضاء "الهيئة العليا

1 - Imen Gharb, " L'initiative de UGTT au centre des débat". **L'économiste maghrébin**, 17 octobre 2012.

2 – هالة اليوسفي، مرجع سابق. ص 241.

3 – فتحي الجراي، مرجع سابق. ص 3.

4 – أنور الجمعاوي، مرجع سابق. ص 20.

المستقلة للانتخابات والاستفتاء" التي ستشرف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، كما تم تحديد مواعيد إجراء الانتخابات التشريعية (26 أكتوبر 2014) والرئاسية (الدورة الأولى 23 نوفمبر 2014).

وبعد تحقيق الحوار الوطني في تونس للتوافق السياسي بين الأطراف المتعارضة، توجّهت النخبة السياسية في تونس لاستكمال بناء المؤسسات السياسية، وهي أساسا مؤسسة الدستور، ومؤسسة البرلمان، ومؤسسة الرئاسة، والتي سنتطرق إليها في ما يلي:

1- الدستور: يعتبر الدستور التونسي ثمرة توافق وطني ناتج عن حوار وطني قاده الرباعي الراعي للحوار الوطني، وهو دستور توافقي جاء بعد ثلاث سنوات من إسقاط النظام التونسي السابق، يضم الدستور التونسي الجديد 194 فصلا موزعة على عشرة أقسام، ولقد تطرقنا في الفصل الثالث إلى أهم النقاط التي جاءت في الدستور الجديد.

وإذا ما استحضرنا التجاذبات السياسية والخصومات القانونية والمماحكات البرلمانية التي حفت كتابة هذا الدستور، نفهم سر الإسهاب والإطناب في تدقيق بعض المسائل التي يخشى الفرقاء السياسيون أن تمثّل مطبّات حقيقية ساعة تطبيق الدستور بحيث قد تُؤول على معان كثيرة قد تصل حد التضارب، ولاسيما فيما يتصل بمضامين الفصول الخلافية على غرار الفصل السادس، الذي تضمن عبارة "حرية الضمير" والتي بدت للعامة غامضة ومضللة، ومع ذلك يُحسب للدستور الجديد الذي جاء توافقيا بامتياز أنه عبّر عن إرادة أطياف واسعة من التونسيين[1].

2- البرلمان: يتكون البرلمان التونسي من غرفة واحد تسمى "مجلس نواب الشعب"، وذلك منذ الانتخابات التشريعية التي اجريت في 26 أكتوبر 2014، ويتكون "مجلس نواب الشعب" في تونس من 217 عضوا ينتمون لمختلف الدوائر الانتخابية في التراب التونسي، ويرأس المجلس الحالي "محمد الناصر" عن حزب "نداء تونس" وهو الحزب الفائز بأغلبية المقاعد (89 مقعدا)، ويشغل منصب النائب الأول "عبد الفتاح مورو" عن حركة "النهضة" التي فازت بالمركز الثاني في الانتخابات التشريعية (69 مقعدا)، وتشغل منصب النائب الثاني لرئيس المجلس "فوزية بن فضة" عن حزب "الاتحاد الوطني الحر" (16 مقعدا).

ويتميّز "مجلس نواب الشعب" التونسي بالالتزام الحزبي لنحو 214 عضوا (بوجود 3 أعضاء مستقلين)، كما يمكن أن نلاحظ هيمنة رجال القانون وبخاصة المحامين على المجلس، إذ تبلغ نسبتهم

1 - فتحي الجراي، مرجع سابق. ص 4.

16.5%، بينما حافظ رجال التعليم على مكانة معتبرة (جامعيون 13%، وأساتذة تعليم ثانوي 16.2%، ومعلمو الابتدائي 2.76%، أي أن نسبة رجال التعليم بمختلف أصنافهم في المجلس هي 31.96%)، وتميّز مجتمع المجلس أيضا بحضور لافت لرجال الأعمال، إذ بلغت نسبة حضورهم 12.44% (نصفهم من السيّدات)، وهناك حضور لافت للأطباء مقارنة بمجالس ما قبل "الثورة" وبالمجلس التأسيسي، إذ بلغت نسبة حضورهم 5%، إضافة إلى تميّز هذا المجلس بوجود 4 متقاعدين وبعض المعطلين عن العمل[1]، ويضم المجلس 139 رجلا بنسبة 64.35%، و 76 امرأة بنسبة 35.19% [2]. والجدول التالي يوضح المواصفات المهنية لأعضاء مجلس نواب الشعب:

الجدول رقم (06): المواصفات المهنية لأعضاء مجلس نواب الشعب التونسي

المهنة	العدد	النسبة
محام	36	16.5
أستاذ تعليم ثانوي	35	
جامعي	30	13
إطار عال	26	12
رجل أعمال	24	12
مهندس	16	7.37
موظف	12	5.52
طبيب	11	5
متقاعد	06	2.76
معلم	06	2.76
عاطل عن العمل	03	1.38
خبير محاسب	02	0.92
طالب	02	0.92

1 – عبد اللطيف الحناشي، "الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات". مرجع سابق، ص 14.

2 – الموقع الإلكتروني لمجلس نواب الشعب التونسي: www.arp.tn.

صيدلي	01	0.46
عدل منفذ	01	0.46
صحفي	01	0.46
قاض	01	0.46
ممثل	01	0.46
المجموع	217	100

المصدر: عبد اللطيف الحناشي، "الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات". مرجع سابق، ص 15.

أما بالنسبة للصلاحيات التي منحها الدستور التونسي لمجلس نواب الشعب فهي واسعة ومتنوعة، فنظام الحكم في تونس هو أقرب إلى النظام البرلماني، حيث ينص الفصل 89 من الدستور التونسي على أن يكلّف رئيس الجمهورية مرشّح الحزب او الائتلاف الحزبي الحاصل على أكبر عدد من مقاعد مجلس النواب بتشكيل الحكومة، فإن لم يتمكن من هذا التشكيل خلال شهر او لم يحز تشكيله على ثقة المجلس، يكلّف الرئيس شخصية أخرى بعد التشاور مع الاحزاب والائتلافات والكتل النيابية.

ويلاحظ أن دستور 2014 وقبل أن يتكلم عن صلاحيات المجلس أشار إلى المعارضة في المجلس، حيث جاء في نص الفصل 60 أن "المعارضة مكوّن أساسي في مجلس نواب الشعب، لها حقوقها التي تمكّنها من النهوض بمهامها في العمل النيابي، وتضمن لها تمثيلية مناسبة وفاعلة في كل هياكل المجلس وأنشطته الداخلية والخارجية. وتسند إليها وجوبا رئاسة اللجنة المكلفة بالمالية وخطة مقرر باللجنة المكلفة بالعلاقات الخارجية، كما لها الحق في تكوين لجنة تحقيق كل سنة وتروّسها. ومن واجباتها الإسهام النشيط والبناء في العمل النيابي".

وبالنسبة للتشريع جاء في الفصل 62 أن المبادرة التشريعية تمارس بمقترحات قوانين من عشرة نواب على الأقل، أو بمشاريع قوانين من رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة، ويصادق المجلس بالأغلبية المطلقة لأعضائه على مشاريع القوانين الأساسية، وذلك حسب الفصل 64. وفصّل النظام الداخلي للمجلس الصلاحيات الممنوحة لمجلس نواب الشعب في ستة أبواب (من الباب السابع إلى الباب الثاني عشر)، وتتعلق تلك الصلاحيات بالنظر في مشاريع القوانين والنظر في اللوائح ومراقبة

العمل الحكومي، والجلسات الخاصة برئيس الجمهورية، والحوار مع الهيئات، وتمثيل المجلس في الهيئات والمجالس الوطنية والعلاقات الدولية.

3- رئاسة الدولة: أسفرت الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في دورتين بتاريخ 23 نوفمبر و 21 ديسمبر 2014 على التوالي، عن فوز "باجي قائد السبسي" بولاية رئاسية مدتها خمس سنوات، وذلك حسب الفصل 75 من الدستور، ويتقاسم رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية مع حكومة يرأسها رئيس الحكومة حسب الفصل 71. وقسم الدستور الصلاحيات التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وذلك في الباب الرابع من الدستور، حيث خصص القسم الأول لرئيس الجمهورية والقسم الثاني للحكومة.

ويتحدد دور رئيس الجمهورية في ما يخص ضبط السياسات العامة بمجالات محددة هي مجالا الدفاع والعلاقات الخارجية والامن القومي، ويلتزم بالتشاور بخصوصها مع رئيس الحكومة بنص الفصل 77، وعدا ذلك فإن رئيس الحكومة هو الذي يضبط السياسة العامة للدولة ويسهر على تنفيذها بنص الفصل 95، وهو الذي يُنشئ الوزارات ويعدلها ويحذفها ويقيل عضوا أو أكثر من أعضاء الحكومة، فلا يتشاور مع رئيس الجمهورية إلا في حالة وزيري الدفاع والخارجية، كما أنه هو الذي يعيّن ويُعفي من الوظائف المدنية العليا بنص الفصل 92.

هذا بينما تتقيّد تعيينات رئيس الجمهورية في الوظائف العسكرية والدبلوماسية وتلك المتعلقة بالأمن القومي والإعفاء منها، بالتشاور مع رئيس الحكومة، والأخير هو الذي يقترح عليه اسم محافظ البنك المركزي فيعيّنه بعد مصادقة أغلبية نواب الشعب، ويُعفيه بالطريقة نفسها أو بطلب من ثلث النواب ومصادقة الأغلبية المطلقة وذلك بنص الفصل 78.

وحسب الفصل 89 من الدستور يكلف رئيس الجمهورية مرشح الحزب السياسي أو الائتلاف الانتخابي المتحصل على أكبر عدد من المقاعد بمجلس نواب الشعب، بتكوين الحكومة خلال شهر يجدد مرة واحدة. وفي صورة التساوي في عدد المقاعد يُعتمد للتكليف عدد الأصوات المتحصل عليها. وعليه كلف الرئيس "الباجي قائد السبسي" "الحبيب الصيد بتشكيل الحكومة"، وهي الحكومة التي نالت ثقة مجلس نواب الشعب في 05 فيفري 2015، وبدأت مهامها في اليوم نفسه، واستمرت هذه الحكومة في العمل إلى غاية 30 جويلية 2015 حين سحب مجلس نواب الشعب الثقة منها، وقام الرئيس "السبسي" يوم 03 أوت تكليف "يوسف الشاهد" برئاسة الحكومة، وذلك بعد أن أعلن الرئيس "السبسي" أن تونس تحتاج إلى حكومة وحدة وطنية في ظل الصعوبات والأزمات التي تواجهها، وعليه اعلن

يوسف الشاهد عن تشكيلة حكومته 20 أوت 2015، والتي منحها مجلس نواب الشعب الثقة في 26 أوت، وأدى أعضاءها اليمين الدستورية في اليوم الموالي، وشهدت حكومة "الشاهد" منذ تعيينها ثلاثة تحويرات في 25 فيفري و 06 سبتمبر و18 نوفمبر 2017، وكانت هذه التحويرات لأسباب مختلفة وحسب ظروف كل مرحلة.

لقد مكّن التفاهم النسبي بين النخبة السياسية التونسية حول نقاط الاختلاف والوفاق من الاقتراب أكثر من نبض الشارع، وعدم وضع الخلافات الإيديولوجية كأولوية (على الأقل) في المراحل الأولى من التحول إلى الديمقراطية في تونس، وهو الأمر الذي قد يفسّر طبيعة المسار المختلف والمتقدم نسبيا للحالة التونسية مقارنة بالحالات العربية الأخرى التي شهدت انتفاضات شعبية[1].

رغم حالة التشرذم والاضطراب التي عرفتها النخبة السياسية في تونس بعد مغادرة الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" التراب التونسي، والارتباك الذي حصل في نقل السلطة، ثم حالة التنازع والاستقطاب التي عرفتها بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ورغم كل الأزمات التي عرفتها تونس خلال الفترة الانتقالية، ورغم كل التحفظات يمكن القول أن النخبة السياسية في تونس قد نجحت إلى حد كبير في الوصول إلى توافق سياسي، ساهم بشكل فعال في إيصال تونس إلى بر الأمان وإرساء نظام ديمقراطي توافقي، ونجحت تونس بذلك في تجنّب المسار المتعثّر الذي شهدته باقي بلدان "الربيع العربي" (مصر، ليبيا، اليمن، سوريا)، وهو إنجاز يحسب للنخبة السياسية التونسية رغم كل ما قيل عن أن التوافقات تمت بين حزبي "النهضة" و"نداء تونس" دون باقي الأطياف السياسية، وأنه توافق هش يمكن أن يتلاشى في أي لحظة، ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها تونس، إلا أن إرساء مؤسسات دستورية وديمقراطية من خلال انتخابات شهد المجتمع الدولي على نزاهتها وشفافيتها إنجاز كبير يحسب للنخبة السياسية التونسية.

المبحث الثاني: المجتمع المدني كطرف فاعل في التغيير السياسي

لقد كانت الاحتجاجات التي انطلقت في تونس أواخر عام 2014 نتيجة مراكمة طويلة من الفعل الاجتماعي والسياسي المعارض لسياسة النظام التونسي المرتكزة على الاستبداد والتهميش، ولقد برز دور المجتمع المدني من خلال مساهمة بعض مؤسساته المعروفة بدورها التاريخي في النضال

1 – إميل بدارين، "عن فرص بناء أفق سياسي تعددي في دول الثورات العربية". في: إدريس لكريني وآخرون، **أطوار الانتقال الديمقراطي مآل الثورات العربية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 319.

والدفاع عن مبادئ المواطنة، وذلك لتميّزها بالتنظيم وبعض الاستقلالية، وهو ما أهلها بدور مهم في الاحتجاجات التي أطاحت بالنظام، إضافة إلى لعب دور فعال خلال الفترة الانتقالية، إذ تولت أهم الجمعيات والمنظمات "التاريخية" في تونس (الاتحاد العام التونسي للشغل، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، جمعية القضاة، نقابة الصحافيين، جمعية النساء الديمقراطيات، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية...) تأطير الاحتجاجات الشعبية بتوجيهها، ولكن دون قيادتها أو تزعمها، لأن الحركات كانت عفوية وتلقائية، وتولت تلك المنظمات فيما بعد بالتعاون مع الأحزاب السياسية الفاعلة المساهمة في تسيير المرحلة الانتقالية وبناء المؤسسات السياسية، بدء بالمجلس الوطني التأسيسي وصولا إلى صياغة الدستور عام 2014.

سنتطرق في هذا المبحث إلى دور المجتمع المدني في عملية التغيير السياسية من خلال التناول بالدراسة علاقة المجتمع المدني التونسي بالدولة قبل الحراك المجتمعي لسنة 2010، ثم دوره في الحراك المجتمعي الذي أدى إلى إسقاط النظام التونسي السابق، وأخيرا دور المجتمع المدني في تسيير المرحلة الانتقالية.

المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالدولة في تونس قبل الحراك

ترجع جذور المجتمع المدني في تونس إلى بروز جمعيات نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث شكلت تلك الجمعيات ما اعتبر النواة الأولى لمنظمات المجتمع المدني، فقد تكونت جمعيات ومؤسسات فكرية وتعليمية وثقافية، كان لها دور هام في توعية المواطنين بضرورة النهوض بالمجتمع التونسي وتحديثه في ظل الأوضاع المتردية التي كان يعيشها، وذلك بتأثير نخبة من المفكرين الذين تفاعلوا مع الأفكار الإصلاحية والتحرّرية المنتشرة في العالم العربي والإسلامي وقت ذاك[1].

والملاحظ هنا أن ظاهرة الجمعيات المدنية والأهلية سبقت الظاهرة الحزبية في تونس، حيث أن معظم الجمعيات التي تكوّنت في بداية القرن العشرين، ساهمت فيما بعد في لجوء نفس النخب الفكرية إلى تكوين أحزاب سياسية لخوض معركة الاستقلال بداية من سنة 1920، وبالرغم من عراقة الجمعيات في تونس إلا أنها كانت في إطار نخبوي وضيّق، على غرار "الجمعية الخلدونية" و"جمعية قدماء الصادقية" التي ساهمت في تأسيسي "حركة الشباب التونسي"[2].

1 – الهادي التيمومي، تونس والتحديث: أول دستور في العالم الإسلامي. مرجع سابق، ص 136.

2 - Moncef Ouannès, **La phénomène associatif au Maghreb**. Tunis: Ed El Taller, 1997,p23.

وترجع حرية العمل الجمعوي في تونس إلى سنة 1888 بصدور أول أمر ينظم الجمعيات بالرائد التونسي في 15 سبتمبر 1888، إلا أن هذا الأمر شدّد الرقابة على الجمعيات وحجر عليها الخوض في القضايا السياسية والدينية، وظهرت أول جمعية إثر هذا القانون في 22 ديسمبر 1896 وهي "الجمعية الخلدونية" على يد "محمد لصرم"، وهي جمعية كانت ترمي إلى تلقين العلوم العصرية للشباب التونسي لتوسيع آفاقه العلمية، وذلك بواسطة دروس ومحاضرات في التاريخ والجغرافيا واللغة الفرنسية والاقتصاد السياسي والفيزياء والكيمياء...[1]، وفي سنة 1907 تأسست أول حركة سياسية منظمة على يد "علي باشا حانبه" وهي حركة الشباب التونسي، والتي لعبت دورا كبيرا في مقاومة الاستعمار الفرنسي.

واستمر العمل بهذا القانون إلى غاية سنة 1922، أين تم إصدار أمر جديد مكمل للأول خاص بالعمل الجمعياتي، وقد شدّد هذا الأمر الرقابة على مصادر تمويل الجمعيات، وفي سنة 1936 صدر قانون جديد سعى إلى دعم الهوية الوطنية للجمعيات وحرّر نسبيا مبادرات تأسيسها، وهو ما ساهم في بروز العديد من الجمعيات التي كانت تنشط في مختلف المجالات، وأسهمت بشكل كبير في النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي[2].

وبعد الاستقلال صدر دستور غرّة جوان 1959، والذي نص في الفصل الثامن منه على أن "حريّة الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيسي الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون"، وتكريسا لهذا الحق صدر القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 07 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات ، والذي تم تنقيحه خاصة بمقتضى القانون الأساسي عدد 90 لسنة 1988 المؤرخ في 02 أوت 1988 ، وتميّزت هذه القوانين بالتضييق على حرّية تأسيسي الجمعيات، وذلك بالاعتماد على نظام التسجيل أو التأشيرة، الذي أسند لوزير الداخلية صلاحيات تقديرية واسعة لقبول أو رفض مطلب التأسيس[3].

وكان الإجراء يتطلب إيداع تصريح لدى الإدارات التابعة لوزارة الداخلية مقابل تسليم وصل للإيداع، وهو نظام تسجيل "صوري" باعتبار إمكانية الرفض من قبل وزارة الداخلية، كما أضاف القانون تصنيفا وجوبيا للجمعيات بحسب نشاطها مما أدى إلى مزيد من التضييق على حرّية تكوين

1 – علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين. مرجع سابق، ص 26.

2 – سالم لبيض، مرجع سابق. ص 18.

3 – أحلام بلحاج وآخرون، **تونس: الانقال الديمقراطي العسير**. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017، ص 162.

الجمعيات، وذلك بإجبارها على النشاط في مجالات معيّنة ومحدّدة، ومن ناحية أخرى اتسمت هذه القوانين بالطابع الزجري والردعي، وبإسناد اختصاص توقيع العقوبات إلى السلطة التقديرية لوزير الداخلية، ولم يتضمن أحكاما مالية واضحة ودقيقة يمكن معها التدقيق في تمويل الجمعيات[1].

وقد تم تنقيح قانون الجمعيات مرّة أخرى في 02 أفريل 1992 بمقتضى القانون الأساسي عدد 25 لسنة 1992 مؤرخ في 2 أفريل 1992 يتعلق بإتمام القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات ، وعليه أشارت الإحصائيات إلى أنه في ظل قانون سنة 1988 نشأت 5553 جمعية، بينما بلغ عددها قبل سنة 1988 حوالي 1976 جمعية، ليصبح في سنة 2000 في حدود 7529 جمعية، وقبل 14 جانفي 2011 بلغ عدد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المكوّنة للمجتمع المدني التونسي 9365 جمعية[2].

وإلى جانب الجمعيات تعتبر النقابات أحد أبرز مكونات المجتمع المدني في تونس، وتعود جذور الحركة النقابية في تونس إلى تاريخ بعيد يعود إلى العهد الذي كانت تتبنى فيه البلاد النظام الملكي، وتعيش في ظل الاستعمار الفرنسي[3]، وتميّزت الحركة النقابية في تونس منذ نشأتها ببعد سياسي ارتبط فيه النضال النقابي بالنضال الوطني، وهو ارتباط سيفسّر إلى حد كبير رفض السلطة الاستعمارية تواجد هذه الحركة منذ نشأتها، وهذا البعد السياسي سيظهر كثيرا في علاقة "جامعة عموم العملة التونسيين" التي أنشأها "محمد علي الحامي" سنة 1924 بالحزب "الحر الدستوري" الذي قاد حركة التحرير في تونس[4].

وكانت بداية النشاط النقابي في تونس بتأسيسي "جامعة عموم العملة التونسيين الأولى" (1924- 1925)، حيث تأسست هذه النقابة بعد الإضرابات التي قام بها العديد من العمال المنخرطين في النقابات الفرنسية، وقد استمد النقابيون قوانين جامعتهم وطرق تنظيمها من الاتحاد

1 – منير السنوسي، " البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق". نقلا عن الموقع الالكتروني: www.slideshare.net، تاريخ الاطلاع: 2017/02/13.

2 – مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات، توزيع الجمعيات حسب الصنف، تونس، 01 مارس 2010.

3 – أمينة هكو، "الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 353، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2008، ص 73.

4 – أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، "الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي: التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورة". ألمانيا: منظمة فريدريش أيبرت، 2015، ص 09.

الإقليمي للكونفدرالية العامة للتشغيل (C.G.T). وتفطنت السلطات الفرنسية منذ البداية إلى الخطر الذي تمثّله الجامعة النقابية التونسية على نظام الحماية، وذلك لاعتماد هذه المنظمة على القوى الشعبية وتجاوبها معها وقدرتها على تعبئتها، وكان المقيم العام الفرنسي يعتقد أن مسألة "الحزب الحر الدستوري" أصبحت ثانوية، وأن "جامعة عموم العملة التونسيين" هي منذ تأسيسها مصدر الخطر على المصالح الفرنسية بتونس[1].

وتبعا لذلك لم تعمّر هذه النقابة طويلا، حيث تم التصريح بشأنها لدى السلطات الاستعمارية، وتم إلقاء القبض على أبرز قادتها يوم 05 فيفري 1925، وبهذا تم القضاء عليها، ويرجع السبب الرئيسي في عدم نجاحها إلى غياب قطاعات مهمة من العمال كعمال الفلاحة والمناجم، إضافة إلى التصريح بشأنها قبل انتشارها بشكل واسع[2].

وبعد إضراب سنة 1937، والذي نتج عنه انفصال العمال التونسيين عن الأوربيين، قام "بلقاسم لقناوي" بتأسيس "جامعة عموم العملة التونسيين الثانية"، والتي عرفت مصيرا مشابها للأولى وذلك بعد تدهور علاقتها بالحزب "الحزب الحر الدستوري"، إثر رفضها المشاركة في الإضراب العام يوم 20 نوفمبر 1937، إضافة إلى رفضها محاولة الحزب الاستيلاء على قيادة المركزية النقابية[3].

أما التجربة الثالثة فتمثلت في "الاتحاد العام التونسي للشغل" الذي تأسس في 20 جانفي 1946 بمبادرة من "فرحات حشاد"، حيث كان يشتغل في شركة للنقل وبمشاركة نقابيين آخرين، وذلك على إثر الانشقاق عن الكونفدرالية الفرنسية، وابتداء من هذا التاريخ انخرط "الاتحاد العام التونسي للشغل" في نضال كان في ذات الوقت اجتماعيا ووطنيا، فقد تعززت علاقته بالحزب "الدستوري الجديد"، واتضح ذلك سنة 1952 عندما تم إيقاف زعيم الحزب "الحبيب بورقيبة"، فتولى "فرحات حشاد" قيادة حركة التحرّر الوطني حتى اغتياله يوم 25 ديسمبر 1952[4].

واعتُبر "الاتحاد العام التونسي للشغل" منذ ذلك الوقت فاعلا سياسيا إضافة لكونه حركة نقابية، وذلك لمشاركته في صراع التحرر ضد الاستعمار الفرنسي، وكان قريبا في الفكر من "الحزب

1 – علي المحجوبي، **الحركة النقابية التونسية الشعبية بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي**. تونس: نظر للنشر، 2015، ص 17.

2 – خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق. ص 129.

3 – أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، مرجع سابق. ص 09.

4 – هالة اليوسفي، مرجع سابق. ص 29.

الشيوعي التونسي" من ناحية حقوق العمال لكنه كان ينتقد الشيوعية، وكان يتناقض في الرؤى مع الحزب "الدستوري الجديد" رغم التعاون الوثيق بينهما في الوقوف في وجه الاستعمار[1].

وبعد الاستقلال شرع "الحزب الحر الدستوري الجديد" المرتقي حديثا إلى واجهة السلطة آنذاك في حملة تصفية لخصومه السياسيين، وفي الهيمنة على الجمعيات المدنية التونسية التي تعود نشأتها إلى الحقبة الاستعمارية، ففي المجال السياسي انفرد "الحزب الحر الدستوري الجديد" بالسلطة بعد تلاشي "الحزب الحر الدستوري القديم" خلال السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، ثم تم منع "الحزب الشيوعي" من النشاط في مفتتح الستينات، وقام بشن حملة مطاردة ضد التيار "اليوسفي" في "الحزب الحر الدستوري الجديد"، وبالتوازي مع هذا التوجه الاحتكاري في الحزب اجتهد في المجال المدني للهيمنة على الجمعيات، حيث تم حل "جمعية الطلبة الزيتونيين" وإعادة هيكلة جمعيات اخرى وتغيير قياداتها كـ"اتحاد الفلاحين"[2].

كما نجح الحزب في الهيمنة وبدرجات متفاوتة على أهم المنظمات مثل "الاتحاد العام التونسي للشغل" و"الاتحاد الوطني للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية" و"الاتحاد الوطني للفلاحين التونسيين" ومنظمات الشباب و"اتحاد المرأة". حيث شكّل كل من "الاتحاد العام التونسي للشغل" إلى جانب "الاتحاد الوطني للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية" و"الاتحاد الوطني للفلاحين التونسيين" "جبهة وطنية" شاركت سنة 1956 في انتخابات "المجلس القومي التأسيسي"[3].

وفي سنة 1957 قرّر "المجلس القومي التأسيسي" إلغاء الملَكية بالإجماع وإعلان الجمهورية، ووقع الإعلان عن دستور غرّة جوان 1959 ثم جرت أول انتخابات تشريعية ورئاسية في تاريخ تونس المستقلة يوم 08 نوفمبر 1959، وفازت فيها قائمات "الجبهة الوطنية" وانتخب "بورقيبة" رئيسا للجمهورية[4]. ومنذ ذلك وحتى سنة 1970 برز تحالف سياسي جمع الطبقة الوسطى والنقابات العمالية –وعلى رأسها "الاتحاد العام التونسي للشغل"– وقادة القطاع العام، وأصبحت التنظيمات النقابية

1 – عفيفة المناعي، "الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي". دمشق: مبادرة الإصلاح العربي، 2016، ص 03.

2 - **La transition démocratique en Tunisie - Etat des Lieux- Les Acteurs.** Op.Cit, p 312.

3 – هالة اليوسفي، مرجع سابق. ص 36.

4 – الهادي التيمومي، تونس 1956– 1987. مرجع سابق، ص ص 23– 25.

المهنية جزءا من الحزب الوحيد الحاكم، وأضحى لـ"الاتحاد العام التونسي للشغل" وزراء يمثلونه في الحكومة[1].

لقد أفرز هذا التحالف بين السلطة و"الاتحاد العام التونسي للشغل" خاصة علاقات معقدة تراوحت بين الالتزام بالوحدة والتنافس المؤطّر[2]، غير أن ذلك التحالف لم يمنع من حدوث أزمات في علاقة "الاتحاد" بالدولة، ففي سنة 1964 وجد "الاتحاد" نفسه لأول مرّة يدافع عن استقلاليته، حيث رفض محاولات الحزب الحاكم تركيز خلايا مهنية تابعة له في المؤسسات وإشرافه على المؤتمرات والنقابات، وكان ذلك سببا لمحاكمة الزعيم "الحبيب عاشور"[3]، عندما رفض هذا الأخير الامتثال لأوامر الحزب وديوانه السياسي، وقد أعطى اعتقاله "الاتحاد" تموقعا جديدا تمثّل في مساندة السلطة السياسية مع اللجوء إلى المواجهة كلما كانت مصالح الشغيلين مهددة، وتزامن هذا التموقع الجديد مع وصول جيل الاستقلال إلى سوق الشغل، وهم الشباب المتعلمون الذين احتجوا على سياسات التنمية التعاضدية، واستنكروا سيطرة الحزب على أجهزة الدولة، وكانوا يرغبون في إيجاد علاقات جديدة بين الدولة والمواطنين[4].

وعليه بدأت العلاقة بين السلطة ومكونات المجتمع المدني في التوتّر نظرا لاحتكار الحزب للحياة السياسية وسيطرته على مفاصل الدولة وتغلغله فيها، وتبنيه سياسات التنمية التعاضدية التي لم ترق لمختلف شرائح المجتمع التونسي، والتي عبّر عنها قادة التنظيمات المدنية بإعلان رفضهم سيطرة الحزب على الدولة، حيث أصبحت منظمات مثل "الاتحاد العام التونسي للشغل" و"النقابة الوطنية للمحامين" و"الاتحاد العام للطلبة التونسيين" فضاءات أساسية للمقاومة ضد سطوة السلطة، وولدت في هذه الفترة منظمتان أخريان احتلتا مكانا أساسيا في مقاومة النظام التسلطي وهما "الرابطة التونسية

1 – حسن الحاج علي أحمد، " مراحل انتقال الثورات العربية مدخل مؤسسي للتفسير". في إدريس لكريني وآخرون، أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربي. مرجع سابق، ص 77.

2 - Salah Zeghidi, "UGTT: à quand le véritable renouveau?". Citant le site: www.alternatives-citoyennes.org. Date de vue: 05/06/2016.

3 – أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، مرجع سابق. ص 10.

4 – هالة اليوسفي، مرجع سابق. ص ص 39– 41.

لحقوق الإنسان" و"الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات"، وكانت مهمتها الأولى هي الدفاع عن الحريات الجماعية والفردية[1].

وظلت العلاقة بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني طوال فترة حكم "بورقيبة" تتجاذبها إرادة الاحتواء والسيطرة من جهة الحزب الحاكم، وقوة النفوذ والاستقلالية خاصة من جانب "الاتحاد العام التونسي للشغل"، حيث كانت هذه المنظمة النقابية ترى في نفسها القدرة على أن تكون قوة في نفس قوة ونفوذ سلطة الحزب لعدة اعتبارات، أهمها الشرعية التاريخية التي تأسست وترعرعت في خضمها، وهو تجاذب وصل أوجه مع أحداث جانفي 1978[2]. حيث تعود جذور الأزمة إلى رفض "الاتحاد العام التونسي للشغل" سياسة نظام الرئيس "الحبيب بورقيبة" ووزيره الأول "الهادي نويرة" للانفتاح الاقتصادي وتكريس الرأسمالية مما ساهم في تعمق الفوارق الاجتماعية، وفي يوم الخميس 26 جانفي 1978 خرج آلاف النقابيين التونسيين من مختلف القطاعات في مسيرات احتجاج على الأوضاع المتردية، سبقها وصاحبها إضراب عام دعا إليه "الاتحاد العام التونسي للشغل" الذي كان يطالب ببسط الحريات والحقوق العمالية، ويرفض توجهات نظام الرئيس "الحبيب بورقيبة "السياسية والاقتصادية، والقاضية بالانفتاح الاقتصادي، وفرضت قوات الجيش والأمن – مجهزة بآلياتها الثقيلة– حصارا أمنيا وعسكريا على مناطق الاحتجاج وطوقت الشوارع ومقرات "الاتحاد العام التونسي للشغل"[3]، وانتهت الازمة بالإضافة إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى بإلقاء القبض على قيادة "الاتحاد العام التونسي للشغل" بما في ذلك أمينه العام "الحبيب عاشور" وإيداعهم السجن، ووصل عدد الذين تعرّضوا للمحاكمة إلى 700 نقابي، وكان الهدف الأساسي للسلطة من خلال هذه الاحداث هو ضرب الحركة النقابية ووضع حد لتزايد تأثيرها وشعبيتها[4].

1 – هالة اليوسفي، "المجتمع المدني في تونس: إزدواجية سلطة جديدة". نقلا عن الموقع الالكتروني: www.orientxxi.info، تاريخ الاطلاع: 2016/06/02.

2 – أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، مرجع سابق. ص 10.

3 – "الخميس الأسود بتونس.. مأساة تأبى النسيان"، نقلا عن الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية: www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2017/01/29.

4 – منية العرفاوي، " في ذكرى أحداث 26 جانفي 1978 .. "الخميس الأسود" صفحة يكتنفها الغموض والالتباس". **جريدة الصباح**، تونس، عدد يوم 26 جانفي 2017.

وتجدد الصدام بين نظام "بورقيبة" ومكونات المجتمع المدني خلال ما عرف بـ"انتفاضة الخبز" في 03 جانفي 1984، وهو الإسم الذي أطلق على الانتفاضة التي قامت احتجاجا على الزيادة في الأسعار بما في ذلك أسعار الخبز، نتيجة لقرار اتخذته الحكومة التونسية في أواخر ديسمبر 1983، فعمّت معظم مدن الجنوب التونسي سلسلة من المظاهرات والمصادمات مع أجهزة السلطة الأمنية، احتجاجا على الزيادات الحاصلة وتعبيرا عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها البلاد[1]. وقام نظام "بورقيبة" بقمع "انتفاضة الخبز"، ووقعت مصادمات بين قواته والمتظاهرين خلفت 84 قتيلا وأكثر من تسعمئة جريح حسب المصادر الرسمية، ومئات من القتلى وآلاف الجرحى وفقا لمصادر غير رسمية، وأعلنت السلطات التونسية حالة الطوارئ وشنت حملة اعتقالات في صفوف المتظاهرين، لكن الرئيس "بورقيبة" أعلن يوم 6 جانفي 1984 التراجع عن قراره وإعادة أسعار الخبز إلى ما كانت عليه قبل الاحتجاجات[2].

ومنذ سنة 1985 عانت مكونات المجتمع المدني التونسي ضعفا وشتاتا وتهميشا كبيرا، وذلك بعد حملة الاعتداءات المنظمة التي استهدفت قياداتها والناشطين فيها، حيث عمد الحزب إلى السيطرة على المنظمات المناوئة له وتنصيب الموالين له في مختلف جهات البلاد، وما نال قادتها ومسؤوليها من إيقاف وسجن.

وبعد اعتلاء "زين العابدين بن علي" السلطة سنة 1987 اتخذ جملة من الإجراءات التي استحسنها المجتمع المدني بمختلف أطيافه، وباركتها المركزية النقابية لـ"الاتحاد العام التونسي للشغل"، والتي كان من أبرزها إطلاق سراح الموقوفين، وإطلاق قانون التعددية السياسية، والسماح لكل من "الاتحاد العام التونسي للشغل" و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" و"الاتحاد العام للطلبة التونسيين" بالعمل بحرية.

غير أن "الحلم" الديمقراطي لم يستمر طويلا، فقد كشفت الانتخابات التشريعية التي جرت سنة 1989 عن زيف تصريحات "بن علي" الديمقراطية، حيث فاز فيها الحزب الحاكم بنسبة 80.7% من

1 – أميرة عبد الرازق خليل السنباطي، **النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 149.

2 – "أبرز احتجاجات "الخبز" والغلاء بدول عربية". نقلا عن الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية: www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2017/01/29.

مجموع الأصوات، أي 141 مقعدا من أصل 189 مقعدا[1]. كما كشفت هذه الانتخابات عن أن القوى الإسلامية ممثلة في "حركة النهضة" في الأساس تمثل التهديد الحقيقي للنظام الجديد، وهو ما دفع بـ"بن علي" إلى التركيز بداية من التسعينات على التخلص من هذا التيار وتحجيمه، من خلال توجيه سلسلة من الضربات الامنية إلى رموز وقواعد هذه القوى[2]، حيث قامت السلطة آنذاك بسحب الرخصة من التنظيم الإسلامي المعروف باسم "الاتحاد العام التونسي للطلبة" وذلك في نهاية مارس 1991، وقامت بشن حملات قمع ضد أشخاص يُشتبه في ميلهم نحو النهوض بالحركات الإسلامية، كما قطع النظام علاقته السياسية بكل من أبدى معارضة أو تحفّظا إزاء الآلية الأمنية التي انتهجها ضد حركات الإسلام السياسي، خصوصا مع كل من "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" وحزب "التجمع الاشتراكي التقدمي"[3].

أما باقي التنظيمات المدنية المعارضة أو شبه المعارضة فقد عمل "بن علي" على الهيمنة عليها من خلال خلق انشقاقات داخلها والتعامل مع الجناح الموالي له، أو ضيّق الخناق عليها على غرار ما كان يفعله مع "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان"[4]. كما حوّل المركزية النقابية إلى أداة طيّعة وتحالف معها، وعطّل عمليا "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" و"نقابة المحامين" اللتان هما الدعامة المتينة للمجتمع المدني التونسي[5].

وفيما يتعلق بـ"الاتحاد العام التونسي للشغل" فقد عمل النظام على تدجينه لأنه لعب دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني، ذلك أن حجم الطبقة العاملة المتزايدة انضاف لتجذير النقابات الأساسية (البنوك، النقل، التعليم...)، من طرف المثقفين الذين لجأووا لهذه الهياكل التي كانت محطة بُغية النشاط السياسي، ولذلك أصبح الاتحاد معقلا للرافضين ومجالا للوعي النقدي، وقطبا هاما للمجتمع المدني الناشئ[6].

1 – راغب السرجاني، مرجع سابق. ص 54.

2 – أحمد منيسي، مرجع سابق. ص 181.

3 – أميرة عبد الرازق خليل السنباطي، مرجع سابق. ص ص 160- 161.

4 – الهادي التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس: 23 سنة من حكم بن علي. مرجع سابق، ص 47.

5 – السيد ولد أباه، مرجع سابق. ص 20.

6 – محمد كرو، مرجع سابق. ص 321.

واستغل قادة "الاتحاد العام التونسي للشغل" هذه الفترة التي تميّزت بالمهادنة مع النظام في تحقيق جملة من المكاسب للعمال، كما كانت مقرات "الاتحاد" فضاءا للتجمعات وتنظيم المسيرات دعما للقضايا الوطنية من طرف التنظيمات التي تتعرض للمضايقات من طرف السلطة مثل "اتحاد الطلبة" و"رابطة حقوق الإنسان"، وهي المنظمة التي تم استهدافها وأعضاءها ووقعت تبعات قضائية ضدّها، فمثلا يوم 14 نوفمبر 2000 رُفعت دعوة قضائية عدلية ضدّها، تمثل موضوعها في القدح في ظروف إعداد مؤتمرها الخامس وسيره، وذلك من قبل أربعة أعضاء كانوا قد شاركوا في هذا المؤتمر وهُزموا في الانتخابات، وهم من الأعضاء الذين كانت تربطهم علاقة واضحة بالسلطة[1].

لقد تراوحت علاقة "الاتحاد العام التونسي للشغل" كأكبر مكوّن للمجتمع المدني التونسي مع السلطة زمن "بن علي" بين المهادنة والمعارضة، وخاصة بعد تولي "عبد السلام جراد" الأمانة خلفا لـ"إسماعيل السحباني" المستقيل سنة 2000، ونقف في هذا الاطار على جملة من المفارقات مثل[2]:

– رفض الاتحاد الدخول لمجلس المستشارين من جهة وانتماء "محمد شندول" المسؤول عن الإعلام في المكتب التنفيذي الوطني لهذا المجلس.

– مثلت الاتحادات الجهوية فضاءات لاحتضان المعارضين السياسيين والتعبير عن نقدهم لممارسات النظام، وتوزيع بيانات الأحزاب والمنظمات ونشرياتهم التي تدين النظام واستبداده وانتهاكه لحقوق الإنسان.

– وفي المقابل مثلا امتلاء جريدة "الشعب" الناطق الرسمي باسم "الاتحاد" بتوجيه التهاني لـ"بن علي" في ذكرى "تحوّل" السابع من نوفمبر.

– قيام " الاتحاد " بدراسات متعددة استهدفت ملفات حارقة كان النظام يتعمد السكوت بشأنها مثل إصلاح المنظومة التربوية والضمان الاجتماعي والتنمية.

1 – الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، "حقوق الإنسان في تونس". تونس، 2000/ 2001، ص 107.

2 – أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، مرجع سابق. ص ص 11– 12.

– وفي المقابل نجد سكوتا تاما من الاتحاد تجاه انتهاكات حقوق الإنسان والتضييق على الحريات، مثل منع "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" من قيامها بمؤتمرها، والرضوخ لمنع المسيرات إلا في مناسبات محددة.

وفي سنة 2008 دخل النظام التونسي في صدام جديد مع المجتمع المدني إثر أحداث الحوض المنجمي، وهي الأحداث التي اهتز لها نظام "بن علي" وشهدت أهم تحرّك نقابي منذ "انتفاضة الخبز" سنة 1984، وسارعت السلطة كعادتها إلى قمع الاحتجاجات، حيث حاصر الجيش المنطقة المنجمية ونتج عن تدخله ثلاثة قتلى وعشرات الجرحى ومئات الموقوفين، ورغم مساندة أحزاب المعارضة خاصة "حزب العمال الشيوعي التونسي" وبعض منظمات المجتمع المدني مثل "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" و"فدرالية التونسيين" للمحتجين، إلا النظام نجح في إخماد الانتفاضة[1].

وكان تدخل "الاتحاد العام التونسي للشغل" متأخرا في هذه الاحداث، حيث بعد أن قام النظام بإخماد الانتفاضة تدخل "الاتحاد" لدى السلطة لإطلاق سراح المحتجين ومساندة عائلات الموقوفين وتكليف محامين للدفاع عنهم، ولقد كان لهذا التأخر في مساندة المحتجين امتعاض لدى النقابيين وسّع الهوّة بين المركزية و الهياكل وباقي مكونات المجتمع المدني[2].

لقد اتسمت الدولة التونسية في فترة "بن علي" بطابع شمولي، جعلها تتحكم في كل شيء وتراقب كل شيء ولا يفلت منها أي شيء، وبهذه الخصائص التي تؤكد كلّيانية النظام السياسي التونسي وشمولية اختصاصاته فقد تحوّلت مكونات المجتمع المدني إلى مجرّد هيئات محاصرة وتابعة وغير قادرة على أداء دورها باستقلالية[3]، وهو ما ساهم في العديد من التناقضات التي تنازعت مكونات المجتمع المدني بشكل مستمر، وكثيرا ما جعلتها في وضعية مزدوجة في الحالات الثلاث التالية التي تعبّر عن الإطار الوظيفي العام للجمعيات[4]:

1 – هالة اليوسفي، **الاتحاد العام التونسي للشغل: قصة شغف تونسية– نقابيون في الثورة**. مرجع سابق، ص 60.

2 – أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، مرجع سابق. ص 13.

3 -Béatrice Hibou, **La force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie**. Tunis: édition Med Ali-R.M.R, 2011, pp 116-120.

4 - المولدي قسومي، مرجع سابق. ص ص 210- 211.

– الحالة الأولى توكن فيها الجمعية عضوا في حركة المعارضة والاحتجاج، حتى وإن كانت لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تروّض الإرادة العامة على مواجهة الانحرافات السياسية للسلطة، وممارسة الاعتراض العمومي على سوء تصرّف المؤسسة الرسمية.

– الحالة الثانية توجد في وضعية مناقضة تماما، وهي التي تكون فيها الجمعية موالية للسلطة أو تابعة للحزب الحاكم، أو توجد في أحد الأطر المتعاونة معه بشكل مباشر، وهذا وجه مثير من أوجه الواقع الذي يحيط بالجمعيات، لأنه يكرّس معادلة التواجد في صلب المجتمع المدني باسم المجتمع السياسي، وفي إطار من المقاولة أو المناولة السياسية لفائدة السلطة.

– الحالة الثالثة تتعلق بالوضعية الوسطية التي تكون فيها الجمعيات مقبولة من طرف السلطة، وتجد فيها آلية لتبرير وجودها واستخدامها في نطاق الاستجابة لتطلعات الرأي العام حول المسألة الديمقراطية، وفي نفس الوقت تكون موضوع رهان سياسي واجتماعي وحقل صراع إيديولوجي بالنسبة إلى الأطراف المعارضة، لتفرض من خلالها مبدأ الاعتراف بها وباستقلاليتها.

لقد نجح النظام التونسي طيلة فترتي حكم "بورقيبة" و" بن علي" في الهيمنة على مكونات المجتمع المدني بشكل كبير، فـ"الاتحاد العام التونسي للشغل" أكبر وأهم مكوّن للمجتمع المدني التونسي سار في فلك النظام خاصة خلال فترة حكم "بن علي" وكان في بعض الأحيان يحاول بناء استقلاليته عن السلطة من خلال الدعوة إلى إضرابات في أنحاء متفرّقة من التراب التونسي، كما عمل على أن يكون ملجأ للأصوات المعارضة للنظام وسياساته، وهو ما أدى في أحيان كثيرة إلى نشوب خلاف بين المركزية والهياكل المختلفة، وهي التي لم يكن يُرضيها توجه "الاتحاد" في مناسبات كثيرة، ولقد كان لتلك الاختلافات –خاصة في تعامل المركزية النقابية مع أحداث الحوض المنجمي لسنة 2008– بالغ الأثر على تواجد "الاتحاد" وهياكله في الصفوف الأولى لدعم احتجاجات أواخر عام 2010.

أما باقي تكوينات المجتمع المدني فلم تكن تملك القوة ولا النفوذ ولا الانتشار الكبير والقاعدة التي يحظى بها "الاتحاد العام التونسي للشغل"، فعانت لعقود من تسلّط النظام والتضييق عليها بشكل وصل في أحيان كثيرة إلى متابعة قادتها وزعمائها قضائيا، والزج بهم في السجون، وهو ما حد بشكل كبير من أدوارها كوسائط بين المجتمع والدولة، وهو ما أثر على دورها في الحراك المجتمعي أواخر

سنة 2010، بحيث تفاوتت في مكانتها ودورها خصوصا في تأطير والمشاركة في الاحتجاجات التي أدت إلى إسقاط نظام "بن علي".

المطلب الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في الحراك المجتمعي

بلغ عدد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المكونة للمجتمع المدني التونسي قبل 14 جانفي 2011 حسب مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق والجمعيات 9365 جمعية، تلتزم بمبادئ عامة مثل التجمع الطوعي والتعددية والعلنية والشرعية (الصفة القانونية) وخلوّها من الأهداف المادية..، عملا بالأحكام الواردة في قانون الجمعيات الصادر في 07 نوفمبر 1959، والذي تم تنقيحه مرّة أولى في 02 أوت 1988، ومرّة ثانية في 02 أفريل 1992 والذي يشارط الترخيص المُسبق من وزارة الداخلية.

وعادة ما يلعب المجتمع المدني بما فيه من منظمات وجمعيات دورا توفيقيا بين الدولة والمجتمع، كما يمكن أن يقوم بدور تعديلي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وكذلك السياسي، وهذا يعني أنه في الوقت نفسه عون وساطة وكذلك حركة تغيير اجتماعي[1]، فالمجتمع المدني ينخرط في المنظومة المؤسساتية الموجودة، وفي نفس الوقت يمارس دوره في صلب حركة التغيير الاجتماعي مع الحفاظ على خصوصيته، باعتباره ليس شبكة أحزاب سياسية، لذلك فإنه لا يمكن أن يتماهى مع كلية الجسم الاجتماعي في حالة انحصار فعله في حدود التفاعل مع بعض القضايا السياسية[2].

وبالنسبة للمجتمع المدني في تونس فقد برز دوره في الحراك المجتمعي من خلال مساهمة بعض مؤسساته المعروفة بتاريخها النضالي، والدفاع عن مبادئ المواطنة والحرية والعدالة، رغم كل ما مورس عليها من استبداد وتضييق، ومحاولة استمالتها وتدجينها من طرف النظام التونسي السابق، فالاحتجاجات التي انطلقت أواخر عام 2010 وأدت إلى إسقاط النظام أوائل العام 2011، كانت نتيجة تراكمات طويلة من الفعل الاجتماعي والسياسي المعارض لسياسات النظام، ويمكن هنا أن نذكر

1 - Didier Lapeyronnie, "Mouvements sociaux et action politique, existe-t-il une théorie de la mobilisation des ressources ?". **Revue française de Sociologie**, Vol 29, Paris: édition Ophrys, 1988, p595.

2 - Alaione Touraine, "Contribution à La sociologie du Mouvement Ouvrier: Le syndicalisme de Contrôle". **Cahiers Internationaux de Sociologie**, Vol 28,France: Presses Universitaires de France, 1960, p 62.

"الاتحاد العام التونسي للشغل" و"الهيئة الوطنية للمحامين" و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" و"الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات". ولئن التقت هذه المنظمات للدفاع عن المبادئ المرتبطة بالمواطنة والحرية والعدالة، والتي مثّلت أهم شعارات الاحتجاجات الشعبية أواخر 2010، فإنها تفاوتت في دورها ومكانتها في تلك الاحتجاجات، وليه سنتطرق في هذا المطلب إلى دور بعض المنظمات التي كان لها دور بارز في تأطير وتوجيه الاحتجاجات التي أدت إلى إسقاط النظام، وذلك لأن الاحتجاجات كانت عفوية ودون زعامة أو قيادة، وفاجأت فواعل المجتمع السياسي والمدني، وعليه لم يكن هناك دور أساسي لمكونات المجتمع المدني.

1- الاتحاد العام التونسي للشغل: رغم تداخل الأدوار التي قامت بها منظمات المجتمع المدني، ورغم تكاملها على مستوى المضامين وكذلك على مستوى العمل الميداني، ورغم دفاعها المشترك على نفس الفئات والشرائح الاجتماعية، إلا أنها تختلف في مرجعياتها ومنطلقاتها، لذلك نجد أن المنظمة الوحيدة التي يمكن أن تتميّز بنوع من الشمولية في هذا المجال هي "الاتحاد العام التونسي للشغل"، إلى درجة أنه كان يلعب دور الغطاء الذي تحتمي به القوى السياسية المحاصرة والممنوعة من العمل السياسي من طرف السلطة، ولذلك فإن أغلب مكوّناته وهياكله النقابية لها مرجعياتها السياسية التي تحدّد رهاناتها وتوجّه تحرّكاتها، إلى الحد الذي نجد فيه بعض النقابات القطاعية بكاملها لها ارتباطات سياسية وحزبية[1].

ومن هذا المنطلق كان النقابيون حاضرين بقوة في الاحتجاجات الشعبية، وينبغي أن نلاحظ في هذا السياق حضور التيار القومي بقوة في بداية هذه الأحداث، خصوصا إذا عرفنا انتماء الكثير من النقابيين والمحامين في جهة "سيدي بوزيد" إلى هذا التيار الذي تواجد بقوة منذ بداية الأحداث[2]. فبعد يوم واحد من حرق الشاب "محمد البوعزيزي" لجسده انطلقت المظاهرات والمسيرات، وعلى الرغم من اعتراف الكثيرين وخاصة من النقابيين أنفسهم أن الحركات الاحتجاجية كانت في بداياتها عفوية تماما وبدون زعامة، إلا أنهم يرون أن "الاتحاد العام التونسي للشغل" كان حاضنا للحركة الاحتجاجية وحاميا لها، حيث كانت ساحة "محمد علي الحامي" الموجود أمام مقر "الاتحاد" بتونس على سبيل

1 – المولدي قسومي، مرجع سابق. ص 212.

2 – التهامي الهاني، **الثورة في تونس 17 ديسمبر والدور الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل**. تونس: المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، 2011، ص 36.

المثال في قلب التحركات، كما كانت مقرات "الاتحاد" المنتشرة في كامل التراب التونسي بدورها فضاءات تشاور وتنسيق بالنسبة لمختلف الفاعلين المنخرطين في الحركات الاحتجاجية[1].

وانطلقت أول المسيرات من أمام دار "الاتحاد الجهوي للشغل" بـ"سيدي بوزيد"، حيث أصدر أول بيان يوم 18 ديسمبر 2010 طالب فيه بإطلاق سراح الموقوفين، كما طالب بالحق في التنمية وسحب قوات الأمن من الشوارع، وهي مطالب أكدها المكتب التنفيذي الوطني ببياناته وزياراته الميدانية، وقد تمكن من التدخل لإطلاق سراح الموقوفين[2].

لقد كانت النقابات الجهوية تنظم المظاهرات والاعتصامات بمساعدة القواعد والكوادر، وكانت المظاهرات تنطلق من المقرات الجهوية للاتحاد ويحتمي بها كل من يريد ان يهرب من بطش البوليس، غير أن القيادة المركزية لم تتخذ موقفا واضحا، بل ولم تساند الوقفة الاحتجاجية في ساحة "محمد علي الحامي" يوم 25 ديسمبر 2010[3]، ويمكن هنا ملاحظة الهوة بين القواعد والقيادة، فـ"الاتحاد العام التونسي للشغل" ساند الحركات الاحتجاجية كأفراد لا كمنظمة موحّدة، كما أن دعمه للثورة جاء متأخرا، غير أن تدخله ولو جاء متأخرا ساهم في إنجاح الاحتجاجات على عكس انتفاضة الحوض المنجمي قبل سنتين، والتي باءت بالفشل لأن الاتحاد لم يقم بدعمها ومساندتها، وهنا يمكن القول أن الاتحاد قد اتعظ من الموقف السلبي الذي اتخذه تجاه أحداث الحوض المنجمي.

وبعد ذلك طفت تدريجيا شعارات سياسية منددة بالفساد ومطالبة برحيل "بن علي"، حيث ساهم الربط بين البعدين الاجتماعي والسياسي للمطالب بشكل واسع في انتشار الحركة الاحتجاجية، إذ تبناها العديد من الأشخاص في مناطق مختلفة من البلاد، وازدادت الحركة قوة واستمرارية بفضل تجانس وراديكالية الشعارات المرفوعة من طرف المحتجين في كل المظاهرات والتجمعات التي عمت أرجاء البلاد[4].

لقد تميّزت الحركات الاحتجاجية بسرعة انتشارها، حيث أنه في ظرف ثلاثة أيام فقط انتقلت الحركة إلى أغلب مدن الوسط المجاور لمدينة "سيدي بوزيد"، حيث نشّط النقابيون اتصالاتهم ولركّزهم

1 – هالة اليوسفي، **الاتحاد العام التونسي للشغل: قصة شغف تونسية– نقابيون في الثورة**. مرجع سابق، ص ص 66– 68.

2 – أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، مرجع سابق. ص 16.

3 – عفيفة المناعي، مرجع سابق. ص 04.

4 – هالة اليوسفي، **الاتحاد العام التونسي للشغل: قصة شغف تونسية– نقابيون في الثورة**. مرجع سابق، ص ص 70– 71.

من أجل تخفيف الضغط على المدينة، وذلك بعد ملاحظتهم تركّز القمع فيها واواف التعزيزات الأمنية إليها، فإضافة إلى دعم النقابيين لعب وجود مقرات للاتحاد في مجمل التراب التونسي دورا حاسما في الاحتجاجات، حيث ضمنت الهياكل جهوية والمحلية التوسع للحركة جغرافيا وضمان استمراريتها في آن واحد[1].

ورغم التحاق هياكل الاتحاد بالاحتجاجات والمظاهرات منذ اليوم الموالي لحرق "البوعزيزي" جسده، إلا أن القيادة لم تُعلن عن مساندتها للحركة الاحتجاجية رسميا إلا يوم 04 جانفي 2011، وذلك بعد أن انعقدت "الهيئة الإدارية الوطنية" وهي سلطة القرار الثالثة التي تضم أساسا أعضاء المكتب التنفيذي الوطني، والكتاب العامين للاتحادات الجهوية والجامعات والنقابات العامة، حيث أكدت الهيئة مساندتها لتحرّك الجهات ودعمت إصلاحات سياسية، كما طالبت بانسحاب الجيش وإنهاء محاصرة الجهات[2].

ومع اتساع رقعة الاحتجاجات ازداد القمع البوليسي وهو ما ساهم في تصعيد الاحتجاجات، وبذلك عمد النقابيون في مستوى الهياكل القاعدية والوسطى كرد فعل على تصاعد وتيرة عنف النظام وتوسع الانتفاضة إلى تعديل استراتيجيتهم، إذ قرروا الضغط بكل ثقلهم بهدف تغيير موقف الانتظار الذي التجأت إليه القيادة الوطنية للمركزية النقابية والتي كان ردّها محتشما، وعندها لم يعد من خيار أمام الأمين العام والمكتب التنفيذي سوى مساندة الحركة الاحتجاجية وإلا فلا شرعية باقية لهم عند قواعدهم، وفي 11 جانفي 2011 تبنى أعضاء "الهيئة الإدارية الوطنية" للاتحاد بيانا أعلنوا فيه أنهم يدينون بشدّة إطلاق الرصاص على المتظاهرين وقتل المواطنين الأبرياء، والمطالبة بضرورة تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، وضرورة السحب الفوري لفيالق الجيش من المدن والشوارع، وإقرار حق الهياكل النقابية الجهوية الدخول في الاحتجاجات[3].

ومع اتخاذ الاتحاد موقفا حاسما كان قرار الإعلان عن إضرابات عامة يوم 11 جانفي 2011 من طرف ثلاث اتحادات جهوية (صفاقس، توزر، القيروان)، وضُبطت لذلك رزنامة اختير لها أن

1 – علي الشتوي، "تونس منذ ما بعد الاستقلال: إتحاد الشغل في قلب الحراك السياسي التونسي". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.webmanagercenter.com، تاريخ الاطلاع: 2017/06/02.

2 – أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، مرجع سابق. ص 16.

3 – هالة اليوسفي، **الاتحاد العام التونسي للشغل: قصة شغف تونسية– نقابيون في الثورة**. مرجع سابق، ص ص 78– 81.

تبدأ من هذه الجهات، ولكن الجميع كان ينتظر ما يمكن أن يحدث في "صفاقس" وهي المدينة الثانية في تونس من حيث الثقل الاقتصادي والديمغرافي، وذات الثقل النقابي أيضا، فكان الإضراب المعلن ليوم 12 جانفي 2011 هو الشرارة القادحة لبداية العد التنازلي لحكم "بن علي" في تونس[1].وعليه كان الإضراب العام الذي نفذته "صفاقس" لحظة حاسمة ساهمت بشكل كبير في إلهام وتشجيع التحرّك الذي حدث يوم 14 جانفي 2011 بالعاصمة التونسية.

وتلى هذا الإضراب إضرابات ومسيرات يوم 13 جانفي 2011 بولايات "سيدي بوزيد" و"سليانة" و"القيروان" و"القصرين" و"بنزرت"، وقد رافقت هذه المسيرات كلها شعارات تنادي بإسقاط النظام وحل الحزب الحاكم[2]. وفي نفس اليوم توجّه "بن علي" بخطاب اشتهر لدة التونسيين بعبارة "فهمتكم" (أنظر الملحق رقم 01)، حيث قدم فيه وعودا للتونسيين بمزيد من الحريات ووعود أخرى كثيرة، لكنها وعود اعتبرت متأخرة جدا، وفي 14 جانفي 2011 قرر الاتحاد الجهوي بتونس تنفيذ إضراب بساعدتين في تونس الكبرى، وانطلقت مظاهرة من ساحة "محمد علي" وهو المقر المركزي لـ"الاتحاد العام التونسي للشغل" نحو وزارة الداخلية، وفي مساء ذلك اليوم رحل "زين العابدين بن علي" إلى المملكة العربية السعودية.

يمكن القول أنه في غياب قيادة قادرة على تنظيم حركة عفوية في سياق ميزان قوى لصالح النظام، وفّر النقابيون الموارد المادية والتنظيمية والسياسية التي حوّلت تدريجيا الانتفاضة العفوية إلى مسار احتجاجي عجّل برحيل "بن علي"، فقد أطروا الانتفاضة بفضل التنسيق بين مختلف الفئات، وقاموا بالتوسط لدة السلط والضغط على هيئات القرار التابعة للاتحاد، فلقد ترتب عن الضغط المسلّط من طرف النقابيين على الهياكل توزيع محكم للأدوار بينهم وبين المكاتب الجهوية والمكتب التنفيذي الوطني، وبذلك تمكن النقابيون سواء كانوا في مستوى جهوي أو محلي، واعتمادا على الإمكانيات المادية التي وفرها الاتحاد من تنظيم المظاهرات وإدارة العلاقات بين مختلف المجموعات الفاعلة في الحركة الاحتجاجية[3].

1 – منصف القابسي، "النقابات في الوطن العربي بين مقاومة الفقر والثورة: قراءة تحليلية لتجربة الاتحاد العام التونسي للشغل". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.lebarmy.gov، تاريخ الاطلاع: 2017/06/02.

2 – أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، مرجع سابق. ص 16.

3 – هالة اليوسفي، **الاتحاد العام التونسي للشغل: قصة شغف تونسية– نقابيون في الثورة**. مرجع سابق، ص ص 84– 89.

2- الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين: هي جمعية تونسية تضم المحامين التونسيين، تأسست بمقتضى القانون عدد 07 لسنة 1958 المؤرخ في 15 مارس 1958، الذي تولى توحيد صفوف المحامين وأقر استقلالية هذا الصنف[1]. ولقد نشأت مهنة المحاماة في تونس مع الاستعمار الفرنسي الذي أدخل وظيفة النيابة (الترافع) أمام القضاء، وهي وظيفة لم يكن لها وجود قبل الاستعمار الفرنسي، وانتقل مسار المهنة من التوكيل الذي اضطلع به الوكيل إلى النيابة التي كان يباشرها المحامي، واجدر الإشارة إلى أن وظيفة الوكيل ظلت في مرتبة دونية مقارنة مع المحاماة إلى حدود سنة 1952، وهي السنة التي شهدت إلغاء وظيفة الوكالة وتحويل الوكلاء إلى محامين دون التمتع بجميع صلاحيات المحامي وامتيازاته، ولم تتحقق المساواة التامة إلا في سنة 1958 مع توحيد سلك المحاماة[2].

وكانت فرنسا اعترفت بصفة رسمية بالمحاماة التونسية سنة 1887، وخاضت هيئة محامي البلاد التونسية نضالات كانت في جانب منها من أجل استقلالية المهنة، وقد سجّل عدد المرسمين بهيئة المحامين تراجعا خلال السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، وقد تراجع العدد من 400 إلى 277 محام سنة 1963 مقارنة بسنة 1962، بسبب مغادرة محامين فرنسيين وتونسيين يهود للبلاد[3].

وقد نظّم المشرّع التونسي مهنة المحاماة بعدّة قوانين وأوامر حاولت أن تواكب التطور المجتمعي، أهمها القانون عدد 87 لسنة 1989 المؤرخ في 07 سبتمبر 1987، والذي تم تعويضه بالمرسوم عدد 79 لسنة 2011 المؤرخ في 20 أوت 2011 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، ويتجاوز عدد المحامين في تونس اليوم 9526 محام، يتوزعون على فروع جهوية عددها 15 فرعا حاليا، وقد كان للمحاماة التونسية دور بارز في مقاومة الاستعمار وفي النضال من أجل نصرة قضايا الحق، حتى في فترة الرئيس "الحبيب بورقيبة" و"زين العابدين بن علي"، حيث كانت في مقدمة المدافعين عن الموقوفين في القضايا الكبرى وخاصة منها المتعلق بالاحتجاجات[4].

1 – محمد الهادي الأخزوري، مرجع سابق. ص 69.

2 – خميس عرفاوي، "هيئة المحامين بتونس في عهد الاستعمار الفرنسي (1887– 1947): نضالات ومكاسب". **مجلة المحاماة**، العدد 02، تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، أفريل 2012، ص ص 36– 41.

3 – مفيدة القيزاني، "المحاماة التونسية من الاستعمار إلى الثورة". **جريدة الصباح**، تونس، عدد يوم 24 فيفري 2017.

4 – رمزي محمدي، "قراءة في واقع المحاماة التونسية". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www. Kadhanews.com، تاريخ الاطلاع: 2017/07/13.

لقد كانت المحاماة التونسية قبل الحراك المجتمعي أواخر سنة 2010 بؤرة أساسية من بؤر التوتر ضد النظام السياسي، وكانت مجالا حيويا لممارسة الحريات والديمقراطية، والوقوف في وجه كل أشكال التعسف والقسر والعنف، ولم تمر فترة إلا ودفعت فاتورة تلك القيم. ففي فترة السبعينات مثلا وقفت المحاماة في وجه "بورقيبة" وكانت المعركة ضد السلطة مع النقابيين، ووقف المحامون مع "الاتحاد العام التونسي للشغل" في معركة الإضراب العام في جانفي 1978، ثم في الثمانينات كانت المحاماة التونسية قِبلة أساسية لكل المضطهدين من اليمين واليسار والقوميين[1].

واستمرت المحاماة في خوض المعارك ضد السلطة في عهد "بن علي"، فبعد الانفتاح الزائف الذي أفصح عنه غداة اعتلاءه سدة الحكم، عمل "بن علي" بمباركة بعض المحامين الموالين له إلى تقسيم المحاماة وإحداث هيئات للمحامين، غير أن المحامين وقفوا في وجهه مانعين قيامه بما يريد.

وكان أهم صدام إثر أحداث الحوض المنجمي لسنة 2008، حيث وقفوا المحامون إلى صف المنتفضين، كما وقفوا إلى صف الطلبة الذين تم سجنهم، ووقفوا مع ضحايا قانون الإرهاب من الذين لم يتورطوا في القضايا الإرهابية، وكانت كل مرافعاتهم في القضايا الوطنية والقومية العربية مجانية ودون مقابل لاعتبارهم بأنها قضايا عادلة[2]. وكانت تلك القضايا تعتمد على استراتيجية العدد، حيث يتم الضغط من خلال إعلام نيابة عشرات وفي بعض الحالات مئات المحامين للترافع في قضية واحدة والحضور في يوم الجلسة وطلب العشرات منهم حق الدفاع والمرافعة[3].

لقد أقحم "بن علي" المحاماة رغما عنها في مواجهة معه، لأن ذلك النظام لم يعد يعترف أو يقتنع بالاستقلالية، لذلك حاول بآليات عدة احتواء المحاماة من خلال خلق أنصار له من داخل القطاع يدعمهم ويمولهم ولقد كان دور هؤلاء المحامين الموالين لسلطة "بن علي" مقابل ما يحظون به من

1 – منجي الخضراوي، "المحاماة في تونس: هل مازالت قلعة للدفاع عن الحقوق والحريات"، **جريدة الشروق**، تونس، عدد يوم 26 ماي 2016.

2 – المرجع نفسه.

3 – وحيد الفرشيشي، " المحامي(ة) المناصر(ة) للقضايا الاجتماعية في تونس قبل الثورة وبعدها: ولوج اللعبة الإعلامية والقاضي لم يعد خصما". **مجلة المفكرة القانونية**، العدد العاشر، تونس، 31 جويلية 2013، ص18.

امتيازات مادية، هو محاولة افتكاك هياكل المهنة لتسهيل احتواءها من قبل النظام وجعلها موالية ومزكّية له في كل ما يقترفه من مظالم[1] .

لقد كان المحامون جزءا من الفاعلين المهمين والمساهمين في الاحتجاج ضد نظام "بن علي"، وبالرغم من أنهم لم يقودوا الحراك الشعبي إلا أنهم كانوا في المواقع الأولى على رأس المسيرات جنبا إلى جنب مع النقابيين في كل الجهات، وكانوا سندا هاما لحركات الاحتجاج الشعبية، وذلك عبر تنظيم الاعتصامات أمام قصر العدالة وتنسيق التحركات مع النقابيين المحتجين[2]. فعمادة المحامين مثلت فضاءا حرا وأحيانا كانت هي المجال الوحيد للعمل السياسي المعارض الجدّي في البلاد، سواء على مستوى القواعد أو على مستوى القيادة، وكانت "الهيئة الوطنية للمحامين" في أغلبها أكثر من مرّة معارضة للسلطة، فبين 17 ديسمبر 2010 و 14 جانفي 2011، لعب المحامون دورا قياديا حقيقيا[3].

لقد شهد شهر ديسمبر 2010 توترات عديدة بين المحامين والنظام التونسي السابق، منها منع أعضاء من المكتب التنفيذي لـ"الجمعية التونسية للقضاة" من الالتحاق بمكان انعقاد المؤتمر الرابع لجمعيتهم، والذي نظّم بتونس العاصمة يومي 18 و19 ديسمبر 2010، ووصل الأمر إلى حد منع البعض من الخروج من منازلهم، وفي خلال الفترة نفسها طفت إلى السطح فضيحة التنصت على المحامين بسجن "المرناقية" إثر نشر المكتوب المؤرخ في 25 جانفي 2010، والتي استنكرها المحامون معتبرينها ممارسات خطيرة ماسة بحقوق الدفاع[4].

وبرز حضور المحامين لدعم التحركات الشعبية منذ اليوم الاول للاحتجاجات ولو بصفة فردية وشخصية، حيث قام أحد المحامين بإلقاء خطاب في المحتجين أما مقر ولاية "سيدي بوزيد" مباشرة إثر حادثة إحراق "البوعزيزي" لجسده في 17 ديسمبر 2010، وهو ما زاد في حماس الشباب الغاضب[5].

---

1 – روضة العداسي، "دور المحاماة التونسية في حماية الثورة". **مجلة المحاماة**، عدد ممتاز، أفريل 2011، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2011، ص 82.

2 - Eric Gobe, **Les avocats en Tunisie de la colonisation à la révolution (1883- 2011)**. Tunis- Paris: IRMC-Karthala, 2013, p 284.

3 – هالة اليوسفي، **الاتحاد العام التونسي للشغل: قصة شغف تونسية– نقابيون في الثورة**. مرجع سابق، ص 73.

4 – المولدي الزوابي، "وثائق خطيرة تكشف عملية تنصت على محامين في سجن المرناقية". **جريدة الموقف**، تونس، عدد يوم 24 ديسمبر 2010.

5 – عبد الرزاق الكيلاني، **المحامون في تونس من مقاومة الاستبداد إلى ثورة الحرية والكرامة**. تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2016، ص 113.

وفي اليوم التالي لوفاة "البوعزيزي" شارك عدد كبير من المحامين المرتدين للأردية السوداء في اعتصام، وكان رد فعل السلطات أن استجابت بإطلاق العنان لقوات الامن الحكومية على المتظاهرين، وأرسلت 2000 شرطي لقمع أعمال الشغب في "سيدي بوزيد"، وبما أن الاحتجاجات ضد النظام قد اندلعت في جميع أنحاء تونس، فقد ازداد عدد المحامين المشاركين بشكل علني في النشاط السياسي بشكل سريع[1].

وخرجت أول مسيرة للمحامين بـ"القصرين" يوم 22 ديسمبر 2010، حيث انطلق اثنا عشر محاميا من مقر المحكمة الابتدائية إلى الشارع شعارات منددة بالظلم والحيف المسلط على ولاية "القصرين"، وأمام لجنة التنسيق لحزب "التجمع الدستوري" الحاكم، وتحول الامر إلى اجتماعات يومية بمقر المحكمة حتى يوم 27 ديسمبر ، إذ خرج يومها كل المحامين ليجوبوا كامل مدينة "القصرين"[2].

وفي يوم 31 ديسمبر اعتصم المحامون بساحة قصر العدالة، وتميّز الاعتصام بتواجد مكثف لقوات الامن لمنع المحامين المرتدين لشريط أسود كإشارة لدعم الحركة الاحتجاجية في "سيدي بوزيد" من دخول المحكمة، وتم الاعتداء على من رفض خلع الشريط، حيث تعرّض بعض المحامين إلى إصابات، فيما تم تمزيق أردية البعض الآخر. وتفاعل هيئة المحامين مع الاعتداءات التي تمت في حق المحامين بالدعوة إلى إضراب عام في 06 جانفي 2011، للتظاهر ضد ما وصفته بالاستخدام غير المسبوق للقوة ضد المحامين الذي يرمي لإسكاتهم[3].

وعليه نفّذ المحامون إضرابا عاما عن العمل بكامل أنحاء البلاد يوم الخميس 06 جانفي 2011، استجابة لقرار مجلس "الهيئة الوطنية للمحامين" الصادر يوم03 جانفي 2011، احتجاجا على ما تعرّض له المحامون في كامل أنحاء البلاد يوم الجمعة 31 ديسمبر 2010 من تعنيف واعتداء من طرف قوات الامن، وذلك داخل مقرات المحاكم ومكاتب المحامين ودار المحامي وأمام قصر العدالة[4].

1 – سلوى القنطري وآخرون، "دور المحامين كأطراف انتقالية فعالة في تونس"، مشروع المحامون والصراع والمرحلة الانتقالية، بلفاست: كلية الحقوق بجامعة كوينز – معهد العدالة الانتقالية بجامعة أولستر، 2015، ص 01.

2 – عبد الرزاق الكيلاني، المرجع السابق. ص ص 115– 116.

3 – بيان الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، 06 جانفي 2011.

4 – عبد الرزاق الكيلاني، المرجع السابق. ص 148.

استمر الإضراب واستقطب المزيد من الاهتمام في جميع أنحاء البلاد، وعقب القمع الدموي للمحتجين في "تالة" و"القصرين" في 08 و 09 جانفي 2011، وكان المحامون مرّة أخرى بأرديتهم السوداء في مقدمة احتجاج "صفاقس"، واحتجاجات أخرى في "مدنين" و"القصرين" و"سيدي بوزيد"[1]. واستفاد المتظاهرون من دعم المحامين مدعومين من طرف هياكلهم، فكان لوجود المحامين بأزيائهم الرسمية وسط المتظاهرين أو في صفوفهم الأمامية، الأثر الإيجابي على نفسية المحتجين الذين وجدوا في هذا الدعم فرصة لتصعيد الاحتجاجات بمختلف مناطق البلاد.

وفي يوم 12 جانفي 2011 أصدر مجلس "الهيئة الوطنية للمحامين" بيانا اعلان فيه عن إطلاق مبادرة لتشكيل لجنة وطنية لمكونات المجتمع المدني المستقلة، هدفها وقف تردّي الأوضاع والاستجابة لمطالب المحتجين، حيث وافق كل من الامين العام لـ"الاتحاد العام التونسي للشغل" ورئيس "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" على الانضمام لهذه المبادرة[2].

كما أعلن ذات المجلس عن دخوله في اعتصام مفتوح ودعا كافة فروع المحامين لتنظيم اعتصامات بمقراتهم إلى حين تلبية المطالب التالية[3]:

– الإيقاف الفوري لإطلاق النار وما نتج عنه من قتل للمواطنين العزّل في كامل أنحاء البلاد.
– الإفراج الفوري واللامشروط عن كافة المعتقلين على خلفية الأحداث الأخيرة دون قيد أو استثناء.
– تشكيل لجنة مستقلة ومحايدة لتحديد المسؤوليات عن إطلاق الرصاص على المحتجين وفتح التتبعات القضائية لمحاسبتهم.
– تشكيل لجنة مستقلة ومحايدة بُغية فتح ملفات الفساد المالي بالبلاد ومحاسبة مرتكبيه.
– الكف الفوري عن وصف الحركة الاحتجاجية العفوية بالإرهابية والتطرف من قبل أجهزة الإعلام والمسؤولين الرسميين.

ويوم 14 جانفي 2011 تصاعدت الاحتجاجات الشعبية وعمت كامل أنحاء البلاد، وتزامنت مع تنفيذ المحامين لإضراب عام بكامل أنحاء تونس، وتم تنظيم مسيرة توجّهت من قصر العدالة نحو

1 – سلوى القنطري وآخرون، مرجع سابق. ص 01.
2 – بيان الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، 11 جانفي 2011.
3 – بيان الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، 12 جانفي 2011.

ساحة "القصبة" وأخرى نحو شارع "الحبيب بورقيبة"، والتحم المحامون مع باقي المتظاهرين المتواجدين في الشارع، وتواصلت الاحتجاجات إلى غاية مغادرة "بن علي" التراب التونسي.

أما باقي مكوّنات المجتمع المدني التونسي فقد تجاوزها الحدث، وكانت الأحداث فُجائية وسريعة ولم تستطع مواكبتها ولا مُجاراتها، وشارك فيها المنتمون لمختلف مكوّنات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات بشكل فردي، على غرار "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات"، و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" وغيرها، حيث لم تُساهم هذه الجمعيات والمنظمات في المراحل الأولى للاحتجاجات نتيجة عفويتها وفُجائيتها، إضافة إلى القمع والحصار اللذان كانت تعاني منهما أغلب مكوّنات المجتمع المدني التونسي قبل جانفي 2011، غير أن هذه المكونات تداركت الأمر بعد إسقاط النظام، وكان لها دور بارز في المرحلة الانتقالية.

ويمكن هنا إبراز خاصيتين تميّز بهما دور المجتمع المدني التونسي في هذه الفترة، وهما [1]:

– الخاصية القانونية التي ارتبطت بالدور الذي لعبته "الهيئة الوطنية للمحامين"، والتي جنّدت العديد من المهنيين في هذا القطاع لمساندة كل أشكال الاحتجاج والدفاع عن المناضلين والنشطاء، الذين كانوا يتعرضون إلى محاكمات من طرف النظام السابق.

– الخاصية الاجتماعية والمطلبية التي ميّزت أغلب الأدوار التي قام بها المجتمع المدني، باعتبار أن السمة البارزة في تاريخ الاحتجاج على السلطة المركزية في تونس هي طابعها الاجتماعي الذي يمكن أن يحمل مضامين سياسية، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الاحتجاجات التي أسقطت النظام السابق، وقد برز في هذا الإطار دور "الاتحاد العام التونسي للشغل" بما يمثله من حام لحقوق العمال والنضال في سبيل الدفاع عنها وعن باقي الفئات الاجتماعية المختلفة.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني التونسي في المرحلة الانتقالية

بعد أن أدى الفاعلون الأساسيون في المجتمع المدني التونسي دورا مهما في تأطير الحركات الاحتجاجية إلى غاية إسقاط النظام التونسي السابق، زمع بداية المرحلة الانتقالية سعت مختلف التنظيمات والجمعيات إلى أن يكون لها دور فعّال في الفترة الانتقالية، حيث ومع حلول يوم 15 جانفي 2011 بدأت مختلف تشكيلات المجتمع المدني، وعلى رأسها "الاتحاد العام التونسي للشغل" بصفته التنظيم المدني الأقوى في تونس، بدأت تتلمس أدوارها خلال هذه المرحلة، حيث أبدت تلك التشكيلات

1 – المولدي قسومي، مرجع سابق. ص ص 2011– 2012.

في الأيام الأولى التي تلت سقوط النظام السابق وحدة وتجانسا في الموقف والاتجاه مقابل تراجع دور المجتمع السياسي، والذي عرف تشرذما واضطرابا كبيرين نتيجة الغموض الذي اكتنف طريقة انتقال السلطة.

فبعد سقوط النظام التونس ومغادرة الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" التراب التونسي، عرف المشهد السياسي اضطرابا وتذبذبا كبيرين، حيث تولى "محمد الغنوشي" الوزير الأول الأسبق رئاسة الجمهورية حسب الفصل 56 من دستور 1959، وهو ما أثار معارضة فقهاء القانون الدستوري، وعليه تم تصحيح الوضع بتولي رئيس البرلمان "فؤاد المبزع" شؤون الرئاسة عملا بأحكام الفصل 57 من الدستور.

غير أن وَحدة مكونات المجتمع المدني عرفت تفككا بعد انتخابات المجلس التأسيسي لصالح المجتمع السياسي، نظرا للانفجار الحزبي الذي أنتج الكثير من الأحزاب السياسية، وهو ما ساهم في نقل النقاش من المجتمع المدني التونسي إلى المجتمع السياسي، وهو ما قلّص من دور منظمات المجتمع المدني بشكل كبير إذا استثنينا "الاتحاد العام التونسي للشغل"، والذي ظل مُحافظا على دوره الفعّال واستمر في التواجد في المشهد الاجتماعي والسياسي طلية الفترة الانتقالية.

وكانت البداية مع تولي "فؤاد المبزّع" رئاسة الجمهورية، والذي طلب من الوزير الأول "محمد الغنوشي" تشكيل حكومة وطنية، وهي الحكومة التي ضمت وزرا من النظام السابق، وآخرين كانوا أعضاء في حزب "التجمع الدستوري"، وشارك فيها "الاتحاد العام التونسي للشغل" بثلاث وزراء. غير أن الاتحاد سرعان ما أعلن انسحابه منها وعقد هيئة إدارية لإعلان ذلك، وعلّل انسحابه بعد انسجام الحكومة مع تطلعات العمال وعموم الشعب، كما أصدر بيانا أعلن فيه استقالة مسؤوليه من مجلس النواب والمستشارين، وتجميد عضويته بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي[1].

كما قامت احتجاجات شعبية كبيرة ضد حكومة "الغنوشي"، حيث اعتبر المحتجون أن هذه الحكومة اتجهت نحو الاستمرار بالنظام السابق، وذلك بإقامة حكومة أغلبيتها من رموز النظام السابق، وتطعيمها برموز من المعارضة والمستقلين، ومعتبرين أن ما حدث هو لحظة إصلاحية للنظام وليس "ثورة"[2]. وعلى إثر ذلك تأسس "المجلس الوطني لحماية الثورة"، وهو مجلس تم تأسيسه من قبل

1 – أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، مرجع سابق. ص 17.

2 – رضا الزواري، **الثورة التونسية ثورة الهامش على المركز**. تونس: دار نهى للطباعة والنشر، 2012، ص 199.

مجموعة من المنظمات والهيئات والجمعيات والأحزاب، وعلى رأسها "الاتحاد العام التونسي للشغل" و"الهيئة الوطنية للمحامين"، حيث تأسس هذا المجلس وفقا للمبادئ التالية[1]:

- إعداد التشريعات المتعلقة بالفترة الانتقالية.
- مراقبة أعمال الحكومة المؤقتة التي تتولى تصريف الأعمال.
- إتخاذ المبادرات التي يفرضها الوضع الانتقالي.
- إعادة النظر في اللجان التي تم تشكيلها من حيث صلاحياتها وتركيبتها.

وساهم هذا المجلس في الضغط على الحكومة من خلال اعتصام "القصبة 1"، والذي نتج عنه تحوير حكومي ترتب عنه رحيل رموز النظام السابق التي كانت بيدها الوزارات السياسية، وأعقب ذلك تشكيل "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" بالمرسوم عدد 6 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011، نتيجة انصهار "الجنة العليا للإصلاح السياسي " التي وقع إحداثها من قبل رئيس الجمهورية المؤقت، و"المجلس الوطني لحماية الثورة"[2].

وعلى الرغم من تشكيل حكومة "الغنوشي " الثانية إلا أن الغضب الشعبي تواصل، حيث رفض المعتصمون في اعتصام "القصبة 2" تواجد "محمد الغنوشي" نفسه في السلطة، حيث تم تنظيم مظاهرة حاشدة طالب فيها المتظاهرون باستقالة الحكومة الجديدة وبانتخاب مجلس وطني تأسيسي. ونتج عن التعبئة الجماهيرية استقالة "محمد الغنوشي" وتعيين "الباجي قائد السبسي" خلاف له، والذي أعلن إثر تعيينه عن تعليق دستور 1959 وانتخاب مجلس وطني تأسيسي.

ويتجلى دور مكونات المجتمع المدني التونسي في هذه الفترة في تشكيل "المجلس الوطني لحماية الثورة"، ثم "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، وكان الدور البارز لـ"الاتحاد العام التونسي للشغل" والذي قرر عدم المشاركة في حكومة "الغنوشي"، كما ساهم في الضغط على الحكومة وكان فاعلا أساسيا في اعتصامات "القصبة 1 و 2"[3].

لقد قامت حكومة "السبسي" على أساس الكفاءات أو ما اصطلح على تسميته بحكومة "تكنوقراط"، وسجلت هذه الحكومة كسابقتها غياب ممثلين عن "الاتحاد العام التونسي للشغل"، ورغم ذلك نجح "الاتحاد" خلال هذه الفترة في إجبار حكومة "السبسي" على تحقيق مطالبه الاجتماعية، حيث

1 – "تأسيس المجلس الوطني لحماية الثورة"، **جريدة الشروق**، تونس، عدد يوم 14 فيفري 2011.

2 – منعم برهومي، مرجع سابق. ص ص 168– 171.

3 – هالة اليوسفي، **الاتحاد العام التونسي للشغل: قصة شغف تونسية– نقابيون في الثورة**. مرجع سابق، ص 114.

لعب دور مجموعة ضغط على الحكومة ولذلك لم يشارك فيها، ومن هنا فرض "الاتحاد" كفاعل في المشهد السياسي التونسي، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها ضعف مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية الموجودة التي أنهكتها الانقسامات الإيديولوجية[1].

كما لا يمكن هنا إغفال الدور الذي قامت به "الهيئة الوطنية للمحامين" في اعتصامي "القصبة" 1 و2، وذلك بمشاركة أعداد كبيرة من المحامين في هذه الاعتصامات، حيث نصبت الهيئة خيمة على عين المكان، وكان وجود المحامين بأزيائهم الرسمية قد شكّل قوة لمنع أي تشنج، وساهم بقسط كبير في تهدئة الاجواء، وخاصة بتسهيل العلاقة مع المؤسسة العسكرية التي كانت تُرابط حول المكان[2].

وبالرجوع إلى "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة"، وهي الهيئة التي ضمّت مكونات مهمة للمجتمع المدني وشهدت تنسيقا بين "الاتحاد العام التونسي للشغل" و"الهيئة الوطنية للمحامين" و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" و"الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات"، فقد أصبحت هذه الهيئة الهيكل الرسمي لإدارة المرحلة الانتقالية إلى جانب الحكومة، وضمت الهيئة 71 عضوا في أوائل مارس 2011، ثم ارتفع العدد ليصبح 120 عضوا في نهاية الشهر، وأخيرا أصبح عدد أعضاءها 155 عضوا في شهر أفريل 2011، وتتكون الهيئة من 12 حزبا سياسيا و19 نقابة ومنظمة. وانطلاقا من الصلاحيات الممنوحة لها، أصدرت الهيئة خلال الأشهر الثمانية من عملها عددا من مشاريع المراسيم والقوانين لتنظيم الحياة السياسية والعامة، والتي كان من أبرزها المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أفريل 2011 والذي نشأت بمقتضاه "اللجنة العليا المستقلة للانتخابات"، والتي أوكلت لها مهمة تنظيم الانتخابات الأولى، وهي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

تم إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر 2011، وأسفرت نتائجها عن فوز حركة "النهضة" بأغلبية مقاعد المجلس (89) مقعدا، يليها حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" (29 مقعدا)، وحلت ثالثا "العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية" (26 مقعدا)، وقد تقاسمت هذه الأحزاب الثلاثة السلطة السياسية بعد تكوينها لما عُرف بـ"الترويكا"، وهو الإئتلاف الذي تشكّل دون

1 – عفيفة المناعي، مرجع سابق. ص 09.

2 – عبد الرزاق الكيلاني، مرجع سابق. ص 206.

إشراك باقي الأطياف السياسية الأخرى، فتم بناء عليه انتخاب "مصطفى بن جعفر" من "العريضة" رئيسا للمجلس، واختيار "منصف المرزوقي" من "المؤتمر" رئيسا للجمهورية، فيما تم تعيين "حمادي الجبالي" من "النهضة" رئيسا للحكومة خلفا لـ"السبسي".

لقد ساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكوّنت من عدد من القوى البارزة، التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفية تسيير المرحلة الانتقالية، وانتقل المشهد الحزبي تدريجيا من التشتت والكثرة إلى الانتظام ضمن جبهات سياسية وازنة، منها ما هو مؤيد للشرعية الانتخابية التي أفرزتها انتخابات 23 أكتوبر 2011، ومنها ما هو معارض لها[1]. وبالتالي انقسم المشهد السياسي والاجتماعي يف تونس بعد الانتخابات إلى قسمين، فريق مؤيد لـ"الترويكا" وفريق معارض لها، وهو ما أدى إلى صدام بين "الترويكا" التي لها شرعية انتخابية، وباقي القوى التي لها شرعية تاريخية وثورية وعلى رأسها "الاتحاد العام التونسي للشغل"، حيث لم تكن الشرعية الديمقراطية التي أفرزتها انتخابات 23 أكتوبر 2011 كافة لتركيز القرارات السياسية، أو إفساح المجال لإرساء قواعد تسيير جماعية مشتركة ومقبولة، كما لم تنجح شرعية الانتخابات أيضا في التأسيسي لشرعية الحكومة أو المجلس التأسيسي، اللذين كانا محل انتقاد وتساؤل متواصلين[2].

ولقد ترجمت تلك التصادمات واقعيا من خلال حدثين هامين، أولهما ما تم في 09 أفريل 2012 من اشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين بسبب محاولة قمع المظاهرات والإفراط في استخدام القوة، وما حدث بين أنصار "الترويكا" ومعارضيها يوم 01 ماي 2012، وهو تاريخ عيد الشغل في تونس والذي تخرج فيه الطبقة العمالية إلى الشارع للاحتفال[3]. كما أدت معارضة "الاتحاد العام التونسي للشغل" لـ"الترويكا" وخاصة حركة "النهضة"، إلى تعرّض مقرات "الاتحاد" إلى الهجوم من قبل "رابطة حماية الثورة" المحسوبة على النهضة بتاريخ 04 ديسمبر 2012.

لقد أدى تباين وجهات النظر بين "الترويكا" وباقي القوى المعارضة لها إلى إدخال تونس في أزمة سياسية كادت أن تعصف بالمسار الانتقالي، وكانت بداية الأزمة بعد تجاوز "المجلس الوطني

1 – أنور الجمعاوي، مرجع سابق. ص 02.

2 – Abderrahmane Yaalaoui, "Légitimité électorale et l'légitimité révolutionnaire". **La presse de Tunisie**, 03 Octobre 2012.

3 – عفيفة المناعي، مرجع سابق. ص 11.

التأسيسي" المدى الزمني للمرحلة التأسيسية، حيث كان من المفترض أن يُنهي المجلس مهمته الرئيسية المتمثلة في صياغة دستور للبلاد خلال سنة من تاريخ انتخاب أعضاءه في 23 أكتوبر 2011، وهو ما لم يتم في الفترة المحددة.

وبعد بداية توافقية هادئة ارتد الوضع بعد اغتيال المعارضين "شكري بلعيد" و"محمد البراهمي" إلى ما يشبه انتكاسة للعملية الانتقالية، فتعثر الوفاق الوطني، وغابت رؤية واضحة بشأن خارطة الطريق، وتنامت أعمال العنف، إضافة إلى حالة الغضب التي عرفها الشارع التونسي[1]. وكان اغتيال عضو المجلس التأسيسي "محمد البراهمي" يوم 25 جويلية 2013 القطرة التي أدت إلى تأجج الأزمة السياسية، حيث أشار البعض بأصابع الاتهام إلى حركة "النهضة"، وأعلن في اليوم التالي لاغتيال "البراهمي" عن تأسيسي "جبهة الإنقاذ الوطني" من طرف مجموعة من الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والتي سعت من خلال تشكيل هذه الجبهة إلى استكمال صوغ الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي.

وتبعا لتلك الاغتيالات والوضع الامني المتردّي عرفت الساحة السياسية في تونس أكبر موجة احتجاجات منذ تلك التي أدت إلى إسقاط نظام "بن علي"، وعلّق نحو سبعين نائبا عضويتهم في "المجلس الوطني التأسيسي" ونظموا اعتصاما مفتوحا استمر عدة أسابيع خارج المجلس سُمّي حينها "اعتصام الرحيل"، وكان شعاره الأبرز رحيل الحكومة التي يرأسها "علي العريّض"، وبلغت الأزمة أشدها حتى داخل أحزاب "الترويكا"، وكان ذلك إثر قرار رئيس المجلس "مصطفى بن جعفر" يوم 06 أوت 2013 تعليق أعمال "المجلس الوطني التأسيسي" إلى أجل غير مسمى، في انتظار حل الازمة السياسية التي أججها اغتيال "محمد البراهمي"[2].

وعلى خلفية تلك الازمات والتوترات أدى "الاتحاد العام التونسي للشغل" دورا حاسما في التوسّط لتسوية تاريخية في تونس، حيث أعاد إحياء الحوار الذي أُطلق يوم 18 جوان 2012، فقدم مبادرته المتعلقة بإطلاق مجلس للحوار الوطني، تشكل نقاطها الست الأساسية أساسا للحوار الوطني،

1 – محمد سعدي و رشيد سعدي، "محنة الانتقال الديمقراطي العربي وعود الثورة، قلق المسارات ومعابر الأمل". في: إدريس لكريني وآخرون، **أطوار الانتقال الديمقراطي مآل الثورات العربية**. مرجع سابق، ص 257.

2 – "محمد البراهمي.. اغتيال أطاح بحكومة الترويكا"، مرجع سابق.

وهو ما رفضتها "النهضة" و"المؤتمر من أجل الجمهورية"[1]. ثم عرف الحوار مراحل عديدة كانت في كل مرة تتوقف أو تفشل، فكانت المبادرة الجادة على إثر اغتيال "محمد البراهمي"، حيث ضم "الاتحاد العام التونسي للشغل" جهوده إلى جهود "الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية"، إضافة إلى كل من جمعيتين أخريين معروفتين بإنجازاتهما ومكانتهما الرمزية وهما "الهيئة الوطنية للمحامين" و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان"، وتمكنت هذه المنظمات من إنشاء توازن سياسي ما أرغم حكومة "الترويكا" على التفاوض، وتمكن الرباعي الراعي للحوار من تضييق هوة الخلافات وإزالة الاستقطاب المحلي بين "الترويكا" من جهة وبين المعارضة العلمانية من جهة أخرى[2]. وقد نجحت هذه المنظمات في فرض التفاوض على حكومة "الترويكا" نظرا للثقل النقابي والتاريخي والنضالي التي تتمتع به، وهو ما أهلاها لأن تلعب دور جماعات ضغط على الحكومة بشكل فرض على الحكومة الاستجابة لها.

انطلقت الجلسات التمهيدية للحوار يوم 13 أكتوبر 2013، حيث تم الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان[3]:

– لجنة المسار الحكومي: ومهمتها التوافق على رئيس حكومة جديدة، على أن تكون حكومة "تكنوقراط" تُنهي باقي المرحلة وتُهيء المناخ لانتخابات ديمقراطية.

– لجنة المسار الانتخابي: مهمتها العمل على توصل لجنة التشريع العام بـ"المجلس الوطني التأسيسي" إلى الاتفاق على هيئة الانتخابات، وقانون الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

– لجنة المسار التأسيسي لضمان التوافق على المسائل الخلافية في الدستور.

وقد مكّن الحوار الوطني بصعوبة وعلى إثر سلسلة من المحادثات الثنائية والثلاثية والجماعية، من إيجاد اتفاق حول العديد من القضايا، وهو ما أفضى إلى اعتماد دستور 2014 وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في نفس العام، وهي الانتخابات التي لم يكن لها أن تنجح لولا ضغط الحوار الوطني، فقد كان نجاح هذه الانتخابات رهن التوافقات التي توصّلت إليها الطبقة السياسية والمجتمع المدني.

1 – حاتم مراد، مرجع سابق. ص 24.

2 – محمد كرو، "خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية". بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أفريل 2014.

3 – محمد الهادي الأخزوري، مرجع سابق. ص 79.

ويمكن القول أن الحوار الوطني الذي جرى في ظروف لم تخلُ من المصاعب، قد نجح في توفير شروط استقرار سياسي إلى حد ما، والتوصّل إلى توافق بين مختلف الفرقاء السياسيين، وهو ما يدل على أهمية الدور الذي اضطلعت به مكوّنات المجتمع المدني التونسي في الفترة الانتقالية، والتي تظافرت جهودها للوصول بمسيرة الانتقال الديمقراطي إلى بر الأمان مقارنة بالدول العربية الأخرى التي شهدت احتجاجات شعبية (مصر، ليبيا، اليمن، سوريا)، وما يدلّل أكثر على أهمية ذلك الدور هو تتويج الرباعي الراعي للحوار في تونس بجائزة نوبل للسلام عام 2015، لمساهمتها الحاسمة في بناء ديمقراطية متعددة مبنية على التوافق.

المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية في التغيير السياسي

لطالما اعتبرت تونس "النموذج" الناجح ضمن البلدان التي شهدت حراكا مجتمعيا من أواخر عام 2010، حيث نجحت في تجاوز الأزمات العديدة التي عرفتها بعد سقوط النظام السابق، بالرغم من أن عملية الانتقال أوشكت على الانهيار أكثر من مرة خاصة صيف 2012، بفعل الاغتيالات التي طالت شخصيات بارزة في المشهد السياسي. ومن بين العوامل المهمة التي ساهمت في نجاح النموذج التونسي مقارنة بالدول الأخرى هو طبيعة جيشها وموقفه من الاحتجاجات ودوره في المرحلة الانتقالية، حيث أن نجاح "النموذج" التونسي راجع بالأساس إلى مهنية وحرفية الجيش التونسي ونمط علاقته بالسلطة الحاكمة، حيث مكّنه عدم وجود مصالح خاصة وارتباطات "مشبوهة" مع الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" من تجاوز الإطاحة به بسرعة، إضافة إلى ابتعاده عن التدخل في المسار السياسي خلال الفترة الانتقالية عكس ما قمت به المؤسسة العسكرية في دول أخرى خاصة في مصر. وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دور المؤسسة العسكرية التونسية في التغيير السياسي من خلال ثلاث نقاط أساسية، تتعلق الأولى بالإشارة إلى نبذة عن الجيش التونسي قبل الاستقلال، وتتناول الثانية علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية في ظل دولة الاستقلال، أما الأخيرة فتتعلق بدور الجيش في التغيير السياسي.

المطلب الأول: نبذة عن الجيش التونسي قبل الاستقلال

بدأت سيطرة الدولة العثمانية على تونس سنة 1574، وبذلك أصبحت ولاية من ولايات الدولة العثمانية، وكانت ولاية تونس في البداية محكومة من قبل "الرايس"(الأميرال)، ثم الداي، وأخيرا البايات، حيث حكم البايات في نهاية المطاف تونس تحت رعاية الدولة الحسينية (1705– 1957).

وعرفت تونس كغيرها من الولايات العثمانية نظام الجيش الانكشاري الذي كان يتولى حماية البلاد التابعة للعثمانيين، وكان ذلك الجيش يُدعى بالحامية، ومع مرور الزمن تولّدت من جنود الحامية أسر حاكمة تداولت السلطة بأسماء مختلفة، ولذلك عرف النظام الانكشاري تطورا مستمرا نتيجة الصراعات الحاصلة بين أفراده[1].

ومنذ بداية القرن التاسع عشر برزت محاولات عديدة للإصلاح في شتى المجالات من طرف البايات خاصة في الجانب العسكري، حيث كانت تلك الإصلاحات ذات وتيرة بطيئة غير أنها عميقة، وبرزت أولى محاولات التغيير في طبيعة النظام الانكشاري في أواخر عهد "حمودة باشا الحسيني" (1782– 1814)، فبعد أن كانت قوات الجيش الانكشاري غير منضبطة، ومثيرة للشغب، ولم تكن تتلقى أجورها إلا مرّتين في السنة، جاء حمودة باشا ليضع هذا الجيش محل اهتمام شخصي، حيث كان مولعا باستكثار الجند من الترك والالتحام بهم والتودّد إليهم[2]. فكان الداي "حمودة باشا" يدفع لهم أجورهم بانتظام أفضل مِن مَن كان قبله من أسلافه، أما الطرف الآخر للجيش والمتمثل في فرسان القبائل والعروش فلم يكن معتمدا عليهم لانعدام الثقة فيهم، غير أن الجنود الأتراك استمرو على شغبهم وعدم انضباطهم، وكانت أعمال الشغب والأعمال المشينة التي كانوا يأتونها تصل باستمرار إلى الباي، وهو ما جعله يراجع علاقته بهم ويسعى إلى إقصائهم، ووضع حد لتجاوزاتهم والقيام بإصلاح جذري في التنظيم العسكري، حيث رأى ضرورة عاجلة في استبدال الجنود الأتراك برجال أكثر إخلاصا لخدمة مصالحه[3].

وعلى إثر تلك الإصلاحات قام الجنود الأتراك بثورة ضد الباي سنة 1811، بعد ان أحسوا أن تلك الإصلاحات تمس من مكانتهم وتحد من نفوذهم وقوتهم، وبعد أن أخمد الباي ثورة الجنود الأتراك اهتم اكثر بالجند غير النظاميين (القبائل والعروش) ، فقام بإزاحة بعض العناصر التركية وقلل الاعتماد عليهم حتى في الإدارة. وتواصلت الإصلاحات في عهد "حسين باي" عندما قام بحل الفرقة

1 – الشيباني بنبلغيث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859– 1882)**. تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1995، ص 47.

2 – أحمد ابن أبي الضياف، **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**. المجلد الثاني، الجزء الثالث، تونس: الدار العربية للكتاب، 1999، ص 12.

3 – محجوب السميراني، **الجيش التونسي (1831– 1881) رافد نهضة وإصلاح**. تونس: منشورات سوتيميديا، 2017، ص ص 26–32.

الانكشارية سنة 1829، وشرع في تركيب الجيش النظامي سنة 1831، فبدأ بجمع الشباب من ديوان الجند المثبتين في الديوان، وصم لهم عددا آخر من أبناء البلاد[1].

ومع تولي "أحمد باي" الحكم سنة 1837 قام بحركة إصلاحية عامة في البلاد، غير أن تلك الإصلاحات مسّت الجانب العسكري أكثر من غيره، حيث عمل على تنظيم الجيش طبقا لما هو معمول به في البلدان الأوروبية، فشمل ذلك إحداث الهياكل الإدارية، وفرض نظام التجنيد الإجباري، وإحداث المؤسسات التعليمية، وتركيز الصناعات الحربية بالاعتماد على وسائل البلاد وإمكانياتها[2].

وبدأ "أحمد باي" في سنة 1838 في تثبيت أفراد الجيش النظامي وتدريبه، وفي سنة 1839 كوّن فرقة الخيّالة المكوة من ألف فارس، وفي سنة 1840 منحه السلطان العثماني لقب "مشير" وهذا اللقب هو من أعلى الرتب العسكرية ولم يُمنح لأي من أسلافه، ما عزّز رغبته في مواصلة إصلاحاته واتجه إلى جيش المشاة، حيث شكل منه عدة فرق وبذلك وصل عدد الجنود سنة 1853 إلى 26 ألف جندي[3]. وعموما تجلّت أبرز الإصلاحات التي قام بها المشير "أحمد باي" في وضع الصيغة النهائية للعلم التونسي الحالي بموجب مرسوم في عام 1831، وتأسيس مدرسة باردو الحربية سنة 1840، وقام بإدماج الشكان الأصليين (التونسيين) في الجيش.

وبعد اعتلاء "محمد باي" سدة الحكم سنة 1955 قام بتغييرات هامة مسّت خصوصا الجانب العسكري، غير أنه وعلى عكس سلفه المشير "أحمد باي" كان يرى أن تكاليف الجيش باهظة، ولذا فلا فائدة من الاحتفاظ بهذا العدد الكبير من الجنود، فمباشرة بعد عودة البعثة العسكرية التونسية التي شاركت في حرب القرم (1854– 1856)، حتى قام "محمد باي" بتسريح عدد كبير منهم متذرّعا بالضائقة المالية التي عرفتها البلاد وضعف الموارد المالية[4].

وفي سنة 1857 أصدر "أحمد باي" قانون "عهد الأمان" لسائر سكان البلاد، وخصصت القاعدة الخامسة منه لشؤون الجيش وتنظيم الخدمة العسكرية بالقرعة، وفي عهد "الصادق باي" تم تنظيم قواعد العمل العسكري وما تبعه من قوانين[5]. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه منذ ظهور السلالة

1 – الشيباني بنبلغيث، مرجع سابق. ص 48.

2 – محجوب السميراني، مرجع سابق. ص 96.

3 – الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق. ص ص 50– 53.

4 – محجوب السميراني، المرجع السابق. ص 139.

5 – الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق. ص 61.

الحسينية في عام 1705 فإن لقب "باي" عُدّ وظيفة إدارية واقتصادية وليس عسكرية، ونتيجة لذلك لم تكن قمة السلطة في تونس عسكرية بل كانت مدنية، وحتى مع الإصلاحات العسكرية الهامة التي أُدخلت في عهد المشير "أحمد باي" وإشرافه على الجيش إلا أن السلطة العُليا لم تكن أبدا بيد الجي في تونس[1].

لقد شهد الجيش التونسي تطورات مهمة خلال حكم البايات الحسينيين وذلك من خلال الإصلاحات العديدة التي مست الجانب العسكري، والتي بدأها "حمودة باشا" وواصل من جاء بعده من البايات المسيرة الإصلاحية، تلك المسيرة التي بالرغم من كونها كانت بطيئة وشهدت الكثير من التعثّرات، إلا أن تحديث الجيش بلغ قمته في عهد المشير "أحمد باي"، حيث عرفت الإصلاحات قفزة كبيرة مست كل المستويات العسكرية، فتم تركيز الجيش النظامي من أبناء البلاد، وإنشاء فرق الخيالة، وتقسيم جنود المشاة إلى فرق عدة، وإنشاء المدرسة الحربية...، وكقاعدة عامة تميّزت الفترة الحسينية بالثبات، ما جعل البايات المتعاقبين – باستثناء "حمودة باشا" يصرّون على أن عدد جنود الجيش النظامي في الحالة التركية بالكاد يتجاوز ألفي فرد، وكان دورهم يقتصر على حماية مباني "البايلك" وضمان مراقبة الإقليم[2].

وفي منتصف القرن التاسع عشر واصل "الصادق باي" عملية تسريح الجنود حتى بلغ عدد المسرحين حوالي 9700 جندي مسرّح سنة 1858، أي تقريبا ثلث العدد الذي وجده عند وصوله إلى الحكم، وعلى الرغم من الإصلاحات المتمثلة في صدور "عهد الامان" ودستور عام 1861، إلا أن الانحطاط السياسي و العسكري خاصة أعطى أسبابا كثيرة للقوى الأجنبية لتوسيع هيمنتها على تونس، وكانت آخر المحاولات الإصلاحية من طرف "خير الدين باشا"، والتي لم يكتب لها النجاح في ظل مؤامرات ومكائد من داخل القصر، وهو ما عجّل بدخول الاستعمار الفرنسي لتونس بداية من 12 ماي 1881، بعد استسلام الحكومة التونسية والتوقيع على معاهدة "باردو"، بتواطؤ من "الصادق باي"،

1 - Fayçal Cherif, "Repenser le rôle de l'Armée tunisienne pendant la révolution du 14 janvier 2011". Dans: **Thawara(t) Approche comparée des révoltes et révolutions (XIX e- XXI esiècles)**, Tunis: Institut Supérieur d'Histoire de la Tunisie Contemporaine, 2014, pp 87- 88.

2 - Rached Limam, " L'armée tunisienne à l'époque de Hammouda Pacha el Husseini (1782-1814) " in Actes du colloque: **Histoire de l'armée tunisienne de l'antiquité jusqu'à l'ère du changement**, Tunis: Publications du Ministère de la Défense, Direction de l'Action Sociale de l'Information et de la Culture, 2eme tirage, 1998, p 54.

والذي سلّم تونس للمستعمر الفرنسي بعد استسلام الحكومة وقيادتها العسكرية، حيث امتد الاستعمار على مدى خمسة وسبعين عاما كان فيها الجيش التونسي خاضعا للجيش الفرنسي.

المطلب الثاني: الجيش والسلطة في تونس في ظل دولة الاستقلال

حصلت تونس استقلالها الذاتي في 20 مارس 1956، حيث قادت النخبة السياسية حركة المقاومة خصوصا في أواخر سنوات الاستعمار (1952- 1954)، وهي النخب التي تولّت فيما بعد مسؤولية شؤون البلاد بشكل كامل، وهذا التفصيل مهم بدرجة كبيرة، لأنه في بلدان أخرى كالجزائر مثلا بنيت الشرعية التاريخية تحت راية "جيش التحرير الوطني"، وكان جناحه السياسي "جبهة التحرير الوطني" تتألف أساسا من مقاتلين سابقين في الجيش، أما في تونس فقد حدث سيناريو عكسي بتراجع رموز الكفاح المسلح إلى الخلف ولم يلعبوا أي دور سياسي بعد الاستقلال، فكان "بورقيبة" والنخبة السياسية يتباهون بالحصول على الاستقلال بأقل قدر من الخسائر البشرية، وقد أصرّت هذه الطبقة على هذه الشرعية التاريخية وأكّدتها من خلال ممارساتها، وعلاوة على ذلك فقد تم دمج رموز الكفاح المسلح ببساطة في قوات الجيش الوطني والحرس الوطني.

تم إبرام اتفاق بين تونس وفرنسا في البداية حتى يُصبح الضباط التونسيون الذي كانوا يعملون في الجيش الفرنسي أول نواة للجيش التونسي بعد الاستقلال، والذي يدل على رمز من رموز السيادة والاستقلال، وعليه أراد "بورقيبة" بناء جيش جمهوري على غرار الجيش الفرنسي، مما اقتضى إبعاد الجيش عن المجال السياسي[1].

وفي 30 جوان 1956 تم إنشاء الجيش التونسي رسميا، حيث تكوّنت قوات الجيش ومعداتهم من[2]:

- 850 ضابطا وجنديا من حرس "البايلك" السابق.
- عناصر الجهاز القديم للحملات الأمنية.
- قوات أوجاق والمخزنيين.
- 1300 ضابط وضابط صف أفرجت عنهم السلطات الفرنسية.
- دعوة الشباب من دفعتي 1954 و1955 والبالغ عددهم حوالي 300 فرد.
- معدات متواضعة تمثلت في 200 مركبة، 04 بنادق و05 رشاشات.

1 - إبراهيم اسعيدي، "دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 02.

2 - **L'Armée tunisienne à travers les âges**. Tunis: Publication du Ministère de la Défense, 2006, p 182.

وتم اختيار أول دفعة تونسية بعد الاستقلال للحصول على تدريب عسكري رفيع المستوى في عام 1956، والتي دُعيت دفعة "سان– سير"، وامتنانا للقائد "بورقيبة" أُطلق على ضباط هذه الدفعة الذي أكملوا تدريبهم "دفعة بورقيبة"، وتعتبر مدرسة "سان– سير" أحد أكبر المدارس العسكرية الفرنسية، وكان خريجو هذه المدرسة هم من شكلوا النواة الأولى للجيش التونسي وكوادره.

لقد سعة "بورقيبة" إلى أن يكون الجيش التونسي جمهوريا مهمته الأساسية هي الدفاع عن البلاد والشعب، غير أنه لم يمنحه معدات كافية ولا ميزانية تستحق الذكر (03%)، كما عمل "بورقيبة" على وضع ضوابط صارمة لمنع الأفراد المنتسبين إلى الجيش من الحق في تكوين جمعيات قانونية أو سياسية، كما رفض أن يكون للجيش أي دور داخلي في قمع المعارضة، واعتمد بدلا من ذلك على قوات وتشكيلات عسكرية من حرس وطني ووحدات لواء النظام العام[1].

وخلال فترة حكم "بورقيبة" كان جميع وزراء الدفاع من المدنيين (باهي لدغم، أحمد المستيري، صلاح الدين بالي، باجي قائد السبسي)، وكان "بورقيبة" يهدف من وراء ذلك إلى إضعاف الجيش عسكريا وسياسيا وإبعاده عن المجال العسكري قدر الإمكان، وهو ما أثبت خيارا أساسيا للحكومة بعد الاستقلال وهو فصل الجيش عن السياسة، حيث رأى "بورقيبة" أن المعركة الحقيقية للدولة ليست أمنية أو دفاعية بل هي معركة التعليم والصحة، فأراد أن يستثمر في الإمكانات البشرية.

وللقيام بذلك كان من الضروري أولا وقبل كل شيء القضاء على الأمية التي بلغت حوالي 80%، والتي كانت مشكلة عالمية في ذلك الوقت، وهو ما دفع به إلى أن يُنفق خلال العقدين التاليين ما يقارب 50% من الميزانية على التعليم والخدمات الاجتماعية، وفي المقابل كانت ميزانية الجيش منخفضة جدا، ذلك أن "بورقيبة" كان يفضّل الدبلوماسية والتحالفات في ضمان الأمن على الحرب، وبذلك ظل الجيش قليل العدد والعتاد ولم يكن له دور في صنع القرار السياسي[2].

وتعتبر سنة 1962 السنة التي شهدت تحولا تاريخيا في علاقة السلطة السياسية بالجيش، حيث وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها "لزهر شرايطي" أحد رموز الكفاح المسلح، والتي رأى فيها "بورقيبة مؤامرة من أنصار "صالح بن يوسف" المنافس الرئيسي له في ذلك الوقت، والتي نتج عنها إعدام عشرة أشخاص (خمسة عسكريين منهم "لزهر شرايطي" وخمسة مدنيين)، كما حُكم على

1 – نور الدين جبنون، "دور الجيش في الثورة التونسية". في: أحمد مالكي وآخرون، مرجع سابق، ص 330.

2 - Fayçal Cherif, Op.Cit, p 89.

آخرين بالسجن، وبعد هذه الحادثة عمد "بورقيبة" إلى تقييد قدرات الجيش ليعطي للحرس الوطني مهمة مراقبة الجيش سنة 1968[1].

وهكذا وبعد تجاوز مرحلة الانتقام بتنفيذ أحكام الإعدام والسجن في 24 جانفي 1963، أخذ "بورقيبة" شؤون الجيش على محمل الجد، وأدرك انه من الضروري استرضاؤه لتجنب المتاعب المتزايدة، وكانت البداية من خلال بعض خطب الاسترضاء التي ألقى أولها في تونس العاصمة في 18 جانفي 1963، وخطاب "الكاف" يوم 13 ديسمبر 1963، وهو الخطاب الذي عرّف فيه المهام الأساسية للجيش[2].

ولإعطاء إصلاحاته بعدا واقعيا عيّن "بورقيبة" سنة 1966 "أحمد المستيري" وزيرا للدفاع، حيث عمل هذا الأخير على تحسين الوضع المادي والمعنوي للجيش، وذلك بعد أن أدرك "بورقيبة" حاجته للمؤسسة العسكرية في ظل تنامي التهديدات الخارجية، وما عزز تخوفاته هو وصوا العقيد الليبي "معمر القذافي" إلى السلطة سنة 1969، وهو ما رأى فيه "بورقيبة" عامل عدم استقرار بالنسبة لتونس، بحكم اختلاف الإيديولوجية السياسية بين نظام علماني ليبرالي موال للغرب، ونظام ثوري عروبي اشتراكي له طموحات في الزعامة الإقليمية والقومية[3].

إضافة إلى تنامي التهديدات والتحديات الأمنية الإقليمية، ولّد تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية أواخر السبعينات الحاجة إلى دور أكثر فاعلية للمؤسسة العسكرية، خاصة بعد فشل قوات الأمن الداخلي من حرس وشرطة في التعامل مع الحركات الاحتجاجية الواسعة الانتشار[4]. حيث تم استدعاء الجيش مرّتين لقمع الحركات الاحتجاجية، فكانت الاولى خلال الإضراب العام الذي وقع يوم 26 جانفي 1978، والذي قام به "الاتحاد العام التونسي للشغل"، حيث وقف الجيش إلى جانب النظام واستخدم القوة لكسر الإضراب، أما التدخل الثاني والاكثر دموية للجيش فحدث خلال "أحداث الخبز" بين 29 ديسمبر 1983 و 03 جانفي 1984، وقد أدى تدخل الجيش إلى مقتل أكثر من 150 شخصا حسب بيان نقابي.

---

1 – بدرة قعلول، "الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية". نقلا عن الموقع الإلكتروني لمركز كارنيغي للشرق الأوسط: www. carnegieendowment.org ، تاريخ الاطلاع: 2016/09/21.

2 - Fayçal Cherif, Op.Cit, p 94.

3 – إبراهيم اسعيدي، مرجع سابق. ص 03.

4 – نور الدين جبنون، مرجع سابق. ص 332.

وفي سنة 1987 تقلّد "زين العابدين بن علي" أحد أعضاء دفعة "سان – سير"، التي ذكرناها سابقا، تقلد منصب المدير العام للأمن الوطني، ثم وزير دولة لشؤون الامن الوطني سنة 1984، فوزيرا للداخلية عام 1986، وأخيرا رئيسا للوزراء سنة 1987 وهو العام الذي شهد انقلابه على "بورقيبة" في انقلاب "أبيض".

وبصعود أحد ضباط الجيش إلى سدّة الرئاسة في تونس استبشر الضباط العسكريون بذلك، آملين أن يكون دورهم قد حان لتولي المناصب السياسية والتخلص من التهميش الذي عانت منه المؤسسة العسكرية لعقود من الزمن، وبتولي "بن علي" الرئاسة بدأ الضباط بشغل المناصب المعروفة تقليديا بأنها مدنية، وهي الوزارات السيادية التي لم يشغلها قبل ذلك إلا مدنيون، وهي وزارات الداخلية والخارجية والعدل.

غير أن تقلّد العسكريين لمناصب سياسية سرعان ما فقد تأثيره، وذلك بعد تصاعد نفوذ أجهزة الأمن الداخلي خاصة جهاز الحرس الرئاسي، فبعد انفتاح سياسي ما بين عامي 1987 و1989 تحوّلت تونس تحت حكم "بن علي" إلى دولة بوليسية ترتكز على جهاز أمني يضم أكثر من 120 ألف فرد[1]. ورغم كونه أحد خرجي المؤسسة العسكرية إلا أن "بن علي" تنكّر للجيش وعمل على إبقاءه تحت سيطرته، ووضع الرقابة على الضباط رفيعي المستوى خشية الانقلاب عليه على شاكلة ما قام به مع "بورقيبة".

وفي ماي 1991 أعلنت وزارة الداخلية عن اكتشاف مؤامرة انقلابية بين الجيش وحركة "النهضة" ذات التوجه الإسلامي، وذلك بعقد اجتماع بين الطرفين في منطقة "براكة الساحل" للتخطيط لعملية الانقلاب فيما أصبح يُعرف فيما بعد بقضية "برّاكة الساحل"، وعليه شرعت وزارة الداخلية في اعتقال وتعذيب وطرد حوالي 244 من الضباط وضباط الصف والجنود من بينهم ثلاثة من المساعدين الستة لرئيس أركان الجيش[2]. حيث تم استهداف شريحة معينة من الضباط السامين المعروفين بالمهنية في القيام بواجبهم تجاه المؤسسة العسكرية، وذلك باتهامهم بالانتماء إلى تنظيم محظور يهدف للإطاحة بالنظام القائم، حيث سعى النظام من خلال ذلك إلى تطهير هياكل القوات المسلحة على غرار هياكل الدولة من هذه العناصر[3].

1 – إبراهيم اسعيدي، مرجع سابق. ص 05.

2 – شارلن غريوال، "ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي". بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016، ص 03.

3 – نور الدين جبنون، مرجع سابق. ص 337.

وكان استهداف الضباط المعنيين بهذه الحملة من خلال التوقيف والتحقيق في مكاتب وزارة الداخلية، والتي كانت تصاحبها عادة عمليات تعذيب من أجل الحصول على معلومات مغلوطة، كما تعرّض آخرون إلى التصفية الجسدية، بل تعدّى الأمر إلى حد التضييق على عائلات الضباط الموقوفين والمراقبين، وخاصة بعد إعفاء الضباط المتهمين من مهامهم أو إحالتهم على التقاعد المبكّر.

وبعد إسقاط نظام "بن علي" أكد عدد من المسؤولين الذين شاركوا في التحقيقات في قضية "براكة الساحل" أنه لم يكن هناك أي اجتماع في "براكة الساحل" بين ضباط في الجيش وأعضاء من حركة "النهضة" للتحضير للانقلاب المزعوم[1]، كما أكّد عدد من الضباط الذين اتهموا آنذاك بمؤامرة الانقلاب أن قضية "براكة الساحل" كانت مجرد سيناريو حاكه "بن علي" لإضعاف الجيش وإقصاءه عن المشهد السياسي، والقضاء على التيار الإسلامي[2].

ونلاحظ هنا أن "بن علي" أراد أن يضرب عصفورين بحجر واحد، فهو من ناحية أراد أن يوجّه رسالة للمؤسسة العسكرية بأن المقاربة الأمنية هي التي تحظى بكل النفوذ وأنها الوسيلة التي سيحكم بها، وأن كل من تسوّل له نفسه التفكير في الانقلاب عليه أو التدخل في السياسة سيلقى مصيرا مشتبها لمن تم اتهامهم بالتآمر للانقلاب عليه، ومن ناحية ثانية فهو كان يرى بأن الإسلاميين هم أكبر خطر يهدد نظامه، ولذلك أراد أن يقضي على التيار الإسلامي ممثلا خاصة في حركة "النهضة" من خلال اتهام قادتها بالتواطؤ مع المؤسسة العسكرية والتحضير لانقلاب عليه، فقام بحملة أمنية واسعة شملت الكثيرين من أبناء التيار الإسلامي، وتم نفي بعضهم ومحاكمة آخرين، وصدرت أحكام وصلت إلى السجن مدى الحياة في حق المتهمين.

وعلى مدى الفترة الزمنية المتبقية من حكم "بن علي" لم يحصل أفراد الجيش على وظيفة مدنية أو أمنية واحدة، وفي الوقت نفسه أهمل بن علي القوات المسلحة ماديا، وعمل على تقوية المؤسسة الأمنية من خلال تدعيم أجهزة وزارة الداخلية بأسلحة جديدة، وإدخال رتب أعلى من رتب الجيش، كما قفزت ميزانية وزارة الداخلية إلى 165 في المائة من ميزانية الدفاع في العام 1992، والتي كانت أقل من ميزانية وزارة الدفاع في معظم فترة حكم "بورقيبة"، وظلت قرب هذا المستوى على مدى العقدين التاليين[3].

1 – شاران غريوال، مرجع سابق. ص 03.

2 – بدرة قعلول، مرجع سابق.

3 – شاران غريوال، المرجع السابق. ص 03.

ومن أجل تعزيز سيطرته على الجيش رفض "بورقيبة" تعيين رئيس جديد لهيئة الأركان للفروع الثلاثة للقوات المسلحة، بعد تقاعد رئيس هيئة الأكران السابق "سعيد الكاتب" سنة 1991 بعد المؤامرة الانقلابية المزعومة، وبذلك حرم "بن علي" الجيش من أرفع مناصبه، وتركه من دون فريق يقوم بمهام التنسيق في الجيش والبحرية والقوات الجوية، وبدلا من ذلك تولى هذا الدور بنفسه، واختص بنفسه معظم القرارات الخاصة بالجيش[1].

لقد كانت حالة الجيش التونسي بين عامي 1987 و2011 شبيهة بوضعه بين عامي 1963 و1966، إلا أن الدور المتصاعد الذي أعطي لقوات الامن الداخلي في بلورة شكل الدولة ورسم الخطوط السياسية العامة للنظام والمجتمع، و"تغوّل" الذهنية الأمنية التي اخترقت المجتمع التونسي بكل مكوناته وشرائحه بما في ذلك مؤسسات الدولة[2]، كل ذلك زاد من حالة التهميش والإهمال التي عانى منها الجيش التونسي، حيث فعل "بن علي" كل ما بوسعه للحفاظ على بُعد الجيش عن جميع الدوائر الحيوية وذلك خوفا من الانقلاب عليه، فتجاهل رفاقه في دفعة " سان – سير"، وكانت الأسلحة التي تملكها أجهزة الشرطة والأمن الرئاسي ومكافحة الإرهاب أكثر تطورا من تلك التي يمتلكها الجيش، وهو ما عمّق الشعور بالتهميش لدى ضباط الجيش بشكل كبير، وهو ما ساهم في بقاء الجيش على الحياد في ألو فرصة سانحة للتخلي عن نظام "بن علي" وهو ما حدث فعلا في جانفي 2011.

المطلب الثالث: دور الجيش في التغيير السياسي

لقد أدى تظافر جملة من العوامل إلى إنجاح الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت يوم 14 ديسمبر 2010، وهي الاحتجاجات التي تحوّلت من مطالب اجتماعية تتعلق بتوفير متطلبات الحياة الكريمة، إلى مطالب سياسية تتمثل في الحرية والكرامة وسيادة الشعب وإسقاط النظام. ومن بين أهم تلك العوامل التي ساهمت في نجاح تلك الاحتجاجات التي اتسمت بالعفوية وأدت إلى إسقاط نظام عمّر لأكثر من نصف قرن، يبرز دور الجيش التونسي الذي تفاعل بشكل إيجابي مع الاحتجاجات عكس ما تم في بلدان أخرى على غرار ليبيا واليمن وسوريا، والتي انشق فيها الجيش إلى جزء مع النظام وآخر ضده.

لقد اعتمد النظام التونسي السابق المقاربة الامنية في التعامل مع الاحتجاجات منذ اليوم الأول لاندلاعها، حيث عمل على قمع المظاهرات بالقوة إلى درجة أن قوات الأمن استخدمت الرصاص

1 – شارلن غريوال، مرجع سابق. ص 03.

2 – نور الدين جبنون، مرجع سابق. ص ص 399– 340.

الحي لتفريق المتظاهرين، وهو ما أدى إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، وعندما فشلت قوات الأمن في إخماد الاحتجاجات تم استدعاء قوات الجيش كالعادة للتدخل، كما حدث سنة 2008 إثر أحداث الحوض المنجمي بـ"قفصة" حيث نتج عن تدخل الجيش سقوط ثلاثة قتلى وتم السيطرة على الاحتجاجات.

ووقع نشر الجيش لأول مرّة في محافظتي "سيدي بوزيد" و"القصرين" في التاسع من جانفي 2011، بهدف حماية بعض المنشآت والبنى التحتية من مؤسسات عامة وخاصة وبنايات تابعة للدولة، غير أن القمع الممارس من طرف قوات الأمن أدى إلى حدوث مناوشات بين الجيش وقوات مكافحة الشغب، حيث هددت وحدات من الجيش بإطلاق النار على عناصر من الشرطة بعد مطاردتهم لمواطنين عزّل بهدف الاعتداء عليهم[1].

وبتسارع الأحداث في الأيام الأخيرة للاحتجاجات تم استدعاء الجيش إلى شوارع العاصمة وضواحيها، وجاءت الأوامر إلى القوات العسكرية بالانتشار حول النقاط الحساسة للمنشآت العامة والسفارات الأجنبية، حيث جاء تدخّل الجيش كآخر الحلول التي استخدمها النظام السابق لحماية كيانه وقمع الانتفاضة[2]، ورغم الاحتقان الكبير الذي عرفته تلك الفترة إلا أن الجيش ظل محافظا على حرفيّته ورفض تأييد النظام التونسي السابق، ورفضت قيادة الجيش إطلاق النار على المتظاهرين، وذلك من خلال موقف رئيس هيئة أركان الجيش البري الجنرال "رشيد عمار" بعدم التدخل لمواجهة المتظاهرين وإطلاق النار عليهم، حيث رفض الخضوع للأوامر التي تلقاها من "بن علي"[3].

وبينما أُشيع على نطاق واسع أن الجنرال "رشيد عمار" رفض أوامر بن علي بإطلاق النار على المدنيين خلال الاحتجاجات، نفى بعض ضباط الجيش هذه الشائعات نفيا قاطعا، موضحين ان "بن علي" لم يُصدر امرا بإطلاق النار على المدنيين[4]. ويدعم هذه الرواية وزير الدفاع السابق "رضا جريرا" الذي قال إن "رشيد عمار" كان في المركز يوم 14 جانفي 2011، وعُيّن منسقا للعمليات، وهناك شهادات أخرى تختلف عن هذه الشهادات، ومنها شهادة العقيد "سمير ترهوني" قائد لواء مكافحة

1 – نور الدين جبنون، مرجع سابق. ص 343– 345.

2 – "العسكر والسياسة في تونس: الجيش التونسي استعاد رأس ماله الرمزي بعد الثورة". **صحيفة الشروق**، تونس، عدد يوم 17 ديسمبر 2012.

3 – إبراهيم اسعيدي، مرجع سابق. ص 05.

4 – شاران غريوال، مرجع سابق. ص 04.

الإرهاب، والذي أشار إلى أن "رشيد عمار" كان له دور في إجبار "بن علي" على مغادرة البلاد والقبض على عائلة "الطرابلسي"، التي كانت تستعد للمغادرة نحو "ليون" من مطار "قرطاج" الدولي[1].

وإضافة إلى هذه الشهادات تضاربت شهادات أخرى بشأن ما حدث عشية مغادرة "بن علي" التراب التونسي، وهل غادر من تلقاء نفسه أم تم إجباره على المغادرة؟؟، أم أن هناك صفقة عُقدت مع أطراف معينة لتهريبه مؤقتا إلى غاية هدوء الأوضاع ؟. ولا شك أن هناك تفاصيل كثيرة وأخبارا تم تناقلها عن حدوث صدام بين قوات من الجيش وقوات من الحرس الرئاسي لـ"بن علي" في مطار قرطاج، وأمورا أخرى كثيرة لازالت لم تعرف بعد فيما يتعلق بما حصل ليلة الرابع عشر من جانفي 2011.

وعلى الرغم من كل ذلك فإنه من المؤكد ان الدور الذي لعبه الجيش في الأيام الأخيرة من الاحتجاجات كان حاسما في إسقاط نظام "بن علي"، فوقوف الجيش على الحياد وفي بعض الأحيان مع المتظاهرين في وجه قوات الشرطة يمكن إرجاعه إلى مهنية واحترافية الجيش التونسي، وعدم تورطه في علاقات مشبوهة مع النظام التونسي السابق، كما يمكن القول أن الجيش لم يغفر لـ"بن علي" الثراء الفاحش الذي كان يعيش فيه هو وحاشيته في مقابل تفقير باقي فئات الشعب والتضييق عليه، إضافة إلى السلطة الممنوحة لوزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية التي تدخّلت في جميع شؤون البلاد، وفي المقابل إهمال الجيش والانتقاص من مكانته، وهو ما منع الجيش من التمسك برأس النظام وتجاوز مغادرته البلاد سريعا.

وبعد مغادرة "بن علي" التراب التونسي انهارت المنظومة الأمنية التي حكم بها تونس، ومع انهيارها قام الجيش بالتعاون مع لجان أحياء محلية باسترجاع الأمن تدريجيا، خاصة بعد المواجهات التي امتدت على مدار أيام بين القوات الخاصة للجيش وبقايا الحرس الرئاسي[2]. وعلى إثر اعتصام القصبة يوم 24 جانفي 2011، والذي طالب فيه المحتجون باستقالة الحكومة التي ضمت أعضاء من النظام السابق، واستقالة رئيسها "محمد الغنوشي"، طالب جزء من المتظاهرين بتسلم الجنرال "رشيد عمار" الحكم، بعد أن أصبح بطلا في نظر المتظاهرين نتيجة ما توارد عن رفضه الانصياع لأوامر "بن علي" بإطلاق النار على المتظاهرين، غير أن "رشيد عمار" ظهر بين المتظاهرين وأدلى بخطاب

1 – Fayçal Cherif, Op.Cit. p 101.

2 – نور الدين جبنون، مرجع سابق. ص 346.

مرتجل أكد فيه على "أن الجيش سيحمي الثورة"، وهو قول دال ومعبّر، كشف بوضوح عن انحياز الجيش إلى "الثورة" بما حملته من شعارات وقيم ومطالب[1].

واستمر الجيش التونسي على حياده ولم يتدخل في المشهد السياسي، بل قام بمهامه الدستورية وجنّب البلاد مخاطر الانزلاق إلى الفوضى، ولم يستغل "هروب" "بن علي" وتشرذم النخب السياسية، وحالة الاضطراب التي عاشتها المؤسسات السياسية من أجل الاستيلاء على السلطة، ومع الاضطراب الأمني الذي عاشته تونس بعد إسقاط النظام السابق قام الجيش بدوره في حماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة وتأمين الفترة الانتقالية.

وفي أعقاب انتخابات "المجلس الوطني التأسيسي" التي أجريت في 23 أكتوبر 2011، والتي أسفرت عن تشكيل تحالف "الترويكا" بقيادة حركة "النهضة"، أصبحت إدارة الجيش في الدستور المؤقت الذي أصدرته الحكومة مسؤولية مشتركة بين رئيس الجمهورية المؤقت ورئيس الوزراء، حيث كان الرئيس مكلفا بتعيين المناصب العسكرية العليا بالتشاور مع رئيس الوزراء[2].

وعلى الرغم من تخوّف الكثيرين من استيلاء الجيش على السلطة بعد الانتخابات التي فازت بها حركة النهضة على شاكلة ما حدث في مصر، إلا أن آخرين استبعدوا إمكانية حدوث ذلك مُرجعين السبب إلى أن الجيش التونسي ليست له تركيبة تقليدية، فهو غير مبني على أساس ديني أو عرقي أو جهوي أو طائفي، بل يستند إلى معايير أكاديمية (الدخول إلى الجيش مشروط بحصول الطالب على ما يفوق 15 من 20 في امتحان البكالوريا)، وإلى ذهنية منفتحة على المدارس العالمية[3].

وفي سنة 2013 وعلى إثر الأزمة السياسية الحادة التي نشبت بعد التجاذبات السياسية بين التيار الإسلامي والتيار العلماني، والتي أججتها الاغتيالات السياسية التي أودت بحياة كل من "شكري بلعيد" و"محمد البراهمي"، وعلى إثر المطالبات المتكررة بتدخل الجيش في المشهد السياسي على غرار ما حدث في مصر، إلا أن الجيش التونسي حافظ على تقاليده التاريخية المتعلقة بعدم التدخل في العملية السياسية، فلم يتخذ موقفا لهذا الطرف أو ذاك رغم محاولة بعض الأطراف المعارضة لحركة "النهضة" دفعه إلى اتخاذ موقف مماثل للجيش المصري تجاه حركة "الإخوان المسلمين"[4].

1 – أنور الجمعاوي، "الجيش والثورة في تونس". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.alaraby.co.ok، تاريخ الاطلاع: 2017/06/08.

2 – قانون تأسيسي عدد 6 لسنة 2011، مرجع سابق.

3 – بدرة قعلول، مرجع سابق.

4 – إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق. ص 197.

ومع انحسار الأزمة السياسية بفعل الحوار الوطني الذي توصل إليه الفرقاء السياسيون، أجبرت التهديدات الإرهابية الكثيرة الحكومة على تعزيز قدرات الجيش وزيادة ميزانيته، ورفع مستوى أسلحته وعتاده وتعزيز قدراته المؤسسية، ففي سنة 2011 بلغت ميزانية الدفاع 56% فقط من ميزانية وزارة الداخلية، ولكن بعد خمس سنوات فقط زادت لتصل إلى 72%، كما تم تعيين ضباط الجيش في العديد من المناصب المدنية والأمنية بداية من سنة 2012، كما تم تعويض العناصر الذين تم طردهم من الجيش في قضية "براكة الساحل" سنة 1991، وأثناء صياغة دستور 2014 قدم ضباط متقاعدون المشورة لأعضاء الجمعية التأسيسية بشأن المادة 9 حول التجنيد في الجيش، وغيرها من المواد المتعلقة بأمور الجيش، وتشير هذه التطورات المادية والسياسية إلى أن الجيش التونسي المهمش تاريخيا أصبح له دور مهم في الدولة بعد الثورة[1].

وأخيرا يمكن القول أن السياسة التي كانت منتهجة من طرف النظام التونسي خلال عهدي "بورقيبة" وخاصة "بن علي" والتي ارتكزت على إضعاف الجيش وتهميشه وإبعاده قدر الإمكان عن المشهد السياسي، وفي المقابل تقوية المؤسسة الأمنية ودعمها بكل الوسائل المادية والمعنوية رجعت بالسلب على النظام التونسي، فلقد التزمت المؤسسة العسكرية الحياد في أول فرصة سانحة للانتقام إن صح التعبير من "بن علي" والذي عمل لأكثر من عقدين من الزمن لتهميش الجيش قدر الإمكان رغم كونه خريج هذه المؤسسة، وهو ما أدى بالجيش للانحياز إلى المتظاهرين وعدم التمسك برأس النظام، وتجاوز سقوطه بسرعة.

1 – شاران غريوال، مرجع سابق. ص ص 7– 8.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر تونس مقارنة بالبلدان العربية الأخرى التي شهدت تغيّرات على مستوى الأنظمة، التجربة الوحيدة التي تمكّنت من الانتقال من نظام تسلّطي إلى وضع الركائز الأساسية لنظام ديمقراطي، فتونس لم تشذّ عن الوضع العربي العام قبل جانفي 2011، فقد كانت تحكم بنظام تسلطي امتد على مدار أكثر من نصف قرن، حيث حكمت تونس بعد الاستقلال نخبة تحديثية قادها الرئيس الراحل "الحبيب بورقيبة"، الذي سعى منذ السنوات الأولى للاستقلال إلى جمع مختلف السلطات بين يديه، ومارس الرئاسة من خلال منطق الأبوية مستندا في ذلك على شرعيته النضالية التي يفتخر بأنها منحت تونس استقلالها بأقل الخسائر البشرية، وطوال فترة حكم "بورقيبة" كانت نقاشات النخبة التونسية متعلقة بغياب الديمقراطية ككل، وليس بغياب بعض خصائصها كالمشاركة السياسية وحرية التعبير والنقد والمعارضة، كما عانت النخبة التونسية في هذه المرحلة من التهميش والإبعاد بعد أن أسس "بورقيبة" للحكم الفردي معتمدا على شخصيته الكارزمية، ومعتبرا أن الشعب التونسي لم ينضج بعد ولذلك مازال الوقت مبكرا على الديمقراطية.

وبعد تولّي "زين العابدين بن علي" زمام الحكم سنة 1987، استبشر التونسيون خيرا بعد الوجه الديمقراطي الذي أظهره في بداية حكمه، وتأملت النخبة التونسية في توسيع الحريات والسماح بالتعددية والمشاركة السياسية، وأن يكون لها دور في الحياة العامة ضمن ما تقتضيه مسؤولياتها من توجيه المجتمع وتقديم برامج للمساهمة في تطويره، غير أنه تبين في ما بعد أن المنظومة الرئاسية لـ"بن علي" لم تشذّ عن القاعدة العامة للتسلطية التي عرفها نظام "بورقيبة"، بل أن "بن علي" زاد على التسلطية بأن حوّل تونس على مدار أكثر من عشرين سنة إلى دولة بوليسية بامتياز، معتمدا في ذلك على آليات واستراتيجيات جديدة لم يعرفها نظام "بورقيبة"، فقام باستهداف النخبة التونسية من خلال التضييق عليها ومنعها من العمل بحرية، ورفض كل أشكال التفكير والنقد والمعارضة.

لقد أدى استفراد "بن علي" بالحكم واستبداده بالتونسيين والتضييق عليهم في أرزاقهم، وتهميش مناطق كثيرة من تونس إلى بروز عدة حركات احتجاجية خلال فترة حكمه، تلك الفترة التي تميّزت بالانغلاق والتسلّط والحكم البوليسي، غير أن النظام التونسي نجح في إخماد تلك الحركات الاحتجاجية قبل أن تنتشر، باستثناء الحركات الاحتجاجية التي اندلعت أواخر شهر ديسمبر 2010، والتي تميّزت

بالعفوية وانتشرت بسرعة واستمرت لأيام متواصلة إلى أن نجحت في إسقاط نظام كان إلى وقت قريب يعتبر من أعتى الأنظمة العربية.

وعلى الرغم من فجائية احتجاجات أواخر سنة 2010 وعفويتها وتجاوزها للنخبة التونسية، إلا أن هذه الأخيرة حاولت اللحاق بالحراك ولو متأخرة وعملت على أن يكون لها دور مهم في المرحلة الانتقالية، وساهمت بشكل فعال في نجاح عملية التغيير السياسي من خلال الاضطلاع بأدوار مختلفة كل حسب موقعه في المجتمع والحياة العامة، وهو ما حاولت الدراسة أن توضّحه من خلال التطرّق إلى دور النخبة التونسية بمختلف مكوناتها في التحوّلات التي جرت منذ مغادرة الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" البلاد، والتوقّف عند مواقفها من هذه التحوّلات وأداءها ومهامها وأدوارها، وتأثيرها في مسارات عملية التغيير السياسي، ومن خلال ذلك خلصت الدراسة إلى:

– لقد كان لغياب الديمقراطية في تونس خلال فترتي حكم الرئيسين "الحبيب بورقيبة" و"زين العابدين بن علي" انعكاسات سلبية على المجتمع التونسي، حيث أدى ذلك إلى تهميش مكوناته وإلى تعميق الهوة بين السلطة والنخبة، لاستناد النظام السياسي في حكمه على التسلّطية والإقصاء، كما أدت سياسة الاستبداد التي اتبعها النظام التونسي إلى توتر العلاقة بين الدولة من ناحية، والفئات الاجتماعية المتضررة من تلك السياسات من ناحية أخرى، وأدى تراكم التعسّف والتسلط والاستبداد إلى انتفاض تلك الفئات للمطالبة بالحرية والعيش الكريم.

– يرتبط نجاح أي عملية تغيير سياسي في أي مجتمع بقدرة النخبة على الوقوف في وجه الاستبداد وعلى فاعليتها في قيادة الجماهير وتوجيهها، وهو الأمر الذي لم يتوفّر في تونس قبل سنة 2011، وذلك نظرا لسياسة القمع والتهميش والإقصاء التي اعتمدها النظام التونسي خاصة خلال فترة حكم "بن علي" تجاه النخبة التونسية بمختلف مكوناتها، سعيا منه إلى تثبيت أركان نظامه والهيمنة الكاملة على الحياة العامة، ولمعرفته المسبقة بأن النخبة هي عمود المجتمع وأن من مسؤولياتها تقديم برامج للمجتمع وتوجيهه وقيادته.

– لقد استفادت النخبة التونسية من مختلف التطورات التي طرأت عليها خلال مراحل مختلفة من تاريخها، حيث تأثرت بالإصلاحات المختلفة والعديدة التي عرفتها تونس في مراحل عدة من تاريخها المعاصر، وهي الإصلاحات التي أسهمت في تكوين نخبة لها القدرة على لعب ادوار مهمة في

محطات كثيرة من تاريخ تونس، وبلورت قدرتها على تغيير السياسات والتأثير في مجريات الأحداث خاصة بعد سنة 2011، وهي الفترة التي شهدت بروز دور النخبة التونسية في عملية التغيير السياسي.

– إن التغيير السياسي الذي حدث في تونس كان نتيجة حتمية لتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والقمع السياسي، ولتراكم النضالات والاحتجاجات ضد نظام الحكم من طرف النخبة التونسية في مراحل مختلفة من تاريخ تونس المستقلة، تلك النضالات والاحتجاجات التي لم تنجح في تحقيق أهدافها قبل سنة 2011، والتي نذكر منها أحداث "الخميس الأسود" سنة 1978 ، و"انتفاضة الخبز" سنة 1984، وأحداث "الحوض المنجمي" سنة 2008، ورغم فشل تلك الانتفاضات في تحقيق مبتغاها إلا أنها أكسبت النخبة التونسية خبرة كبيرة أهلتها لأن تضطلع بدور هام في عملية التغيير السياسي منذ سنة 2011.

– على الرغم من أهمية العاملين الاقتصادي والاجتماعي في تفسير أسباب اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس، وذلك لارتباط الشعارات المرفوعة من طرف المحتجين بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه لا يمكن اعتبار البعدين الاقتصادي والاجتماعي فقط المحرّكين للانتفاضة الشعبية التي أدت في نهاية المطاف إلى إسقاط نظام "بن علي"، حيث كانت الاحتجاجات الشعبية في تونس نتيجة لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية، فقد أدى تراكم كل تلك الأسباب والخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى اندلاع الاحتجاجات التي أدت إلى إحداث تغيير في تونس، حيث لا يمكن الأخذ بسبب واحد دون الأسباب الأخرى.

– بالرغم من أن الحراك التونسي كان من دون قيادة موجِّهة وفاعلة، فمختلف النخب التونسية فاجأها الحدث وتجاوزها، إلا أن معظمها حاول اللحاق به ولو متأخرا، فكان لها دور في الاحتجاجات كل حسب موقعه، ولم يقتصر دورها على إسقاط النظام فحسب، بل سعت إلى أن يكون لها دور بارز في مختلف مراحل العملية الانتقالية، حيث نجحت هذه النخب في تجنيب تونس ما آلت إليه باقي البلدان التي شهدت حراكا مجتمعيا واحتجاجات شعبية، حيث يمكن القول أن تونس أصبحت "النموذج" الذي يحتذى به في المنطقة العربية، نظرا لتجاوزها الأزمات العديدة التي واجهتها في مسيرتها نحو

الديمقراطية وخاصة السياسية منها، وذلك باعتمادها استراتيجيات وآليات أدت إلى إرساء دستور توافقي وبناء مؤسسات شرعية.

– هناك ثلاث عوامل أساسية ساهمت في تحقيق التوافق الوطني في تونس مقارنة بالدول العربية الأخرى، حيث تمثل العامل الأول في طبيعة النخبة السياسية التونسية التي ساهمت في مرات عديدة في فتح قنوات الحوار والتوصل إلى حلول وسطى، رغم كثرة الأزمات التي كادت أن تعصف بالعملية السياسية، أما العامل الثاني فيتمثل في وجود مجتمع مدني يتسم بقدر من الحيوية والديناميكية، حيث تجلى دوره في الدور البارز الذي قامت به التنظيمات المدنية في رعاية حوار وطني بين الفرقاء السياسيين والوصول إلى التوافق، أما العامل الثالث فيتمثل في حياد الجيش التونسي منذ انطلاق الاحتجاجات وعدم تدخله في العملية السياسية، وحرفيته وعدم تورطه في "المستنقع" السياسي على غرار الدول الأخرى التي شهدت احتجاجات مشابهة.

– عانت النخبة السياسية في تونس عشية مغادرة "بن علي" التراب التونسي حالة من التشرذم والاضطراب والضبابية وعدم اليقين، ويفسّر ذلك بغياب الممارسة الديمقراطية في تونس طيلة عقود عدة، فالممارسة الديمقراطية تستلزم حضور نخب سياسية واعية وفاعلة، والنخب السياسية تحتاج لبيئة ديمقراطية من أجل أن تكون مؤثرة وفعالة، ورغم حالة الاضطراب التي عرفتها النخبة السياسية وما ميّز علاقتها من تجاذب واستقطاب إلا أنه نجحت تدريجيا في تأمين انتقال سلس ودستوري للسلطة، وبناء مؤسسات انتقالية ساهمت في تتويج الفترة الانتقالية بصياغة دستور توافقي، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية من أجل تثبيت أركان نظام ديمقراطي.

– برز دور المجتمع المدني التونسي في التغيير السياسي من خلال مساهمة بعض مؤسساته المعروفة بدورها التاريخي في النضال والدفاع عن مبادئ المواطنة والمطالبة بالحرية والديمقراطية، وذلك لتميّزها بالتنظيم وبعض الاستقلالية، وهو ما أهلها أن تضطلع بدور مهم في الاحتجاجات التي أطاحت بالنظام السابق، حيث تولّت أهم الجمعيات والمنظمات في تونس (الاتحاد العام التونسي للشغل، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، جمعية القضاة...) تأطير الاحتجاجات الشعبية وتوجيهها سواء عن طريق مناضليها بشكل منفرد أو عن

طريق المنظمات بشكل عام، وتولّت فيما بعد بالتعاون مع الاحزاب السياسية الفاعلة المساهمة في تسيير المرحلة الانتقالية وبناء المؤسسات السياسية.

– نجح الحوار الوطني الذي بادرت به بعض منظمات المجتمع المدني في تونس، والذي جرى في ظروف لم تخل من المصاعب، نجح في توفير شروط الاستقرار السياسي إلى حد ما، والتوصل إلى توافق بين مختلف الفرقاء السياسيين، وهو ما يدل على أهمية الدور الذي اضطلعت به مكونات المجتمع المدني في التغيير السياسي بتونس، والتي تظافرت جهودها للوصول بمسيرة التغيير إلى بر الأمان، وما يدلل أكثر على أهمية ذلك الدور هو تتويج الرباعي الراعي للحوار في تونس بجائزة نوبل للسلام عام 2015، لمساهمتها الحاسمة في بناء ديمقراطية متعددة مبنية على التوافق.

– من بين العوامل المهمة التي ساهمت في نجاح النموذج التونسي مقارنة بالدول الأخرى هو طبيعة جيشها وموقفه من الاحتجاجات ودوره في المرحلة الانتقالية، حيث أن نجاح "النموذج" التونسي راجع في جزء كبير منه إلى مهنية وحرفية الجيش التونسي ونمط علاقته بالسلطة الحاكمة، فقد مكّنه عدم وجود مصالح خاصة وارتباطات "مشبوهة" مع الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" من تجاوز الإطاحة به بسرعة، وانحيازه إلى المتظاهرين في أحيان كثيرة وعدم التمسك برأس النظام، إضافة إلى ابتعاده عن التدخل في المسار السياسي خلال الفترة الانتقالية عكس ما قامت به المؤسسة العسكرية في دول أخرى خاصة في مصر.

ومن أجل إعطاء المزيد من الفعالية لدور النخبة التونسية بمختلف مكوناتها في المشهد السياسي وتثبيت أركان النظام الديمقراطي، واستفادة النخب المغاربية والعربية من التجربة التونسية، يرى الباحث جملة من التوصيات الضرورية في هذا الإطار:

- على النخبة التونسية بمختلف مكوناتها مواصلة الاعتماد على استراتيجية الحوار والمساومة السياسية وتبادل التنازلات من أجل الوصول إلى تفاهمات بشأن القضايا الخلافية، خاصة فيما يتعلق بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وهي الاستراتيجية التي أثبتت فاعليتها وساهمت في تحقيق توافق بين مختلف الأطراف.

- العمل على الوصول إلى آليات مشتركة بغرض تحقيق الأهداف التي يتم التوافق عليها من قبل الأطراف الفاعلة، والبعد عن التناقضات والاستقطاب بكافة أشكاله، وتبني الخطاب التوافقي في مواجهة الاستقطاب والتنافر الإيديولوجي الذي يعد أكبر مهدد للمسار الديمقراطي.
- الاقتناع بضرورة الاستمرار في المسار الديمقراطي من طرف النخبة السياسية خاصة، لكونها الفاعل الأساسي في المشهد السياسي التونسي، وتبني آليات التفاوض والمشاركة السياسية التي ترسخ الثقة المتبادلة بينها وباقي النخب الأخرى، والتخلي عن الصراع السياسي الذي يرسّخ التنازع والصدام.
- يجب على النخبة السياسية أن تعمل على إيجاد حلول عاجلة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي قامت الاحتجاجات في الأساس من أجلها، فالتوافق السياسي لابد أن يتدعّم بحل المشاكل التي تمس الفئات الشعبية التي قامت بالانتفاضة التي أدت إلى إحداث تغيير سياسي، فالمسار السياسي لابد أن يتلازم مع المسارات التنموية، فالنجاح السياسي لابد أن يتدعم بنجاح اقتصادي، والديمقراطية السياسية لا معنى لها بدون ديمقراطية اجتماعية تعبر عنها وتترجمها.
- يتطلب زيادة تفعيل دور المجتمع المدني العمل زيادة الجهد العملياتي والتواصلي من أجل تفعيل المشاركة في الشأن العام، واستمرار فرض نفسه كفاعل أساسي لا غنى عنه في المشهد السياسي والاجتماعي ككل، إضافة إلى سعي مختلف مكونات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات إلى العمل بكل استقلالية عن كل دوائر النفوذ السياسية والمالية.
- ضرورة اقتداء النخب المغاربية والعربية ككل، خاصة في البلدان التي شهدت انتفاضات وعرفت تحولات، بالتجربة التونسية والمساهمة الهامة للنخبة التونسية في نجاح عملية التغيير السياسي، من خلال الاحتكام إلى منطق الحوار والتوافق بدل الاستقطاب والتجاذب، سواء في البلدان التي شهدت تحولات سياسية أو البلدان الأخرى التي تسعى فيها النخب إلى تفعيل أدوارها في العمل على تطوير المجتمعات وقيادتها.

الملاحق

ملحق رقم (01): خطاب الرئيس "زين العابدين بن علي" إلى الشعب التونسي

13 جانفي 2011

"بسم الله الرحمان الرحيم

أيها الشعب التونسي.

نكلمكم اليوم، ونكلمكم لكل في تونس وخارج تونس، نكلمكم بلغة كل التونسيين والتونسيات، نكلمكم لأن الوضع يفرض تغيير عميق.. تغيير عميق وشامل.

وأنا فهمتكم، فهمت الجميع: البطال، والمحتاج والسياسي واللي طالب مزيد من الحريات، فهمتكم، فهمتكم الكل. لكن الأحداث اللي جارية اليوم في بلادنا ما هيش متاعنا، والتخريب ما هوش من عادات التونسي، التونسي المتحضر، التونسي المتسامح.

العنف ما هوش متاعنا، ولا هو من سلوكنا، ولا بد أن يتوقف التيار. يتوقف بتكاتف جهود الجميع، أحزاب سياسية، منظمات وطنية مجتمع مدني، مثقفين ومواطنين. اليد في اليد من أجل بلادنا. اليد في اليد من أجل أمان كل أولادنا.

سيكون التغيير اللي أعلن عليه الآن استجابة لمطالبكم اللي تفاعلنا معاها. وتألمنا لما حدث شديد الألم. حزني وألمي كبيران لأني مضيت أكثر من 50 سنة من عمري في خدمة تونس في مختلف المواقع: من الجيش الوطني إلى المسؤوليات المختلفة و23 سنة على رأس الدولة، كل يوم من حياتي كان ومازال لخدمة البلاد، وقدمت التضحيات وما نحبش نعددها ولم أقبل يوما " وما نقبلش " باش تسيل قطرة دم واحدة من دماء التونسيين.

تألمنا لسقوط ضحايا وتضرر أشخاص، وأنا نرفض أن يسقط المزيد بسبب تواصل العنف والنهب.

أولادنا اليوم في الدار، وموش في المدرسة، وهذا حرام وعيب لأن أصبحنا خائفين عليهم من عنف مجموعات سطو ونهب واعتداء على الأشخاص، وهذا إجرام، موش احتجاج، وهذا حرام. والمواطنين، كل المواطنين، لا بد أن يقفوا أمامهم، وأحنا أعطينا التعليمات، ونعول على تعاون الجميع، حتى نفرق بين هذه العصابات والمجموعات من المنحرفين الذين يستغلون الظرف وبين الاحتجاجات السلمية المشروعة التي لا نرى مانعا فيها.

وأسفي كبير كبير جدا، وعميق جدا، وعميق جدا، فكفى عنفا كفى عنفا.

وعطيت التعليمات كذلك لوزير الداخلية وكررت واليوم نؤكد يزي من اللجؤ للكرطوش الحي، الكرطوش

موش مقبول، ما عندوش مبرر إلا لا قدر الله حد يحاول يفك سلاحك ويهجم عليك بالنار وغيرها ويجبرك على الدفاع عن النفس.

وأطلب من اللجنة المستقله، أكرر اللجنة المستقله، التي ستحقق في الأحداث والتجاوزات والوفيات المأسوف عليها تحديد مسؤوليات كل الأطراف، كل الأطراف بدون استثناء، بكل إنصاف ونزاهة وموضوعية.

ونستنى من كل تونسي، اللي يساندنا واللي ما يساندناش، باش يدعم الجهود، جهود التهدئة والتخلي عن العنف والتخريب والإفساد، فالإصلاح لازمو الهدؤ، والأحداث اللي شفناها كانت في منطلقها احتجاج على أوضاع اجتماعية، كنا عملنا جهود كبيرة لمعالجتها ولكن مازال أمامنا مجهود أكبر لتدارك النقائص، ولازم نعطي لأنفسنا جميعا الفرصة والوقت باش تتجسم كل الإجراءات الهامة التي اتخذناها.

وزيادة على هذا كلفت الحكومة، اتصلت بالسيد الوزير الاول باش نقوم بتخفيض في أسعار المواد والمرافق الأساسية، السكر والحليب والخبز، والرفع في ميزانية التعويض.

أما المطالب السياسية "وقلتلكم أنا فهمتكم" وقررت:

""الحرية الكاملة للإعلام بكل وسائلو وعدم غلق مواقع الأنترنات ورفض اي شكل من أشكال الرقابة عليها، مع الحرص على احترام أخلاقياتنا ومبادئ المهنة الإعلامية.

""أما بالنسبة للجنة اللي أعلنت عليها منذ يومين، للنظر في ظواهر الفساد والرشوة وأخطاء المسؤولين، وباش تكون هذه اللجنة مستقلة "نعم باش تكون مستقله" وسنحرص على نزاهتها وإنصافها.

""والمجال مفتوح، من اليوم، لحرية التعبير السياسي بما في ذلك التظاهر السلمي، التظاهر السلمي المؤطر والمنظم، التظاهر الحضاري، فلا بأس، حزب أو منظمة يريد تنظيم تظاهرة سلمية يتفضل، لكن يعلم بيها، ويحدد وقتها ومكانها ويؤطرها، ويتعاون مع الأطراف المسؤولة للمحافظة على طابعها السلمي.

""ونحب نأكد أن العديد من الأمور لم تجر كيما حبيتها تكون، وخصوصا في مجالي الديمقراطية والحريات، وغلطوني أحيانا بحجب الحقائق وسيحاسبون.

""ولذا أجدد لكم، وبكل وضوح، راني باش نعمل على دعم الديمقراطية وتفعيل التعددية. نعم على دعم الديمقراطية وتفعيل التعددية.

""وسأعمل على صون دستور البلاد واحترامه، ونحب نكرر هنا، وخلافا لما أدعاه البعض، أني تعهدت يوم السابع من نوفمبر بأن لا رئاسة مدى الحياة، لا رئاسة مدى الحياة، ولذلك فإني أجدد الشكر لكل من ناشدني للترشح لسنة 2014 ، ولكني أرفض المساس بشرط السن للترشح لرئاسة الجمهورية.

""إننا نريد بلوغ سنة 2014 في إطار وفاق مدني فعلي وجو من الحوار الوطني وبمشاركة الأطراف

الوطنية في المسؤوليات.

تونس بلادنا الكل، بلاد كل التوانسة، تونس نحبوها وكل شعبها يحبها ويلزم نصونها.

فلتبق إرادة شعبها بين أيديه وبين الأيادي الأمينة التي سيختارها لتواصل المسيرة المسيرة التي انطلقت منذ الاستقلال، والتي واصلناها منذ سنة 1987

""ولهذا سنكون لجنة وطنية تترأسها شخصية وطنية مستقلة لها المصداقية لدى كل الأطراف السياسية والاجتماعية للنظر في مراجعة المجلة الانتخابية، ومجلة الصحافة، وقانون الجمعيات– إلى غير ذلك.

وتقترح اللجنة التصورات المرحلية اللازمة حتى انتخابات سنة 2014 ، بما في ذلك إمكانية فصل الانتخابات التشريعية عن الانتخابات الرئاسية.

تونس لنا جميعا، فلنحافظ عليها جميعا، ومستقبلها بين ايدينا فلنؤمنه جميعا، وكل واحد منا مسؤول من موقعه على إعادة أمنها، واستقرارها، وترميم جراحها، والدخول بها في مرحلة جديدة تؤهلها أكثر لمستقبل أفضل.

عاشت تونس، عاش شعبها، عاشت الجمهورية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

ملحق رقم (02): قرار المجلس الدستوري بالإعلان عن شغور منصب رئيس الجمهورية

المجلس الدستوري

قرار بالإعلان عن شغور منصب رئيس الجمهورية بصفة نهائية

إن المجلس الدستوري،

بعد اطلاعه على الرسالة الموجهة إليه من قبل الوزير الأول بتاريخ 15 جانفي 2011،

وبعد الإطلاع على أحكام الفصل 57 من الدستور فيما يخص شغور منصب رئاسة الجمهورية،

وحيث اتضح خاصة من الرسالة المذكورة أن الرئيس زين العابدين بن علي غادر البلاد التونسية دون أن يفوض سلطاته إلى الوزير الأول وفقا لأحكام الفصل 56 من الدستور،

وحيث إنه لم يقدم استقالته من مهامه على رأس الدولة،

وحيث إن المغادرة تمت في الظروف القائمة بالبلاد، وبعد الإعلان عن حالة الطوارئ،

وحيث إن غياب رئيس الجمهورية بهذه الصورة يحول دون القيام بما تقتضيه موجبات مهامه، وهو ما يمثل حالة عجز تام عن ممارسة وظائفه على معنى الفصل 57 من الدستور.

يعلن :

أولا : الشغور النهائي في منصب رئيس الجمهورية.

ثانيا : إن الشروط الدستورية توفرت لتولي رئيس مجلس النواب فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة.

يتم إبلاغ هذا الإعلان إلى كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين.

ينشر هذا الإعلان بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

وصدر هذا القرار في الجلسة المنعقدة بمقر المجلس الدستوري بباردو يوم السبت 15 جانفي 2011.

الرئيس : السيد فتحي عبد الناظر

الأعضاء :

السيدة فائزة الكافي — السيد غازي الجريبي

السيد المنجي الأخضر — السيد محمد رضا بن حماد

السيد محمد كمال شرف الدين — السيد نجيب بلعيد

السيد إبراهيم البرتاجي — السيدة حميدة العريف

ملحق رقم (03): مرسوم عدد 6 لسنة 2011 يتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

مراسيم

مرسوم عدد 6 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

إن رئيس الجمهورية المؤقت،

باقتراح من الوزير الأول،

بعد الاطلاع على الفصلين 28 و57 من الدستور،

وعلى القانون الأساسي عدد 48 لسنة 2004 المؤرخ في 14 جوان 2004 المتعلق بتنظيم عمل مجلس النواب ومجلس المستشارين وعلاقتهما ببعضهما كما تم إتمامه بالقانون الأساسي عدد 32 لسنة 2006 المؤرخ في 22 ماي 2006 وخاصة الفصل 32 منه،

وعلى مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة،

وعلى القانون عدد 5 لسنة 2011 المؤرخ في 9 فيفري 2011 المتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور،

وعلى الأمر عدد 400 لسنة 1969 المؤرخ في 7 نوفمبر 1969 المتعلق بإحداث وزارة أولى وضبط وظائف الوزير الأول.

يصدر المرسوم الآتي نصه :

الفصل الأول . تحدث هيئة عمومية مستقلة تدعى "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي".

الفصل 2 . تتعهد الهيئة بالسهر على دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيم أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي، ولها إبداء الرأي بالتنسيق مع الوزير الأول حول نشاط الحكومة.

الفصل 3 . تتكون الهيئة من :

. رئيس يتم تعيينه بأمر من بين الشخصيات الوطنية المستقلة المشهود لها بالكفاءة في الميدان القانوني والسياسي،

. نائب رئيس يتم تعيينه من الشخصيات السياسية ومكونات المجتمع المدني المشاركة في الهيئة باقتراح منها،

. مجلس متكون من شخصيات سياسية وطنية وممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية والهيئات والمنظمات والجمعيات ومكونات المجتمع المدني المعنية بالشأن الوطني في العاصمة والجهات ممن شاركوا في الثورة وساندوها يتم تعيينهم بقرار من الوزير الأول باقتراح من الهياكل المعنية، وتتولى ضبط التوجهات الكفيلة بملاءمة التشاريع المتصلة بالحياة السياسية بما يتوافق مع متطلبات تحقيق الانتقال الديمقراطي ولها اتخاذ ما تراه من اقتراحات لضمان استمرارية المرفق العمومي وتجسيم أهداف الثورة ومطالبها،

. لجنة خبراء متكونة من أخصائيين يعينهم رئيس الهيئة لا يقل عددهم عن العشرة، تتولى صياغة مشاريع القوانين وفق التوجهات التي يتم ضبطها من قبل الهيئة، وتعرض مشاريع القوانين المعدة من طرف اللجنة على الهيئة للمصادقة عليها قبل رفعها إلى رئيس الجمهورية،

. مقرر عام، يدون أعمال الهيئة في محاضر جلسات يعين بناء على اقتراح من الهيئة،

. ناطق رسمي باسم الهيئة تختاره هذه الأخيرة من بين أعضائها لمدة محددة لضمان التداول.

الفصل 4 . يسهر رئيس الهيئة على حسن سير أعمالها ويدير جلساتها ويتولى حفظ وثائقها ويمثلها لدى الغير. ويمكن له تفويض كامل صلاحياته أو بعضها لنائبه أو لأحد أعضاء الهيئة.

الفصل 5 . تتخذ الهيئة قراراتها بالتوافق وإن تعذر بالأغلبية ويكون صوت الرئيس مرجحا عند تساوي الأصوات، ويحضر أعضاء لجنة الخبراء أشغال الهيئة وليس لهم حق التصويت. وتخصص جلسة دورية للمتابعة وتضمن ملاحظات الهيئة بمناسبة هذه الجلسات وقراراتها صلب تقرير يرفع إلى رئيس الجمهورية وإلى الوزير الأول.

الفصل 6 . يمكن عند الاقتضاء لرئيس الهيئة بعد استشارتها إحداث لجان مختصة في مواضيع معينة تندرج ضمن مشمولاتها.

الفصل 7 . تجتمع الهيئة بدعوة من رئيسها أو من ثلثي أعضائها وتكون مداولاتها سرية. ولا تكون جلساتها شرعية إلا متى توفر النصاب بحضور أكثر من نصف أعضائها.

الفصل 8 . تحمل المصاريف المتعلقة بأعمال الهيئة بما في ذلك مصاريف تنقل وإقامة أعضائها على ميزانية الوزارة الأولى.

الفصل 9 . يرفع رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي لرئيس الجمهورية وللوزير الأول آرائها واقتراحاتها وتقريرا حول أشغالها وما أنجزته ضمن مشمولاتها وتسهر الهيئة بالتنسيق مع الوزير الأول على متابعة تنفيذ ما اقترحته لتجسيم أهداف الثورة ولضمان حسن سير المرفق العام وتحقيق الانتقال الديمقراطي.

ملحق رقم (04): مرسوم عدد 14 لسنة 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية

مراسيـــم

مرسوم عدد 14 لسنة 2011 مؤرخ في 23 مارس 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية.

إن رئيس الجمهورية المؤقت،

باقتراح من الوزير الأول،

حيث أن الشعب التونسي هو صاحب السيادة يمارسها عن طريق ممثليه المنتخبين انتخابا مباشرا، حرا ونزيها،

وحيث عبر الشعب أثناء ثورة 14 جانفي 2011 عن إرادة ممارسة سيادته كاملة في إطار دستور جديد،

وحيث أن الوضع الحالي للدولة، بعد الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية في 14 جانفي 2011 كما أقر ذلك المجلس الدستوري في إعلانه الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية المؤرخ في 15 جانفي 2011، لم يعد يسمح بالسير العادي للسلط العمومية، كما صار من المتعذر التطبيق الكامل لأحكام الدستور،

وحيث أن رئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلال الوطن وسلامة ترابه ولاحترام القانون وتنفيذ المعاهدات، وهو يسهر على السير العادي للسلط العمومية ويضمن استمرار الدولة،

وبعد مداولة مجلس الوزراء،

يصدر المرسوم الآتي نصه :

الفصل الأول - إلى حين مباشرة مجلس وطني تأسيسي منتخب انتخابا عاما، حرا، مباشرا وسريا حسب مقتضيات نظام انتخابي يصدر للغرض مهامه، يتم تنظيم السلط العمومية بالجمهورية التونسية تنظيما مؤقتا وفقا لأحكام هذا المرسوم.

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل 2 - تحل بمقتضى هذا المرسوم المجالس الآتية :

- مجلس النواب،
- مجلس المستشارين،
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- المجلس الدستوري.

يتولى الكتاب العامون أو المكلفون بالشؤون الإدارية والمالية لهذه المجالس تصريف أمورها الإدارية والمالية إلى حين وضع المؤسسات التي ستعوضها بمقتضى الدستور الجديد.

الفصل 3 - تمارس المحكمة الإدارية ودائرة المحاسبات صلاحياتهما طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والمتعلقة بضبط تنظيمهما وتحديد مشمولات أنظارهما والإجراءات المتبعة لديهما.

الباب الثاني

السلطة التشريعية

الفصل 4 - يتم إصدار النصوص ذات الصبغة التشريعية في صيغة مراسيم يختمها رئيس الجمهورية المؤقت، بعد مداولتها في مجلس الوزراء ويسهر على نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

الفصل 5 - تتخذ شكل مراسيم النصوص المتعلقة بـ :

- الترخيص في المصادقة على المعاهدات،
- العفو التشريعي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية،
- النظام الانتخابي والصحافة والإعلام والاتصال والنشر،
- تنظيم الأحزاب السياسية وتمويلها والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والمهن،
- مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال،
- تنمية الاقتصاد،
- قانون الشغل والضمان الاجتماعي والصحة،
- المالية والجباية،
- نظام الملكية والحقوق العينية،
- التربية والتعليم والثقافة،
- مجابهة الكوارث والأخطار الداهمة واتخاذ التدابير الاستثنائية،
- الإجراءات أمام مختلف أصناف المحاكم وضبط الجنايات والجنح والعقوبات المنطبقة عليها وكذلك المخالفات الجزائية إذا كانت مستوجبة لعقوبة سالبة للحرية،
- الضمانات الأساسية للموظفين والأعوان المدنيين والعسكريين،
- الجنسية والحالة الشخصية والالتزامات،
- الأساليب العامة لتطبيق هذا المرسوم.

وبصفة عامة كل المواد التي تدخل بطبيعتها في مجال القانون.

الباب الثالث

السلطة التنفيذية

الفصل 6 ـ يمارس رئيس الجمهورية المؤقت السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة مؤقتة يترأسها وزير أول.

القسم الأول

رئيس الجمهورية المؤقت

الفصل 7 ـ يسهر رئيس الجمهورية المؤقت على تنفيذ المراسيم ويمارس السلطة الترتيبية العامة وله أن يفوض كلا أو جزءا من هذه السلطة إلى الوزير الأول.

ويقع تأشير الأوامر ذات الصبغة الترتيبية من قبل الوزير الأول وعضو الحكومة المعني.

الفصل 8 ـ يواصل رئيس الجمهورية المؤقت رئاسة الدولة حتى تاريخ مباشرة المجلس الوطني التأسيسي مهامه.

الفصل 9 ـ يمارس رئيس الجمهورية المؤقت الوظائف التالية :

ـ القيادة العليا للقوات المسلحة،

ـ المصادقة على المعاهدات،

ـ العفو الخاص،

ـ إشهار الحرب وإبرام السلم بعد مداولة مجلس الوزراء،

ـ تعيين الوزير الأول وتعيين بقية أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول،

ـ رئاسة مجلس الوزراء،

ـ إنهاء مهام الحكومة أو عضو منها باقتراح من الوزير الأول،

ـ اعتماد الدبلوماسيين للدولة في الخارج وقبول اعتماد ممثلي الدول الأجنبية لديه،

ـ إسناد الوظائف العليا المدنية والعسكرية باقتراح من الحكومة. ولرئيس الجمهورية أن يفوّض إسناد بعض تلك الوظائف إلى الوزير الأول.

الفصل 10 ـ لرئيس الجمهورية المؤقت إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوّض بأمر سلطاته إلى الوزير الأول.

وعند شغور منصب رئيس الجمهورية المؤقت لوفاة أو استقالة أو عجز تام، يتولى الوزير الأول فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة. وإذا تزامن شغور منصب رئيس الجمهورية المؤقت مع شغور منصب الوزير الأول تنتخب الحكومة المؤقتة أحد أعضائها الذي يتولى فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة.

الفصل 11 ـ لا يجوز لرئيس الجمهورية المؤقت الترشح لعضوية المجلس الوطني التأسيسي، كما لا يجوز له الترشح لأي انتخابات أخرى بعد وضع الدستور الجديد.

الفصل 12 ـ المقر الرسمي لرئاسة الجمهورية تونس العاصمة وضواحيها إلا أنه يمكن في ظروف استثنائية أن يحوّل مؤقتا إلى أي مكان آخر من تراب الجمهورية.

القسم الثاني

الحكومة المؤقتة

الفصل 13 ـ تسهر الحكومة المؤقتة على تصريف أعمال الدولة وعلى السير العادي للمرافق العمومية ويسيرها الوزير الأول وينسق أعمالها ويتصرف في دواليب الإدارة وفي القوة العامة وينوب عند الاقتضاء رئيس الجمهورية المؤقت في رئاسة مجلس الوزراء أو أي مجلس آخر.

الفصل 14 ـ يسهر الوزراء كل حسب القطاع الراجع إليه بالنظر على تسيير الإدارة المركزية والإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

كما تشمل الإدارة مصالح جهوية ومحلية في إطار اللامحورية أو اللامركزية يقع تنظيمها وتسييرها أو الإشراف عليها طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

الفصل 15 ـ لا يجوز للوزير الأول وبقية أعضاء الحكومة المؤقتة الترشح لعضوية المجلس الوطني التأسيسي.

القسم الثالث

الجماعات المحلية

الفصل 16 ـ تمارس المجالس البلدية والمجالس الجهوية والهياكل التي يمنحها القانون صفة الجماعة المحلية، المصالح المحلية حسبما يضبطه القانون.

الباب الرابع

السلطة القضائية

الفصل 17 ـ تنظم السلطة القضائية بمختلف أصنافها وتسير وتمارس صلاحياتها وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

الباب الخامس

أحكام ختامية

الفصل 18 ـ ينتهي العمل بأحكام هذا المرسوم عند مباشرة المجلس الوطني التأسيسي مهامه وضبطه تنظيما آخر للسلط العمومية.

الفصل 19 ـ ينشر هذا المرسوم بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويدخل حيز التنفيذ بداية من 15 مارس 2011.

تونس في 23 مارس 2011.

رئيس الجمهورية المؤقت

فؤاد المبزع

ملحق رقم (05): رأي عدد 2 لسنة 2011 للمجلس الدستوري بخصوص مشروع قانون يتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور

المجلس الدستوري

الرأي عدد 2 ـ 2011 للمجلس الدستوري بخصوص مشروع قانون يتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور

إن المجلس الدستوري،

بعد اطلاعه،

على المكتوب الصادر عن رئيس الجمهورية المؤقت المؤرخ في 3 فيفري 2011 والوارد على المجلس الدستوري بتاريخه، والمتضمن عرض مشروع قانون على المجلس الدستوري، يتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور، مع استعجال النظر فيه،

وعلى الدستور، وخاصة الفصول 28 و32 و34 و57 و72 و73 و75 منه،

وعلى القانون الأساسي عدد 52 لسنة 2004 المؤرخ في 12 جويلية 2004 المتعلق بالمجلس الدستوري،

وعلى مشروع القانون المتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور،

وبعد الاستماع إلى التقرير حول المشروع المعروض،

وبعد المداولة،

من حيث تعهد المجلس :

1- حيث يهدف مشروع القانون محل النظر إلى التفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور،

2- وحيث يستمد من الفصل 72 من الدستور أن المجلس الدستوري ينظر في مشاريع القوانين التي يعرضها عليه رئيس الجمهورية من حيث مطابقتها للدستور أو ملاءمتها له، ويكون العرض وجوبيا بالنسبة إلى مشاريع القوانين المتعلقة بالأساليب العامة لتطبيق الدستور،

3- وحيث يتضمن المشروع المعروض أحكاما لها علاقة بالأساليب العامة لتطبيق الدستور،

4- وحيث يتنزل بالتالي المشروع المعروض، بالنظر إلى مضمونه، في إطار العرض الوجوبي،

من حيث الأصل :

5- حيث يتضمن المشروع محل النظر التفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم إلى غاية انتهاء مهامه وذلك في مجالات العفو العام، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والنظام الانتخابي، والصحافة، وتنظيم الأحزاب السياسية، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، ومكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، وتنمية الاقتصاد، والنهوض الاجتماعي، والمالية والجباية، والملكية، والتربية والثقافة، ومجابهة الكوارث والأخطار، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعهدات المالية للدولة، والمعاهدات الدولية التجارية والجبائية والاقتصادية والاستثمارية، والمعاهدات الدولية المتعلقة بالعمل وبالمجال الاجتماعي، والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، على أن تتم المصادقة على المراسيم المتخذة طبقا للفصل 28 من الدستور،

6- وحيث نص الفصل 28 من الدستور على أن "لمجلس النواب ولمجلس المستشارين أن يفوضا لمدة محدودة ولغرض معين إلى رئيس الجمهورية اتخاذ مراسيم يعرضها حسب الحالة على مصادقة مجلس النواب أو المجلسين، وذلك عند انقضاء المدة المذكورة"،

7- وحيث يستمد من أحكام الفصل 28 المذكور أن قانون التفويض يجب أن يتضمن تحديدا للمدة التي يمكن خلالها لرئيس الجمهورية اتخاذ المراسيم،

8- وحيث ينص الفصل الأول من المشروع المعروض على أن التفويض المزمع منحه لرئيس الجمهورية المؤقت يبتدئ من تاريخ نشر قانون التفويض بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية إلى غاية انتهاء مهام رئيس الجمهورية المؤقت،

9- وحيث يكون بذلك شرط تحديد مدة التفويض مستوفى على معنى الفصل 28 من الدستور،

10- وحيث يستمد كذلك من أحكام الفصل 28 وجوب تعيين الغرض من التفويض المزمع منحه لرئيس الجمهورية المؤقت،

11- وحيث يضبط الفصل الأول من المشروع المعروض مجالات التفويض التي تشمل العفو العام، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والنظام الانتخابي، والصحافة، وتنظيم الأحزاب السياسية، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، ومكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، وتنمية الاقتصاد، والنهوض الاجتماعي، والمالية والجباية، والملكية، والتربية والثقافة، ومجابهة الكوارث والأخطار، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعهدات المالية للدولة، والمعاهدات الدولية التجارية والجبائية

والاقتصادية والاستثمارية، والمعاهدات الدولية المتعلقة بالعمل وبالمجال الاجتماعي، والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية،

12- وحيث ولئن اتسم مناط مجالات التفويض الممنوح بالتنوع والاتساع فإنه لا شئ في الدستور يحول دون ذلك طالما أنه تم تعيين الغرض بوجه كاف كما يقتضي ذلك الفصل 28 من الدستور، خاصة بالنظر إلى متطلبات المرحلة الانتقالية الراهنة،

13- وحيث يسوغ لرئيس الجمهورية المؤقت بالنظر لما تقدم وبالاستناد إلى قانون التفويض المزمع اتخاذه، أن يتخذ مراسيم في المجالات المعينة وللمدة المذكورة، طالما يتم ذلك في كنف احترام الدستور،

14- وحيث يتبين تبعا لكل ما تقدم أن مشروع القانون المعروض لا يتعارض مع الدستور وهو ملائم له،

يبدي الرأي التالي :

إن مشروع القانون المتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور، لا يثير أي إشكال دستوري.

وصدر هذا الرأي في الجلسة المنعقدة بمقر المجلس الدستوري بباردو يوم الخميس 3 فيفري 2011، برئاسة السيد فتحي عبد الناظر، وعضوية السيدة فائزة الكافي والسادة غازي الجريبي والمنجي الأخضر ومحمد رضا بن حماد ومحمد كمال شرف الدين ونجيب بلعيد وإبراهيم البرتاجي والسيدة حميدة العريف.

عن المجلس الدستوري

الرئيـــس

فتحي عبد الناظر

نسخة مطابقة : الرئيس المدير العام للمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ت د و ب (د) : 0330 9061 تعريف الإمضاء : رئيس البلدية

" تم إيداع هذا العدد من الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بمقر ولاية تونس العاصمة يوم 10 فيفري 2011 "

ملحق رقم (06): قانون تأسيسي 6 لسنة 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية

القوانين

قانون تأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية.[1]

الحمد لله وحده،

نحن أعضاء المجلس الوطني التأسيسي المنتخبين يوم 23 أكتوبر 2011.

سعيا منا لتجسيد مبادئ الثورة المجيدة وتحقيق أهدافها، ووفاء لأرواح الشهداء وتضحيات التونسيين على مر الأجيال، وحرصا على إنجاح المسار التأسيسي الديمقراطي وضمان الحريات وحقوق الإنسان،

وبعد الاطلاع على قرار المجلس القومي التأسيسي المؤرخ في 25 جويلية 1957 والقاضي بإعلان الجمهورية،

وبعد الاطلاع على المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية،

وباعتبار المجلس الوطني التأسيسي السلطة الشرعية الأصلية والمكلفة من الشعب التونسي بإعداد دستور يحقق أهداف الثورة التونسية وبالإشراف على إدارة شؤون البلاد إلى حين إقرار الدستور وإرساء مؤسسات دائمة،

نصدر باسم الشعب التونسي القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية :

الفصل الأول . تنظم السلط العمومية بالجمهورية التونسية تنظيما مؤقتا وفقا لأحكام هذا القانون إلى حين وضع دستور جديد ودخوله حيز التنفيذ ومباشرة المؤسسات المنبثقة عنه لمهامها.

الباب الأول

مهام المجلس الوطني التأسيسي

الفصل 2 . يتولى المجلس الوطني التأسيسي بصفة أصلية وضع دستور للجمهورية التونسية، كما يتولى أيضا بالخصوص المهام التالية :

1 . ممارسة السلطة التشريعية.

2 . انتخاب رئيس المجلس الوطني التأسيسي.

3 . انتخاب رئيس الجمهورية.

4 . الرقابة على عمل الحكومة.

---

[1] الأعمال التحضيرية :

مداولة المجلس الوطني التأسيسي ومصادقته في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 ديسمبر 2011.

الباب الثاني

السلطة التأسيسية

الفصل 3 . يصادق المجلس الوطني التأسيسي على مشروع الدستور فصلا فصلا بالأغلبية المطلقة من أعضائه، ثم تتم بعد ذلك المصادقة عليه برمته بأغلبية الثلثين من أعضاء المجلس، وإن تعذر ذلك فبذات الأغلبية في قراءة ثانية في أجل لا يزيد عن شهر من حصول القراءة الأولى، وإن تعذر ذلك مجددا يتم عرض مشروع الدستور برمته على الاستفتاء العام للمصادقة الإجمالية عليه وذلك بأغلبية المقترعين.

الباب الثالث

السلطة التشريعية

الفصل 4 . يمارس المجلس الوطني التأسيسي السلطة التشريعية طبقا لهذا القانون.

للحكومة أو عشرة أعضاء على الأقل من المجلس الوطني التأسيسي حق اقتراح مشاريع القوانين. يصادق المجلس الوطني التأسيسي على القوانين الأساسية بالأغلبية المطلقة من أعضائه.

ويصادق على القوانين العادية بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا تقل نسبة الموافقين عن ثلث أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

الفصل 5 . يمكن للمجلس الوطني التأسيسي إعفاء رئيسه من مهامه بموافقة الأغلبية المطلقة من أعضائه على الأقل بناء على طلب معلل يقدم لمكتب المجلس من ثلث الأعضاء على الأقل. وعلى المجلس برئاسة النائب الأول للرئيس المعفى في أجل أسبوع من الإعفاء أن ينتخب رئيسا وفقا لصيغة الانتخاب الواردة بالفصل العاشر من هذا القانون، ويتولى النائب الأول لرئيس المجلس الوطني التأسيسي مهام رئاسة المجلس مؤقتا إلى حين انتخاب رئيس جديد.

الفصل 6 . تتخذ شكل قوانين أساسية النصوص المتعلقة بـ :

* المصادقة على المعاهدات،

* تنظيم القضاء،

* تنظيم الإعلام والصحافة والنشر،

تنظيم الأحزاب السياسية وتمويلها والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والهيئات المهنية،

* تنظيم قوات الجيش الوطني باستثناء الأنظمة الأساسية الخاصة التي تصدر بقرار جمهوري،

* تنظيم قوات الأمن الداخلي باستثناء الأنظمة الأساسية الخاصة التي تصدر بأمر،

* النظام الانتخابي،

* الحريات وحقوق الإنسان وحق الشغل والحق النقابي،

* الحالة الشخصية.

تتخذ شكل قوانين عادية النصوص المتعلقة بـ :

* الأساليب العامة لتطبيق القانون التأسيسي المنظم للسلط العمومية عدا ما يتعلق منها بالقوانين الأساسية.

* الجنسية والالتزامات،

* الإجراءات أمام مختلف أصناف المحاكم،

* ضبط الجنايات والجنح والعقوبات المنطبقة عليها وكذلك المخالفات الجزائية إذا كانت مستوجبة لعقوبة سالبة للحرية،

* العفو التشريعي،

* ضبط قاعدة الأداء ونسبه وإجراءات استخلاصه ما لم يعط تفويض في ذلك إلى رئيس الحكومة بمقتضى قوانين المالية أو القوانين ذات الصبغة الجبائية،

* نظام إصدار العملة،

* القروض والتعهدات المالية للدولة،

* الضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين.

ويضبط القانون المبادئ الأساسية لـ :

* نظام الملكية والحقوق العينية،

* التعليم والبحث العلمي والثقافة،

* الصحة العمومية،

* قانون الشغل والضمان الاجتماعي،

* التحكم بالطاقة،

* البيئة والتهيئة العمرانية.

والنصوص المتعلقة ببقية المجالات تدخل ضمن السلطة الترتيبية العامة لرئيس الحكومة وتكون في شكل أوامر ترتيبية.

الفصل 7 ـ إذا طرأ ظرف استثنائي يمنع السير العادي لدواليب السلط العمومية ويجعل من المتعذر على المجلس الوطني التأسيسي مواصلة عمله العادي، فله بأغلبية أعضائه أن يصرّح بتحقق ذلك الظرف ويفوّض اختصاصه التشريعي أو جزء منه لرئيس المجلس الوطني التأسيسي ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

ويمارس الرؤساء الثلاثة الاختصاص المفوّض إليهم عبر إصدار مراسيم بالتوافق بينهم.

ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو من ثلث أعضائه عند تيسّر اجتماعه لإعلان إنهاء التفويض بأغلبية أعضائه، ثم ينظر في المراسيم الصادرة للمصادقة عليها أو تعديلها أو إلغائها.

الفصل 8 ـ لا يمكن تتبع عضو المجلس الوطني التأسيسي أو إيقافه أو محاكمته لأجل آراء أو اقتراحات يبديها أو أعمال يقوم بها لأداء مهام نيابته.

ولا يمكن تتبع أو إيقاف أحد الأعضاء طيلة نيابته في تهمة جنائية أو جناحية ما لم يرفع عنه المجلس الحصانة، أما في حالة التلبّس بالجريمة فإنه يمكن إيقافه ويعلم المجلس حالا على أن ينتهي كل إيقاف إذا طلب المجلس ذلك.

الباب الرابع

السلطة التنفيذية

القسم الأول

رئيس الجمهورية

الفصل 9 ـ يشترط في المترشح أو المترشحة لرئاسة الجمهورية أن يكون تونسيا مسلما غير حامل لجنسية أخرى مولودا لأبوين تونسيين بالغا من العمر على الأقل خمسا وثلاثين سنة.

يتخلى رئيس الجمهورية وجوبا عن أي مسؤولية حزبية كما يتخلى عن عضويته بالمجلس الوطني التأسيسي إن كان عضوا به وذلك بمجرد انتخابه للمنصب ويؤدي القسم التالي أمام المجلس التأسيسي :

"أقسم بالله العظيم أن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة ترابه ونظامه الجمهوري وأن أحترم القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية وأن أسعى لحماية مصالح الوطن وضمان قيام دولة القانون والمؤسسات وفاء لأرواح الشهداء وتضحيات التونسيين على مر الأجيال وتجسيدا لأهداف الثورة".

الفصل 10 ـ يختار المجلس الوطني التأسيسي رئيس الجمهورية بالانتخاب السري بالأغلبية المطلقة من أعضائه من بين مرشحين يقوم بترشيح كل منهم خمسة عشر عضوا على الأقل من المجلس الوطني التأسيسي، وذلك مباشرة بعد المصادقة على هذا القانون.

ولا يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي أن يرشح أكثر من شخص واحد.

وفي حالة عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس في الدورة الأولى تنظم مباشرة دورة ثانية بين المرشحين الحاصلين على الرتبة الأولى والثانية على قاعدة الأغلبية، وفي حالة تساوي عدد الأصوات بين المرشحين يقدم الأكبر سنا.

الفصل 11 ـ يختص رئيس الجمهورية بالمهام التالية :

1 ـ تمثيل الدولة التونسية ويتولى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة رسم السياسة الخارجية للدولة بالتشاور والتوافق بينهما.

2 ـ ختم ونشر القوانين التي يصدرها المجلس الوطني التأسيسي في أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ الإيداع لدى مصالحه وإذا لم يحصل الختم والنشر في الأجل المذكور يعاد المشروع إلى المجلس الذي يصادق عليه من جديد وفقا لصيغة المصادقة الأولى وفي هذه الحالة يختمه رئيس المجلس الوطني التأسيسي.

3 ـ تعيين رئيس الحكومة وفقا للفصل الخامس عشر من هذا القانون، وتؤدي الحكومة اليمين أمامه.

4 ـ تعيين مفتي الجمهورية بالتوافق مع رئيس الحكومة.

5 ـ القيادة العليا للقوات المسلحة.

6 ـ إشهار الحرب وإعلان السلم بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

7 ـ إعلان الأحكام والتدابير الاستثنائية إذا طرأت ظروف تعطل السير العادي لدواليب السلط العمومية وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس المجلس الوطني التأسيسي وعدم معارضتهما في ذلك.

8 ـ ختم المعاهدات المصادق عليها من المجلس الوطني التأسيسي في أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ الإيداع لدى مصالحه وإذا لم يحصل الختم تعاد المعاهدة إلى المجلس الذي يصادق عليها من جديد وفقا للفقرة الثالثة من الفصل الرابع من هذا القانون وفي هذه الحالة يتولى رئيس المجلس الوطني التأسيسي ختم المعاهدة.

9 ـ ممارسة العفو الخاص.

10 ـ التعيينات والإعفاءات في الوظائف العسكرية العليا بالتوافق مع رئيس الحكومة.

11 ـ التعيينات في الوظائف العليا في رئاسة الجمهورية.

12 ـ قبول اعتماد ممثلي الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية لديه.

13 ـ التعيينات في الوظائف السامية بوزارة الخارجية وفي البعثات الديبلوماسية والقنصلية لدى الدول والمنظمات الإقليمية والدولية بالتوافق مع رئيس الحكومة.

14 ـ إصدار قرار جمهوري لإدخال أحكام مشاريع قوانين المالية حيز التنفيذ بأقساط ذات ثلاثة أشهر إذا لم تتم المصادقة على قانون المالية في أجل أقصاه 31 ديسمبر.

وما يصدر عن رئيس الجمهورية يأخذ شكل قرار جمهوري.

الفصل 12 ـ المقر الرسمي لرئاسة الجمهورية تونس العاصمة وضواحيها إلا أنه يمكن في الظروف الاستثنائية نقله مؤقتا إلى أي مكان آخر من تراب الجمهورية.

الفصل 13 ـ يمكن للمجلس الوطني التأسيسي أن يعفي رئيس الجمهورية من مهامه بموافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس على الأقل بناء على طلب معلل يقدم لرئيس المجلس من ثلث الأعضاء على الأقل.

وعلى المجلس في أجل خمسة عشر يوما من تاريخ الإعفاء أن ينتخب رئيسا وفقا للصيغ الواردة بالفصل العاشر من هذا القانون. ويتولى رئيس المجلس الوطني التأسيسي مهام رئاسة الجمهورية طيلة الفترة الممتدة من الإعفاء إلى انتخاب رئيس جديد.

الفصل 14 ـ لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوّض سلطاته إلى رئيس الحكومة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

ويعلم رئيس الجمهورية رئيس المجلس الوطني التأسيسي بتفويضه المؤقت لسلطاته.

وأثناء مدة هذا التعذر الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية تبقى الحكومة قائمة إلى أن يزول هذا التعذر ولو تعرضت إلى لائحة لوم.

وعند تجاوز مدة التعذر ثلاثة أشهر أو عند حصول شغور في منصب رئيس الجمهورية لعجز تام أو وفاة أو استقالة يتولى رئيس المجلس الوطني التأسيس مهام رئيس الجمهورية مؤقتا إلى حين انتخاب رئيس جمهورية جديد في أجل أقصاه خمسة عشر يوما وفقا للصيغ الواردة بالفصل العاشر من هذا القانون.

القسم الثاني

الحكومة

الفصل 15 ـ يكلف رئيس الجمهورية بعد إجراء ما يراه من مشاورات مرشح الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي بتشكيل الحكومة.

يقوم رئيس الحكومة المكلف طبق الفقرة الأولى بتشكيل الحكومة وينهي نتيجة أعماله إلى رئيس الجمهورية في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه ويتضمن الملف تركيبة الحكومة وبيانا موجزا حول برنامجها.

على رئيس الجمهورية إحالة ملف تشكيل الحكومة على رئيس المجلس الوطني التأسيس فور بلوغه إليه.

يتولى رئيس المجلس الوطني التأسيسي الدعوة إلى جلسة عامة في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ توصله بملف تشكيل الحكومة لمنحها الثقة بالأغلبية المطلقة من الأعضاء.

عند تجاوز أجل خمسة عشر يوما دون تشكيل الحكومة أو في حالة عدم الحصول على ثقة المجلس الوطني التأسيسي يقوم رئيس الجمهورية بإجراء مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر على تشكيل حكومة بنفس الإجراءات وفي نفس الآجال السابقة.

الفصل 16 . على رئيس الحكومة بعد نيل ثقة المجلس الوطني التأسيسي أن يستقيل من عضوية المجلس إن كان عضوا به.

وباستثناء رئيس الحكومة يمكن الجمع بين عضوية الحكومة وعضوية المجلس الوطني التأسيسي غير أنه لا يجوز في هذه الحالة لعضو الحكومة أن يكون عضوا بمكتب المجلس أو بأحد اللجان القارة كما لا يجوز له المشاركة في التصويت عندما يتعلق الأمر بلائحة لوم أو بقانون المالية.

الفصل 17 . تختص الحكومة بممارسة السلطة التنفيذية باستثناء ما تم إسناده لرئيس الجمهورية.

وتسهر الحكومة على تنفيذ القوانين ويصدر رئيسها الأوامر ذات الصبغة الترتيبية والفردية التي يمضيها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية.

ويختص رئيس الحكومة علاوة على ما سبق بـ :

1 . رئاسة مجلس الوزراء.

2 . إحداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية.

3 . إحداث وتعديل المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية.

4 . تأشير القرارات التي يتخذها الوزراء.

5 . التعيينات في الوظائف المدنية العليا بالتشاور مع الوزير المعني ومع مجلس الوزراء.

الفصل 18 . تسهر الحكومة على إدارة أعمال الدولة وعلى ضمان السير العادي للمرافق العمومية وتسيير دواليب الإدارة والقوة العامة.

يسهر الوزراء كل حسب القطاع الراجع إليه بالنظر على تسيير الإدارة المركزية والإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية والإدارات والمصالح الجهوية والمحلية تحت إشراف رئيس الحكومة وطبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

الفصل 19 . يمكن التصويت على لائحة لوم الحكومة أو أحد الوزراء بعد طلب معلل يقدم لرئيس المجلس الوطني التأسيسي من ثلث الأعضاء على الأقل.

ويشترط لسحب الثقة موافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس.

في صورة عدم تحقق الأغلبية المذكورة، لا يمكن أن تعاد لائحة اللوم ضد الحكومة أو طلب سحب الثقة من نفس الوزير إلا بعد ثلاثة أشهر.

وفي صورة سحب الثقة من الحكومة فإنها تعتبر مستقيلة ويكلف رئيس الجمهورية الشخصية الأقدر لتشكيل حكومة جديدة تتقدم للحصول على ثقة المجلس الوطني التأسيسي في نفس الآجال وبنفس الإجراءات المنصوص عليها بالفصل الخامس عشر من هذا القانون.

وفي صورة سحب الثقة من أحد الوزراء فإنه يعتبر مستقيلا ويكلف رئيس الحكومة شخصية أخرى يقدمها للمجلس الوطني التأسيسي للحصول على ثقته في نفس الآجال وبنفس الإجراءات المنصوص عليها بالفصل الخامس عشر من هذا القانون ويسري ذلك على صورة الشغور.

ولا تكون الاستقالة نافذة إلا بعد مباشرة الحكومة الجديدة مهامها أو الوزير الجديد مهامه.

وعند حصول شغور في منصب رئيس الحكومة لعجز تام أو لوفاة يتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي للقيام بمهام رئيس الحكومة طبقا لأحكام الفصل الخامس عشر من هذا القانون.

القسم الثالث

في تنازع الاختصاص

الفصل 20 . ترفع النزاعات المتعلقة باختصاص كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة إلى المجلس الوطني التأسيسي الذي يبت في النزاع بقرار من أغلبية أعضائه بعد أخذ رأي الجلسة العامة للمحكمة الإدارية بناء على طلب يرفع إلى المجلس الوطني التأسيسي من الأحرص من الجهتين.

القسم الرابع

الجماعات المحلية

الفصل 21 . تمارس المجالس البلدية والنيابات الخصوصية والمجالس الجهوية والهياكل التي يمنحها القانون صفة الجماعة المحلية مهامها حسبما يضبطه القانون إلى حين مراجعته من المجلس الوطني التأسيسي ولرئيس الحكومة بعد استشارة رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني التأسيسي ونواب الجهة في المجلس الوطني التأسيسي حل المجالس أو النيابات القائمة أو تعيين نيابات جديدة أو التمديد للنيابات المحدثة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

الباب الخامس

السلطة القضائية

الفصل 22 ـ تمارس السلطة القضائية صلاحياتها باستقلالية تامة.

بعد التشاور مع القضاة يصدر المجلس الوطني التأسيسي قانونا أساسيا ينشئ بموجبه هيئة وقتية ممثلة يحدد تركيبتها وصلاحياتها وآليات تكوينها للإشراف على القضاء العدلي تحل محل المجلس الأعلى للقضاء.

يسن المجلس الوطني التأسيسي قوانين أساسية يتولى من خلالها إعادة تنظيم القضاء وإعادة هيكلة المجالس القضائية العليا العدلية والإدارية والمالية وضبط أسس إصلاح المنظومة القضائية طبق المعايير الدولية لاستقلال القضاء.

الفصل 23 ـ تمارس المحكمة الإدارية ودائرة المحاسبات صلاحياتهما طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والمتعلقة بضبط تنظيمهما ومشمولات أنظارهما والإجراءات المتبعة لديهما.

الباب السادس

العدالة الانتقالية

الفصل 24 ـ يسن المجلس الوطني التأسيسي قانونا أساسيا ينظم العدالة الانتقالية ويضبط أسسها ومجال اختصاصها.

الباب السابع

هيئة الانتخابات

الفصل 25 ـ يسن المجلس الوطني التأسيسي قانونا يحدث بموجبه هيئة عمومية مستقلة دائمة تكلف بإدارة وتنظيم الانتخابات والاستفتاءات والإشراف عليها ويضبط ذات القانون تركيبة وتنظيم الهيئة الذكورة.

الباب الثامن

أحكام تخص البنك المركزي التونسي

الفصل 26 ـ يعين محافظ البنك المركزي بقرار جمهوري بعد التوافق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ولا يكون التعيين نافذا إلا بعد المصادقة عليه بأغلبية الحاضرين من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي على أن يتخذ القرار في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب إلى رئيس المجلس الوطني التأسيسي.

ويعين نائب محافظ البنك المركزي بقرار جمهوري يصدر بالتوافق بين رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني التأسيسي ورئيس الحكومة بناء على اقتراح مقدم من محافظ البنك المركزي.

ويعين أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي بقرار جمهوري يصدر بالتوافق بين رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني التأسيسي ورئيس الحكومة.

ويتم إعفاء محافظ البنك المركزي من مهامه بنفس الصيغة المعتمدة في تعيينه بالفقرة الأولى من هذا الفصل أو بطلب من ثلث أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

ويتم إعفاء نائب محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس الإدارة بنفس الصيغ المعتمدة في تعيينهم بالفقرتين الثانية والثالثة من هذا الفصل.

الباب التاسع

أحكام ختامية

الفصل 27 ـ يقر المجلس الوطني التأسيسي ما تم من تعليق العمل بدستور الأول من جوان 1959 ويقرر إنهاء العمل به بصدور هذا القانون التأسيسي.

ينتهي العمل بكل القوانين التي تتعارض مع هذا القانون التأسيسي وبالمرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية وتبقى النصوص القانونية التي لا تتعارض مع هذا القانون التأسيسي سارية المفعول.

الفصل 28 ـ يدخل هذا القانون حيز النفاذ فور المصادقة عليه من المجلس الوطني التأسيسي.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

قرطاج في 16 ديسمبر 2011.

رئيس الجمهورية

محمد المنصف المرزوقي

ملحق رقم (07): مرسوم عدد 8 لسنة 2011 يتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها

الفصل 23 ـ الوزير الأول وأعضاء الحكومة مكلفون، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجري به العمل ابتداء من 18 فيفري 2011.

تونس في 18 فيفري 2011.

رئيس الجمهورية المؤقت

فؤاد المبزع

مرسوم عدد 8 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها.

إن رئيس الجمهورية المؤقت،

باقتراح من الوزير الأول،

بعد الاطلاع على الفصلين 28 و57 من الدستور،

وعلى القانون الأساسي عدد 48 لسنة 2004 المؤرخ في 14 جوان 2004 المتعلق بتنظيم عمل مجلس النواب ومجلس المستشارين وعلاقتهما ببعضهما كما تم إتمامه بالقانون الأساسي عدد 32 لسنة 2006 المؤرخ في 22 ماي 2006 وخاصة الفصل 32 منه،

وعلى المجلة الجزائية الصادرة بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 9 جويلية 1913 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة،

وعلى مجلة الإجراءات الجزائية الصادرة بالقانون عدد 23 لسنة 1968 المؤرخ في 24 جويلية 1968 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة،

وعلى مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة،

وعلى القانون عدد 5 لسنة 2011 المؤرخ في 9 فيفري 2011 المتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور،

وعلى رأي وزير الداخلية،

وعلى رأي وزير العدل،

وعلى رأي وزير الصحة العمومية.

يصدر المرسوم الآتي نصه :

الفصل الأول ـ تحدث هيئة عمومية مستقلة تدعى "اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق" لتقصي الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الأحداث التي شهدتها البلاد التونسية خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها.

الفصل 2 ـ تتعهد لجنة تقصي الحقائق بجمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالتجاوزات المسجلة خلال الفترة المذكورة بالفصل الأول أعلاه من خلال :

ـ تلقي شكاوي المواطنين الذين كانوا ضحية تجاوزات تعرضوا لها مباشرة أو تعرض لها ذويهم خلال الفترة المذكورة بالفصل الأول أعلاه،

ـ الاطلاع على جميع الوثائق الإدارية أو الخاصة التي لها علاقة بالوقائع المطلوب تقصي الحقائق في شأنها والتي يطلب رئيس اللجنة من الجهة الموجودة في حوزتها هذه الوثائق تسليمها إليه،

ـ استدعاء كل شخص طبيعي قصد الاستماع إليه إذا كان من شأن شهادته إنارة اللجنة فيما يتعلق بالوقائع المطلوب تقصي الحقائق في شأنها ويوجه رئيس اللجنة إلى الشخص المعني دعوة تتضمن جميع البيانات اللازمة التي تمكن من تقييم أسباب الشهادة المطلوبة ومداها.

وبخصوص الشخص المعنوي فإنه يتم استدعاء ممثله القانوني.

ـ إيفاد عضو أو أكثر من بين أعضاء اللجنة بمساعدة مقررها قصد تلقي شهادة الأشخاص الطبيعيين الذين يتعذر عليهم التنقل للإدلاء بشهاداتهم أمام اللجنة.

الفصل 3 ـ تتركب اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة المذكورة بالفصل الأول أعلاه كما يلي :

ـ رئيس يتم تعيينه بأمر من بين الشخصيات الوطنية المستقلة المشهود لها بالكفاءة في الميدان القانوني،

ـ أعضاء لا يقل عددهم عن العشرة يتم اختيارهم من قبل رئيس اللجنة بعد التشاور مع المنظمات المعنية.

الفصل 4 ـ للجنة تقصي الحقائق وبطلب من رئيسها، الحصول أو النفاذ إلى المعلومات التي يستوجبها قيامها بمهامها والتي تكون بحوزة إدارات عمومية أو جماعات محلية أو مؤسسات أو منشآت عمومية مع مراعاة التشريع المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

الفصل 5 ـ لا تحول أعمال اللجنة دون التوجه إلى السلطة القضائية المختصة قصد تتبع مرتكبي التجاوزات والانتهاكات موضوع هذا المرسوم.

الفصل 6 ـ تكتسي أعمال اللجنة وشهادات الأشخاص الذين تستمع إليهم ومداولاتها طابعا سريا. ولا يجوز الإعلان عن المعلومات التي قامت اللجنة بجمعها وخاصة شهادات الأشخاص التي استمعت إليهم إلى حين رفع تقريرها إلى رئيس الجمهورية.

غير أنه يجوز لرئيس اللجنة أن يقدم للعموم بيانات تتعلق بحالة تقدم أشغال اللجنة.

الفصل 7 . يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي مد رئيس اللجنة بكل ما لديه من وثائق أو تصاريح حول كل ما بلغ إليه أو كل ما تعرض له ومما أمكن الحصول عليه من معلومات وبيانات تندرج ضمن مهام اللجنة.

ويتم التنصيص على تسليم وصولات في ذلك لكل من أدلى للجنة بوثائق.

الفصل 8 . يعاقب كل من يدلي بشهادة زور أو يتعمد التأثير على الشهود أو الإدلاء بوثائق مزورة وفق أحكام التشريع الجاري به العمل.

الفصل 9 . يتعين على أعضاء لجنة تقصي الحقائق المحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بالشهادات وبالوثائق التي اطلعوا عليها عند القيام بمهامهم.

الفصل 10 . يسهر رئيس اللجنة على سير أعمالها ويسير جلساتها ويمثلها قانونيا.

الفصل 11 . يعين رئيس اللجنة مقررا عاما من بين أعضائها، ليدون أعمال اللجنة في محاضر جلسات.

الفصل 12 . يمكن إحداث لجان فرعية جهوية أو فنية في مواضيع خصوصية تندرج ضمن مشمولات اللجنة إذا ارتأى رئيسها ضرورة لذلك.

الفصل 13 . تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو من ينوبه عند التعذر.

الفصل 14 . تحمل المصاريف المتعلقة بأعمال اللجنة بما في ذلك مصاريف تنقل وإقامة أعضائها على ميزانية الوزارة الأولى.

الفصل 15 . الوزير الأول ووزير الداخلية ووزير العدل ووزير الصحة العمومية مكلفون، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية والذي يجري العمل به ابتداء من 18 فيفري 2011.

تونس في 18 فيفري 2011.

رئيس الجمهورية المؤقت

فؤاد المبزع

ملحق رقم (08): مرسوم عدد7 لسنة 2011 يتعلق بإحداث لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد

الفصل 10 ـ الوزير الأول مكلف بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجري العمل به ابتداء من 18 فيفري 2011.

تونس في 18 فيفري 2011.

رئيس الجمهورية المؤقت

فؤاد المبزع

مرسوم عدد 7 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد.

إن رئيس الجمهورية المؤقت،

باقتراح من الوزير الأول،

بعد الإطلاع على الفصلين 28 و57 من الدستور،

وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة في 31 أكتوبر 2003 والموافق عليها بمقتضى القانون عدد 16 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008،

وعلى القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون الأساسي عدد 25 لسنة 1992 المؤرخ في 2 أفريل 1992،

وعلى القانون الأساسي عدد 67 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999 المتعلق بالقروض الصغرى المسندة من قبل الجمعيات،

وعلى القانون الأساسي عدد 48 لسنة 2004 المؤرخ في 14 جوان 2004 المتعلق بتنظيم عمل مجلس النواب ومجلس المستشارين وعلاقتهما ببعضهما كما تم إتمامه بالقانون الأساسي عدد 32 لسنة 2006 المؤرخ في 22 ماي 2006 وخاصة الفصل 32 منه،

وعلى المجلة الجزائية الصادرة بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 9 جويلية 1913 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 40 لسنة 2010 المؤرخ في 26 جويلية 2010،

وعلى القانون عدد 48 لسنة 1997 المؤرخ في 21 جويلية 1997 المتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 11 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008،

وعلى القانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 65 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009،

وعلى القانون عدد 5 لسنة 2011 المؤرخ في 9 فيفري 2011 المتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور،

وعلى رأي وزير العدل،

وعلى رأي وزير الداخلية،

وعلى رأي وزير المالية.

يصدر المرسوم الآتي نصه :

الفصل الأول - تحدث هيئة عمومية مستقلة تدعى اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد تتألف من هيأتين هيئة عامة وهيئة فنية.

الفصل 2 ـ تتعهد الهيئة العامة بالنظر في التوجهات الأساسية لعمل اللجنة ووضع التصورات المستقبلية للتصدي لمظاهر الرشوة والفساد.

الفصل 3 ـ تتعهد الهيئة الفنية بالكشف عن الحقائق عن حالات الفساد والرشوة التي قام بها أو استفاد منها أي شخص مادي و/أو معنوي عمومي أو خاص أو مجموعة أشخاص بفعل موقعه في الدولة أو الإدارة أو بفعل قرابته أو مصاهرته أو أي علاقة أخرى مهما كانت طبيعتها مع مسؤول أو مجموعة مسؤولين في الدولة خاصة خلال الفترة الممتدة من 7 نوفمبر 1987 إلى 14 جانفي 2011.

وفي هذا الإطار تتعهد الهيئة الفنية بتجميع المعلومات والوثائق والشهادات التي من شأنها أن تمكن من تقصي الحقائق بخصوص ارتكاب جرائم فساد مالي أو إداري أو جرائم إرشاء وإرتشاء من قبل أي شخص مادي أو معنوي عمومي أو خاص أو أي تنظيم أو جمعية أو هيئة مهما كانت طبيعتها والتثبت في المعلومات والوثائق المجمعة ومدى صحتها قبل إحالتها على السلط القضائية المختصة قصد تتبع مرتكبي هذه الجرائم. ولها أن تقوم بأعمال التفتيش وحجز الوثائق والمنقولات بكل المحلات المهنية والخاصة التي ترى ضرورة تفتيشها وذلك دون إجراء آخر.

الفصل 4 ـ تتكون اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد من :

ـ رئيس يتم تعيينه بأمر من بين الشخصيات الوطنية المستقلة المشهود لها بالكفاءة في الميدان القانوني والسياسي،

ـ أعضاء بالهيئة العامة لا يقل عددهم عن العشرة يعينهم رئيس اللجنة بعد التشاور مع المنظمات المعنية،

ـ أعضاء بالهيئة الفنية لا يقل عددهم عن العشرة يعينهم رئيس اللجنة من بين الخبراء الوطنيين في المسائل المالية ومراقبة الحسابات والمحاسبة والجباية وخبراء في القانون وغير ذلك من الاختصاصات حسب الحاجة.

ويمكن للهيئة الفنية أن تستمع إلى كل شخص يرى رئيس اللجنة فائدة في حضوره.

ويعين رئيس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد كاتبا عاما يتولى تدوين مداولاتها ويسهر على تسييرها الإداري.

الفصل 5 ـ يتمتع رئيس اللجنة وأعضاؤها بالحصانة ضد التتبعات فيما يتعلق بممارسة مهامهم.

الفصل 6 ـ يسهر رئيس اللجنة على سير أعمالها ويرأس جلساتها ويمثلها قانونيا ويحفظ وثائقها.

الفصل 7 ـ تجتمع الهيئة الفنية بدعوة من رئيس اللجنة الوطنية وتكون مداولاتها سرية.

تتخذ الهيئة الفنية قراراتها بالأغلبية ويكون صوت الرئيس مرجحا عند تساوي الأصوات.

وتلتئم الهيئة العامة بحضور كل أعضائها وأعضاء الهيئة الفنية مرة كل شهر على الأقل بدعوة من رئيس اللجنة الوطنية.

الفصل 8 ـ لرئيس اللجنة الوطنية عند الاقتضاء إصدار بيانات عامة حول نشاط اللجنة.

الفصل 9 ـ يمكن إحداث هيئات فنية متخصصة في مواضيع معينة تندرج ضمن مشمولات اللجنة الوطنية إذا ارتأى رئيسها ضرورة لذلك.

الفصل 10 ـ يتعين على كل عضو باللجنة إعلام رئيسها بـ :

1 ـ المهام التي باشرها قبل سنتين من تسميته بهذه اللجنة.

2 ـ كل نيابة باشرها لدى شخص مادي أو معنوي قبل سنتين من تسميته بهذه اللجنة.

الفصل 11 ـ لا يمكن لأي عضو باللجنة المشاركة في مداولاتها في مسألة تتعلق بشخص مادي أو معنوي تكون له معه مصلحة شخصية أو قرابة عائلية أو مصاهرة أو أي نوع من الالتزامات أو العقود.

كما ينسحب المنع على عضو اللجنة الوطنية المشاركة في مداولاتها إذا تعلقت بشخص تكون له معه مصلحة أو قرابة خلال الفترة اللاحقة لإحالة الملف على السلطة القضائية.

الفصل 12 ـ يجب على كل عضو باللجنة الوطنية المحافظة على السر المهني في كل ما بلغ إلى علمه من وثائق أو بيانات أو معلومات حول المسائل الراجعة بالنظر للجنة.

الفصل 13 ـ يمكن لأي شخص مادي أو معنوي له مصلحة في ذلك أن يقدح في أي عضو من أعضاء اللجنة وذلك بمكتوب معلل يوجه إلى رئيس اللجنة.

الفصل 14 ـ يمكن لرئيس اللجنة بناء على مداولة للهيئة الفنية عند وجود أدلة جدية حول اقتراف جرائم فساد مالي أو رشوة أن يطلب من السلط المختصة اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة ضد مرتكبي تلك الجرائم لمنع إحالة الأموال والممتلكات موضوع الجريمة أو تبديلها أو التصرف فيها أو نقلها أو إتلافها.

الفصل 15 ـ يتعين على مصالح الدولة وبصفة خاصة المصالح الإدارية ومختلف مصالح وهيآت الرقابة والتفقد والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية مد رئيس اللجنة بتصاريح تتضمن كل ما بلغ إليها وما أمكن لها الحصول عليه في قيامها أو بمناسبة قيامها بمهامها من معلومات ومعطيات تندرج ضمن مهام اللجنة أو من شأنها أن تساعد هذه الأخيرة على القيام بالمهام المنوطة بعهدتها على أحسن وجه.

تقدم هذه البيانات والوثائق مباشرة وبمبادرة من المصالح والهياكل المذكورة إلى رئيس اللجنة أو بطلب منه عند الاقتضاء.

الفصل 16 ـ يمكن لكل شخص مادي أو معنوي مد رئيس اللجنة بكل ما لديه من وثائق أو تصاريح حول كل ما بلغ إليه أو كل ما تعرض له وما أمكن الحصول عليه من معلومات وبيانات تندرج ضمن مهام اللجنة.

الفصل 17 ـ يتعين على محافظ البنك المركزي التونسي ورئيس هيئة السوق المالية ورئيس بورصة الأوراق المالية ورئيس مجلس المنافسة وكل الهيآت الأخرى المعنية مد رئيس اللجنة بكل ما لديهم من معلومات وبيانات ووثائق حول العمليات التي قامت بها مؤسسات القرض ومؤسسات التوظيف الجماعي وشركات الاستثمار والشركات المدرجة بالبورصة والتي تدخل في مجال أداء اللجنة لمهامها.

تقدم هذه البيانات والوثائق مباشرة وبمبادرة منهم إلى رئيس اللجنة أو بطلب منه عند الاقتضاء.

الفصل 18 ـ بصرف النظر عن النصوص الخاصة المخالفة، لا يجوز مواجهة طلبات رئيس اللجنة للحصول على معلومات أو وثائق بواجب الحفاظ على السر المهني وذلك مهما كانت طبيعة أو صفة الشخص المادي أو المعنوي الذي توجد لديه المعلومات أو الوثائق التي يطلبها رئيس اللجنة.

الفصل 19 ـ كل قيام أمام اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد يعتبر عملا قاطعا للتقادم ولآجال سقوط حق القيام.

الفصل 20 ـ يرفع رئيس اللجنة في نهاية أعمالها تقريرا لرئيس الجمهورية حول أشغال اللجنة مشفوعا بآرائها واقتراحاتها.

الفصل 21 ـ تنشر اللجنة تقريرها النهائي ولها نشر تقارير أخرى.

الفصل 22 ـ تحمل المصاريف المتعلقة بأعمال اللجنة بما في ذلك مصاريف تنقل وإقامة أعضائها على ميزانية الوزارة الأولى.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ المصادر والمراجع باللغة العربية

أ- المصادر:

1- القرآن الكريم.

2- دستور الجمهورية التونسية 1959.

3- دستور الجمهورية التونسية 2014.

4- ابن خلدون، عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين، **مقدمة ابن خلدون**. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

ب – المراجع:

1- القواميس والمعاجم والموسوعات:

1. المصري، ابن منظور ، **لسان العرب**. المجلد الأول، بيروت: دار صادر، 1955.

2. المصري، ابن منظور، **لسان العرب**. المجلد الخامس، بيروت: دار صادر، 1955.

3. بندق، وائل أنور، **موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية**. المجلد الثاني، مصر: دار الفكر الجامعي، 2004.

4. ميشيل، دينكن، **معجم علم الاجتماع**. (ترجمة: إحسان محمد حسن)، بغداد: دار الرشيد للنشر، 1980.

5. مصباح، عامر، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. الجزائر: مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم، 2005.

6. مصطفى، إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط- معجم اللغة العربية**. الجزء 2، طهران: المكتبة العلمية، 1975.

7. إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**. تركيا: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، 1972.

8. مقلد، إسماعيل صبري و ربيع، محمد محمود، **موسوعة العلوم السياسية**. الكويت: جامعة الكويت، 1994.

9. عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، **الموسوعة الميسّرة للمصطلحات السياسية**. القاهرة: د.د.ن، 2005.

10. ذبيان، سامي وآخرون، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**. لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، 1980.

11. ــــــــــــــ، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**. بيروت: دار الشروق، 2000.

12. ــــــــــــــ، **المعجم الوسيط- مجمع اللغة العربية**. الطبعة 04، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004.

2- الكتب:

1. أبو أصبع، بلقيس أحمد منصور، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (1978- 1990)**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999.

2. أبو حمدان، سمير، **خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية**. بيروت: دار الكتاب العالي، 1993.

3. أبو طالب، حمود ، **ساحات 2011- أخيرا ... الشعب يريد**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

4. ابن أبي الضياف، أحمد، **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**. المجلد الثاني، الجزء الثالث، تونس: الدار العربية للكتاب، 1999.

5. أبراش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

6. أوليدوف، أ.ك.، **الوعي الطبقي**. (ترجمة: ميشيل كيلو)، بيروت: دار ابن خلدون، 1978.

7. أحمد، صلاح زكي، **أعلام النهضة العربية في العصر الحديث**. القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2001.

8. الإمام، رشاد، **التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الأمان**. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، 2010.

9. الأقداحي، هشام محمود، **سيكولوجية النخبة العليا والزعامة**. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

10. الأسود، شعبان الطاهر، **علم الاجتماع السياسي**. مصر: الدار المصرية اللبنانية، 1999.

11. الأسود، صادق، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**. بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1990.

12. الأخزوري، محمد الهادي ، **الحوار الوطني 25 جانفي 2011– 20 نوفمبر 2014: مسار، فتتويج**. تونس: الإتحاد العام التونسي للشغل– قسم الإعلام والنشر، 2016.

13. البلهوان، علي، **تونس الثائرة**. القاهرة: لجنة تحرير المغرب العربي، 1954.

14. البزاز، سعد توفيق، **الحركة العمالية في تونس(1924– 1956) نشأتها وتطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي**. الأردن: دار زهران للنشر، 2009.

15. البرغوثي، سمر، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

16. الجابري، محمد عابد، **العصبية والدولة: معالم خلدونية في التاريخ الإسلامي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

17. الجابري، محمد عابد، **المثقفون في الحضارة العربية محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد**. الطبعة 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

18. الجابري، محمد عابد، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي". في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

19. الجميل، سيار، **تكوين العرب الحديث**. الأردن: دار الشروق، 1997.

20. الجنحاني، الحبيب، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2005.

21. الدقس، محمد، **الإنتلجنسيا العربية: الواقع والطموح– ملاحظات أولية**. القاهرة: الدار العربية للنشر، 1988.

22. الهاني، التهامي، **الثورة في تونس 17 ديسمبر والدور الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل**. تونس: المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، 2011.

23. الهاشمي، عبد المنعم، **تاريخ العرب الحديث**. بيروت: دار ومكتبة هلال للنشر والتوزيع، 2006.

24. الهمامي، حمة، **المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية**. تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989.

25. الهرماسي، عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

26. الزواري، رضا، **الثورة التونسية ثورة الهامش على المركز**. تونس: دار نهى للطباعة والنشر، 2012.

27. الزيدي، علي، **تاريخ النظام الزيتوني للشعبة العصرية الزيتونية (1965- 1951)**. تونس: المعهد الأعلى للتوثيق، 1986.

28. الزمرلي، الصادق، **أعلام تونسيون**. (تقديم وترجمة: حمادي الساحلي)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986.

29. الحداد، محمد وآخرون، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس**، الطبعة 3، الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

30. الحسيني، السيد، **علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا**. الطبعة 3، القاهرة: دار المعارف، 1984.

31. اليوسفي، هالة، **الاتحاد العام التونسي للشغل: قصة شغف تونسية- نقابيون في الثورة**. تونس: دار محمد علي للنشر، 2016.

32. الحامدي، بشير، **الحق في السلطة والثروة والديمقراطية**. تونس: دنيا برنت، 2011.

33. الكبسي، محمد علي، **كيمياء الربيع التونسي والعربي**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

34. الكواري، علي خليفة، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**. الدوحة: منشورات الجماعة العربية للديمقراطية، 2000.

35. الكيلاني، عبد الرزاق، **المحامون في تونس من مقاومة الاستبداد إلى ثورة الحرية والكرامة**. تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2016.

36. الكتبي، ابتسام وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

37. المازقي، صالح، **دعوة إلى فهم ثورة الكرامة**. تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2011.

38. المديني، توفيق، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

39. المديني، توفيق، **المعارضة التونسية- نشأتها وتطورها**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001.

40. المحجوبي، علي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**. تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1686.

41. المحجوبي، علي، **الحركة النقابية التونسية الشغيلة: بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي**. تونس: المطبعة المغاربية، 2015.

42. المحجوبي، علي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904- 1939**. (تعريب: عبد الحميد الشابي)، تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، 1999.

43. المحجوبي، علي ، **الحركة النقابية التونسية الشعبية بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي**. تونس: نظر للنشر، 2015.

44. المكني، عبد الوهاب، **النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الفرنسي (1881- 1956) الأشراف البلدية مثالا**. تونس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- صفاقس، 2004.

45. المنوفي، كمال، **أصول النظم السياسية المقارنة**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

46. المنصر، عدنان، **دولة بورقيبة- فصول في الإيديولوجيا والممارسة (1955- 1970)**. تونس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، 2004.

47. السويدي، محمد، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

48. السميراني، محجوب، **الجيش التونسي (1831- 1881) رافد نهضة وإصلاح**. تونس: منشورات سوتيميديا، 2017.

49. السنباطي، أميرة عبد الرازق خليل، **النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

50. السرجاني، راغب، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**. القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والتربية، 2011.

51. العجمي محمد، وآخرون، **في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية**، (أحمد السوسي مشرفا)، أعمال وحدة البحث في القانون الدستوري والجبائي المغاربي- كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2015.

52. العطري، عبد الرحيم ، **صناعة النخب في المغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول إلى القمة**. الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006.

53. العيادي، توفيق، **الحركات الإصلاحية والحركات الشعبية 1906- 1912**. تونس، د.ت.ن.

54. العياشي، مختار، **الزيتونة والزيتونية في تاريخ تونس المعاصر (1883- 1958)**. تونس: مركز النشر الجامعي، 2003.

55. العمري، أحمد سويلم، **أصول النظم السياسية المقارنة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976.

56. العفيفي، فتحي، **فراغ السلطة في الوطن العربي- السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

57. العقاد، صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر – تونس – المغرب الأقصى**. مصر: مكتبة الأنجلو- مصرية، 1993.

58. العريني، علي، **الحاضرة**. تونس: منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 1955.

59. الفاسي، علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**. القاهرة: مطبعة الرسالة، 1948.

60. الصغير، عميرة علية، **الحاكم بأمره بورقيبة الأول: دراسات وآراء في عهده**. تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2011.

61. الصغير، عميرة علية، **الثورة في عيني مؤرخ**. تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتب، 2012.

62. القلالي، محمد المختار والطاهر بن يوسف، **القوى المضادة للثورة- الباجي قائد السبسي نموذجا**. تونس: مطبعة فن الطباعة، 2012.

63. القصاب، أحمد، **تاريخ تونس المعاصر 1881- 1956**. (تعريب: حمادي الساحلي)، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1986.

64. القصير، عبد اللطيف، **مفهوم التنمية السياسية**. بغداد: مكتب الطباعة المركزي- جامعة بغداد، 1999.

65. الشاطر، خليفة وآخرون، **تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**. الجزء 3، تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005.

66. الشريف، محمد الهادي، **تاريخ تونس- من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**. (ترجمة: محمد الشاوش و محمد عجينة)، تونس: دار سراس للنشر، 1993.

67. الشرفي، عبد المجيد، **الثورة والحداثة والإسلام**. تونس: دار الجنوب، 2012.

68. التونسي، خير الدين، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**. تونس: الدار التونسية للنشر، 1972.

69. التيمومي، الهادي، **في أصول الحركة القومية العربية 1839- 1920**. تونس: دار محمد علي للنشر، 2002.

70. التيمومي، الهادي، **تونس والتحديث: أول دستور في العالم الإسلامي**. تونس: دار محمد علي للنشر، 2010.

71. التيمومي، الهادي، **تونس في التاريخ من جديد 14 جانفي 2011**. تونس: دار محمد علي للنشر، 2011.

72. التيمومي، الهادي، **تونس 1956- 1987**. تونس: دار محمد علي للنشر، 2006.

73. التيمومي، الهادي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس- 23 سنة من حكم بن علي**. الطبعة 2، تونس: دار محمد علي للنشر، 2013.

74. التركي، البشير، **بن علي الفاسق**. تونس: دار برق للنشر والتوزيع، 2011.

75. الخويلدي، زهير، **الثورة العربية وإرادة الحياة- مقاربة فلسفية**. تونس: الدار التونسية للكتاب، 2011.

76. الذوادي، زهير، **الإصلاحات الوطنية التونسية: من الإصلاح السياسي إلى الإصلاح الثقافي والاجتماعي**. تونس: دار الأطلسية للنشر، 2010.

77. الغربي، محمد الأزهر، **تونس رغم الاستعمار**. تونس: دار نقوش عربية ومخبر دراسات عربية، 2013.

78. أمين، أحمد، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**. الطبعة 3، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1971.

79. أندرسون، بيري، **دولة الشرق الإستبدادية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1983.

80. باني، منصف، **النخبة التونسية من واقع الاستبداد إلى الثورة (1987– 2011)**. تونس: المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2015.

81. باقي، إسماعيل أحمد، **تاريخ العالم العربي المعاصر**. الرياض: مكتبة العبيكان، 2000.

82. بو، نيكولا و كاترين غراسياي، **حاكمة قرطاج– الاستيلاء على تونس**. (ترجمة: عمر بن ضو وآخرون)، تونس: المغاربية للطباعة، 2011.

83. بوطالب، محمد نجيب ، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية مقاربة سوسيولوجية للثوريتين التونسية والليبية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2011.

84. بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**. (ترجمة وتقديم: محمد الجوهري)، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.

85. بيومي، علي محمد، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004.

86. بيرم الخامس، محمد، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**. المجموعة 1، الجزء2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997.

87. بلحاج، أحلام وآخرون، **تونس: الانقال الديمقراطي العسير**. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017.

88. بلقزيز، عبد الإله، **أسئلة الفكر العربي المعاصر**. المغرب: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998.

89. بن الخوجة، محمد، **صفحات من تاريخ تونس**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986.

90. بنبلغيث، الشيباني، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859- 1882)**. تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1995.

91. بن حماد، محمد رضا، **المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية**. تونس: مركز النشر الجامعي، 2006.

92. بن يوسف، عادل، **النخبة التونسية العصرية: طلبة الجامعات الفرنسية 1880- 1956**. تونس: دار الميزان للنشر، 2006.

93. بن عاشور، محمد الفاضل، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس**. تونس: الدار التونسية للنشر، 1972.

94. بن صنيتان، محمد، **النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات**. الطبعة2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

95. بن خرف الله، الطاهر، **النخبة الحاكمة في الجزائر (1962- 1989) بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية**. الجزء الأول، "الأساس الإيديولوجي للنخبة الحاكمة في الجزائر"، الجزائر: دار هومة، 2007.

96. بني، سلامة و محمد، تركي، **الإصلاح السياسي- دراسة نظرية**. الأردن: جامعة اليرموك، 2010.

97. بركات، نظام وآخرون، **مبادئ علم السياسة**. عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة 2، 1987.

98. برهومي، منعم، **المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية**. تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014.

99. بيات، فاضل، **الدولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني- أواسط القرن التاسع عشر)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

100. بشارة، عزمي، **في الثورة والقابلية للثورة**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2011.

101. بشارة، عزمي، **الثورة التونسية المجيدة- بنية الثورة وسيرورتها من خلال يومياتها**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

102. جعيط، هشام، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**. بيروت: دار الطليعة، 1984.

103. داهش، محمد علي، **في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**. دمشق: منشورات الاتحاد العام للكتاب العرب، 2004.

104. داهش، محمد علي، **في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2004.

105. دوفرجيه، موريس، **علم الاجتماع السياسي**. (ترجمة: سليم حداد)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991.

106. دوفرجيه، موريس، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى**. (ترجمة: جورج سعد)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

107. دسوقي، ناهد إبراهيم ، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**. الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 2008.

108. دراويل، جمال الدين، **النخبة والحرّية: تونس في الثلث الأول من القرن العشرين**. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، 2012.

109. درمونة، يونس، **تونس بين الاتجاهات**. القاهرة: دار الكتاب العربي، 1953.

110. هلال، علي الدين و مسعد، نيفين، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**. الطبعة2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

111. هانتنغتون، صامويل، **الموجة الثالثة- التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

112. ولد أباه، السيد، **الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير**. بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2011.

113. وناس، المنصف، **الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية**. تونس: الدار التونسية للنشر، 2011.

114. زايد، أحمد و الزبير، عروس (محرران)، **النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

115. زرنوقة، صلاح سالم، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

116. يوسف، فاروق، **القوة السياسية اقتراب واقعي في الظاهرة السياسية**. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1985.

117. يحي، جلال، **العالم العربي الحديث والمعاصر (المدخل)**. الجزء1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998.

118. كاوتسكي، جون، **التحولات السياسية في البلدان المتخلفة**. (ترجمة: جميل نعيم عون)، بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، 1980.

119. كريم عبد المجيد، وآخرون، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة)**. تونس: جامعة منوبة– المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2008.

120. لكريني، إدريس وآخرون، **أطوار الانتقال الديمقراطي مآل الثورات العربية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

121. مالكي، امحمد وآخرون، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

122. مارتال، بيار ألبان، **الحبيب بورقيبة رجل وقرن**. (ترجمة: عبد الرؤوف الإمام). باريس: مطبعة لانديبيندان، 2000.

123. محمد، محمد علي، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1977.

124. مناصرية، يوسف، **دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين 1919– 1934**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

125. مناصرية، يوسف، **الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية (1934– 1937)**. تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، 2002.

126. منصور، عبد الحفيظ، **فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية (خزانة جامع الزيتونة)**. بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، 1969.

127. منيسي أحمد وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

128. مطر، جميل وآخرون، **الأداء البرلماني للمرأة العربية: دراسة حالات مصر، سوريا، تونس**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

129. مكي، ثروت، **النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي: تجربة مصر من 1952 إلى 1967**. القاهرة: عالم الكتب، 2005.

130. ملحم، حسام، **التحليل الاجتماعي للسلطة**. الجزائر: منشورات دحلب، 1993.

131. مصدق، حسن، **وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية**. المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012.

132. مراد، حاتم، **الحوار الوطني في تونس**. تونس: الجمعية التونسية للدراسات السياسية– منشورات نيرفانا/ دار بوجيل للنشر، 2015.

133. سعد، إسماعيل علي ، **نظرية القوة**. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1978.

134. سعدي، محمد، **مستقبل العلاقات الدولية: من صدام الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

135. سعيد، الصافي، **بورقيبة سيرة شبه محرّمة**. الطبعة 4، تونس: منشورات عرابيا– الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2011.

136. عامر، محمود علي، **تاريخ المغرب العربي المعاصر**. دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2006.

137. عارف، نصر محمد، "نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والإشكاليات". في: علي الصاوي (محرر)، **النخبة السياسية في العالم العربي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996.

138. عارف، محمد نصر، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.

139. عبد الوهاب، حسن حسني، **خلاصة تاريخ تونس**. (تقديم وتعريب: حمّادي السّاحلي)، تونس: دار الجنوب، 2001.

140. عبد الله، الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830- 1956**. ط 2، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، 1975.

141. عبد السلام، أحمد، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1986.

142. عبد الرحيم، حافظ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية- سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**. سلسلة أطروحات الدكتوراه 60، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

143. عطا الله، شوقي الجمل، **المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى**. مصر: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2007.

144. عمر، عمر عبد العزيز، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2007.

145. عمر، عبد الفتاح وسعيد، قيس، **نصوص ووثائق سياسية تونسية**. تونس: مركز الدراسات للنشر والبحوث، ص1987.

146. عقيلي، عمر وصفي، **الإدارة: أصول وأسس ومفاهيم**. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 1997.

147. عرفاوي، خميس، **المعارضة الراديكالية زمن بورقيبة وبن علي (1986- 2010)**. تونس: مطبعة الثقافية، 2016.

148. عثمان، فاروق السيد، **قوى إدارة التغيير**. مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع، 2000.

149. فروند، جوليان، **سلسلة أعلام الفكر العالمي (باريتو)**. (ترجمة: منى النجّار)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980.

150. صالح، نجيب، **تاريخ العرب السياسي 1856- 1959**. الإسكندرية: دار إقرأ، 1985.

151. قسومي، المولدي، **مجتمع الثورة**. تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2015.

152. قصاب، أحمد، **تاريخ تونس المعاصر 1881- 1956**. (تعريب: حمادي الساحلي). تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1986.

153. قرنفل، حسن، **المجتمع المدني والنخبة السياسية**. المغرب: إفريقيا الشرق، 2000.

154. رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، **في القوة والسلطة والنفوذ دراسة في علم الاجتماع السياسي**. مصر: مركز الاسكندرية للكتاب، 2009.

155. رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية- دراسة في علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1988.

156. شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**. الجزائر: مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم، 1997.

157. شعبان، الصادق، **النظام السياسي التونسي- نظرة متجددة**. تونس: الدار العربية للكتاب، 2005.

158. شرابي، هشام، **النظام الأبوي وإشكالية المجتمع العربي**. الطبعة 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

159. ثامر، الحبيب، **هذه تونس**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988.

160. خويص، منى، **الأبواب المغلقة... دراسة حول أزمة التغيير في العالم العربي**. بيروت: دار الفارابي، 2011.

161. خضر، خضر، **مفاهيم أساسية في علم السياسة**. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 1999.

162. غانيانغ، جان، **ثور علي بن غذّاهم 1864**. (ترجمة: لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية)، تونس: الدار التونسية للنشر، 1965.

163. مجموعة مؤلفين، **الإنتلجنسيا العربية**، تونس: الدار العربية للكتاب، 1987.

164. ـــــــــــــ، **دستور الجمهورية التونسية معدّل بالتنقيحات المصادق عليها بالاستفتاء الجاري في 26 ماي 2002**. تونس: دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، 2002.

165. منظمة مراسلون بلا حدود تونس، **الكتاب الأسود**. تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2011.

3- الدوريات والمجلات العلمية:

1. الجورشي، صلاح الدين، "الدولة والهوية: إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي– تونس مثالا". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 407، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
2. الحناشي، عبد اللطيف، "نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية– الحبيب بورقيبة أنموذجا". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
3. الحناشي، عبد اللطيف، "الانتخابات التشريعية التونسية: الخصائص والدلالات". **مجلة سياسات عربية**، العدد 11، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2014.
4. الحناشي، عبد اللطيف، " الأحزاب الماركسية في تونس والمسألة القومية". **مجلة الوحدة**، العدد 52، المغرب، جانفي 1989.
5. المجمعي، محمد شطب عيدان، "النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية". **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية**، المجلد1، العدد 04، العراق: جامعة تكريت، 2009.
6. العداسي، روضة، "دور المحاماة التونسية في حماية الثورة". **مجلة المحاماة**، عدد ممتاز، أفريل 2011، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2011.
7. العيادي، سامي، "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي". **مجلة الأخبار القانونية**، عدد 110– 111، تونس، أفريل 2011.
8. الفرشيشي، وحيد، "المحامي(ة) المناصر(ة) للقضايا الاجتماعية في تونس قبل الثورة وبعدها: ولوج اللعبة الإعلامية والقاضي لم يعد خصما". **مجلة المفكرة القانونية**، العدد العاشر، تونس، 31 جويلية 2013.
9. أحمد، عزت السيد، " القيم بين التغيّر والتغيير: المفاهيم والخصائص والآليات". **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 27، العدد الأول والثاني، سوريا، 2011.
10. أسمال، كوليت، "مظاهر خصوصية النخب السياسية". **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، العدد 9–10، المغرب: مطبعة المعارف الجديدة، 1989.
11. بونعمان، سلمان، "وظائف النخبة المحلية في النسق السياسي المغربي". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 24، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2009.

12. بن الخوجة، محمد، "صحيفة من تاريخ تونس: كيف نشأت خزائن الكتب لدراسة العلوم بجامع الزيتونة المعمور". الجزء الثاني، **المجلة الزيتونية**، الجزء الثالث، المجلد الأول، تونس، 1936.

13. جدي، أحمد، " تقديم شهادة الأستاذ مصطفى الفيلالي". **مجلة روافد**، العدد 15، تونس، 2010.

14. أمينة هكو، "الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 353، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2008.

15. ويكن، فايزة، "دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة". **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، العدد 08، الجزائر: جامعة معسكر، ديسمبر 2013، ص 86.

16. زيادة، رضوان، "كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية– العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 30، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

17. حشاد، نور الدين، "حشاد وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل". **مجلة الثقافة**، العدد 86، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1985.

18. طبابي، حفيظ ، "الدستور التونسي وعقلية الحزب الواحد وهاجس الإجماع". **مجلة روافد**، العدد 15، تونس، 2010.

19. ياموت، خالد، " الحداثة السياسية والتحديث السياسي: مقاربة نظرية ودعوة للتجاوز". **مجلة سياسيات عربية**، العدد 09، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية 2014.

20. ياسين، محمد عبد الله، " السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 26، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

21. كمال بن يونس، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، القاهرة: مؤسسة الأهرام، أفريل 2011.

22. لبيض، سالم، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية...أية علاقة؟– حالة تونس". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 27، صيف 2010.

23. عبد النور، ناجي، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 387، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2011.

24. خميس عرفاوي، "هيئة المحامين بتونس في عهد الاستعمار الفرنسي (1887- 1947): نضالات ومكاسب". **مجلة المحاماة**، العدد 02، تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، أفريل 2012.

25. رسلان، عثمان، "أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية من 1950 إلى 1985: دراسة في الأساليب". **مجلة قضايا دولية**، العدد 177، ماي 1993.

4- الملتقيات والندوات والأوراق البحثية:

1. الأجهوري، محمد رضا، "مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية". في: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **مستقبل التغيير في الوطن العربي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2016.

2. الحمادي، تميم، " بمن حكم بورقيبة...؟ ولفائدة من كان الحكم البورقيبي؟". أعمال المؤتمر الخامس حول: **نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار**، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، مارس 2005.

3. الحناشي، عبد اللطيف ، "الديمقراطية مفهوما وممارسة عند الحبيب بورقيبة بين عهدين". أعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات البورقيبية حول: **دولة القانون واتخاذ القرار في تونس البورقيبية وفي المغرب العربي**، تونس، د.ت.ن.

4. المكني، عبد الوهّاب، "نخبة الكرسي والقلم في المجتمع التونسي المعاصر (حسن حسني عبد الوهاب نموذجا)". أعمال المؤتمر السادس للبحث العلمي حول: **النخب في المغرب العربي**، تونس: مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات، 2002.

5. البشير العربي، " الحركة الطلابية وتأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية في العشرية الأخيرة من حكم بورقيبة لتونس". أعمال المؤتمر الخامس حول: **نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية**

العربيـة بـين الصـعود والانحـدار، تـونس: مؤسسـة التميمـي للبحـث العلمـي والمعلومـات، مـارس 2005.

6. التميمـي عبـد الجليـل ، "المجتمـع المـدني التونسـي قبيـل الاسـتقلال وتـداعيات السـلطة البورقيبيـة 1946- 1962". أعمال المؤتمر العالمي الثالث حول: **السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية**، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2003.
7. إبراهيم القادري بوتشيش، "السلطة وآليات الحكم في النصف الثاني من القرن العشرين من خلال كتاب الملكية والإسلام السياسي في المغرب لمحمد الطوزي". أعمال المؤتمر العالمي الثالث حول: **السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية**، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2003.
8. باني، منصف، "آليات الحكم في تونس بين 1987 و2011". فعاليات أعمال الملتقى العلمي الخامس عشر حول: ثورات: **مقربات ومقارنات (القرن التاسع عشر- القرن الواحد والعشرون)**، جامعة منوبة 17- 19 جانفي 2013، تونس: المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2014.
9. عبد القادر بن حمادي، "المجتمع المدني كآلية لتفعيل وتجسيد الديمقراطية في المغرب العربي". أعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات البورقيبية حول: **دولة القانون واتخاذ القرار في تونس البورقيبية وفي المغرب العربي**، تونس، د.ت.ن.
10. جمل، عبد المجيد، " أزمة الثمانينات الاقتصادية بالبلاد التونسية وآثارها الاجتماعية (1982- 1987)". أعمال المؤتمر الخامس حول: **نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار**، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، مارس 2005.
11. كربوسة، عمراني، " دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية". مداخلة مقدمة في الملتقى المغاربي حول: **مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الاعتبارات القطرية والتحديات الخارجية**، الجزائر: جامعة محمد خيضر- بسكرة، 04- 2009/03/05.
12. مازري، بديرة، " عهد الأمان ودور العلماء والمتأوربين في وضع أول دستور تونسي". أشغال مؤتمر التاريخ حول: **النخبة والسلطة في العالم العربي خلال العصر الحديث والمعاصر**، تونس، 4-9 ديسمبر 1989.

13. مشاقبة، أمين، "معوّقات الإصلاح في الوطن العربي". ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل: "**الإصلاح السياسي: رؤية مستقبلية**"، عمّان: مركز الرّأي للدراسات، 2005.

14. خالد بن فرج عبيد، "من انعكاسات الرقابة والرقابة الذاتية على البحث في تاريخ الحركة الوطنية بتونس". **أعمال المؤتمر السابع للبحث العلمي**، فيفري 2001، تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2002.

15. فرسون، سميح، " البناء الطبقي والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي في العهد القادم". ورقة قدمت إلى مؤتمر العقد العربي القادم: "**المستقبلات البديلة**".(المحرر: هشام شرابي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

16. ظاهر، مسعود، "البورقيبية والشهابية ومشكلات تحديث الدولة في تونس ولبنان في النصف الثاني من القرن العشرين". أعمال المؤتمر العالمي الثالث حول: **السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية**، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2003.

17. أوراق المؤتمر العالمي التاسع **للاقتصاد والتمويل الإسلامي**. تركيا، 9- 11 سبتمبر 2013.

5- الرسائل العلمية:

1. المرسومي، عماد مؤيد جاسم محمد، "**أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية- التنمية البشرية نموذجا**". أطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق: جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية، 2006.

2. مناصرية، يوسف ، "**الحزب الحر الدستوري التونسي 1919- 1934**". رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، 1985/ 1986.

6- التقارير والنشريات:

1. نصر الدين، إبراهيم وآخرون، "**حال الأمة العربية 2013- 2014: مراجعات ما بعد التغيير**". تحرير: علي الدين هلال. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

2. عبد ربه، أحمد وآخرون، "**حال الأمة العربية 2012- 2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة**". تحرير: أحمد يوسف ونيفين مسعد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
3. المعهد الوطني للإحصاء، "**النشرية الإحصائية السنوية لتونس 2005- 2009**". عدد 52، تونس، ديسمبر 2010.
4. المعهد الوطني للإحصاء، "**تونس بالأرقام 2008- 2010**". تونس، 2011.
5. **التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2011**. تونس: المطبعة الرسمية، مارس 2012.
6. المعهد الوطني للإحصاء، **المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2010**. تونس، جوان 2011.
7. تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، تونس: 2011.
8. "**عملية صياغة الدستور في تونس: التقرير النهائي 2011- 2014**". الولايات المتحدة الأمريكية: أتلانتا- مركز كارتر، 2014.
9. "**الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس- التقرير النهائي**". الولايات المتحدة الأمريكية: أتلانتا- مركز كاتر، 2014.
10. تقرير لجنة تقصي الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات، تونس، أفريل 2012.
11. مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات، "**توزيع الجمعيات حسب الصنف**"، تونس، 01 مارس 2010.

7- الدراسات:

1. أحمد، إيمان، "**قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي**". الجزء 4، تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية- إدارة البحوث والدراسات، 2016.
2. الجمعاوي، أنور، "**المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**". بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014.
3. الجراي، فتحي، **"الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي"**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2014.

4. الحناشي، عبد اللطيف، "**انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، والنتائج**". بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012.
5. الحناشي، عبد اللطيف، "**تونس: تفاعلات مرحلة انتقالية في سياق إقليمي متغير**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2013.
6. الحناشي، عبد اللطيف، "**تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2014.
7. الحناشي، عبد اللطيف، "**الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات**". بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2014.
8. المناعي، عفيفة، "**الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي**". دمشق: مبادرة الإصلاح العربي، 2016.
9. القنطري، سلوى وآخرون، "**دور المحامين كأطراف انتقالية فعالة في تونس**"، مشروع المحامون والصراع والمرحلة الانتقالية، بلفاست: كلية الحقوق بجامعة كوينز – معهد العدالة الانتقالية بجامعة أولستر، 2015.
10. كمال القصير، "**جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2015.
11. الشابي، علي، "**تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011– 2017)**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2017.
12. الشعيبي، رياض، "**العنف السلفي في تونس: الواقع والخيارات**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2017.
13. اسعيدي، إبراهيم، "**دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011.
14. بروكتوز، بيل و بن موسى، إقبال، "**تحليل النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي التونسي**". السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012.
15. ولد أحمد سالم، سيدي أحمد، " **تونس ما بعد الثورة...تحديات الداخل والخارج**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2012.

16. كرو، محمد، "**خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية**". بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أفريل 2014.

17. سليماني، هيثم، "**التوافق السياسي في تونس: محطّات ومطبات**". بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017.

18. عبد المولى، عز الدين، "**أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2013.

19. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، " **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية– إطار وتحليل مقارن**". نيويورك: الأمم المتحدة، 2005.

20. مصطفى أحمد محمد واليعقوبي حياة ، "**الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي: التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورة**". ألمانيا: منظمة فريدريش أيبرت، 2015.

21. الوكالة التونسية للاتصال الخارجي، "**تونس 1987– 2007**". تونس، أكتوبر 2007.

22. الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، "**حقوق الإنسان في تونس**". تونس، 2000/ 2001.

23. شاران غريوال، "**ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي**". بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016.

24. ـــــــــــــــ ،"**قراءات نظرية: التغيير السياسي– المفهوم والأبعاد**". تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية– إدارة البحوث والدراسات، 2016.

25. ـــــــــــــــ، "أزمة حزب نداء تونس: تصدّعات تُفاقم أزمة الحكومة". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2015.

26. ـــــــــــــــ، "**تونس: مواجهة تحديات الانتقال بتوافق حكومي**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2013.

27. ـــــــــــــــ، "**الانتخابات التشريعية التونسية ما بين قوى الثورة وقوى النظام القديم**". بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2014.

8- القوانين و المراسيم والنصوص والوثائق:

1. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 05 لسنة 2011 مؤرخ في 18 جانفي 2011.
2. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 45 لسنة 2002 مؤرخ في03 جوان 2002.
3. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 13 لسنة 2011 مؤرخ في 1 مارس 2011.
4. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 12 لسنة 2012 مؤرخ في 11 فيفري 2012.
5. أمر مؤرخ في 13 أوت 1956 يتعلق بإصدار مجلة الأحوال الشخصية.
6. أمر 1088 لسنة 2011 مؤرخ في 3 أوت 2011 يتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية وبضبط عدد المقاعد المخصصة لها لانتخابات أعضاء المجلي الوطني التأسيسي.
7. المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011، متعلق بالتنظيم المؤقت للسلط.
8. المرسوم عدد 6 لسنة 2011 المحدث "للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة".
9. المرسوم عدد 8 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث "اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق".
10. المرسوم عدد 7 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد.
11. القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 والمتعلق بالانتخابات والاستفتاء، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 42 المؤرّخ في 27 ماي 2014، ص 1982.
12. مجموعة النصوص المتعلقة بالتنظيم السياسي والحريات العامة، سلسلة النصوص القانونية، ج 1، تونس: المطبعة الرسمية، 1989.
13. مشروع الدستور التونسي المؤرخ في 09 جانفي 1957.
14. "بيان حركة النهضة (سيدي بوزيد): إرهاصات وطن يحترق". لندن، صادر بتاريخ 18 ديسمبر 2010.
15. بيان الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، 11 جانفي 2011.
16. بيان الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، 12 جانفي 2011.

9- الجرائد:

1. الزوابي، المولدي، "وثائق خطيرة تكشف عملية تنصت على محامين في سجن المرناقية". **جريدة الموقف**، تونس، عدد يوم 24 ديسمبر 2010.
2. الزيدي، منجي، "التجمع الدستوري الديمقراطي: التحولات التاريخية ورهانات التغيير". **جريدة الحرية**، تونس، 2008.
3. المنصوب، طارق أحمد، "محددات الإصلاح السياسي". **صحيفة الجمهورية**، صنعاء، عدد يوم 03 أفريل 2010.
4. السعيداني، المنجي، " السبسي: النهضة أصبحت أكبر خطر على تونس...والداخلية متواطئة". **جريدة الشرق الأوسط**، عدد يوم 2012/12/24.
5. منجي الخضراوي، "المحاماة في تونس: هل مازالت قلعة للدفاع عن الحقوق والحريات"، **جريدة الشروق**، تونس، عدد يوم 26 ماي 2016.
6. مفيدة القيزاني، "المحاماة التونسية من الاستعمار إلى الثورة". **جريدة الصباح**، تونس، عدد يوم 24 فيفري 2017.
7. منية العرفاوي، " في ذكرى أحداث 26 جانفي 1978 .. "الخميس الأسود" صفحة يكتنفها الغموض والالتباس". **جريدة الصباح**، تونس، عدد يوم 26 جانفي 2017.
8. معالي، عبد الجليل ، "تونس تبدأ دورة الثورة العربية من جديد". **صحيفة العرب**، العدد 9457، الصادر بتاريخ 02/ 02/ 2014.
9. سعد، نادين، "مفاجآت المشهد التونسي". **صحيفة الوطن**، مصر، عدد يوم 2014/12/10.
10. عزونة، جلول، "الديكور الديمقراطي". **صحيفة مواطنون**، العدد 135، تونس، أوت 2010.
11. خشانة، رشيد، "تداعيات الأزمة الليبية على تونس ومصر". **جريدة الحياة**، لبنان، عدد يوم 10 مارس 2015.
12. ـــــــــــــ ،"تأسيس المجلس الوطني لحماية الثورة"، **جريدة الشروق**، تونس، عدد يوم 14 فيفري 2011.
13. ـــــــــــــ ، "أبرز مكوناتها نداء تونس والعمال والاشتراكي والوطن الموحد– الإعلان عن تأسيس جبهة للإنقاذ الوطني في تونس". **جريدة الشروق**، تونس، عدد يوم 27 جويلية 2013.

14. ـــــــــــــــ ، "بسبب عدم احترام الضوابط القانونية: هيئة الانتخابات تُسقط 192 قائمة في انتظار قرار المحكمة". **جريدة الشروق**، تونس، عدد يوم 7 ديسمبر 2014.

15. ـــــــــــــــ ، "علم النفس والاجتماع يشرحان تصويت التونسيين: الإيديولوجيا ورفض النظام السابق أثرا في النتائج". **جريدة الشروق**، تونس، عدد يوم 2011/10/26.

16. ـــــــــــــــ ، "ردود أفعال بعض الأحزاب على نتاج الانتخابات" **جريدة الشروق**، تونس، عدد يوم 2011/10/27.

17. ـــــــــــــــ ، "ردود الأفعال الأولية حول نتائج الانتخابات". **جريدة المغرب**، تونس، عدد يوم 25/ 10/ 2011.

18. ـــــــــــــــ ،"العسكر والسياسة في تونس: الجيش التونسي استعاد رأس ماله الرمزي بعد الثورة". **جريدة الشروق**، تونس، عدد يوم 17 ديسمبر 2012.

10- المواقع الإلكترونية:

1. الموقع الإلكتروني للهيئة العليا المستقلة للانتخابات: www.isie.tn.

2. أبراش، إبراهيم ، "الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجّهة". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.palnation.org ، تاريخ الاطلاع: 21/ 03/ 2015.

3. أحمد، صافيناز، "عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات". نقلا عن الموقع الإلكتروني لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: www.acpss.ahram.org، تاريخ الاطلاع: 2015/10/15.

4. الجمعاوي، أنور، "الجيش والثورة في تونس". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.alaraby.co.ok، تاريخ الاطلاع: 2017/06/08.

5. الدريسي، محرز، " النخبة في تونس: المتاهة و قلق الإصلاح: مجتمع الدولة ونخبة الدولة والإطلالات النقدية". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.alislahmag.com، تاريخ الاطلاع: 2015/02/15.

6. الدريدي، إكرام ، " الحركة الإصلاحية في تونس منذ القرن التاسع عشر". نقلا عن الموقع الإلكتروني لجمعية تونس الفتاة: www.tounesaf.org ، تاريخ الاطلاع: 2015/06/12.

7. اليوسفي، هالة، "المجتمع المدني في تونس: إزدواجية سلطة جديدة". نقلا عن الموقع الالكتروني: www.orientxxi.info، تاريخ الاطلاع: 2016/06/02.

8. الطائي، عبد الرزاق خلف محمد، "خير الدين التونسي ومشروعه النهضوي". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.pulpit.alwatanvoice.com، تاريخ الاطلاع: 2015/05/26.

9. الطياشي، فاضل، " الاقتصاد التونسي بعد عامين من الثورة: تفاقم الفقر والبطالة وغلاء المعيشة، والبلاد تغرق في الديون". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.turess.com، تاريخ الاطلاع: 2015/10/13.

10. الطرابلسي، محمد، "الاقتصاد التونسي وتحديات ما بعد الثورة". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.turess.com، تاريخ الاطلاع: 2015/10/13.

11. المرزوقي، منصف، حوار مع سويس إنفو، بتاريخ 14 جانفي 2011، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.swissinfo.ch، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

12. منير السنوسي، " البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق". نقلا عن الموقع الالكتروني: www.slideshare.net، تاريخ الاطلاع: 2017/02/13.

13. السعيداني، المنجي، "المدرسة الصادقية في تونس تحتفل بمرور 135 سنة على تأسيسها". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.archive.aawsat.com، تاريخ الاطلاع: 2015/12/13.

14. الفقيه، عبد الله ، "الإصلاح السياسي والنظام واستبداد المعارضة". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.al-tagheer.com. تاريخ الاطلاع: 2015/03/21.

15. القابسي، منصف، "النقابات في الوطن العربي بين مقاومة الفقر والثورة: قراءة تحليلية لتجربة الاتحاد العام التونسي للشغل". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.lebarmy.gov، تاريخ الاطلاع: 2017/06/02.

16. الشناوي، هندة، "القصبة 1 و2: عودة إلى أسباب انتكاسة المسار الثوري". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.nawaat.org، تاريخ الاطلاع: 2015/03/21.

17. الشتوي، علي، "تونس منذ ما بعد الاستقلال: إتحاد الشغل في قلب الحراك السياسي التونسي". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.webmanagercenter.com، تاريخ الاطلاع: 2017/06/02.

18. التهامي، فضيل، "الثورات الديمقراطية في العالم العربي– تونس نموذجا". الحوار المتمدن، العدد 4160، 2013. على الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org، تاريخ الاطلاع: 07/12/ 2016.

19. حنفي، عبد العظيم محمود ، "استراتيجيات الانتقال الديمقراطي". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org، تاريخ الاطلاع: 2017/08/12.

20. حميدي، علاء الدين ، "إصلاحات وطنية لدى بعض بايات الدولة الحسينية". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.kartchat-tunisia.overblog.com ، تاريخ الاطلاع: 2016/02/15.

21. لبيض، سالم، "الأزمات الاجتماعية والسياسية في تونس". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.alhiwar.net، تاريخ الاطلاع: 2017/04/21.

22. محمد، عبد الله، "الصادقية التونسية.. أيقونة العلم والنضال ورجالات الدولة". نقلا عن الموقع الإلكتروني لشبكة الأناضول: www.aa.com.tr، تاريخ الاطلاع: 2015/12/13.

23. قعلول، بدرة، "الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية". نقلا عن الموقع الإلكتروني لمركز كارنيغي للشرق الأوسط: www.carnegieendowment.org ، تاريخ الاطلاع: 2016/09/21.

24. محمدي، رمزي، "قراءة في واقع المحاماة التونسية". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.Kadhanews.com، تاريخ الاطلاع: 2017/07/13.

25. قومان، مناف، "الاقتصاد التونسي في سنين الثورة من سيء إلى أسوأ". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.noonpost.or، تاريخ الاطلاع: 2016/07/13.

26. ــــــــــــ ، "تطور تجربة الإسلام السياسي في تونس حركة النهضة نموذجا". نقلا عن الموقع الإلكتروني لمركز المزماة للدراسات والبحوث: www.almezmaah.com، تاريخ الاطلاع: 2016/06/23.

27. ــــــــــــ ، "الانتفاضة المباركة لشعبنا"، على الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة الفضائية: www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 12/28/ 2016.

28. ــــــــــــ ،" مدرسة باردو الحربية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.mawsouaa.tn ، تاريخ الاطلاع: 2016/02/25.

29. ـــــــــــــ ، "الحركة الاجتماعية تطل برأسها: هل هو النهوض ؟"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.albadil.org، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

30. ـــــــــــــ ، "17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، فساد وعمالة". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.albadil.org، تاريخ الاطلاع: 2015/03/21.

31. ـــــــــــــ ،"الحبيب بورقيبة"، نقلا عن الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية: www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2017/06/01.

32. ـــــــــــــ،"النموذج الثوري التونسي"، على الموقع الإلكتروني لمركز نماء للبحوث والدراسات: www.nama-center.com. تاريخ الاطلاع: 2015/02/15.

33. ـــــــــــــ ،"محمد البراهمي.. إغتيال أطاح بحكومة الترويكا". نقلا عن الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية: www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2017/06/21.

34. ـــــــــــــ ، "في تونس الشعب لا يتظاهر، إنه ينتفض"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.albadil.org، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

35. ـــــــــــــ ، "خبراء: بعد مرور 6 سنوات من الثورة الاقتصاد التونسي يتراجع زمنيا بين 15 و20 سنة". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.webmanagercenter.com، تاريخ الاطلاع: 2015/10/13.

36. ـــــــــــــ ،"من أجل حكومة إنقاذ وطني"، بيان المكتب السياسي، مؤرخ في 10 جانفي 2011، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.pdpinfo.org، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

37. "بيان حركة التجديد في تونس"، مؤرخ في 11 جانفي 2011، على الموقع الالكتروني: www.ettajdid.org، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

38. "بيان حول أحداث سيدي بوزيد"، مؤرخ في 19 ديسمبر 2010، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.pdpinfo.org، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

39. "بلاغ حركة التجديد حول أحداث سيدي بوزيد 20 ديسمبر 2010"، مؤرخ في 20 ديسمبر 2010: على الموقع الالكتروني: www.ettajdid.org، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12.

40. "برنامج حركة النهضة: من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.webmanagercenter.com، تاريخ الاطلاع: 2016/03/15.

41. ـــــــــــــ ، "الخميس الأسود بتونس.. مأساة تأبى النسيان"، نقلا عن الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية: www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2017/01/29.

42. ـــــــــــــ ،"أبرز احتجاجات "الخبز" والغلاء بدول عربية". نقلا عن الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية: www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2017/01/29.

43. الموقع الإلكتروني لمجلس نواب الشعب التونسي: www.arp.tn.

44. الموقع الالكتروني لحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية": www.cprtunisie.net.

45. الموقع الإلكتروني لحزب "العمال الشيوعي": www.albadil.org.

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية

أ- باللغة الإنجليزية

1- Dictionaries

- The Oxford Thesaurus, **The Reader's Digest Complete Wordfinder**. London: The Reader's Digest Association Limited, 1994.

2- Books

1. Parry, Geraint, **Political Elites**. London: George Allen Unwin L.T.D, 1969.
2. Parsons, T. (ed), **Theories of Society**. New York: free press, 1965.
3. W.Polsby, Nelson, **Community Power and Political Theory**. U.S.A: Yale University press- New Haven,1963.
4. Berberoglu, Berch, **Class Structure and Social Transformation**. United States: Westport, Praeger Publishers, 1994.

3- Reports

1. Transparency International- the global coalition against corruption, Annual Report 2010, 2011.
2. Maria Cristina Paciello, **"Tunisia: Changes and Challenges of Political Transition"**. European Commission: MEDPRO Technical Report No. 3, May 2011.
3. State Department daily press briefing, U.S.A, September 14, 2012.

5- Studies:

1. Arieff, Alexis and E. Humud, Carla, **" Political Transition in Tunisia".** U.S.A: Congressional Research Service, February 10, 2015.
2. International Crisis Group (ICG), "**Tunisia's Borders (II): Terrorism and Regional Polarisation"**.October 2014.
3. International Crisis Group(ICG**),"Tunisia: Violence and the Salafi Challenge".** February 13, 2013.
4. _____**,"Terrorist Designations of Three Ansar al-Shari'a Organizations and Leaders"**. U.S.A: State Department, January 10, 2014.

6- Newspapers and magazines:

1. _____,"Tunisia: 2,400 Tunisian Jihadists in Syria (Interior)". **Tunis Afrique Presse** [official], June 23, 2014.
2. _____ ,"Tunisia Becomes Breeding Ground for Islamic State Fighters". **The Guardian**, October 13, 2014.
3. _____ ,"Tunisia dismantles terrorist cell targeting security, military officials". **Kuwait News Agency**, January 25, 2015.
4. _____,"Tunisia: ISIS Fighters Claim 2 killings". **The New York Times**, December 18, 2014.
5. _____ ,"Suspect in Paris attack had 'long-term obsession' carrying out terror attack". **The Washington Post**. January 8, 2015.
6. _____, "The Salafist Struggle". **The Economist**, January 1, 2014.

7- Websitesm

1. Lebovich, Andrew, " Confronting Tunisia's Jihadists ". Quoting the website: www. ForeignPolicy.com. Date of view: 13/06/2015.
2. Trabels, Houda i, "Tunisians remain wary of police". Quoting the website: www.magharebia.com. Date of view: 25/03/2016.
3. _____ ,"Tunisia gripped by uncertainty". Quoting the website of Al Jazeera satellite channel: www. aljazeera.net/news/Africa. Date of view: 13/06/2015.

ب- باللغة الفرنسية

1- Dictionnaires et encyclopédies

1. **Dictionnaire Hachette**. Paris: Edition Hachette, 2005

2- Livres

1. Balta, Paul, **Le grand Maghreb: des indépendances à L'an 2000**. Alger: édition Laphonic, 1999.
2. Coenen-Huther, Jacques, **Sociologie des élites**. Paris: édition Armand Colin, 2004.
3. Florence, Beaugé, **La Tunisie de Ben Ali: Miracle ou Mirage ?.** Paris: Edition du Cygne, 2010.
4. Gobe, Eric, **Les avocats en Tunisie de la colonisation à la révolution (1883- 2011)**. Tunis- Paris: IRMC-Karthala, 2013.
5. Guy, Rocher, **Introduction à La sociologie général: Le changement Social**. Montréal: éd HMH, 1968.
6. Hibou, Béatrice, La force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie. Tunis: édition Med Ali-R.M.R, 2011
7. Kraim, Mostafa, **Aux origines de La révolution Tunisienne**. Tunisie: La maghrébine pour L'impression et La publication du livre, 2011.
8. Krichen, Aziz, "Formation de L'intelligentsia, Formation de La culture, Edification de L'état, Construction de la nation en Tunisie". en: **Gramsci dans Le monde arabe**, Michel Brondino, (sous-direction), Tunisie, 1994.
9. Mohamed Meddeb, **Défense et Sécurité Nationale: Quelles réformes pour l'ère démocratique?**. Tunisie: Edition Leaders, 2015
10. Pavy, A, **L'histoire de La Tunisie**. 2eme édition, Tunisie: édition Bouslama, 1977.
11. Périllier, Louis, **La conquête de L'indépendance Tunisienne**. Paris: édition Robert Laffont, 1979.
12. Poncet, Jean, **La Tunisie à La recherche de son Avenir: indépendance ou néocolonialisme?**. Paris: édition Sociales, 1974.
13. Ramadhan, Mahmoud, **Tunisie: état, économie et société**. Tunisie: Sud édition, 2011.
14. Ouannès, Moncef, **La phénomène associatif au Maghreb**. Tunis: Ed El Taller, 1997
15. _____, **La transition démocratique en Tunisie - Etat des Lieux- Les Acteurs**. Sous la direction: H.Redissi- A.Nouira- A.Zghal. Tunis: Diwan Edition, 2012.

16. _____, **Thawara(t) Approche comparée des révoltes et révolutions (XIX e- XXI esiècles),** Tunis: Institut Supérieur d'Histoire de la Tunisie Contemporaine, 2014.
17. _____, **Histoire de l'armée tunisienne de l'antiquité jusqu'à l'ère du changement**, Tunis: Publications du Ministère de la Défense, Direction de l'Action Sociale de l'Information et de la Culture, 2eme tirage, 1998.
18. _____, **L'Armée tunisienne à travers les âges**. Tunis: Publication du Ministère de la Défense, 2006.

3- Périodiques

1. Genieys, William, "Nouveaux regards sur les élites du politique". **Revue Française de Science Politique**, Presses de Sciences Po, Vol 56, n°1, Février 2006.
2. Lapeyronnie, Didier, "Mouvements sociaux et action politique, existe-t-il une théorie de la mobilisation des ressources ?". **Revue française de Sociologie**, Vol 29, Paris: édition Ophrys, 1988**.**
3. Tine, Antoine, "Elites Partisanes et Démocratisation au Sénégal: pour une Lecture Néo-Machiavélienne". Polis, **Revue Camerounaise de Science Politique**, Vol 11, Numéro Spécial, 2003.
4. Touraine, Alaione, "Contribution à La sociologie du Mouvement Ouvrier: Le syndicalisme de Contrôle". **Cahiers Internationaux de Sociologie**, Vol 28,France: Presses Universitaires de France, 1960

6- Journaux:

1. Gharb, Imen, " L'initiative de UGTT au centre des débat". **L'économiste maghrébin**, 17 octobre 2012.
2. Yaalaoui, Abderrahmane , "Légitimité électorale et l'légitimité révolutionnaire". **La presse de Tunisie**, 03 Octobre 2012.
3. _____ , "Enquête - Le jihadisme en Tunisie". **La Presse**, Novembre 8, 2012.

7- Sites Web:

1. Maarouf, Yasser, "Insécurité, braquages, ordures, grèves sauvages: Ça en fait trop". Citant le site: www.letemps.com, Date de vue: 13/06/2015.

2. Rajhi ,Farhat, "ministre de l'Intérieur dévoile une dangereuse situation de défaillance sécuritaire dans le pays". Citant le site: www.tunisiawatch.com. Date de vue: 13/06/2015.
3. Zeghidi, Salah, "UGTT: à quand le véritable renouveau?". Citant le site: www.alternatives-citoyennes.org. Date de vue: 05/06/2016.
4. ــــــــــــــ ," Tunisie: arrestation de plus de 2.300 pillards et détenus en fuite". Citant le site: www.tunisiawatch.com. Date de vue: 13/06/2015.
5. ــــــــــــــ ,"Tunisie - La crise libyenne et les revendications sociales fragilisent l'économie ". Citant le site: www.maghrebemergent.info. Date de vue: 13/10/2015

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

الجدول رقم (01): يوضح نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي 23 أكتوبر 2011.....**151**

الجدول رقم (02): نتائج الانتخابات التشريعية التونسية 26 أكتوبر 2014.....**10**

الجدول رقم (03): نتائج الدور الأولى للانتخابات الرئاسية التونسية 23 نوفمبر 2014.....**177**

الجدول رقم (04): توزيع القوائم التي فازت بها القوائم في داخل البلاد وفي المهجر لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي.....**202**

الجدول رقم (05): مراحل الحوار الوطني التونسي.....**209**

فهرس الأشكال

الشكل رقم (01): يوضح نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي 23 أكتوبر.....**152**

فهرس المحتويات

المحتويات

مقدمـــة.....1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....10
المبحث الأول: الجانب المفاهيمي في دراسة النخبة.....10
المطلب الأول: تعريف النخبة وأنواعها.....10
المطلب الثاني: النخبة ضمن النسق الاجتماعي: دوران النخبة.....29
المبحث الثاني: الاقترابات والاتجاهات النظرية لدراسة النخبة.....37
المطلب الأول: اقترابات دراسة النخبة.....37
المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للفكر النخبوي.....40
المبحث الثالث: التأصيل المفاهيمي للتغيير السياسي.....48
المطلب الأول: تعريف وأسباب التغيير السياسي.....48
المطلب الثاني: معيقات التغيير السياسي.....54
الفصل الثاني: النخبة التونسية: الجذور الفكرية، التكوين والادوار.....61
المبحث الأول: النخبة التونسية قبل الاستقلال: الجذور الفكرية والتكوين.....61
المطلب الأول: الجذور الفكرية للنخبة التونسية.....61
المطلب الثاني: تكوين النخبة التونسية.....68
المبحث الثاني: النخبة التونسية والنضال الوطني ضد الاستعمار.....73
المطلب الأول: نشاط النخبة التونسية منذ 1881 وحتى 1945.....74
المطلب الثاني: نضال النخبة التونسية منذ 1945 وحتى الاستقلال.....85
المبحث الثالث: النخبة التونسية بعد الاستقلال: بين الولاء والتهميش.....91
المطلب الأول: النخبة التونسية خلال فترة الرئيس "بورقيبة".....92
المطلب الثاني: النخبة التونسية والمنظومة الرئاسية "لبن علي".....98
الفصل الثالث: التغيير السياسي في تونس: الأسباب والمسارات.....110
المبحث الأول: ملامح الدولة التونسية قبل التغيير.....110
المطلب الأول: الحماية الفرنسية والنضال الوطني.....110
المطلب الثاني: الدولة التونسية في عهد "بورقيبة".....116

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: الدولة التونسية في عهد "زين العابدين بن علي".....**124**
المبحث الثاني: التغيير السياسي في تونس: خلفيات وأسباب.....**129**
المطلب الأول: الأسباب السياسية.....**129**
المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية.....**136**
المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية.....**141**
المبحث الثالث: مسارات عملية التغيير السياسي في تونس.....**146**
المطلب الأول: التطورات السياسي بعد الحراك المجتمعي 2011.....**146**
المطلب الثاني: أزمات وتحديات الفترة الانتقالية.....**154**
المطلب الثالث: من التنازع إلى التوافق: دستور 2014 واستكمال المسار.....**166**
الفصل الرابع: النخبة التونسية والتغيير السياسي: حدود الدور والتأثير.....**180**
المبحث الأول: النخبة السياسية وإدارة عملية التغيير السياسي.....**181**
المطلب الأول: انتقال السلطة وبناء المؤسسات الانتقالية.....**182**
المطلب الثاني: انتخاب المجلس الوطني التأسيسي وأزمة بناء التوافق الوطني.....**201**
المطلب الثالث: التوافق السياسي واستكمال بناء المؤسسات السياسية.....**208**
المبحث الثاني: المجتمع المدني كطرف فاعل في التغيير السياسي.....**217**
المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالدولة في تونس قبل الحراك.....**218**
المطلب الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في الحراك المجتمعي.....**230**
المطلب الثالث: دور المجتمع المدني التونسي في المرحلة الانتقالية.....**240**
المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية في التغيير السياسي.....**247**
المطلب الأول: نبذة عن الجيش التونسي قبل الاستقلال.....**247**
المطلب الثاني: الجيش والسلطة في تونس في ظل دولة الاستقلال.....**251**
المطلب الثالث: دور الجيش في التغيير السياسي.....**256**
الخاتمــة.....**262**
قائمة المراجع والمصادر.....**299**
فهرس الجداول والأشكال.....**332**
فهرس المحتويات.....**334**

ملخص

انـدلعت في تـونس نهايـة سـنة 2010 انتفاضـة شـعبية احتجاجـا على تـردي الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية التي أدت إلى إحراق الشاب " محمد البوعزيزي" لجسده، وسرعان ما تحوّلت تلك الانتفاضة إلى احتجاجات عارمة شملت عدة مدن تونسية، وانضمت لها مختلف فئات الشعب التونسي، منددة بتفاقم الفساد داخل أجهزة الدولة، وانتشار البطالة وغياب العدالة الاجتماعية، ومطالبة بتغيير النظام السياسي التسلطي، وهو ما تحقق مساء يوم 14 جانفي 2011، بعد ما أجبرت تلك الاحتجاجات الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" على مغادرة البلاد، بعد ما حكم تونس بقبضة من حديد لأكثر من عشرين سنة.

وتميّزت تلك الاحتجاجات بالعفوية والفجائية، فلم تكن لها قيادة فاعلة وموجّهة، وبالرغم من ذلك فإن النخبة التونسية بوصفها أهم مكوّن للمجتمع التونسي ورغم لحاقها المتأخر بركب الاحتجاجات، إلا أن دورها كان مهما في إسقاط النظام، كما برز دورها بشكل جلي خلال الفترة الانتقالية، حيث لعبت مكوناتها دورا حاسما في انتقال دستوري للسلطة وتجاوز الأزمات العديدة التي اعترضتها مسيرة التغيير، وتحقيق توافق سياسي أدى إلى إرساء أركان نظام ديمقراطي، وجنبت تونس ما آلت إليه الأوضاع في البلدان العربية الأخرى التي شهدت أحداثا مشابهة على غرار ليبيا واليمن وسوريا.

الكلمات المفتاحية: النخبة، النخبة التونسية، التغيير السياسي.

Summary

A popular uprising broke out in Tunisia in late 2010 to protest the deteriorating economic and social conditions that led to the burning of the young man "Mohamed Bouazizi" to his body, The uprising quickly turned into mass protests in several Tunisian cities, And joined by various groups of Tunisian people, condemning the growing corruption within the organs of the state, and the spread of unemployment and the absence of social justice, which demanded the change of the political system authoritarian, Which was achieved on the evening of 14 January 2011, after the protests forced former President "Zine El Abidine Ben Ali" to leave the country, after the rule of Tunisia with an iron fist for more than twenty years.

These protests were characterized by spontaneity and suddenness, and they did not have effective and directed leadership. Despite this, the Tunisian elite as the most important component of the Tunisian society and despite its late adherence to the protests, but its role was important in overthrowing the regime. Its role has also emerged clearly during the transitional period, Where its components played a crucial role in the constitutional transfer of power and overcome the many crises that were hindered by the process of change, and achieving political consensus that led to the establishment of the foundations of a democratic system, and avoided Tunisia the situation in other Arab countries where protests such as Libya, Yemen and Syria erupted.

Key Words: Elite, Tunisian elite, Political change.